بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث بعنوان:

جهود نحاة مصر المحدثين في تيسير الدرس النحوي في القرن العشرين

دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية(النحو والصرف)

إعداد الطالبة: منال محمد أحمد عبد القادر القراي

إشراف الدكتور: الشيخ سالم الشيخ

1438هـ - 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

{وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ }

صدق الله العظيم

سورة هود الآية (**88**)

الإهـــداء

إلى منْ رحلوا عن دنيانا إلى جوار ربّهِمْ

أُمّي . . . وأَبي . . . . وطارق أَخي

أسأل اللهَ أن يكون منزلهم الْفِرْدَوْس الأَعلى

إلى صغيرتي إيثار . . . شَفَاها اللهَ

إلى أبنائي . . . وزوجي العزيز

رَبِّ عافَهم وأَعْفُ عنهم وسدّد خطاهم

إلى إخواني وأخواتي وكل من قدّم لي عَوْناً أهدي ثمرة

جَهْدي المتواضع

الشكر والعرفان

قال تعالى: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد) [إبراهيم : 7]

وقال رسول الله الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)[1]

الشكر والحمد لله رَبِّ العالمين ، فهو المُعين وهو الموفِق ، باسط النعم لجميع الخلق ، واعداً بالمزيد لمن شكر . . . ربُّ السموات والأرض وربُّ البشر ، الشكر أجزله لكل من ساهم في إخراج هذا البحث وأخص بالشكر والامتنان

الدكتور/ **الشيخ سالم الشيخ القراي** .

أشكره مرتين: مرة لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث ومرة ثانية لما بذله من جهدٍ مضن في تصحيح الرسالة ، وما قدّمه لي من نصح وإرشاد ، فقد عهدناه أخاً ، وعالماً ، وروحاً متسامية ، أسأل الله أن يمتعه بالصحة والعافية ، ويبارك له في الدّارين ، وينفع به وبعلمه ، والشكر لكل الأساتذة بكلية الآداب ، وأخص بالشكر منهم إخوتي بقسم اللغة العربية ، وفائق التقدير للأستاذة/ أميمة فاروق الحسين التي قامت بطباعة البحث ، الشكر لأعضاء لجنة المناقشة ولكل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ، وأترحم على روح الدكتور (عبد الرحمن الناجي) الذي بدأ معي مسيرة هذا البحث له الرحمة والمغفرة

---

[1] أبو داود سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، ت ، محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، صيدا ، المكتبة المصرية ، 255/4.

ملخص الدراسة

تُعد هذه الدراسة حلقة مهمة من حلقات البحث النحوي في تاريخ العربية (وبخاصة الكشف عن تراث المسلمين الحضاري والعلمي) فهي تقوم بدراسة مفصلة لجهود (نحاة مصر) في تيسير الدرس النحوي وتسهيله وتذليل صعابه في القرن العشرين ، وسلطت الضوء على الأساليب التي انتهجها علماء (مصر) من أجل تحقيق هذا الهدف وحل المشكلة ، فأوضحت الدراسة أهمية الموضوع ، ودوافع اختياره والمنهجية التي سرت عليها وهي المنهجية الوصفية تم الاستقرائية والتحليلية وبينت الدراسة أن مضامين التيسير قد تضمنت معظم أبواب النحو ، ثم أكدت الدراسة على أن النحو هو عماد اللغة العربية وهو أصّح وسيلة تؤدي إلى المعنى المطلوب وأن علم الإعراب لابد منه فهو يفيد في فهم معاني الكلام. وحاول البحث أن يربط بين المحدثين والقدامى في الطرائق التي اتبعت من أجل تيسير أحكام النحو ، وبالذات النحو التعليمي الذي يدرس للناشئة ، ثم ورد حديث عن بدايات النحو ، تعريفه، ونشأته ومكان النشأة وأسباب وضعه ثم لمحة عن أشهر المدارس النحوية وأشهر علمائها ، والحديث عن مفهوم التيسير لغة واصطلاحاً والمصطلحات المرادفة له مثل الإحياء والإصلاح وغيرها، والدوافع و الأسس –وكانت دراستها أكثر تفصيلاً – التي من أجلها كان التيسير النحوي والطرق التي تؤدي إلى تسهيل قواعده وأحكامه ثم بعد ذلك تناولت الدراسة بعض مضامين المحاولات القديمة– مع أخذ نماذج – التي تعرضت لهذه القضية ، والمجهودات التي بُذلت من أجل تحقيقها ، ثم محاولات المحدثين في هذا الموضوع والوسائل التي ينبغي أن تتبع لتيسير النحو وتخفيف مشكلاته وأعبائه وتزيينه للناشئة وترغيبهم فيه . وتعرضت لسرد بعض القضايا التي كانت موضع خلاف بين النحاة وبعض المسائل التي يرونها أحوج إلى التيسير، وينبغي أن تخفف على الناشئة وحذف بعض الأبواب وإضافة أخرى .

من نتائج الدراسة اتضح أن هنالك تداخلاً في المصطلحات التي رافقت التيسير فينبغي التدقيق فيها ، كذلك ينبغي أن ينصب الاهتمام على المعلم والمتعلم والمادة المدروسة جميعاً.

وأن فكرة التيسير كانت ممرحلة في تطورها وجهود النحاة في كل فترة تمثل مرحلة من مراحلها ، ويمكن القول أنها بَاءَت بالفشل في معظمها لأنها لم تطبق في أرض الواقع.

Abstract

This study can be considered one of the important pillar in the history of the Arabic Grammatical research (it sheds the light on heritage, science and civilization of Muslim nation in particular) and it provides significant and detailed information about how the Egyptian Grammarian in the course of this twenty century exerted great efforts to facilitate Grammar study and made it easier to be learned and it discloses the approaches which were followed by the scholars of Egypt in studying Grammar. Thus, this study presents solutions to tackle some grammatical errors and hinders through following descriptive, inductive and analytic approaches, as well as it shows facilitations' contents in the most of the main Grammar categories that it emphasizes Arabic Grammar and Syntax are the skeleton of the speech which gives words right meaning and articulation, hence, this research attempts to connect the co- patterns between the old Grammarian scholars and modern Grammarian scholars in order to mild Grammar rules and to be easy understood, whoever. This study contains the beginning, definition, and development of Grammar, as well as the famous scholars of the famous schools in Grammar. In addition, this study take some comparisons between ancient and modern scholars regarding the synonyms terms, motivations and some examples of grammar that in the since of making the grammar understood for the leaner's and students as well as it shows the points and issues disputed between the scholars of old and new schools.

In conclusion, this study gives some details about the terms that facilitate the controversial issues which have to be given right and particular consideration by the teachers and the leaner's right forth. And the concept of the mild the grammar was developed by the Grammar scholars through courses of different Eras, but it's said that, it did not work out because it did not find any demonstration on the ground.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص البحث بالعربية	د
ملخص البحث بالإنجليزية	و
المحتويات	ز
الفصل الأول: بدايات النحو	
المبحث الأول: تعريف النحو ونشأته وأسباب وضعه	15
المبحث الثانى: لمحة عن المدراس النحوية	29
الفصل الثاني:مفهوم التيسير النحوي	
المبحث الأول: معنى التيسير في اللغة والاصطلاح	45
المبحث الثانى: الدوافع إلى التيسير النحوى	55
المبحث الثالث: أسس التيسير	61
الفصل الثالث:محاولات التيسير النحوي	
المبحث الأول: محاولات قديمة	132
المبحث الثاني: محاولات تيسير فردية حديثة	170
المبحث الثالث: محاولات جماعية حديثة	197
الخاتمة	236
النتائج	236
التوصيات	238
المراجع	241

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على المعلم الأول سيد الخلق أجمعين ، قائد البشرية نحو الهداية والنور وبعد:

فمازالت اللغة العربية قائمة إلى يومنا هذا ، والله سبحانه وتعالى خير حافظ لها ، إذ حرص على ديمومتها ، ما دام القرآن الكريم باقياً ، وهذا لا يعني أننا معفون عن هذه المهمة ، بل واجب علينا حمايتها وخدمتها فنحن أهلها وهي لغتنا ولساننا المبين وحافظة تراثنا منذ قرون عديدة ، فالمحافظة عليها دين علينا.

ويدل على أهمية الاشتغال بالعربية ما قاله أبوبكر بن مجاهد المقري: قال لي ثعلب[1]: يا أبابكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا ، واشتغل أصحاب الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بذيد وعمرو؟ فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة؟

فانصرفت من عنده ، فرأيت النبي(ﷺ) الليلة في المنام ، فقال لي: أقرئي أبا العباس عن السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل[2]، قال أبو عبد الله الروذباري[3]: (أنت العبد الصالح) أراد أن الكلام به يكمل ، والخطاب به يجمل، وأن جميع العلوم مفتقرة إليه.

وانطلاقاً من رغبتي في أن أكون واحدة من الذين عكفوا على خدمة اللغة العربية ، فإنني اخترت موضوعاً من الموضوعات التي لا تزال شائكة منذ زمن بعيد وإلى عصرنا الحالي محاولة الوصول إلى بعض الثغرات التي تسببت في هذه المشكلة تحت عنوان: جهود نحاة مصر في تيسير الدرس النحوي في القرن العشرين.

---

[1] أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد بن سيار المعروف بثعلب ، حفظ له التاريخ أكثر من أربعين مؤلفاً في فنون العربية والقرآن.

[2] أحمد يحي ثعلب ، الحضارة العربية ، أعلام ومشاهير المجلد السابع ، ص 30 وينظر بغية الوعاة ، للسيوطي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ، عيسى البابي الحلبي 1964م ، ص 60 ، وينظر ياقوت الحموي : معجم الأدباء (إرشاد الأدب إلى معرفة الأدب) ، 55/2.

[3] هو أحمد بن عطاء المتوفي سنة 369هـ.

إن تيسير النحو قضية تعليمية من الدرجة الأولى ، تعني بالبحث في كيفية تقديم مادة النحو بطريقة علمية ، وباسلوب واضح يفهمه المتعلم في مختلف مستوياته التعليمية التي يمر منها.

أردت من خلال هذا البحث أن أبرز الجهود التي قام بها الأساتذة المحدثون في (مصر) وأن أكتشف جهودهم المضنية في هذا المجال ، آملة في إيجاد حل لهذه القضية .

فأين تظهر هذه الأعمال التيسيرية؟ هل في المؤلفات بصفة عامة أم في الكتب المدرسية أم في المؤسسات العلمية أم في القرارات التي تخرج بها المؤتمرات؟ وهل شقت هذه المحاولات طريقها نحو الكتب المدرسية؟ وإلى أي مدى تم تطبيقها؟

إن موضوع تيسير النحو ما زال شائكاً وما زال يشكل فضاءً واسعاً للدراسات اللغوية الحديثة ، وما زالت تتضارب الآراء حوله ، من حيث تيسير قواعده وطريقة تعليم هذه القواعد والمشكلة – في رأي– تتمثل في عدم الوصول إلى طريقة ملائمة لتعليمه.

فمن هنا حرصت على الدراسة النحوية والتوسع فيها وقد وفقنى الله – والحمد لله –فى تقديم البحث التأهيلى في دلالة الحرف (إذا) في القرآن الكريم ، ثم بحث الماجستير فى قضية التعدي واللزوم فى الفعل دراسة نظرية تطبيقية خلال نصوص من القرآن الكريم وهما مودوعان فى مكتبة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم، ومواصلة في هذا المنحى أتمنى أن أسهم في تقديم ما يخدم اللغة الشريفة ويفيد غيري من الباحثين فى هذا المجال ، آملة التوفيق والقبول من العلي القدير والله من وراء القصد ، ونسأله التوفيق والسداد وهو المستعان على كل شيء، واقتضت الدراسة أن ترسم خطة البحث كالآتي :

أولاً: موضوع البحث :

جهود نحاة مصرالمحدثين فى تيسير الدرس النحوي في القرن العشرين.

ثانياً :أسباب اختيار الموضوع :

1. انطلاقا من قوله (ﷺ) (خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه)[1] وقع اختيارى على هذا الموضوع من أجل خدمة اللغة العربية التي نزل بها القرآن المجيد .
2. لايزال النحو العربى على الرغم مما حُظي به من تيسير وتطوير حتى الآن المادة الصعبة من بين علوم اللغة الأخرى .
3. الإضافة الموجبة الحقيقية التي يدلي بها الدرس النحوي نحو عجلة التقدم العلمي.
4. أهمية النحو في تقويم اللسان والقلم في المجالات جميعها من علمية وأدبية.
5. الحاجة الماسة إلى وضع كتب وبحوث تيسر النحو، وتسهل على المعلِّم والمتعلّم سبيل الإفادة والاستفادة .
6. تمثل الجهود المبذولة لتسهيل الدراسات النحوية مادة دسمة جديرة بالبحث والدراسة .
7. الرغبة فى الدراسات النحوية وذلك بحكم ميولي نحو هذه المادة منذ المراحلة الجامعية .

ثالثاً : أهمية البحث :

1-هذا البحث لا يرتكز على قضية نحوية بعينها لأن مضامين التيسير قد تضمنت الكثير من أبواب النحو التي تفيد الباحث وتفيد كل من يطّلع عليه إن شاء الله .

2-بيان أهمية النحو ودراسته من خلال المحاولات التي ترمي إلى تسهيله وتطبيق قواعده .

3- الوقوف على الصعاب التي تعترض الدارس وتذليلها وإبراز المعلومة النحوية ميسرة .

رابعاً : أهداف البحث :

1- التأكيد على أن النحو وسيلة موصلة للمعنى الصحيح .

---

[1] البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، 1422هـ ، ط1 ، 192/6.

2- الربط بين المحدثين والقدامى فى سبل تيسير النحو العربى .

3- التمكن من المادة وذلك للإسهام في أداء دوري في خدمة القرآن .

خامساً : صعوبات البحث :

1- كثرة التعريفات والآراء المختلفة في مسائل النحو وأحكامه .

2- طبيعة البحث تحتاج إلى الموزانة الدقيقة بين جهود نحاة مصر المحدثين في تيسير الدرس النحوي حسب مقتضيات الحياة العلمية السريعة .

3- اختلاف الأحكام والتعليلات بين المدارس النحوية مما دفع العلماء إلى محاولات التوفيق بينها أو الحكم عليها مما يلزم جمع هذه الأحكام وموازنتها والوصول بها إلى طريق لا تكتنفه الوعورة .

سادساً: منهج البحث :

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد عماد الدراسات اللغوية الحديثة – لأن العلم الحديث يسعى إلى اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر اللغوية عن طريق وصفها ، والهدف من هذا المنهج هو وصف ظاهرة ما من خلال الإجابة عن الواقع ، فعلم اللغة االوصفي يتناول اللغة بالدراسة العلمية للغة واحدة ، أو ظاهرة لغوية واحدة في زمن محدد ومكان معين فهو يسمح لنا بوصف الظاهرة اللغوية كما هي دون زيادة أو نقصان ، كما يسمح لنا بالتحليل والتقييم ، وإعطاء الرأي الخاص في الموضوع ، واقتراح حلول للمشكلة كذلك اتبعت المنهج الاستقرائي والمقارن حيث تجمع المادة النحوية وتدرس بغية الوصول إلى حل أمثل واستخلاص نتائج أفيد وموازنتها مع القواعد النحوية القديمة فيما يتعلق بإيرادها وحصرها والمقترحات الحديثة لتيسيرها وفق مقتضيات العصر الحديث .

سابعاً : حدود البحث :

حدود هذا البحث الزمنية هي حدود القرن العشرين من سنة 1899 م إلى سنة 1999م في البلاد المصرية .

ثامناً : مشكلة البحث :

بسط جهود عدد من النحويين المصريين في مجال محدد واضح هو تيسير النحو وتسهيله .

تاسعاً :الدراسات السابقة:

هنالك الكثير من الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع وهي :

أولاً:

1/ قاسم عبد الرضا كاصد : محاولات حديثة في تيسير النحو العربي ، دراسة وتقويم ، ماجستير ، جامعة البصرة ، 1984م .

وكانت نتائج الدراسة:

1-التجديد النحوي عند القدماء يتجه نحو معالجة القضايا مع مراعاة توحيد الأصل وإتمام البناء .

2-إن جانباً من المحاولات التيسيرية قام على أساس هدم ما استقراه النحاة ، مثل وظيفة العلامة الإعرابية ومحاولة تبني لغة وسطى يصعب وضع قواعدها .

3-بعض الميسرين تعثر في اختيار الوسيلة أو الخطة المناسبة لأنه لم يحدد الهدف الذي ينشده من عملية التيسير .

4-بعض الميسيرين وضع مبادئ نظرية للتيسير لكنهم أغفلوا الجانب التطبيقي أو وصفوا برامج للتيسير يتعذر تنفيذها .

وبحثي يتفق معه في بعض النتائج المطروحة مثل النتيجة (الأولى، والثانية والرابعة) ولكن يبدو أن الوسيلة أو الخطة المناسبة مرتبطة إلى حد كبير بعصر المؤلف ، كما أن الميسرين أجمعوا على أن الهدف الأول تيسير النحو التعليمي على الناشئة ولكن لكل منهم وسيلته في تحقيق الهدف.

2/ يوسف محمود يونس شاهين : محاولات التجديد في النحو ، اتجاهات وتفسير ونتائج ، جامعة اليرموك ، المملكة العربية السعودية ، 1995م ، ماجستير .

النتائج :

1-من أسباب اختلاف الآراء التجديدية الحديثة في توجيه الحركة الإعرابية ، افتقادهم لأهم مقومات الضبط اللغوي ، وهو واقع الاستعمال الذي يُستنتج منه النظام اللغوي كما فعل القدماء .

2-إن التطور يشمل مختلف عناصر اللغة أصواتها ومتنها ودلالاتها .

3-الرسالة تسير في طريق الوصف لطرق التأليف في النحو منذ الاكتمال إلى العصر الحديث .

4-حركات التجديد في العصر الحديث تشكل حلقة من حلقات التطور .

3/ مصطفى زكي حسن التوني : القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده ، من خلال تطبيقها على شعر المفضليات ، مقدمة إلى قسم اللغة العربية من كلية الآداب، جامعة عين شمس ، دكتوراه 1998م.

النتائج التي توصل إليها :

1-أصّل على المنهجية التي يسير عليها الإعراب في المشرق .

2-الباحث دافع – بشدة – عن آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في التجديد .

3-أصّل الباحث الآراء التجديدية من خلال تطبيقها على شعر المفضليات .

4-لاكتشاف عيوب النحو وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعية ينبغي الاهتمام بالنظريات اللغوية الحديثة . الرسالتان (1/ محاولات التجديد في النحو . 2/ القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده) قصد فيها الباحثان إلى دراسة المحاولات التجديدية في النحو العربي من وجهة نظر علم اللغة ويشيران إلى أن تيسير النحو وتجديده مرتبط إلى حد كبير بنظريات علم اللغة. وركزنا على دراسة مراحل التطور اللغوي ، كما نجد أن الرسالة (القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده) أقامت الدراسة التطبيقية على اختبار الآراء التجديدية في شعر المفضليات . البحث المطروح ، لم يركز على الدراسات اللغوية بقدر اهتمامه بما يتعلق بالمسائل النحوية ، كما أن الدراسة فيه وصفية لم تأخذ جانباً تطبيقياً .

4/ أحمد جار الله الصلاحي الزهراني : اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، دراسة وتقويم ، ماجستير ، السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، 1423هـ – 2002م. وأهم نتائج الدراسة :-

1-التجديد في العصر الحديث قد تبنى الفصل التاريخي بين حاضر اللغة وماضيها .

2-حصر المجددون وظائف النحو في كليات ، وهذا إجمال فقد أفقدوا النحو أهم مباحثه وهي التفصيلات والإحاطة بكل ظواهر الاستعمال .

3-فكرة التبويب النحوي موفقة بين اللفظ والمعنى ، حيث أقامت التفريق بين الفاعل ونائب الفاعل على أساس التغاير .

4-العلاقة بين المرفوعات والمنصوبات علاقة ترابطية وعلاقة ترتيب ، فلا بد أن تكون الفتحة علامة إعراب وهي الأصل الثاني من أصول ما استقام نظمه وهي ذات وظيفة ومعنى .

5-تصنيف النحو عند المحدثين على منهج التفكيك وإعادة البناء وطريقتهم تهديم ما بناه القدماء ثم يقيمون على أنقاضه بناءً حديثاً خارجاً عن طبيعة اللغة . الباحث يختلف معه في البند الخامس فنجد أن المجددين قد أقاموا قواعد التيسير على النحو القديم ، وقد أكثروا من التفصيل في مباحثه ، لأنهم قد أخذوا على أنفسهم عهداً بعدم المساس لأصل النحو والمحافظة على جوهره ، وأن التيسير لا يمت بصلة إلى هدمه لكن البحث يتفق معه فيما يخص فكرة (التبويب النحوي بين اللفظ والمعنى ، والعلاقة بين المرفوعات والمنصوبات علاقة ترتيب وترابط)

5/ فادي صقر أحمد عصيدة : جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ، ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية ، نابلس ، فلسطين ، 2006م . وأسفرت الرسالة عن النتائج التالية :

1- طوّر علماء النحو في الأندلس هذا العلم كثيراً وتدرجوا في تدريسه فبدؤوا بدراسة النصوص العامة ومن ثم دراسة الكتب النحوية المشرقية إلى شرح هذه الكتب حتى استقامت لغتهم وقويت ملكاتهم فأصبحوا يصنتعون ويصنعون المؤلفات التي ذاع صيتها واشتهرت داخل الأندلس وخارجها .

2-صّب علماء النحو في الأندلس بداية جهودهم نحو النحو الكوفي وابتعدوا عن البصري ، وذلك لأنه يتفق مع عقولهم ولكن ما لبثوا أن تحولوا إلى النحو البصري وبخاصة كتاب سيبويه الذي لاقى عندهم رواجاً عظيماً وقبولاً كبيراً .

3-تأثر النحو العربي في الأندلس بالمذاهب الفقهية السائدة هناك وبخاصة الفقه المالكي والظاهري ، لذلك أهتم النحاة بجانب علم اللغة والنحو بعلم الفقه والدين .

4-كانت هناك عدد من العوامل دفعت نحاة الأندلس إلى تيسير النحو وتبسيط قواعده سواءً اختلاف الأجناس في الأندلس أو البعد الجغرافي بين مولد النحو والأندلس ، أو دعوة عدد من كبار العلماء في الأندلس إلى تبسيط النحو وبخاصة الإمام ابن حزم .

5-وقفت عدة عوامل أمام جهود نحاة الأندلس للتسهيل والتيسير ، وأعاقت تلك الجهود سير الدراسات النحوية ، منها خروج المسلمين من الأندلس وضياع مؤلفاتهم وعدم الاهتمام بهذه المؤلفات ، وكذلك رفض الناس ، وبخاصة – المشارقة – لما جاء به الأندلسيون باعتباره ثورة على لغتهم وأدبهم.

استهدفت الرسالة بالشرح الدقيق للكتب التي اتبعها الأندلسيون من أجل التسهيل والتيسير وهي شروح الكتب النحوية المشرقية حيث عرضت أشهر الكتب وبخاصة كتاب سيبويه والجمل والإيضاح ، فانكب عليها العلماء يشرحونها ، تناولت نماذج لهذه الشروح مثل شرح ابن الصفار لكتاب سيبويه وشرح الأعلم الشنتمري على كتاب سيبويه (شرح الشواهد) وشرح البطليوسي على كتاب الجمل للزجاجي وغيرها .

اهتمت الدراسة بالوقوف على أشهر علماء النحو في الأندلس وخصصت جزءاً من البحث للحديث عن تأثر النحو العربي بالمذاهب الفقهية وبخاصة الظاهري ، موضحة الأسباب كما أنها تعرضت لبعض الأسس التيسيرية التي دعا لها ابن مضاء القرطبي .

وكانت طبيعة الدراسة إقليمية اختار فيها (الأندلس) وكانت الدراسة وصفية تطرق لبعض القضايا في النحو العلمي هو نحو تخصصي يكون عميقاً ومجرداً، يدرس لذاته[1] . والرسالة المطروحة اهتمت بالوقوف على الموضوعات النحوية التي تدرس للناشئة في المراحل التعليمية الأولى وأكثرها استخداماً في النحو التعليمي ، وهو النحو الذي يقوم على أسس لغوية ، ونفسية وتربوية ، ويركز على ما يحتاج

[1] عبد العليم إبراهيم ، النحو الوظيفي ، القاهرة ، ط4 ، 1978م ، ص 5.

إليه المتعلم فيستثمر بعض المفاهيم أو المصطلحات النحوية ليتخذ منها أصولاً ، يبني عليها منهجية تعليمية متسقة ومنظمة تعتمد على النتائج التي توصل إليها علماء النفس واللسانيات التطبيقية[2] .

كما أنها تدعو إلى المشاركة الفعلية في تيسير كتاب النحو التعليمي ، بما يتعلق بالمنهج النحوي دعوة و تأليفاً

6/ أكلي سورية : حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر ، دراسة نظرية وتطبيقية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي ، التخصص : اللغة والأدب العربي ، الفرع ، النحو العربي ، ماجستير ، 2012/1/9م ، وكانت من نتائج الدراسة ما يلي :

1-إن المدارس والجامعات الجزائرية تشكو من ضعف طلبة اللغة العربية جملة ، وفي قواعد اللغة على وجه الخصوص ، والسبب هو اكتظاظ البرنامج في المستويات التعليمية .

2- لم تطبق الاقتراحات والتوصيات الصادرة عن الملتقيات والندوات في البرامج الدراسية .

3-معظم أعمال الأساتذة الباحثين في الجزائر قيمة وجريئة ، لو طبقت في البرامج التعليمية .

الباحث ركز في رسالته على الطرق التي تؤدي إلى تسهيل القواعد النحوية. أي الوسائل المتبعة والمؤثرة في العملية التدريسية من خلال الاستبانة المطبقة على الأساتذة الجامعيين بالجزائر ، كما أنه في فصل من الرسالة عمد إلى تحليل الكتب المدرسية للسنوات (الثالثة و الرابعة و الخامسة) في المدرسة الابتدائية . ففصول الرسالة تقود إلى نتائج ظهرت من خلال المنهج التطبيقي المتبع في الرسالة .

فتقريباً معظم الرسائل المطروحة حول هذا الموضوع تتفق في المبدأ العام وهو (التيسير النحوي لقواعد العربية) ولكنها تختلف في الطريقة والوسيلة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف فمنها ما يدعو إلى تيسير النحو بشكل عام من غير أن يقوم بتخصيص بعض الأبواب ومنها ما يخص تيسير النحو على الناشئة ، خاصة الذي

---

[2] المرجع نفسه ، ص 5

يعترضهم في دروسهم النحوية ، ومنها ما يذكر تفصيلاً – كالرسالة المطروحة – بعض الأبواب النحوية التي قد يحتاجها الناشئة خلال رحلتهم الدراسية من الفصول الأولى إلى الفصول النهائية في التدريس، أو تلك الأبواب التي يتداولونها أكثر في حياتهم العملية. فهذه جملة من الدراسات تتفق مع دراستي في عناوينها وقد تختلف فيما تناولت ، أو فيما أتت عليه من جوانب فكان لزاماً أن أذكرها لكي لا يحصل لبس بينها وبين الظاهرة قيد الدراسة .

ثانياً :-

1/ فيصل أحمد فؤاد : الاتجاهات النحوية الحديثة ، ماجستير ، جامعة بغداد ، 1976م .

2/ دلال عبد الرءوف اللحام ، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين في الجزائر، جامعة الجزائر ، 1986م ، دكتوراه .

3/ زينب مريح جبارة النعيمي : جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف ، وعبد الرحمن أيوب ، جامعة واسط ، كلية التربية الأساسية ، 1988م.

4/ هدى يوسف ديرك : ظاهرة الإعراب في ضوء دعوات تيسير النحو العربي، ماجستير الجامعة اليمنية ، كلية اللغات والآداب ، الجمهورية اليمنية ، 1999/1/1م.

5/ عبير محمد شريف داود : دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2002م .

6/ رابح أبو معزة : نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين في مصر ، ماجستير ، 2009م ، آداب ، المستنصرية .

ومن الكتب والمقالات التي تطرقت لهذا الموضوع :-

1-كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، مؤلفه محمد أحمد عرفة: اختص بالرد على محاولة واحدة من محاولات التجديد هي كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

2-تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد ، عباس حسن أنموذجاً ، كتيب من 56 صفحة . مؤلفه حسن منديل حسن العكيلي .

*/ الكاتب :- تناول الجهود التي قدمها (عباس حسن) في خدمة اللغة والنحو وتيسيرها وموقفه المتوسط بين المحافظة والتجديد في المشكلات التي يعاني منها النحو العربي من خلال كتابه النحو الوافي .

*/ حاول الكاتب إثبات استئناسه – عباس حسن – للتراث النحوي والاستفادة من الخلاف النحوي ، وانتخاب الآراء النحوية الميسرة لوضع منهج جديد يقوم عليها ويستنبط منها .

*/ عقد موازنة بينه وبين أشهر أصحاب التيسير المعاصرين . وأسفرت عن : كونه أقرب إلى التراث النحوي القديم على الرغم من أنه عاصر حركة التيسير النحوي في أوجها .

أ/ مقال أول :

تيسير النحو عند المحدثين ، سهاد حمدان أحمد : جامعة تكريت ، كلية التربية، قسم اللغة العربية ، المجلد 9 العدد 34 ، السنة التاسعة تموز 2013م، أهم نتائج المقال :

1-دعوة إبراهيم مصطفى : تمثلت في إلغاء العامل وجعل الرفع علم الإسناد والجر علم الإضافة والفتحة ليست بعلامة إعرابية .

2-دعوة الجواري : تدعو إلى دراسة النحو دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف ، دعا إلى حذف أبواب في النحو لا لزوم لها ، ووضع القواعد على ما جاء في القرآن من أساليب وتراكيب بمعنى اهتمامه بدراسة النحو القرآني .

3- دعوة المخزومي في التيسير تدعو إلى دراسة النحو دراسة صوتية لغوية ليعرف الدارس الظواهر اللغوية وامتزاجها بالنحو من إبدال وإعلال ودراسة صرفية تختص ببنية الكلمة ودراسة نحوية تختص بدراسة الجملة.

4-دعوة السامرائي ركزت في الأخذ بالمنهج الوصفي .

ب/ مقال ثان :

قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي ، اللغة العربية وقواعد الكتابة ، ماجد حسام الدين ، 2004م . ملخص المقال أن الكاتب تحدث عن كتب المحدثين ووزعها على ثلاثة أنواع :

النوع الأول – الكتب النحوية العامة ومثّل لها بـ :

أ- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلابيني .

ب- كتاب النحو الوافي لعباس حسن .

ج- النحو الميسر لمحمد خير الحلواني .

النوع الثاني – الكتب المدرسية ومثّل لها بـ: كتاب مبادئ النحو والإملاء .

النوع الثالث – كتب التجديد والتيسير ومثّل لها بـ :

أ- تجديد النحو العربي لشوقي ضيف .

ب- في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي .

ج- الأساليب الإنشائية في النحو العربي لعبد السلام هارون .

يناقش الكاتب بعض الموضوعات النحوية من خلال الأنواع الثلاثة السالفة فوقف عند ثلاثة أبحاث هي :(أسلوب الشرط ، وأسلوب النداء ، وأسلوب التنازع).

الملاحظ على هذه الدراسات السابقة :

الكتب : كان الأول منها مختصاً بالحديث عن محاولة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) والثاني اختص بالحديث التفصيلي عن عباس حسن في (النحو الوافي) وحاول أن يبرز مجهودات عباس حسن في التجديد ، ولم يتطرق لغيره من الميسرين. والبحث المطروح قد تطرق لهاتين المحاولتين ضمن ما تعرض له من محاولات التيسير.

أما المقالات فالأول منها حاول أن يطرح في خطوط عريضة المنهج العام المتبع لبعض الميسيرين دون أن يذكر نماذج للتيسير ، والبحث – قيد الدراسة – قد تطرق لنماذج نحوية لهؤلاء الأساتذة مع طرح الآراء فيها .

والمقال الثاني تحدث عن كتب المحدثين مصنفاً لها . من خلال أبواب محددة، والبحث لم يفرد كتباً بعينها ، كما أنه تطرق لهذه الأبواب وغيرها .

عاشراً خطة البحث :

المقدمة.

الفصل الأول : بدايات النحو :

المبحث الأول : تعريف النحو ونشأته وأسباب وضعه.

المبحث الثاني : لمحة عن المدارس النحوية .

الفصل الثانى : مفهوم التيسير النحوي ودوافعه وأسسه .

المبحث الأول : تعريف التيسير في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : دوافع التيسير النحوي .

المبحث الثالث: أسس التيسير النحوي .

الفصل الثالث : محاولات التيسير النحوي

المبحث الأول : محاولات قديمة .

المبحث الثاني : محاولات فردية حديثة.

المبحث الثالث : محاولات جماعية حديثة .

الخاتمة

الفصل الأول: بدايات النحو

المبحث الأول: تعريف النحو ونشأته وأسباب وضعه
المبحث الثاني: لمحة عن المدارس النحوية

المبحث الأول
تعريف النحو ونشأته وأسباب وضعه

تعريف النحو لغةً واصطلاحاً :

النحو: القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً ، نحاه ينحوه وينحاه – نحواً وانتحاه، ونحو العربية منه، وهى مصدر شائع أي نحوت نحواً . ثم قصد به انتحاء هذا القبيل من العلم[1]

"النحو : القصد نحو الشيء ، نحوت نحو فلان أي قصدته ويجمع النحو أَنْحَاء"[2]

نحو : نحا : ينحو نحواً : نحو الشئ : قصده ، تنحى الرجل: استعمل الإعراب فى كلامه، نحو فلان : قصد قصده واقتفى أثره.

والنحو: جمعها أنّحاء وقد تعنى الجانب – الجهة – الطريق – المثل – المقدار –القصد.

وهو علم إعراب كلام العرب وسُمِّى هكذا لأن المتكلم ينحو به منهاج كلامهم إفراداً وتركيباً والنحوى العالم بالنحو.[3] وثبت عن أهل يونان ، فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث نحواً، ويقولون كان فلان من النحويين.

ونحا الشئ ينحاه وينحوه إذا حرّفه ومنه سمى النحوى لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب. وقيل النحو هو علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل علم يُعرف به أحوال الكلم من حيث الإعراب وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده [4]

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن القاسم بن حيفا ،لسان العرب دار صادر ،بيروت ،ط3، 1414 هـ ، 15/ 310–309 .

[2] الأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو مضد ، تهذيب اللغة ، ت ، محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 163/5.

[3] لويس معلوف اليسوعى ، المنجد في اللغة والأدب ،المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، ص 924 .

[4] الجرجانى ، على بن محمد الشريف، كتاب التعريفات ،مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح ، بيروت، 1990م ، ص 260 .

ويرى ابن جنى: أن النحو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع ، والتحقير والتكبير ، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها "[1] فالكلمات العربية لها حالتان: حالة إفراد وحالة تركيب. فالبحث عنها وهى مفردة ، لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة هو من موضوع علم الصرف ، والبحث عنها وهى مركبة ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب فى كلامهم من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو بقاءٍ على حالة واحدة من غير تغيير هو من موضوع علم الإعراب ، وهو ما يعرف اليوم بالنحو[2] فهو علم يُعرِف باحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء ، فالإعراب : تغيير أواخر الكلمة واختلافها باختلاف العوامل الداخلة عليها والبناءخلاف ذلك[3] فبه يُعرف ما يجب أن يكون عليه آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها فى الجملة ومعرفته ضرورية لكل من يمارس الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية وقديماً لم يكن النحو يعرف بهذا الاسم بل كان يعرف بعلم العربية، وهذه التسمية ظهرت فى الطبقة الثانية من علماء البصرة حيث اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصُرح فيها باسم النحو[4].

نشاة النحو ومكان النشأة:

لما كانت العلوم فى الأمم لا تظهر فجأة بل تأخذ فى الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة فى كثير من الأمر لأن تغمض نشأة

---

[1] ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، الهيئة المصرية للكتاب ، ت، محمد علي النجار ، مصر ، 1986م، 1 /34.

[2] الغلاييني ، مصطفى بن محمد سليم الغلايني ، جامع الدروس العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1993م ، ط1 ، ص 8

[3] منى الياس، القياس في النحو، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق الطبعة الأولى، 1405هـ 1985م، ص 172 .

[4] محمد الطنطاوى، نشأة النحو ، طبعة القاهرة ، 1389هـ ، ص 23 .

بعض العلوم، وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون وهذا نفسه ما حدث فيمن نُسبت إليه الخطوات الأُولى فى وضع علم النحو العربى.[1]

وتختلف آراء العلماء قديماً فى أول من وضع النحو ،وأول ما وضع منه ويمكن إيجاز بعض الآراء فيما يلى.[2]

1- قيل إن أول من وضع النحو، وأسس قواعده ،وحدّ حدوده، هو أمير المؤمنين على ابن أبى طالب – رضى الله عنه – إذ يروون عن أبى الأسود نفسه أنه دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقاً مفكراً، فسأله فيم يفكر؟؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً فى أصول العربية وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها : (بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولافعل) ثم قال له أعلم أن الأشياء ثلاثة :

ظاهر أو مضمر؛ وشيء ليس بظاهر ولامضمر ، وأنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر. وتمضى هذه الروايه فتذكر أن أبا الأسود جمع لعلي أشياء وعرضها عليه ،كان منها حروف النصب ؛أن وإن وليت ولعل وكأن ولم يذكر لكن ، فقال له علي لم تركتها؟؟ فقال لم أحسبها منها ، فقال: بل هي منها فزد فيها.[3] وقيل كلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه على الامام إلى أن حصل مافيه الكفاية ،فقال : ماأحسن هذا النحو الذي نحوت. [4] وروي أن سبب وضع علي للنحو أنه سمع إعرابيا يقرأ [لا يأكله إلا الخاطئين] والصحيح {لَّا يَأۡكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡخَٰطِـُٔونَ}[الحاقة:37] فوضع النحو.

---

[1] شوقى ضيف ،المدارس النحوية ،الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر 1976 ص 11 .

[2] سعيد محمد بن أحمد الأفغاني ، من تاريخ النحو العربي ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، 1978م ، ط2، ص 27.

[3] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ص 14 .

[4] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، دار المسيرة والتوزيع والطباعة ، عمان الطبعة الثانية ، 2010م ، ص 14 .

2- يقول السيرافي : اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي ، وقيل : نصر بن عاصم ، وقيل عبد الرحمن بن هرمز[1]

3-وذهب أحمد بن فارس (ت 396هـ) وأبوعلي الفارسي إلى أن النحو قديم قدم خلق الإنسان ، إذ أن العرب العاربة كانت عندهم معرفة بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم وأن من قبلهم ، تعلّموا هذا بتوقيف من الله سبحانه وتعالى ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا} [البقرة :31] . فتلقف العرب خلفهم عن سلفهم هذا ،ولذا كانوا يتأملون مواقع الكلام ، فلم يكن كلامهم استرسالا أو ترخيما بل كان عن خبرة بقانون العربية، فالنحو قديم قدم البشرية . يقول ابن جني فيما أورده عثمان الفكي:"أن هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف".[2]

فبعض الباحثين الأقدمين أحس بما للغة من تدرج وما أعتورها من الكمال بعد النقص ، فقال: "ولعل ظاناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد ، وليس الأمر كذلك ، بل وقف الله - عز وجل - آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه أياه ، ثم من بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء أن يعلمه حتى انتهى إلى نبينا محمد (ﷺ) فآتاه مالم يؤته أحداً قبله ، تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، فلا نعلم لغة من بعده حدثت[3] فاللغة إذن ليست كائناً حياً ينمو كما ينمو النبات ولكنها أمر سماوي يتنّزل حيناً بعد حين ويتلقاه الأنبياء آونة بعد أخرى لا يد فيها لمخلوق ، ولا صلة بينها وبين قانون النشوء والارتقاء ، صحيح أن ابن جني حكى أقوالاً في نشأة اللغة أهي مواضعة أم توقيف ، ولكنه لم يستطع أن يجزم برأي حاسم ، فوقف حسيراً وانكفأ مكسوراً.[4]

---

[1] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، ص 13 .

[2] عثمان الفكي بابكر ، الاستشهاد في النحو العربي أصول النحاة ومناهجهم ، ص 6.

[3] المرجع نفسه ، ص 7.

[4] أبو الفتح عثمان بن جنى، الخصائص، 1 / 41 .

4–وقيل أن أول من وضع النحو ، وأسس قواعده ، وحدّ حدوده أبوالأسود الدؤلي (ت 67هـ) وعليه أكثر الناس [1] ،وكان ذلك بإشارة من زياد بن أبيه والي البصرة، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي جاء إلى زيادفقال له : إنى أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ،أفتأذن لي أن أضع كلاماً يعرفون – أو يقيمون – به كلامهم وقيل أن أبا الأسود استأذن زياداً أوابنه عندما سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة : (أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ)[التوبة : 3] بكسر اللام فى رسوله ،فقال: ماظننت أمر الناس يصل إلى هذا واستاذن زياد بن أبيه والي البصرة (45 – 53 هـ) وقيل بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده(55–64هـ) فى أن يضع للناس رسم العربية فقال: له زياد لا تفعل . فجاء رجل إلى زياد ، فقال : أصلح الله الأمير : توفى أبانا وترك بنونا فقال زياد : أدع لى أبا الأسود فلما جاءه قال له : ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ، ففعل.[2] وقيل أن أبا الأسود أصرّ على وضع القواعد حينما قالت له ابنته ،في ليلة كثيرة النجوم ،أو في يوم شديد الحرّ ،ماأحسنُ السماءِ ، بضم نون أحسنُ وكسر همزة السماءِ أو ماأشدُّ الحرِ بضم الدال وكسر الراء فقال نجومُها أو الغيظُ – بضم الميم والظاء– حيث ظن أنها تستفهم ، لأن الضبط يشير إلى الاستفهام، فتحيرت وظهر له خطؤها، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب ، فقال لها: قولى يابنية: ما أحسنَ السماءَ بفتح النون والهمزة أو ما أشدَّ الحرَّ– بفتح الدال والراء – فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب[3] وقد رجّح الدارسون هذا الرأي– أي أن الواضع الأول أبو الاسؤد الدؤلي– واستدلوا عليه بمايلي:–

أ) روى عن أبى الأسود أنه سئل :من أين لك هذا النحو؟ فقال لفقتُ حدوده من على ابن أبى طالب.

---

[1] ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، طبعة دار المعارف ، مصر 707 .

[2] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، ص 20 .

[3] الزبيدى، أبى بكر بن الحسن ،طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، القاهرة 1975، ص 14.

ب) أن رجلاً اسمه محمد بن الحسين، كان جماعاً للكتب، فقد آلت إليه خزانة صديق له كان مشتهراً بجمع الخطوط القديمة وجدت عنده أوراق تدل على هذا، يقول ابن إسحاق فرأيتها وقلبتها فرأيت عجباً ، وإلا أن الزمان قد أخلقها، وعمل فيها عملاً أدرسها ، فرأيت مما يدل على أن النحو عن أبى الأسود ما هذه حكايته، وهى أربع أوراق ، وأحسبها من ورق الصين ، ترجمتها هذه : فيها كلام عن الفاعل والمفعول، عن أبى الأسود رحمة الله عليه بخط يحى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط فلان النحوّي وتحته هذا خط النضر بن شميل[1] وأقدم من ذلك ما جاء عن ابن سلام إذ يقول:" كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى ، وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون ، فوضع الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم"[2] وقد يُشْرك بعض الرواة معه فى هذا الصنيع تلميذيه نصر بن عاصم وابن هرمز ، إذ يقول الزبيدى: "أول من أصّل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبدالرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابه وأصّلوا لها أصولاً، وذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. "[3] ويرى شوقى ضيف أن كل ذلك من عبث الرواة الوضاعين والمتذبذبين ، ووهو عبث جاء من أن أبا الأسودْ نُسب إليه حقاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نَقْط يحرر حركات أواخر الكلمات فى القرآن الكريم بأمر من زياد أو ابنه عبيد الله. وقد اتخذ لذلك كاتبا فطناً حاذقاً من بني عبد القيس ، وقال له : اذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فأنقط نقطة بين يدي الحرف ، فان اتبعت شيئا من ذلك غنّه (تنويناً) فأجعل مكان النقطة نقطتين . وابتدأ أبوالأسود المصحف حتى أتى على آخره ، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ

---

[1] محمد بن إسحاق بن النديم ،الفهرست، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ص 18 – 19 .

[2] محمد بن سلام الجمحى، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، القاهرة مطبعة المدنى، 1974م، ص12

[3] أبو بكر بن الحسن الزبيدى طبقات النحويين واللغويين ، مرجع سابق ، ص2 .

يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات.[1] وكان هذا الصنيع الخطير الذي سمي باسم رسم العربية سبباً في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحوّ وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه ... وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قَرّاء الذكر الحكيم وفي مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن وعنبسة الفيل وميمون الأقرن فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النقط وحُفظ وضُبط وقُيِّد وعُمل به وأُتُبع فيه سنتهم وأُقتدي فيه بمذاهبهم [2] وأضافوا إلى ذلك عملاًجليلاً هو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزاً لها من الحروف المهملة .فقد ذكر الرواة أن الحجاج في ولايته علي العراق(74-95هـ) أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييزالحروف بعضها من بعض . ويروى أن ابن عاصم كان أول من قسم المصاحف وخمسها، وبعبارة أخرى كان أول من قسم آيات المصحف أقساماً.

وكل ماذكرمن تلاميذ أبي الأسود كانوا من قُرّاء الذكر الحكيم ،وكان يؤخذ عنهم النقط جميعا نقط الإعراب ونقط الإعجام . وكان ذلك عملاً خطيراً حقاً ، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه ، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافاً منها، وهم إنما رسموافي دقة نقط الإعراب لا قواعده ، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء والتاء والثاء والنون .[3]

ويرى السامرائي أن النحو كان موجوداً قبل أبي الأسود سواءً قيل أنه بتوقيف أو كان بالتواضع والاصطلاح والدليل على ذلك هو:

---

[1] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص 16 .

[2] المرجع نفسه ، ص 16 .

[3] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 17 .

1- ماروي عن عمربن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال : سمعت رسول الله (ﷺ) يقول (رحم الله امراً أصلح من لسانه)[1] فماهى الطريقة التى يصلح بها الإنسان لسانه إذا لحن؟؟ أنها طريقة النظر فيما كان له قانون .

2- ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيضاً أنه قال : تعلموا العربية فأنها تثبت العقل وتزيد فى المروءة فمن أين وكيف نتعلم العربية، بدون أن يكون لها قانون قد وضع؟ .

3- ما روى من أمر علي رضى الله عنه أو عمر (رضى الله عنه) أو زياد بن أبيه فى قصة المقرئ الذى أقرأ لأعرابي : (إن الله برى من المشركين ورسولهِ) بالجر ، بأنه لايقرأ القرآن إلا عالم بالعربية ، فمن أين يأتى قانون العربية إذا لم يكن هنالك ضابط، وإلا فَنطْقُ العرب بالعربية بدون ضابط سواء ، يستوى فى ذلك جميعهم ، ولا يوصف أحدهم فيها بعلم عن غيره. [2]

مكان نشأته:

تجمع المصادر على أَنَّ العراق كان مهداً لنشأة النحو ، وذلك للأسباب الآتية:

1-كان العراق ملجأ للعجم قبل الفتح الإسلامي ، وبعد الفتح أقبل المسلمون عليها عرباً وعجماً ، إذ أنها تمتاز بأسباب الحياة الناعمة ورغد العيش.

2-كان العراق أكثر البلاد العربية إصابة بوباء اللحن وتعرضاً لمصائبه بسبب هذا المزج (بين العرب والعجم)

3-كان العراقيون ذوى عهد قديم بالعلوم والتأليف ولهم فيها خبرة متوارثة[3] تعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغالا بالنحو، حيث احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة التى كانت بدورها أسبق من بغداد ، فالبصرة هى التى شادت صرح النحو، ورفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة

---

[1] الألباني ، أبو عبد الرحمن ناصر الدين بن الحاج نوح ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، أشرف على طبعه زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ص 456 ، وجاء في المحاسن والاضداد للجاحظ (رحمه الله عبداً أصلح من لسانه) ، ص 25 ، من باب (مساوي اللحن في اللغة)

[2] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، ص 22 .

[3] الطنطاوي محمد ، نشأة النحو ، ص 23 .

مشغولة بقراءات الذكر الحكيم ، ورواية الشعر والأخبار ، وكان القدماء يعرفون ذلك ،فنصّوا عليها بعبارات مختلفة، ومن ذلك قول ابن سلام الجمحي: (وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية)[1] ويصرح ابن النديم فى هذا المجال تصريحاً أكثر وضوحاً إذ يقول فى حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة : (إنّما قدّمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أُخذ[2] ثم اشترك علماء البصرة والكوفة في النهوض بالنحو من عهد الخليل بن أحمد شيخ الطبقة الثانية من البصريين وأبي جعفر الرواسي شيخ الطبقة الأولى من الكوفيين حتى نمت أصوله، وكملت عناصره فى مستهل العصر العباسى الأول على يد المبرّد خاتم البصريين وثعلب خاتم الكوفيين[3].

أسباب وضع النحو :

بين القرآن الكريم واللغة العربية تاريخ مشترك ، وصلات مترابطة وثيقة، فبها أُنزل، وبه حُفظت ، واستمرت وتطوّرت ،وبينهما أثر وتأْثير ، فقد كان سبباً في نشأة علومها ، وفي رحلات روايتْها وتلقيها ، وفي انعقاد حلقات الدرس ، وفي حركة التدوين والتأليف ، وكانت سبباً في توجيه قراءاته، وتفسير آياته ونقط إعجامه وضبطه ، وفي قيام حركة علمية متتعددة الجوانب ، متنوعة الأَهداف ، ولكنها مجتمعة تهدف إلى صيانته : قراءة وإقراء ، وتجويداً وتفسيراً، وإعراباً إلى غير ذلك مما قام من درس ونشأ من علم [4] ومن أجل القرآن الكريم قام النحو يصحح ويضبْط ويقعِد ، ويعلل ، لِيفهم نص ، وتسْلم لغة ويستقيم لسان وإن المتتبع لتاريخ النحو العربي المتأمل في نشأته ، يتبين أَن ماأدى إليه اختلاط العرب بالأعاجم الداخلين في الإسلام ، من ظهور اللحن في لسانهم عامة، وفي

---

[1] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، ص 23.

[2] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، ص 20 .

[3]الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن محمد الحسين ، الأغاني ، ت : علي محمد البخاري وأصحابه ، 55/6، إبراهيم عبود السامراني ، المدارس النحوية ، ص 24 .

[4] سعيد جاسم الزبيدى ، القياس في النحو العربى ، نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 1997م ، ص 260

قراءة كتابهم المقدس خاصة ، وقد حرّك الدولة الإسلامية الناشئة ، القائمة على القرآن وجعلها تهب إلى لسانها وقرآنها تبتغي تحصينهما وصونهما من العبث ...ولأن اللحن الإعرابي كان الأبرز في الحس ،ثم زاده بروزاً وقوعه في قراءة القرآن[1] .

وتُرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث :.منها الديني ومنها غير الديني، أمّا البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد علي أداء نصوص الذكر الحكيم ، أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسن وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول(ﷺ)والأمثله الآتية تبين مظاهر هذا اللحن :.

1) لحن رجل بحضرة الرسول (ﷺ) فقال عليه السلام :أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ[2]

2) كراهة أبي بكر (ت13هـ)–رضي الله عنه – اللحن وتحذير الناس منه وتنفيرهم عنه،إذ كان يقول: (لأن أقع فأسقط أهون عليّ من أن أقرأ فألحن)[3].

3) مرّ عمر بن الخطاب (ت23هـ) –(رضي الله عنه) على قوم يسيئون الرمي، فغضب وقرعهم ، فقالوا :إنّا قوم متعلمين ،فاشتد غضبه وقال : والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ علي من خطئكم في رْمَيكم ،سمعت رسوله الله (ﷺ) يقول : "رحم الله أمراً أصلح من لسانه" .

---

[1] عباس حسن ، النحو الوافى، 3/ 136 .

[2]الحديث في سنده ضعيف غير قوي وروي عن الصحابي أبي الدرداء رضي الله عنه ، وروي أبي الزناد بسند فيه ضعف أن رجلاً قرأ عند رسول الله (ﷺ) فلحن فقال رسول الله (ﷺ) : "أرشدوا أخاكم " والذي يظهر أن الحديث مقبول بشهادته ، وقد ضعفه الألباني. في السلسلة الضعيفة والموضوعة 315/2 وورد في الخصائص 8/2 مطبعة دار الكتب المصرية 1950م وورد في المزهر للسيوطي 397/2 ، طبعة دار احياء الكتب العربية القاهرة.

وروي في " أصول علم العربية في المدينة ، المؤلف عبد الرازق بن فراج الصادي ، الناشر : مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، طبعة 1988م –1987م العددان (105–106) ، ص 281.

[3]السامرائي ، المدارس النحوية ، ص 16.

4) كتب كاتب إلى أبي موسي الأشعري كتاباً مرسلاً إلى عمر : خطّ فيه : من أبوموسى الأشعري إلى عمر ، فأرسل عمر إلى أبي موسي يأمره : بأن يضرب كاتبه سوطاً ويؤخر عطاءه سنة ...[1]

5) سمع إعرابي مؤذناً يقول : (أشهد أَن محمداً رسولَ الله) بنصب رسول ، فقال ويحك يفعل ماذا؟.

6- انتشار اللحن بين الناس جعل عمر بن الخطاب يقول :"تعلّموا العربية فإنها تثبت العقل ، وتزيد في المروءة"[2].

7-دخل رجل على زياد بن أبيه والي البصرة ،فقال ؛ " توفي أبانا ، وترك بنونا وان أخينا غصبنا ميراثنا من أبانا ، فقال له زياد : ماضيعت من نفسك أكثر مما ضيعت من ميراثك ، فلا رحم الله أباك حيث ترك ولداً مثلك[3]

8- طلب أَعرابي في عهد عمر بن الخطاب أن يقرئه أحد شيئاً من القرآن ، فأقرأه رجل سورة التوبة فلحن في قوله تعالى : {وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۙوَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[التوبة: 3]حيث قرأها بكسر اللام في (رسولهِ) فقال الأعرابي أو قد برئ الله من رسوله ؟؟ إن يكن الله قد بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فلما بلغت هذه الحادثة عمر دعا الأعرابي وقال له: ليس هكذا يا أعرابي ، فقال الأعرابي : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟؟ فقال : إن الله برىء من المشركين ورسولهُ بالرفع، فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم، فأمر عمر بعد ذلك أن لا يقرأ القرآن إلاّ عالم باللغة، وروي أنه رسم لأبي الأسؤد من عمل النحو مارسمه وقيل : إن هذه القصة كانت مع على رضى الله عنه وقيل أنها كانت مع أبي الأسود نفسه فى

---

[1] شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، وفيات الأعيان ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، القاهرة ،1948 ، ص 16 . وابن جني ، الخصائص ، 8/2.

[2]السامرائي ، المدارس النحوية ، ص 16.

[3] بن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ابو محمد ، عيون الإخبار ، بيروت ، 1973 ، 159/2 .[والشاهد في قوله (أبو موسى) حيث جاءت (أبو) بالواو وهي في موضع الجر]

زمن زياد وأن زياداً هو الذى طلب من أبي الأسود أن يضع شيئاً يقيم عوج الألسنة اللاحقة ،فأبي أبو الأسود ، فبعث زياد رجلاً ليقعد له بطريقه ، وأمره أن يقرأ شيئاً ويتعمد فيه اللحن ، فقرأ (إن الله برئ من المشركين ورسولهِ) بالجر ، فاستعظم أبو الأسود ذلك ،وقال: عزّ وجه الله إن الله لايبرأ من رسولهِ ، ثم رجع من فوره إلى زياد فقال ياهذا قد أجبتك إلى ماسألت[1].

3–دخل أعرابي على عبد العزيز بن مروان وشكا ليه ختنه – يعني صهره – فقال عبد العزيز ومن ختنَك ؟ بفتح النون فقال : ختنني الختان ، فتعجب عبد العزيز بن مروان من الإجابة المخالفة للسؤال وكلّم من حوله فقالوا :من ختنُك؟؟ بضم النون، فقال الأعرابي ختني فلان بن فلان،فقال عبدالعزيز بن مروان : والله لاشاهدت الناس حتى أعرف العربية ، وأقام في بيته جمعة لايظهر، ومعه من يعلمه العربية ،ثم صلّى بالناس الجمعة الأخرى وهو أفصح الناس[2].

10) روى أن عمر بن عبدالعزيز ت (101 هـ) كان عند الوليد بن عبدالملك وكان الوليد لحاناً وكان لحنه من أصعب المصائب فى نفس أبيه عبدالملك الذى حرص على تعليمه العربية فلم يفلح ، فقال الوليد لغلام : يا غلام ادع لي صالح، فقال الغلام ياصالحاً ، فقال الوليد: أنقص ألف ،فقال عمر للوليد، وأمّا انت فزد فى ألفك ألفاً [3]

11) وما يروى عن الحجاج أنه سأل يحي بن يعمر هل يلحن فى بعض نطقه؟ فصارحه يحيى بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عزّ وجل (قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ)[التوبة :24] بضم (أحبُّ) والوجه الصحيح أن تقرأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع .[1]

---

[1] السامرائى، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص 17 .

[2]الجاحظ ، المحاسن والأضداد ، ص 25.

[3] أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى، العقد الفريد، القاهرة، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1973م،480/2 [والصحيح أدع لي صالحاً ، فقال الغلام: ياصالح]

[1] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص 221، وينظر السامرائي ، المدارس النحوية ، ص 18.

نرى من هذه الرواية أَن اللحن تغلب على الحجاج الفصيح الذى يقال عنه: أَن الرجل إذا أراد أن يفلت من عمل الحجاج عاذ باللحن فنجا ، فقد روى أن الحجاج بعث إلى والي البصرة أن اختر لي عشرة ممن عندك، اختار رجالاً، منهم رجل اسمه (كُثير) وكان رجلاً عربياً فصيحاً، قال كُثير فقلت فى نفسى: لا أفلت من الحجاج إلا باللحن، فلما دخلنا عليه دعاني فقال: ما اسمك؟ قلت كُثير، قال ابن من؟ فقلت ابن أبا كثير فقال عليك لعنة الله وعلى من بعث بك ، جثوا فى قفاه ، فأُخرجت .

12) وسمع أعرابي إماماً يقرأ: (وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ)[البقرة : 221] بفتح التاء من تَنكحوا ، فقال : سبحان الله هذا قبل الإسلام قبيح فكيف بعده ؟ فقيل له: أنه لحن ، والقراءة (تُنكِحُواْ) بضم التاء فقال : قبحه الله ، لاتجعلوه بعدها إماماً ، فإنه يحل ماحرم الله[2] .

13) وقيل لعبد الملك بن مروان :أسرع إليك الشيب فقال : شيبني ارتقاء المنابر ومخافة اللحن ، وكان يقول : إن الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها، فإذا لحن انصرفت نفسي عنه ، وكان يرى أن اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس ، ومن أعظم المصائب عنده فشل ابنه الوليد في تعلّم العربية. فهذه أمثلة قليلة من كثيرة ، مماجعل الغيورين من العلماء والخلفاء يسعون للحيلولة دون اللحن.

ففكروا في وضع ضوابط تكون نبراساً يرجع إليه ، فكان النحو بعد ماذكر من المواقف السابقة قد برز إلى الوجود[3] ، علي يد من هداه الله لرسم الخط ، غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لايزال قليلاً بل نادراً ، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسن ، وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية ، مما فسح للتحريف في العربية التي كانت ينطقون بها ، مما فسح للحن وكثر شيوعه . ثم أن العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن منابع اللغة الفصيحة

---

[2] ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، عيون الأخبار ، بيروت ، 1973م ، 160/2

[3] السامرائي ، المدارس النحوية ، ص 17 .

حتى عند بلغائهم وخطّبائهم المفوّهين ،ثم ازداد اللحن فشوّاً وانتشاراً على ألسنه أبنائهم الذين لم ينشأوا في البادية مثلهم ، ولاتغزوا من ينابيعها الفصيحة ، وكان كثيرون من أبناء العربِ ولدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات ، فكانوا يتأثرون بهن في نطقهن لبعض الحروف وفي تعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية [1] .فكل ذلك جعل الحاجة تمس إلى وضع رسوم يُعرف بها الصواب من الخطأ في الكلام خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة آيات الذكر الحكيم.

وانضمتْ إلى ذلك بواعث أخرى ، بعضها قومي عربي ، يرجع إلى أن العرب يعتزُّون بلغتهم اعتزازاً شديداً ، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم ، مما جعلهم يحرصون على ترسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية .....

وبجانب ذلك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً[2] وكل ذلك يعني أن بواعث متشابكة دفعت إلى التفكير في وضع النحو .إضافة إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطَّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصّها وأوضاعها الإعرابية[3] .

---

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الملقب بالجاحظ، البيان والتبين، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 210/2.

[2] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ص 12 .

[3] المرجع نفسه ، ص 13 .

المبحث الثانى
لمحة عن المدراس النحوية

1-المدرسة البصرية :-

المدرسة البصرية هى التى وضعت أصول النحو، وقواعده ومكّنت له من هذه الحياة المتصلة التى لا يزال يحياها اليوم وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها وثمرة تالية من ثمارها . فَلْنَقِف على ملامح عامة – من غير تفصيل – على ما وصل من مجهودات نحوية لهذه المدرسة[1].

أولاً : المادة العلمية :

البصريون اعتمدوا في مادة منهجهم على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان واختاروا من القبائل المقطوع بعراقتها في العربية والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية.[2]

أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع ،فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب .

ثانياً : اختيار سلامة لغة المأخوذ عنهم :

البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ، ممن سبق من القبائل الفصيحة أمَّا الكوفيون فلم يكونوا كذلك .

ثالثاً : التأكد من الثقات في صحة المروى :

البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلاّ من الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم . فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله.

أما الكوفيون فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة راويه ، وسلامة قائله.[3]

رابعاً : المقيس عليه المنقول عن العرب :

---

[1] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف مصر ، 1976 م ، ص 5

[2] السيرافي ، أبو سعيد ، الحسن ابن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ، الباب ، الحلبي ، مصر ، 1955م، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1926م ، ص90.

[3] إبراهيم عبود السامرائى، المدارس النحوية، ط 2،المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن2010م، ص 30.

اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فُيَقِّعدون على الأكثر، وإلا فعلى الكثير ، وإلا فعلى القليل ، وإلا فعلى الأقل ، والا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه ، والنظائر مع النظائر ، إذا لم يتناقض مع الوارد فإذا خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه أو اعتبروه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة ويجعلوه مع القسم الذي أسموه مطرداً في القياس شاذاً في السماع[1]

أمّا الكوفيون فلم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة ، بل قاسوا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفاً للكثرة المتفق على القياس عليها ، فما أوّله البصريون أو اعتبروه شاذاً أو ضرورة ،قبله الكوفيون وجلعوه مقيساً عليه .

الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، بل كثيراً ما ناطوا القاعدة بالقياس بدون رجوع إلى مطلق شاهد أى على القاعدة نفسها[2]

ولذلك كثرت الأقيسةَ والقواعد عند الكوفيين ، واشتهر البصريون بأنهم أهل سماع ، أمّا الكوفيون فقد اشتهروا بأنهم أهل قياس[3] .

وليس معنى هذا أن البصريين لم يلجأوا إلى القياس وأن الكوفيون لم يلجأوا إلى السماع ، ولكن لما تحفظ البصرى وتشدد في أقيسته تبعاً للمسموع ، المعتمد عنده المقنن بضوابط وشروط سُمِّى أهل سماع ، ولما توسع الكوفى في القياس والمقيس عليه، سُمِّي من أهل قياس حيث فتح ذراعيه لكل مسموع ، ولذا قل الشاذ عند الكوفيين وكثر عند البصريين[4] . والسماع والقياس دعامتان مهمتان ارتكز

---

[1] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، من تاريخ النحو العربي ، مكتبة الفلاح 70/10 .

[2] ابراهيم عبودالسامرائى ، المدارس النحوية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان(2010 – 1430 هـ) الطبعة الثانية ، ص 32 .

[3] أبو سعيد الحسن بن عباس عبد الله السيرافى ، اخبار النحويين البصريين ، المطبعة الكاثوليكية بيروت 1926 م ، ص 90 ، وينظر الاقتراح ، السيوطي ، ص 100.

[4] إبراهيم عبود السامرائى، المدارس النحوية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان (2010 – 1430 هـ) الطبعة الثانية ، ص 33 .

عليهما بناء النحو والصرف وشيدت قواعدهما غير أن السماع هو الأصل ، إذ لا قياس إلا حيث يوجد مسموع يقاس عليه[1]

مصادر الدراسة عند البصريين :

اعتمد البصريون فى دراستهم طائفه من المصادر ، وهى :

أ/ القرآن الكريم : أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم ، حيث كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من الذكر الحكيم ، فكان القرآن أحد مصادرهم المهمة الأساسية ، فكان سيبويه يعتمد عليه في تقعيد القواعد ، وهو لا يفرق بين قراءة وأخرى، يحتج بالآحاد والشواذ ، إذ القراءة في نظره سنة لا تخالف، وموقف النحاة من القراءات القرآنية قد أجمعوا على الاحتجاج بها[2] .

ب/ الشعر العربى : اعتمد البصريون الشعر الجاهلى أصلاً من أصولهم من الاستشهاد على صحة المسألة ،كما اعتمدوا الشعر الإسلامي ، فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجرير وأراجيز العجاج ورؤبة ، وأبي النجم ، وفي بعض الأحيان يتجاوزون الحقبة التى وقفوا عندها في استشهادهم فقد جاء في الاقتراح للسيوطى فيما رواه ثعلب عن الأصمعى : إن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به، ومن المعلوم أن ابن هرمة القرشي[3] عمَّر طويلاً حتى تجاوز منتصف القرن الثانى. [4] كما أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قال: (ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفى ، فقيل له : أيهما أفصح ، فقال الحسن) وقد أشار الجاحظ إلى هذا ، وذهب إلى هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربى أبو علي الأسوارى ، وهو عمرو بن قائد الذى جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، وقد كان يونس ابن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به إذن يمكننا القول أن المادة التي احتج بها البصريون في

---

[1] عثمان الفكي بابكر ، الاستشهاد في النحو العربي أصول النجاة و مناهجهم ، ط1 ، ص 2010م ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ص 186.

[2] المرجع نفسه ، ص 357.

[3] ابن هرمة القرشي ، ولد سنه (90) للهجرة .

[4] عثمان الفكي بابكر ، مرجع سابق ، ص 189.

وضع أصول العربية ، هي : لغة التنزيل والشعر القديم جاهلية وإسلامية وما أُثر من الأمثال الجاهلية[1] .

وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوى ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روى بالمعنى[2] اذ لم يكتب ولم يدون في المائه الثانية للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، وتبعهم نحاة الكوفة ، وفي ذلك يقول أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين[3] وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث كموقفهم من القرآن اتفقوا جميعاً على الاحتجاج بالأخير من حيث المبدأ ، وإن تحايل بعضهم على رفضه، بتخطئة القراء تارة وبالتأويلات البعيدة تارات ، في حين أن كلمتهم قد اضطربت في مبدأ الاحتجاج بالحديث ، فمنعته طائفة وأجازته أخرى ، وتوسطت ثالثة.[4]

وأمّا من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عللاً وراءها ، وقانون القياس عام ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد ، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة مالم يُسمع ويحمل عليها حملاً، فهى المعيار المحكم السديد.

وكُفل للبصرة ثقافات ثرة لم تكفل للكوفة ، فقد كانت مرفأ تجارياً للعراق على خليج العرب فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة، مماجعل جداول الثقافات تصب فيها . لذلك كان بها أقدمُ المترجمين.

---

[1] ابراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان،2010 –1430 هـ الطبعة الثانية ، ص 34 .

[2] المرجع نفسه ، ص 33 .

[3] نقلاً عن السيوطي ، الاقتراح ، ص 17 ، همع الهوامع 105/1.

[4] أنظر ، عثمان الفكي بابكر ، الاستشهاد في النحو العربي أصول النجاة و مناهجهم ، ص 383.

لذلك كان عقل البصرة أدق وأعمق وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم فهى سابقة الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليونانى. ومن أوائل النحاة البصريين:

(1) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[1] المتوفي سنة 117 هـ ويقال أنه أول من بعج (فتق) النحو ومدّ القياس وشرح العلل ...

(2) عيسى بن عمر الثقفى[2]– بصرى من موالي آل خالد بن الوليد – وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق وقد مضى على هَدْيه .

(3) أبو عمرو بن العلاء[3] ولد سنه 70 للهجرة بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفي سنة 154 للهجرة ،تتلمذ على يد ابن أبي إسحاق على نحو ما تتلمذ عيسى بن عمر ، غير أن عيسى اعتنى بالنحو وأبو عمرو عُنى بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة . وهو أحد قرائه السبعة المشهورين . كما اعتنى بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها وفي ذلك يقول الجاحظ عنه : " كان أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وبأيام العرب وأيام الناس "[4]

(4) يونس بن حبيب : من موالي ابن ضبة ، وقد لحق ابن أبى اسحاق وروى عنه، ولد سنة 94 هـ ، توفى سنة 182 هـ ، اختلف إلى حلقات عيسى بن عمرو، كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها ، كانت له آراء تخالف آراء سيبويه وأستاذه الخليلْ[5]من ذلك:

• كان الخليل يرى أن مفعول ننزع محذوف من الآية الكريمة (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا) [مريم :69] والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس جملة (أَيُّهُمۡ أَشَدُّ) هي المفعول [6]

---

[1]ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخيرين الجذري محمد بن محمد بن يوسف ، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية ، 410/1

[2]ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد الوراق، الفهرست ، ت، إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1417هـ – 1997م ، 68/1.

[3]وفي بعض الروايات اسمه زبان بن العلاء المازنى التميمى ، ابن النديم ، الفهرست ، 46/1.

[4] (نقلاً عن) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 27.

[5]الخصائص لابن جنى ، 2/ 61 .

[6] شوقى ضيف ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ص29.

• كان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل قُبيئل ، كان يونس يرى أن تصغيرها: قُبيَّل[1]

(5) الخليل بن أحمد الفراهيدى البصرى من أزدعُمان ولد سنه 100 هـ توفى 175هـ منشؤه ومرباه وحياته في البصرة . أكب على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء . كان عقله من العقول الخصبة النادرة ، لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً بل حتى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة ، وحقاً ما قاله ابن المقفع فيه من أن عقله كان أكثر من علمه ، أقام صرح النحو والتصريف ويعد بحق أن الخليل هو واضع النحو العربي في صورته المركبة ، سواء من حيث عوامله ، ومعمولاته الظاهرة والمقدرة ، أو من حيث ما يجرى فيه من شواهد ومن علل وأقيسة[2].

(6) سيبويه : لقب أعجمى يدل على أصله الفارسى ، اسمه عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب ، قدم البصرة وهو لايزال غلاماً ناشئاً، لزم حلقة حماد بن سلمة ، وحدث أن لفته أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية فصمم على دراسة اللغة والنحو . لزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب واختص بالخليل بن أحمد. ومؤلفه (الكتاب) وهو أشهر كتاب في النحو جامع لكل أبوابه وقيل عاجلته المنية فلم يُقِّدم له ويُؤخِّر . ومن أشهر علماء المدرسة البصرية الذين أسسوا للنحو والقياس .

1- الأخفش الأوسط : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة فارسي الأصل .

2-قطرب : هو محمد بن المستنير ، بصرى المولد والمربى أقبل مبكراً على دراسة اللغة والنحو ، ولزم سيبويه ، ويقال هو الذى سماه قطرباً . إذ كان يبكر للأخذ عنه ، حتى كان سيبويه كلما خرج من داره سحراً رآه ببابه فقال له يوماً مداعباً : (ما

---

[1] ابن جني ، المنصف شرح في تصريف المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة، 1954م ، 85/2

[2] ابن النديم ، الفهرست ، 65/1.

أنت إلاَّ قطْرب ليل) فثبتت الكلمة عليه ولصقت به ، والقطرب دويبه تدب ولاتفتر .

3- أبو عمر الجرمى : هو صالح بن إسحاق[1]. ، مولده ومنشؤه بالبصرة ، دأب منذ صغره على حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين ويقال إنه لم يلق سيبويه غير أنه لزم الأخفش وأخذ عنه كل ما عنده .

4-أبو عثمان المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية من أهل البصرة ، لزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه ، وصنف حوله تعليقات وشروحاً منها :

تفاسير كتاب سيبويه ، الديباج في جوامع كتاب سيبويه ، أَلف كتاباً في علل النحو، وخص التصريف بكتاب شرحه ابن جنى وسمّاه المنصف . كذلك من مصنفاته كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب(الألف واللام) وكتاب العروض وكتاب القوافى توفى سنه249هـ.

5- المبرد: هو محمد بن يزيد الأزدى إمام نحاة البصرة لعصره ولد سنة210هـ وقيل 207هـ ويعُد – بحق – آخر أَئمة المدرسة البصرية المهمين ، وقد ذكره ابن جني فقال: " يٌعد جيلاً في العلم ، وإليه افضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين) وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[2].

6-الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرى بن سهل فكان في حداثته يخرط الزجاج فنسب إليه ورغب في درس النحو ، فلزم المبرد وكان يعلِّم مجاناً ، فجعل له على نفسه درهما كل يوم أجرة على تعليمه ، وظل يؤديه إليه طوال حياته ، وحسن رأي المبرد فيه، حتى كان من يريد أن يقرأ عليه شيئاً من كتاب سيبويه أو غيره يأمره بأن يعرض على الزجاج أولاً ما يريد قراءته .

له مصنفات مختلفة منها كتاب شرح أبيات سيبويه ومختصر في النحو وكتاب الاشتقاق وكتاب ما ينصرف وما لاينصرف وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب معانى القرآن وكتاب القوافى وكتاب في العروض .

---

[1] السيوطي ، عبد الرحمن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبعات اللغويين والنحاة ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا ، (د.ت) ، 8/2.

[2] ابن جني ، الخصائص ج 287/3 .

7- ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السَّرىّ من أحدث تلاميذ المبرد سناً ، تزوّد منه بالنحو واللغة وعُنى بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى تحول بعد موت المبرد إلى حلقات الزجاج ، كان يحسن نظم الشعر وكان يعتنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه صنّف فيهما كتاب الأصول الكبير وله مصنفات مختلفة منها كتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج القراء. توفى سنة 316هـ [1].

8-السيرافى:هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ولد سنة 280هـ[2]. لم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى درس اللغة على يد ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات على أبى بكر بن مجاهد . كان يشغف شغفاً شديداً بكتاب سيبويه ألف مصنفاً في شرح شواهد سيبويه ومصنف المدخل إلى الكتاب ، ترجم لنحاة البصرة في كتابه أخبار النحاة البصريين . ومن مصنفاته كتاب ألفات الوصل والقطع وكتاب الإقناع في النحو وكتاب صناعة الشعر توفى سنة 368 هـ[3]

وبالسيرافى تنتهى مدرسة البصرة وتصل إلى غايتها من تأصيل القواعد ومدّ الفروع المتشابكة وكانت تقابلها منذ الكسائى وما ألهمه به الأخفش من الخلاف على سيبويه، مدرسة الكوفة . والحق أن مدرسة البصرة هى التى شادت بناء النحو الشاهق وتسلمت منها مدرسة الكوفة ثم البغدادية وما خلفها من المدرستين الأندلسية والمصرية ومضت كل مدرسة تحاول أن تدخل هذا البناء من الإضافات ما يتيح لها أن تكون ذات منهج جديد[4] .

المدرسة الكوفية :

---

[1] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق السقا وآخرين ، 1954م ، القاهرة ، 130/1 ، وينظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 141.

[2] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص56.

[3] السيوطي ، بغية الوعاة ، 507/1.

[4]جمال الدين بن هشام الانصارى ، مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق مازن المبارك –، محمد على حمد الله دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1998 م ص 772 ، وينظر المدارس النحوية ، ص 150..

تركت الكوفة للبصرة وضع نَقْط الاعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام والأنظار النحوية والصرفية الأولى ، وكانت مشغولة بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وبالقراءات وروايتها ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهى هو مذهب أبى حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربى وهم: (عاصم وحمزة والكسائي) واعتنت بالأشعار ، وتذكر كتب التراجم أوَّلية النحو الكوفى مجسَّدة في أبى جعفر الرُّؤاسى ومعاذ الهراء ، وقيل إنما يبدأ النحو الكوفي بدء حقيقياً بالكسائى وتلميذه الفراء فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله وأعدّاه لتكون له خواصّه التي يستقل بها عن النحو البصرى[1] .

وقسمت كتب الطبقات علماء المدرسة الكوفية على النحو الآتى :

الطبقة الأولى : من أشهر علماء هذه الطبقة الرؤاسي (ت 175هـ) و معاذ بن مسلم الهراء 187 هـ .

الطبقة الثانية : ومن أشهر علمائها (الكسائى (ت 189هـ) بل هو المؤسس الحقيقي –كما يقال – لمدرسة الكوفة .

الطبقة الثالثة : ومن أشهر علماء هذه الطبقة :[2]

أ/ الأحمر هو أبو الحسن علي بن المبارك (ت194هـ) .

ب/ الفراء (ت 207 هـ) ج/ هشام الضرير (ت 209 هـ) .

د/ اللحيانى (ت 220 هـ) .

الطبقة الرابعة : أشهر علمائها : ابن سعدان (ت 231هـ) والطوال(ت 243هـ) وابن السكيت(ت244هـ) .

الطبقة الخامسة:خاتم الكوفيين ثعلب (ت291هـ) وأصحابه منهم الحامض(ت 305هـ) أبو عمر الزاهد (ت 345 هـ) – ابن مِقسم (ت 354هـ) –أبو بكر الأنباري (ت 328 هـ) ولكل من علماء هذه الطبقات آراؤه ومصنفاته وخلافاته مع المدرسة البصرية، حتى فيما بينهم يحصل الجدل النحوى . ولكل من الفريقين منهج

---

[1] السيوطي ، بغية الوعاة ، 507/1.

[2] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، 1975م، ص 147.

مختلف عن الآخر ، نشأ الخلاف بينهما في المسائل والعوامل والاصطلاحات ويمكن ذكر بعض مظاهر الخلاف بين المدرستين:-[1] .

1- اشترط البصريون لعمل الوصف الاعتماد على نفى أو استفهام لفظاً أو تقديراً ولما جاء على خلاف هذا قول حاتم الطائى :

خبير بنو لهب فلاتك ملغياً مقالة لهبى إذا الطير مرت

أولوه بأن (خبير) خبر مقدم ، وهو وصف يستوي فيه الإفراد وعدمه وجعلوا (بنولهب) مبتدأ مؤخراً لافاعلاً ، أمَّا الكوفيون فلم يشترطوا هذا ، ولذا صحَّ عندهم فاعلية : بنو لهب بالوصف (خبير) مع كونه غير معتمد عند البصريين[2] .

1- منع البصريون نيابة الظرف والجار والمجرور مع وجود المفعول به ، ولما جاء في القرآن الكريم وفي الشعر لذلك أولوه ، قال تعالى: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) [الجاثية : 14] .

وقال جرير :

ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسُب بذلك الجرو الكلابا

إذ قال البصريون : إنّ النائب في الآية ضمير الجزاء والبيت ضرورة ، أمّا الكوفيون فلم يؤولوا ذلك لقبولهم إياه [3].

2- اشترط البصريون في التمييز وجوب التنكير ، ولما جاء قول رشيد بن شهاب اليشكرى :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

قالوا : إنه ضرورة أما الكوفيون فقد قبلوه لتجويزهم مجئ التمييز معرفة[4] .

4- منع البصريون عمل (أن) محذوفة ، ولما ورد خلاف ما قرروا ، واعترض عليهم به في مثل قول العرب : خذ اللص قبل يأخذك ، وغير ذلك من الأمثلة ، قالوا : إن هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[1] .

---

[1] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص38.

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية ، ت ، الفاخوري ، ط1 ، 1989م ، 155/1 .

[3] ابن الحاجب ، شرح الكافية ، 85/1 .

[4] المصدر نفسه ، 223/1 .

[1] إبراهيم عبود السامرائى ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص40.

5–قال البصريون لا يجوز الفصل بين المتضايفين ولما جاء على خلاف ماقالوا في قوله تعالى : (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ) [الأنعام: 137] ببناء الفعل المجهول ورفع (قتلُ) ونصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم) قالوا بشذوذ هذه القراءة مع أنها سبعية [2] ،ومثلها تماماً قوله تعالى: (فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ)[إبراهيم: 47] في قراءة نصب (وَعۡدِهِۦ) وجر (رُسُلَهُۥٓ)لإضافة مخلف (إليها)، أما الكوفيون فقد أجازوا هذا ، لأن القراءة بها وردت[3] .

6–قال البصريون لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ولما وردت قراءة سبعية لابن عامر ، قوله تعالى : (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ) [النساء : 1] بجر الميم ضعفوها .

7– جوز الكوفيون تثنية أجمع وجمعاء وتوابعها قياساً على جمعهما ، وتبعهم في هذا الأخفش ولم يجز معظم البصريين ذلك لفقدان السماع ، يقول الرضى : ولقد أجاز الكوفيون والأخفش ومثنى المذكر أجمعان ، ومثنى المؤنث جمعاوان وهو غير مسموع[4] .

8–أجاز الكوفيون الجزم بكيف ولو لم تتصل بها (ما) ومنعه البصريون لعدم السماع قياساً ، ولايجّوزه البصريون إلا شذوذاً[5] .

9– يجوِّز الكوفيون عطف المفرد ولكن بعد الإيجاب قياساً على (بل) ويمنع ذلك البصريون ، لأنه غير مسموع ،يقول الرضى : أجاز الكوفيون مجيء (لكن) عاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو : (جاء زيد لكن عمرو) حملاً على (بل) وليس لهم به شاهد[1] .

---

[2]أنظر عبد العال علي ، أثر القراءات في الدراسات النحوية ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1969م ، ص 80–90.

[3]ابن الحاجب ، شرح الكافية ، 1 /393 .

[4]ابن الحاجب ، شرح الكافية ، 4/1.

[5]المصدر نفسه ، 334/1.

[1] ابن الحاجب ، شرح الكافية ، 117/2.

10- منع البصريون جمع الاسم الذي فيه التاء كطلحة جمع مذكر سالم وقد أجاز الكوفيون جمعه.

11- لم يقف الخلاف عند القواعد بل شمل المدلولات العلمية والعوامل والتوجيهات ، فما يسميه البصري نعتاً يسميه الكوفي صفة ، وما يسميه البصري بدلاً يسميه الكوفي ترجمة ، وما يسميه البصري ظرفاً يسميه الكوفي صفة ، وما يسميه البصري حرف جر يسميه الكوفي حرف إضافة والمصروف وغير المصروف عند البصري مجرى وغير مجرى عند الكوفي ، وواو المعية عند البصري واو الصرف عند الكوفي وضمير الشأن عند البصري ضمير مجهول عند الكوفي .

والاسم مشتق من السمو عند البصري ومن الوسم عند الكوفي ، والفعل مشتق من المصدر عند البصريين ، والمصدر مشتق من الفعل عند الكوفيين وهكذا ... والأمثلة على ذلك كثيرة[2]

فهذه ظاهرة عامة لمنهج كل من المدرستين ، وبعض ظواهر الخلاف بينهما، وإن خولفت هذه الظاهرة أحياناً ، فهذا بصري يقول بمذهب الكوفي وهذا كوفي يتمسك بقول البصري ، فالأخفش وهو بصري نراه عوّل كثيراً على مسائل الكوفيين، كما كان كذلك أبو زيد الأنصاري وابن جنى كثيراً ما رجح في كتابه(المحتسب) مذهب الكوفيين إذ رأى الحق معهم وفي أيديهم و الكسائي يخالف في بعض آرائه الكوفيين ويوافق البصريين، والأمثلة على ذلك كثيرة مبثوثة في كتب التفسير والتراجم والمؤلفات النحوية.[3]

المدرسة البغدادية :

بدأ ظهور هذه المدرسة في أوائل القرن الرابع الهجرى ، وقد اختلفت مشارب علماء هذه المدرسة تبعاً لمن تتلمذوا عليه ، فمنهم من أخذ عن البصريين، فغلبت عليه النزعه البصرية - ومنهم من أخذ عن الكوفيين فغلبت عليه النزعة الكوفية ومنهم من أخذ عن المدرستين ، ونَظَرَ إلى العلم نظرة خاصة متجردة من العصبية

---

[2] الأنباري ، أبي البركات الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1955م، ص45.

[3] السامرائي ، إبراهيم عبود ، المدارس النحوية ، ص 43 .

، نظرة المقارنة والترجيح ومن هنا قسَّم أصحاب الطبقات علماء هذه المدرسة إلى ثلاث مجموعات:

1- **المجموعة الأولى** : أصحاب البصريين ومن أشهر علمائها

أ/ الزجاج (ت 311 هـ) ب/ ابن السراج (ت 316هـ).

ج/ الزجاجى (ت 339هـ)

2- **المجموعة الثانية** : أصحاب الكوفيين ومن أشهرهم

أ/ ابن الأنبارى (ت 327 هـ) . ب/ ابن خالويه (ت 370 هـ) .

3-المجموعة الثالثة : علماء بغداد الذين تحرروا من قيود العصبية وأشهرهم

أ/ ابن قتيبة . ب/ ابن كيسان . ج/ الأخفش الصغير .

* بغداديون متأخرون :

عكف المتأخرون على مصنفات أبى علي الفارسي وابن جنى ، كما عكفوا على دراسة الآراء البصرية والكوفية وآراء البغداديين الأولين، وكان من أنبههم وأوسعهم شهرة:

1-الزمخشري . 2- ابن الشجرى . 3- أبو البركات الأنباري .

4-أبو البقاء العكبري . 5-ابن يعيش . 6-الرضي الأستراباذي[1] .

المدرسة الأندلسية :

نشأت المدرسة الأندلسية في عصر بنى أمية (138 – 422 هـ) عندما أحس المؤدبون الذين يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية، إنهم بحاجة إلى النحو ، كي يساعدهم في فهم القرآن والحفاظ عليه، فرحل فريق منهم إلى المشرق وتتلمذوا على علماء البصرة والكوفة ثم عادوا إلى موطنهم بعد أن نهلوا من علم علماء المشرق [1] ومن أول علماء الأندلس جودى بن عثمان المورودى العبسى .

ومن أشهر علمائها :

---

[1] السيوطي ، بغية الوعاة ، 592/1 ، والسامرائي ، المدارس النحوية ، ص123 – 148 .

[1] القفطى ، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطى، إنباه الرواه على انباه النحاة ، تحقيق ، أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ، مطبعة دار الكتب 1955م ،1/ 271 .

1- الجيانى (ت 353هـ) . 2- ابن سيده الضرير (ت 458 هـ) .
3-الأعلم الشنتمري (ت 76 هـ) . 4- ابن الطراوة (ت 528 هـ)
5- ابن مضاء (ت 592 هـ) . 6- ابن خروف (ت 609 هـ).

المدرسة النحوية في مصر والشام :

كانت الحركة النحوية في إقليم الشام صورة للحركة النحوية في مصر ذلك لأن الحدود بين مصر والشام كانت متصلة والرحلة بين البلدين ميسرة ، والعلماء ينتقلون بينهما دون حواجز أو قيود [2] ولمعرفة أشهر علماء مدرسة مصر والشام لتسهل المعرفة تقسيمهم إلى طبقات :

الطبقة الأولى : ولاد التميمى وأبو الحسن الاعز .[3]

الطبقة الثانية : الدينوري و محمد بن ولاد ، وعلى بن سليمان .

الطبقة الثالثة : كراع النمل ، وأبو العباس أحمد بن ولاد وأبو جعفر النحاس .

الطبقة الرابعة : العهد الفاطمى منهم الحوفى (ت 430 هـ)،
ابن بابشاذ (ت 469هـ) ، ابن بري (ت 582 هـ) .

الطبقة الخامسة : طبقة العصر الأيوبى أشهرهم :
1- ابن معط (ت 628 هـ) 2- السخاوي (ت 643هـ) .
3- ابن الحاجب(ت 646 هـ)

الطبقة السادسة : طبقة عصر المماليك أشهرهم :
1- ابن مالك (ت 672 هـ). 2-ابن النحاس (ت 698هـ) .
3- أبو حيّان (ت 745هـ). 4- ابن هشام (ت 761 هـ)[4] .

الطبقة السابعة : نحاة متأخرون :

ومن أشهر هؤلاء النحاة ابن عقيل (ت 769 هـ) والسيوطي (ت911 هـ) والأشموني (ت 929هـ) والصبان (ت 1206هـ).

ومن أهم خصائص هذه المدرسة :

1-مزج النحو بالمنطق .

---

[2]السامرائي ، إبراهيم عبود ، المدارس النحوية ، ص235 .

[3]الزبيدي ، أبي بكر محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، دار المعارف ، 1975م ، ص 233.

[1] السيوطي ، بغية الوعاة ، 108/1.

2- وضع المتون .

3- كثرة الشروح .

4- التدريب على الإعراب.

5- الإهتمام بشواهد الشعر النحوية .

6-الاستشهاد بالقراءات [1] .

7-الاستشهاد بالحديث .

8-الموازنة والاختيار .

9-الاجتهاد .

ومازال نحو النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين وشاميين مادة حية في جميع المعاهد العليا والجامعات[2] .

---

[1] السيوطى ، الاقتراح ، المطبعة المصرية 1396 م ص 7 .

[2] السامرائى ، إبراهيم عبود ، المدارس النحوية ، ص 240 .

الفصل الثاني:مفهوم التيسير النحوي

المبحث الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للتيسير

المبحث الثاني: الدوافع للتيسير

المبحث الثالث: أسس التيسير

المبحث الأول
معنى التيسير في اللغة والاصطلاح

فتحت الأبواب واسعة للنظر في كل التراث النحوى لغربلته وحذف ما لا يُحتاج إليه وتبويبه تبويباً جديداً ييسر للدارس والمعلم ، وتبنى بعضهم في العصرالحاضر هذه الفكرة ، أمثال: إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ومنهم مَنْ لم يهتم بها ولم يقدموا فيها شيئاً فيه تيسير ظناً منهم أن التيسير ضم باب في باب، واستحداث مصطلح جديد أو إبدال مصطلح بآخر أو النظر إلى فرع أو جزء من مسألة نحوية[1]ولكن ما المفهوم اللغوى للكلمة؟؟

اليُسر –بسكون السين وضمَّها – ضد العسر

واليسير القليل وشئَ يسير أى : هيِّن [2]

واليَسْرُ – بالفتح ويحرك – اللّين والانقياد

ويسَّره : سهله ويكون في الخير والشر

والميسور: ما يُسِر أو هو مصدر على مفعول

واليسير: القليل والهين

و تيسَّر: تسهل والتيسير: التسهيل[3]

وجاء في المنجد :

ويَسَرْ : يَيْسِر – يَسْرَ ويَسَرَاً لان وانقاد يسَّر الشئ لفلان سهله له – وتيَّسر الأمر: تسهل – واليسير السهل الهين .

واليُسر ضد العسر والتيسير التسهيل[1]والتيسير : مصدر الفعل (يسّر) ،يقال : يسر الشئ: سهله ويقال يسر له كذا : هيأه وأعدّه وجاء في المعجم الوسيط يسر الشئ : ييسر يسراً : سهل وأمكن . [2].

---

[1] سعيد جاسم الزبيدى ، القياس في النحو العربى نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 1997م ، ص 167

[2] الرازي ، الشيخ الامام محمد بن إبى بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، قراءة وضبط وشرح ، د/ محمد نبيل طريفى ، دار صادر ،بيروت ،الطبعة الأولى، 1429 هـ – 2008 م ، ص 446.

[3] الفيروز آبادى، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازى الشافعى ، المتوفى سنة 817هـ ،القاموس المحيط، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان ، منشورات محمد على بيضون، 1420هـ – 1999م،2/ 263

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحى للكلمة فقد رافقت محاولات التيسير بعض المصطلحات[3]خصوصاً مع مطلع القرن العشرين وهى الإحياء – الإصلاح – التبسيط – التجديد

1-فالإحياء مصدر للفعل (أحيا): يقال أحيا القوم : أخصبوا، وأحيا الله فلاناً جعله حيّاً، وأحيا الله الأرض : أخرج فيها النبات، وفي التنزيل العزيز(فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ) [فاطر :9] وأحيا فلان الأرض : وجدها خصبة غضة النبات[4]فالمعنى اللغوى لـ (أحيا) يحمل بعداً إيجابياً فيه الخيرية. أمّا مدلوله الاصطلاحى فغالباً ما يحمل بُعداً تشاؤميّاً عند مَنْ أطلقه ينبع من دعوى صعوبة النحو ، وضرورة بعثه من جديد وترك شواهده التقليدية ، من منطلق أن العصر غير العصر والشواهد غير الشواهد ، ولا داعي لإرهاق المتعلم بالشواهد الميتة التى عفا عليها الزمن ومضى[5]

فمؤشرات مصطلح الإحياء عند إبراهيم مصطفى تمثلت بالحذف والإلغاء والتجديد[6] وإعادة الترتيب وفق الإسناد والتكملة والأساليب ولذا ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظرية العامل النحوى ، واستئصال جذورها ، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات،[7] وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النحوية لتيسير قواعدها، وتسهيل تناولها وإعادة النظر في الحركة الإعرابية، إذ حاول أن يعيد

---

(1) لويس معلوف اليسوعى ، المنجد في اللغة والأدب والعلوم ، المطبعة الكاثوليكيه ، بيروت ، ص 924.

(2) المعجم الوسيط : تقديم إبراهيم مصطفى وآخرين القاهرة ، ط 3 1104/1 مادة (يسر)

(3) وهذه المصطلحات لم يتناولها القدماء ، ولم تكن موجودة في زمانهم على الرغم من وعيهم بتلكم المشكلة واستخدموا مصطلحات أخرى ، نحو الموجز في النحو ، الواضح في النحو ، الإشارة في النحو ، الإقناع في النحو ، الوجيز في النحو ، التفاحة في النحو .

(4) المعجم الوسيط : تقديم إبراهيم مصطفى وآخرين القاهرة ، ط 3 213/1 مادة (حى)

(5) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م، المقدمة، ص 5

(6) المقال منشور تحت عنوان تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام (الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم، فالح العجمى) مؤتمر علم اللغة الثانى ، القاهرة جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم، 2004م ، ص 588 وينظر أحمد مختار عمر ، دعوات الإصلاح للنحو العربى ، مجلة الأزهر، العدد 5 1967م، ص 39

(7) الزجاجى، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس 1973، ص 70 .

تبويب النحو ، وأدمج عدداً منها في بعضها ، وقدّم فهماً جديداً لبعضٍ ثالث[1] ولكن السؤال المطروح هل أُحيى النحو وبُعث من جديد ؟؟ وهل أُلغى العامل النحوى ؟؟ وهل ابتعدنا عن التقديرات والتأويلات في مناهجنا منذ أن أُطلقت هذه الصرخات؟ واختلف مدلول هذا المصطلح عند آخرين بأن أضفوا عليه بعداً وظيفياً ، تمثل عملياً في تدريب الطلبة على إحياء نص غير معجم ولا مشكول ولا مضبوط لينظروا فيه وليستدلوا بمكوناته الماثلة في مثل الهيكل العظمى ، ويقرءوا قراءةً صحيحةً بإعجامه، وضبط أبنية الكلمة فيه وشكل أواخرها ... لإعادة بناء النص وبعثه كائناً سوياً نابضاً بالحياة مستقيم المبنى والمعنى [2] وبهذا نجد أن الإحياء أخذ بُعداً جديداً بعيداً عن الحذف أو التحوير أو الإلغاء فهو يُقصد به تيسير لتعليم النحو العربي [3]

2/ الإصلاح : مصدر للفعل (أصلح) وهو الإتيان بما هو صالح ونافع ، يقال: أصلح في عمله أو أمره أتى بما هو صالح نافع ، وأصلح الشئ : أَزال فساده ، وأصلح ذات بينهما : أزال ما بينهما من عداوة وشقاق ، وأصلح زريته: جعلها صالحة[4]

أمّا الإصلاح عند من أطلقه فيرمى إلى تخليص النحو العربي مما لحق به من تراكمات بحاجة إلى إزالة وتغيير ، فضلاً على أن عملية الإصلاح بحاجة إلى خطة تنهض بها مؤسسات لا أفراد ، وما نلمسه عند مَن نادى بالإصلاح أنهم يريدون حذف بعض الأبواب وإعادة عرض النحو مره أخرى،[5] فمدلول الإصلاح

---

[1] إبراهيم عمر سليمان ، حركة تجديد النحو في العصر الحديث ، دراسة تحليلية تقويمية ، ط1 ، ليبيا 2004 ، دار الكتب الوطنية ، ص 18 .

[2] نهاد الموسى ، الأساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية ، الأردن ، دار الشروق ط 1 ، 2003م ص 185 – 206 .

[3] خالد بن عبد الكريم بسندى ، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى ، المصطلح والمنهج ،المملكة العربية السعودية ،الرياض ، البحث منشور في مجلة الخطاب الثقافى العدد الثالث 2008 ، ص 5 وينظر نهاد الموسى ، الأساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية ، الأردن ، دار الشروق ط 1 ، 2003م ، ص 185 – 206 . .

[4] المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية تقديم إبراهيم مصطفى وآخرين القاهرة ، مادة صلح .

[5] تحديث النحو العربى موضة أم ضرورة www. Google. Comتقديم . الأحد:2010/6/26 م

عندهم ارتبط بالتغيير والحذف ، وإعادة عرض النحو عرضاً حديثاً بعيداً عن المتون النحوية كما في (التحفه المكتبية لتقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوى الذى بدأ ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوى في العصر الحديث، وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات ، الغامضة والاختلافات، وألف هذا النوع من الكتب تياراً ظل متدفقاً حتى يومنا هذا تحت أسماء وعناوين مختلفة مثل (النحو الواضح) و ، النحو المصفى ، فإذا كان الأمر هكذا فهذا ما نجده في مناهجنا في مراحل التعليم العام : فهى بعيدة عن المتون النحوية ومقدمة بطريقة تراعي طبيعة المتعلم وحاجاته ، وفيها شئ من التدرج[1].

3/ التبسيط : مصدر للفعل (بسّط) يقال بسط الشئ : نشره وجعله بسيطاً لا تعقيد فيه[2] وهل فيما ألف تبسيط ؟؟ ولمن كان التبسيط أكان للمتخصصين أم للمتعلمين أم للناطقين بغيرها ؟؟ وماذا شمل هذا التبسيط ؟ أغيرت أبواب نحوية أم أضيفت أبواب ؟ محاولتا شوقى ضيف في تيسير النحو وعبد المتعال الصعيدى تحت مصطلح التبسيط، مع أن كتاب ضيف يحمل عنوان تيسير النحو التعليمى ، وكتاب الصعيدى يحمل عنوان (النحو الجديد) وكلا الكتابين يميلان إلى الاختصار والحذف وإلغاء بعض أبواب النحو القديم[3]ومع هذا ما زلنا أمام نحو علمى مأخوذ من النحو الكلى ، إلا أن الفرق يكمن في طريقة تقديمه وعرضه، فهل هذا هو التبسيط الذى ننشده ؟ وهل سيخرج لنا هذا متعلماً عنده الكفاية اللازمة لإ قامة ما يكتب ؟ والحديث عما يرغب ؟ ويقرأ قراءة مضبوطة وفق ما تعلم ؟ فضلاً على أن سبل التبسيط المقترحة في النحو العربى تكمن في آلية عرضه لا بتغيير مسميات أبوابه وتغيير مصطلحاته ، والفعل هو الفعل والاسم هو الاسم[4]

---

[1] عبد الله أحمد خليل ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، جامعة الأزهر ، العدد الأوّل 1988م، ص 184 -191

[2]المعجم الوسيط ، مادة (بسط).

[3] خالد بن عبد الكريم بسندى، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى، المصطلح والمنهج، ص 6

[4]خالد بن عبد الكريم بسندى، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى، المصطلح والمنهج، ص 6

4/ التجديد : مصدر للفعل (جدّد) ، يقال جّدد الشئ : صيّره جديداً[1]، والتجديد كما يراه الصغير[2] فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقاً وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضاً طرياً بعد الجفاف ، ويرى حلمى خليل في قضية تجديد النحو العربي : " وبالتالي أصبح من الضروري على اللغوى أن يَخُطَّ لنفسه منهجاً جديداً لا يعتمد على تراث أُخذ من فلسفة الإغريق وقواعد اللغة اليونانية"[3] والملاحظ أن مصطلح التجديد ارتبط نظرياً بالحذف والاختصار والإلغاء بمحاولة ابن مضاء القرطبى – سنتطرق لها تفصيلاً في موقعها – في "كتابه الرد على النحاة"[4] وعُدت المحاولة صرخة مدوية في المطالبة بإصلاح النحو تارة، أو تيسيره تارة أخرى ،ومعظم جهوده انصبت على النَيْل من نظرية العامل النحوى، فرأى إلغاءه واستبدال التعليق بالعمل ، وضرورة التخلي عن المفاهيم عند النحويين التقليديين ، وبهذا قد طرق باباً شجع مَن بعده من الذين انتهجوا التيار النقدي أن يتناولوا النحو بالنقد والتمحيص والدعوة إلى التجديد والتطوير رغم ما أثير حول الكتاب من آراء وانتقادات[5] وكذلك ارتبط مصطلح التجديد بالانصراف عن نظرية العامل ، وإعادة تنسيق أبواب النحو ، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها ، وإضافة أبواب جديدة ، فضلاً عن حذف زوائد كثيرة في النحو العربى ، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات وتمثل ذلك نظرياً في كتاب (تجديد النحو) لشوقي ضيف[6] الذي أعدَّ له من سنوات طويلة إبان عمله على تحقيق كتاب (الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى) بعد أن استلهم ضرورة التطوير في درس النحو ومنهجه ودعا إلى التخلص من نظرية العامل ، أو التخفيف منها إذا لم يتم

---

[1] المعجم الوسيط مادة (جدد) .

[2] محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الجوارى، العراق، مطبعة المجمع العراقى،1990م، ص10.

[3] حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى ، الإسكندرية ، 1996م ، دار المعرفة الجامعية ، ص 170 .

[4] ابن مضاء القرطبى ، الرد على النحاة ، دار الفكر العربي ، 1947، ص (5) ، وينظر محاولات التيسير في النحو العربى مجلة دراسات عربية وإسلامية ، العدد 8، القاهرة ، 1989 م ، ص 152 .

[5] أحمد عبد الستار الجوارى العراق ، نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجى ، مطبعة المجمع العراقى ، 1984 م ، ص 23 .

[6] أمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة سواء، القاهرة، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، 1982 ، ص11

إلغاؤها.وقد أفاد من اقتراحات لجان وزارة المعارف المصرية وقرارات المجمع في القاهرة.

وتداخل مصطلح التجديد مع التيسير ، وتمثل نظرياً في : نحو التيسير : دراسة ونقد منهجي لأحمد عبد الستار الجواري الذي بيّن أنه (ينبغى أن يكون عمل الدارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ ، وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق) [1].

واقتران مصطلح التجديد بالإصلاح والتطوير في كتابين : الأول بعنوان (في النحو العربي نقد وتوجيه) والثاني (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) لمهدى المخزومي[2] .

وارتبط مصطلح التجديد عند تمام حسان بالإحلال والاستبدال ،ونخلص إلى أن مصطلح التجديد تضمن الإصلاح والتطويروالإلغاء والاستبدال والإحلال وتمثل علمياً بفكرة العامل النحوي [3]

5/ التيسير : – عرض المادة النحويه بأسلوب سهل ميسر ،بتقديمها على صورة أبسط مما في السابق والاقتصار على النحو الوظيفي الذي يحتاجه الطالب عبر مراحله التعليمية وتكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التى تعرض فيها القواعد على المتعلمين[4] فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو ،لا فى النحو ذاته[5] وهو ما بيَّنه شوقي ضيف في كتابه تيسير النحو التعليمي الذي صدر بعد كتابه (تجديد النحو) ليدعم وجهة نظره بعد سلسلة من الانتقادات ، يقول : " ورأيت دَعْماً له وأداء لحقه أن أولف هذا الكتاب الجديد ، لأذوده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية

---

[1] الجوارى ، نحو التيسير ، ص 5– 6

[2] مهدى المخزومى، في النحو العربى نقد وتوجيه، بيروت، المكتبة العصرية، 1964 ، ص 29 ، 76

[3] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الدار البيضاء ، المغرب ، (د . ت) ص 190

[4] خالد بن عبد الكريم بسندى، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى، المصطلح والمنهج، ص 9

[5]محمد صارى ، تيسير النحو موضة أم ضروره ، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو ، منشورات المجلس الاعلى للغة العربية الجزائر 2001م ، ص 18 www. Google. Com الأحد: 26 / 2010/6 م .

المستأنية، حتى يستبين نَهْجي غاية الاستبانة فيما رسمته فيه للنحو التعليمى من تجديد وتيسير"[1]مع أنه في واقع الأمر لم يخرج كثيراً عن أفكار ابن مضاء القرطبى ، وعالج مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة ولم يعالجها معالجة تعليمية ، فيستعين بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات[2] والتيسير عنده ارتبط بتبسيط النحو التعليمى من وجهة نظر فردية ، تبعد الذى يشعر بصعوبته ولا يتناسب مع الأهداف التعليمية فقد خصص المؤلف نصف الكتاب لإلغاء بعض أبواب النحو العربى القديم ، لكنه لم يَعُد أن تناوله في القسم الخاص باستكمال النحو التعليمي لنواقص ضرورية، وهو القسم الذى يتجاوز ثلاثين صفحة[3] وليس التيسير بحذف بعض أبواب النحو بل بتيسير سبل تناوله وتقديمه للناشئة ، وهذا ما بيَّنه المخزومى[4]من أن التيسير لا يقوم على الاختصار ، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشى التى تملأ بطون كتب النحو ، ولكنه ينبنى على العرض الجديد لموضوعات النحو بإصلاح شامل لمنظومة الدرس النحوى وموضوعاته أصولاً وفروعاً . ومنها تخليص النحو العربى مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل ، لذا هناك فرق واضح بين التيسير والتهديم الذى يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها اِلاعبئاً في سبيل الانطلاق الفكري والابداع الأدبي[5] واستخدم الموسي مصطلح التيسير وربطه بالجانب التعليمى، وقدّمه منهجاً في تيسير الإعراب[6] وتناول لوحيشي مصطلح التيسير بالنظر إلى المنهج اللغوى الحديث مبيناً أن تيسير النحو العربى لايمكن أن يتم إذا لم يستند الباحثون والدارسون إلى المنهج اللغوي الحديث ويتنكبوا عن االتفاسير الفلسفية

---

[1] شوقى ضيف، تيسير النحو قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، القاهرة، ط 2، دار المعارف، 1993، ص 6

[2] محمد صارى تيسير النحو موضة أم ضرورة ،ص 196، نقلاً عن الموقع الالكترونى، بتاريخ الأحد: 26 / 2010/6 م .

[3] فالح العجمى ، تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام ، ص 594 .

[4] مهدى المخزومى ، في النحو العربى ، نقد وتوجيه ، ص 14 ، 15

[5] عباس محمود العقاد ، اشتات مجتمعات في اللغة والادب ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970 ، ط 8 ، ص51

[6] نهاد الموسى، الأساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية ، ص 185 –208

والتأويلات المتعسفة [1] وهو بهذا يخلط بين النحو التعليمى والنحو العلمى الذى يستند إلى النظرية النحوية، ويستخدم الدخول فيها ،وبيَّن بعيطيش[2] أن مصطلح التيسير الذى يقابل التبسيط دار عند العلماء حول بعدين: بُعد تبسيط مفاهيم النحو ومصطلحاته أو اختزال بعض أبوابه وحذف الكثير. وبُعد إصلاح طرائق تعليمية باعتماد طرائق إجرائية[3].

ارتبط بالمصطلحات السابقة مجموعة من المفاهيم تكاد تكون مصطلحات لكنها أقل وروداً وهى التحديث ، والتحرير والتحسين ، والتسهيل ، والتشذيب والتطوير والتقريب[4] والتهذيب وتضمنت هذه المفاهيم في مجملها حذف بعض الأبواب النحوية واختصار بعضها وتغيير المصطلحات النحوية مثل : تغيير مصطلح المفعول فيه إلى ظرف الزمان وظرف المكان وتغيير مصطلح المضاف إليه إلى المجرور في حال الإضافة ، والأخذ برأى الكوفيين فيما يتعلق بخبر كان والمفعول الثانى لظن وأخواتها، وعدَّه حالاً .

ونخلص إلى أن هذه المصطلحات التى رافقت محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى والمفاهيم التى ارتبطت بها كانت متداخلة بنسبة كبيرة فالتيسير – في رأى – هو نفسه التبسيط والتسهيل والإحياء هو إعادة بعث الحياة في شئ ما والتهذيب والإصلاح يقصد بهما حذف ما ليس له فائدة في الكلام والكتابة وترك ماهو غير ضرورى في المادة المراد تعليمها ، أمّا التجديد فهو الإتيان بما هو جديد وترك القديم على عكس التيسير الذي ينطلق مما هو موجود ويعتمد عليه محاولاً إيجاد منهج وطريقة توضحه وتسهله ، ولايوجد ضابط عند العلماء

---

[1] ناصر لوحيشى ، (الدرس النحوي ومشكلاته ومقترحات تيسيرية) ، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الثلاثاء 2/فبراير 2001م ، ص108.

[2] يحي بعيطيش ، النحو العربي بين التعسير والتيسير ، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ،من الموقع الالكتروني ، الأربعاء 10/ يناير 2001م ، ص 115.

[3] خالد بن عبد الكريم بسندى ، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى، المصطلح والمنهج، ص 10

[4] ورد مصطلح التقريب عند أبى حيان الأندلسى عنواناً لكتابه تقريب المقرب في النحو ، وورد عند رفاعة الطهطاوى الذى تعد محاولته في العصر الحديث من أقدم محاولات إصلاح النحو 1873 في كتابه المعنوّن (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) .

لاستخدامها فوردت تارة على سبيل الترادف ، وأخرى على سبيل الاتباع[1] ، فلم تكن ذات معانٍ مطّردة ولم تحقق الحد الجامع المانع الذى نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايته ، وأوجه اتفاقه وافتراقه ، بل كانت مختلطة ، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية ، وإن بدت ملامح اتفاق في التوجه وما طرحته هذه المصطلحات يقوم في مجمله على حذف بعض الأبواب النحوية بحجة أنها لم تعد مستخدمة وتقديم بعض الأبواب وتأخير بعضها الآخر ، وحذف الشواهد النحوية القديمة والوقوف عند الأمثلة الجديدة المستقاه من الواقع ، واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوّقة للمتعلم ، فلم تقدم مضامين حقيقية عملية لنحو مقترح ، بل بقيت في إطار التنظير . ويبدو أن واقع هذه المصطلحات موجّه لتيسير النحو العلمي التخصصي ، لأننا نجد أن مفاهيم النحو التعليمى التى تدرس للطلاب في التعليم العام راعت الجانب التربوي وركّزت في جلّها على المهارات اللغوية ، مع أنه نجد هناك أحياناً خلطاً بين مستوى النحو العلمى والتعليمى عند مَن طرح المصطلحات السابقة وما ارتبط بها من مفاهيم[2]. وانتبه القدماء فيما يرتبط بمسألة النحو العلمى والنحو التعليمى[3] وكان تيسيرهم للنحو بتأليف عدد من الكتب التعليمية أو المختصرات التعليمية التى تناسب الناشئة والمتعلمين وتلبى حاجاتهم التعليمية ، وتخلو من التفصيلات والشروح والتعليلات[4] فتصورهم لمصطلح التيسير قائم على الانتقاء من جملة النحو العلمى ، وتجنب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد ، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد والوقوف عند العلة التعليمية[5] مع أن الغاية في أصل نشأة النحو العربي كانت

---

[1] خالد بن عبد الكريم بسندى، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربى ،المصطلح والمنهج، ص11 .

[2] خالد عبد الكريم بسندي ، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي ، ص 11.

[3] البحث نفسه ، ص 9.

[4] من هذه الكتب مقدمة في علم النحو لخلف الأحمر ، الجمل للزجاجي ، مختصر في النحو للكسائي ، الموجز في النحو ، التفاحة في النحو لإبن جعفر النحاس واللمع لإبن جني .

[5] يؤخذ على القدماء : اهتمامهم بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي وإبقاؤهم على الأمثلة الجافة التى لا تستجيب لمتطلبات العصر ، ينظر محمد صارى ، تيسير النحو موضة أم ضرورة ؟ ص9 ، من الموقع الإلكترونى ، بتاريخ الأحد: 2010/6/26م .

تعليمية وهذا ظاهر عند ابن جنى الذى انتهج النهج التعليمى في بيانه وتعريفه لعلم النحو فهو يرى أن النحو أساس لتعليم العربى الناطق بالعربية والأجنبى الناطق بغيرها، والنحو كما تمثله ابن جني وتصوره اكتساب قدارت وعادات لغوية شائعة بين أفراد المجتمع اللغوى العربي المتجانس ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الاكتساب إلا بالتعلم.[1] فمشكلة النحو لا تكمن في ذاته فهو كغيره من العلوم وإنما في آلية عرضه.

[1] أحمد حسانى ، النظام النحوى العربى بين الخطاب الفلسفى والخطاب التعليمى ، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو ، الجزائر ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية 2001م ، ص 400 .

المبحث الثانى
الدوافع إلى التيسير النحوى

لم تكن الشكوى من النحو حديثة العهد ، ولم تكن محاولات تيسيره كذلك، فالشكوى من النحو تعود إلى أيامه الأولى ، فقد ضاق الناس قديماً به ، وهذا هو الجاحظ يقول في (الحيوان) : قلت لأبى الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضاً ولانفهم أكثرها ؟ ؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤ خر بعض المفهوم ؟؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعو قلّت حاجتهم إليها. [1]

وجد الشعراء في النحو تعليلات لا يفهمونها ومصطلحات لا يألفونها وطرائق لا تيسّر لهم فهمه والانتفاع به فكثر هجاؤهم للنحو والنحاة ، مما كان له آثار ضارة في تعظيم مشكلة النحو وفى اتخاذه مطعناً على العربية وأصحابها[2].وقد كان من آثار الشكوى من النحو العربى أن ظهر اتجاهان : أحدهما في تأليف الكتب الميسرة وثانيهما: في نقد مناهج النحويين[3] وقد أُلفت كتب فى مجال التيسير قديماً وحديثاً سنتطرق لها في موقعها وتغيرت النظرة إلى النحو العربى منذ مطلع هذا القرن فلم يعد تعلمه مقصوداً لذاته بل وسيلة لسلامة الأسلوب ، وصحّة العبارة ، وتقويم اللسان، كذلك لم تعد النظرة إلى القواعد على أنها مجموعة حقائق ينبغى أن تدرس ، بل مجموعة مهارات على المتعلم أن يعمل على كسبها وتعلمها. [4]والسؤال الذى يفرض نفسه على البحث في هذا المقام ، هو : هل النحو صعب ، أم متشعب أم مرهق ، أم في طلبه مشقة أم مضلل أم جامد أم غير ضروري أم غيرها من الأمور التى تسفِّه قواعده وتهاجم علماءه فمن الضروري عند الشروع في مثل هذا الموضوع الذي يخص تيسير النحو وضع

---

[1] الجاحظ، الحيوان ،1/ 91 – 92 .

[2] محمد حسن عبد العزيز ، العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب ، ص 202 .

[3] المصدر نفسه ، ص 202 .

[4] أحمد عبد القادر أحمد، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 191 .

الحلول المناسبة التي تضمن لهذا العلم البقاء والاستمرار ، إذ ببقائه تتضح المعاني وينجلي الغموض وتتكشف دلالات[1]

وليس أمر صعوبة النحو العربي بجديد ، بل يجمع كثير من النحاة المحدثين أن النحو عسير لا سهولة فيه ولا يُسر لذا قالوا : إن النحو عسير غير يسير ، ووعر غير ممهد ، ولكنهم يتفاوتون في كيفية معالجة هذه الصعوبة أو الوعورة، إذ آمن جيل من النحاة بصعوبة النحو وكثرة العلل والعوامل فيه فارتفعت الصيحات تتطالب بتيسير النحو ، ظهرت أحياناً في صورة آراء وتعليقات لبعض علماء اللغة والنحو . ولكن الدعوات تجاوزت هذه الآراء وظهرت بشكل عملي في كتب التراجم والطبقات ويدور معظمها حول اختصار القواعد النحوية ، وتقديمها في صورٍ سهله ميسرة ، وارتفعت أصوات جهرت بصعوبة القواعد اللغوية وبالوسائل العقيمة لتصحيحها ومن هذه الأصوات ومن أكثرها إلحاحاً [2]جبران خليل جبران – ميخائيل نعيمة– سلامة موسى – محمد حسين هيكل ، ولعل الناطقين بالعربية يضيقون بها ويهربون من قواعدها وتراكيبها ، بل إن بعض المتعلمين لا ينطقون بجمل عربية سليمة الحركات والسكنات ولعل مبعث التذمر يتجلى في :

1–القائمين على أمر تدريس النحو والبحث فيه وطبيعة منهجهم في البحث والتدريس.

2– كثرة تفصيلات مسائل النحو وأحكامه وحواشيه التى ملئت بها كتب النحو قديمها وحديثها، مما دفع بعض الباحثين إلى الرد على النحاة وأحكامهم محاولين بذلك تيسير ما أنشأوا فيه من صعوبات عَسّرت أمر تعلمه وتعليمه وحالت به دون الفائدة المرجوة[3] ولا يعتقد أن النحو كفيل بوضع قواعد تنطوى على احتياطات أمان لسلامة القول ، بل النحو يساعد على استنباط القواعد والأحكام وصوغها لتكون معواناً على الأداء اللغوى السليم، لا على أن تكون الأداة لتكوين المبدع ومن هنا

---

[1]أبو شادى، الاعراب وصبحات تجديد النحو العربىWWW. Google .com شبكة البصير الإسلامية ، الاثنين 2008/11/3م

[2]محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب ، ترجمة وتعليق محمد حسن عبد العزيز، ص 1

[3] بلقاسم دفه، مجلة العلوم الانسانية، آراء حول تيسير القواعد النحوية، العدد الرابع ، 2003م ، ص 1 .

يتجلى الفرق بين رأي القدامى والمحدثين.[1] ونتج عن ذلك اجتهادات وجدال بين النحاة مما أفضى إلى المزيد من التشدد ومن القواعد، حتى صار النحو معقداً أو تَصْعُب الإحاطة به ومن هنا نشأت فكرة تيسير النحو وتسهيل مسائله وهي فكرة أقلقت المعتدلين من علماء العربية وتعالت الأصوات بالدعوة إلى تخليص النحو من مظاهر الشذوذ والتأويلات وإلى التخفيف من تعدد احتمالات الإعراب ومن كثرة التقديرات البعيدة ، والتفريع في الأحكام والشواهد التي حفلت أحياناً بكثرة الشاذ، والغريب النادر، والمجهول القائل، والمصنوع، إن تلك التمحلات التى أسهمت في نفور بعض الدارسين من النحو خاصة ، ومن المعرفة اللغوية عامة. مما أقام حاجزاً من الجفوة بينهم وبين العربية وهذا مما دعا فئة من القدامى إلى تيسير النحو وتسهيل أحكامه فصنفوا مختصرات لإدراك أسراره وخصائصه وصولاً إلى إتقان العربية واستخدامها في الخطاب العام[2] وصعوبة النحو تكمن في مجموعة من الأمور هي التي دفعت إلى تيسيره منها :

1-التطويل في الكتب النحوية التي كانت سبباً كبيراً في جمود النحو العربي فترى اللغة فيها مزدحمة بالأفكار والمعانى والأصول النحوية مليئة بالعلل والتعقيد مما جعل فهمها صعباً وتُشعِر القارئ بالجمود لأن اللغة المضغوطة المزدوجة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية تزحم للحد الذي يبلغ التخمة[3].

2-الجفاف في ضبط القواعد ، وقلة الأمثلة والشواهد التى توضحها : (ومن عيوب كتب النحو القديمة الجفاف ،ونعنى به الاكتفاء بالقواعد مع أعداد مكررة من الأمثلة والشواهد، لا تفسح للدارس مجال التذوق ولا تسمح له بمحاكاة الكلام البليغ والنسج على منواله) .

3-مزج القواعد النحوية في أغلب الأحيان بأسس المنطق والفلسفة مما زاد في تعقيد النحو وصعوبة فهمه وإدراكه وما ذلك إلاّ لأن النحاة نظروا إلى الكلمة

---

[1] بلقاسم دفه ، مجلة العلوم الانسانية ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، ص 3 .

[2] المرجع نفسه، ص 10

[3] أحمد الهاشمي ' الاصلاح والتجديد في النحو – موقع الكتروني ،الأحد 2010/6/19م ، ص 1 .

على أنها جوهر أو أصل وعَرَض يلحق ذلك الأصل ويزاد عليه [1] وقد ادَّى هذا النظر إلى وضع قوانين الإعلال والإبدال والإدغام ليطّرد لهم هذا الأصل الفلسفى. [2] ويرى أكثر الباحثين المعاصرين أن النحو قد تأثر بالمنطق اليوناني ، ولاسيما بعدما نشطت حركة الترجمة في أواخر القرن الثاني الهجري ، وذهب بعضهم إلى أبعد من هذا فقالوا إن الخليل وسيبويه قد تأثرا بهذا المنطق في وضع النحو الوضع النهائي وعددوا أمثلة على ذلك في كتاب سيبويه كتقسيمه اللفظ إلى اسم وفعل وحرف والمسند والمسند إليه [3] وذهبوا إلى أن ذلك كان السبب الأول لصعوبة النحو ووعورة مسالكه ، فقد خرج من غايته التي ينبغي أن يكون عليها وأن يؤديها، وعدّوا هذا سبباً أساسياً ودافعاً للتيسير .

4- ممّا أُخذ على النحاة وكتبهم كان سبباً ودافعاً للتيسير أنهم لم يجمعوا مادة النحو – كلها – في كتاب واحد يجمع ما تفرق من مسائل النحو في كتب اللغة والبلاغة والتفسير والشروح وغيرها بحيث تكون موسوعة نحوية وافية لا يكاد ينقص عنها شئ ، ويكون مرجعاً لطلبة النحو والمتخصصين وبعد لّم شتات النحو – يرى عباس حسن – أنه ينبغي غربلته بأناة ومهارة لاستخلاص النحو الشارد ، ووضعه موضعه من أبواب النحو بغير تكرار ولا تداخل ثم إخراج موسوعة نحوية حديثة بفهارس حديثة وطباعة مُنمقه ، مُجَملة بحسن التنسيق وبراعة الترقيم، ورأى أن أحسن من يقوم بهذا العمل الكبير الهيئات الرسمية كالجامعات ووزارة التربية ومجامع اللغة العربية بتشكيل لجان من المتخصصين المخلصين[4].

5- كذلك من المشكلات النحوية الدافعة للتيسير ، تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها وهذه من أهم المشكلات التى يعانى منها النحو ، فقد تصل الآراء في المسألة الواحدة إلى عشر أو تزيد . والذى يطّلع عليها يهوله ما يرى من

---

[1] أحمد الهاشمي ' الاصلاح والتجديد في النحو – موقع الكتروني ،الأحد 2010/6/19م.

[2] نعمة رحيم العزاوى، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، ص 5 .

[3] سيبويه ، الكتاب 1/ 23- 25 .

[4] عباس حسن ، النحو الوافى ، 1/ 5 واللغة والنحو ، 217 – 221 .

تشعب الآراء وكثرتها وتنافرها بحيث تسبب البلبلة والفوضى وتُخرج النحو من هدفه الذي ينبغي أن يكون عليه ، نحو اختلافهم في إعراب الأسماء الستة[1]

واختلافهم في إعراب الحال التي تسد مسد الخبر ، وكثير من المسائل النحوية موضع جدل عنيف يثير الدهشة والأسف لعدم جدواه ، مما حدا بالسيوطى أن يفرد لها تأليفاً مستقلاً فزاد الأمر دهشاً وأسفاً [2]والسبب في ذلك اعتماد النحاة الأوائل على لغات عالية في وسط الجزيرة ، وتركهم اللهجات الأخرى ، وهذا ينافي طبيعة اللغة ، لذا ندّت كلمات أصيلة وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون وفاتهم ذخر لغوي وافر ، لذلك عُد اللغويون هم أصحاب الإساءة الأولى للنحو والنحاة وعندما عارضت قواعدهم أمثلة مسموعة لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة أو نادرة أو قليلة أو أن صاحبها مخطئ[3] فالنحاة الأوائل بنو قواعدهم على ما جمعه اللغويون مختلطاً أو ناقصاً فنشأ التناقض والاضطراب وأدى إلى خلاف واسع وآراء متعددة لأنهم وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف قواعدهم فلجأوا إلى التأويل المصنوع المتكلف وقلما نجد قاعدة سلمت من الإساءة والشواذ وكان عليهم أن يلجأوا لأحد الطريقين:

الأوّل : وضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لهجتها فيجئ نحواً صافياً لا بلبلة فيه ولا اضطراب .

الثانى :اختيار مثل لغوي بلاغي أسمى ليكون وحده المرجّح الذي تستنبط منه القواعد النحوية الموحّدة ، وبعدها يجب على كل الناطقين بالعربية إتباع أحكامه والأفضل اختيار لغة القرآن الكريم[4] أمّا الحل الأفضل فهو رأى المجمع اللغوي المصري فهو أقرب الآراء إلى الصواب وأكملها نفعاً وخلاصته :(أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم ، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى الهجرى وأهل البدو من الجزيرة إلى آخر القرن الرابع الهجري) [5] والعربية بما

---

[1] السيوطى ، همع الهوامع ، 38/1 .

[2] عباس حسن ، النحو الوافى ، 1/ 523.

[3] عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص 78 .

[4] عباس حسن ،اللغة والنحو ، ص 100 .

[5] مجلة المجمع المصرى ، 1/ 202 وينظر عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص 139 .

احتوته من مطولات ومتون جعل الناس يتذمرون من صعوبة نحوها، وتعقيد مسائله ومن أجل ذلك تمس الحاجة إلى تيسير هذا النحو وتسهيله وتقريبه من الأفهام وربط أفكار الدارسين حتى تصبح عملية التعليم العام أمراً قريب المنال غير وعر ولا عسير. [1] وتيسيرها لا يعنى اختصارها وتقليص قواعد النحو مع أن معظم النحاة القدماء في القرن الرابع وما بعده فهموا الأمر على أنه اختصار، ظنَّهم أنّ الأمر يُسهّل على الدارسين الحفظ والتعلم لذا بدأ وضع المختصرات في النحو والصرف للمبتدئين ويغلب على هذه المختصرات الإيجاز الواضح وبسط المادة النحوية دون توسع في الطلب والعوامل وكان الهدف منها تعليمياً محضاً[2].

هذه بعض الدوافع التى أدت إلى وضع أسس التيسير وقامت عليها المحاولات التيسيرية لتسهيل القواعد النحوية ، وحاول أصحابها تطبيق الأسس بناءً على هذه الدوافع في مضامينهم النحوية ما أمكن ذلك للخروج بصور سهلة للقواعد النحوية، لتتمثلها الناشئة وتستوعبها بكل سهولة ويسر ويتعرض البحث –إن شاء الله – لصور من هذه المضامين والمحاولات عند بعض دعاة التجديد وقد قامت هذه المحاولات على مجموعة من الأسس.

---

[1] عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص 139 .

[2] عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص2 .

المبحث الثالث
أسس التيسير

دعوات التيسير والمحاولات قديمها وحديثها، تقوم على أسس مشتركة تلتقي عندها هذه المحاولات،وهي مجموعة من المفاهيم التي تعاور على بلورتها عدد من النحاة أمثال ابن مضاء القرطبي، وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وغيرهم. وقد استنبط نعمة رحيم العزاوي هذه الأسس تحت عنوان أعمال أهل التجديد والتيسير[1]. وقدأقام عدد غير قليل من النحاة المحدثين مناهجهم في التيسير على هذه الأسس ولزيادة الفائدة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

(1) إلغاء العامل النحوي:

جاء في لسان العرب :" العامل في العربية ممّا عمِل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جرَّ أو جزم، كالفعل، الناصب ، والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمِل الشيء في الشَّيءِ، أحدث فيه نوعاً من الإعراب"[2].

والعامل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً نحو (جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ ولم يفعل) وهو تعريف لا يخلو من عموم في رأي النحاة أنفسهم[3]. والعامل ، لفظي ومعنوي، وجعلوا الفعل أصل العمل، والأسماء محمولة عليه ، والحروف عند النحاة عوامل ضعيفة فلا تعمل إلا مختصة وإنمَّا قالوا: لفظي، ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ[4]. ودعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العامل النحوي، قائلاً:" أمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها: لأنها لا تفعل ذلك بإرادة ولا بطبع...ولا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ. وفعل الإنسان وسائر

([1]) نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث،ص20

([2]) ابن منظور، لسان العرب،11/ 476

([3]) على أبو المكارم،الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2007م ص20

([4]) إبراهيم السامرائي، الدراسات النحوية ،ص10

الحيوان فِعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل"[1]. وما دعوة ابن مضاء إلا وفاءً منه لتعاليم المذهب الظاهري الذي ينتمي إليه"[2].

والذي يطالع كتاب " الرد على النحاة" يدرك لأول وهلة أن المؤلف قد اطلع على أغلب كتب النحوالتي ألفها المشارقة أمثال سيبويه وابن جني وغيرهم، ويستهل ابن مضاء كتابه بجملة موجهة إلى النحاة محاولاً أن يُسدى النصح بقوله:(أمّا بعد فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول (ﷺ) "الدين النصيحة"[3] ذلك أن ابن مضاء كان يرى أن نحاة المشرق ضلوا وأضلوا الناس في ظلمة النحو وشهابه، و أكثروا من الفروع والحجج والعلل ، ورأى أن ذلك ينبغي أن يُحذف من النحو وأن يؤخذ المأخذ المبرأ من الفضول، وقد دعا بشدة وأسس دعوته على ضرورة إلغاء ما يعرف في النحو باسم " نظرية العامل" أي المسبب في الموقع الإعرابي للكلمات من رفع ونصب وجر وجزم ويرى أن الذي يعمل الرفع وغيره إنما هو المتكلم نفسه، فإن عدم وجود الفاعل ظاهراً في الجملة دفع النحاة إلى القول بالتقدير في المحذوف، فالفاعل إذا لم يوجد ظاهر فهو (ضمير مستتر) وضمن ما دعا إلى إلغائه وحذفه من الإعراب هو الاستتار والتقدير بل يرى أن ذلك التقدير(حرام) إذا قيل في القرآن به. وزاد على ذلك بقوله:" مما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هو أحرى، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها"[4].

([1])القرطبي، ابن مضاء ، الرد على النحاة ،ص13

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي،ص18

([3])البخاري ومسلم في كتاب الإيمان .انظر البخاري قول النبي (ﷺ) الدين النصيحة 37/20 ، وقوله (من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ) ، أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه 68/1 ، ، وورد في كتاب القرطبي الرد على النحاة، ص63

([4]) القرطبي ، الرد على النحاة ، ص18.

فإذا كان هناك فاعل مرفوع في الجملة فهو يرى الاكتفاء بأن الفاعل مرفوع دون البحث عن علة ذلك، ويقول:" إن جهلنا بالسبب لن يضر" ، إذ قد صَّح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم"[1].

وأول من حمل لواء فكرة إلغاء العامل في العصر الحديث، هو إبراهيم مصطفى[2].وقد وجدت هذه الدعوة صداها عند الكثير من أهل إصلاح النحو وتيسيره، فالجواري مثلاً – يرى أن العامل هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ، ولا فائدة فيها، وعقَّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه[3].وكان المخزومي أكثر صراحة في رفض العامل النحوي، إذ قال:" فقد حاولت..أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه،وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وإذابطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يُعين عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع ، وباب الاشتغال"[4].

وسلك (محمد الكسار)[5] في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) طريقاً وسطاً في موقفه من نظرية العامل، وفي هذا المعنى قال:" وزبدة القول في نظرية العوامل – من وجهة نظري– أنها أشبه شيء بالعلة النحوية. لا يصح إلغاؤها وتجاهلها جملةً وتفصيلاً، كما لا يجوز الأخذ بها على علاتها..."[6]. في حين دافع عباس حسن عن نظرية العامل، بقوله:" والحق أن النحاة أبرياء ممّا اتهموا به، بل أذكياء بارعون

([1]) أبو ذكرى ،أصول النحو من شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية من الموقع الإلكتروني،الخميس :30/ يونيو 2010م.

([2]) إبراهيم مصطفى، أحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ص62

([3]) عبد الستار الجوارى، نحو التيسير ، ص29

([4]) مهدي المخزمى، النحو العربي نقد وتوجيه ، ص35

([5]) هو أحمد بن محمد بن الأنجب بن الكسار ، ولد سنة ستة وعشرين وستمائة ، وتوفي في رجب سنة ثمان وتسعين وستمائة ، كان فقيهاً محدثاً له معرفة بشيء من الشيوخ والعلل وغير ذلك.

([6])السامرائي ، أسس التيسير والتجديد ، من الموقع الإلكتروني قوقل ، بتاريخ الخميس 2010/7/1م.

فيما قدروه بشأن (نظرية العامل) فقد قامت على أساس يوافق أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها وتيسير استعمالها.."[1].

أمّا إبراهيم السامرائي، فقد جاء موقفه صريحاً في إلغاء العامل النحوي، ومتوافقاً مع موقفه من تيسير النحو، وعبَّر عن ذلك بقوله: " وعلى هذا فلا بُّد لنا ونحن نتشبّث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية أن تأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساساً قام عليه منهج النحويين الأقدمين ، وما زلنا متمسكين به حتى في كتب ناشئتنا الحديثة، فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع: مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، والتجرد في هذا الموضوع عامل معنوي: لأنه يعني تجرداً عن العوامل اللفظية"[2].

ويتضح رفض العامل عنده كذلك في مسألة الإغراء والتحذير، إذ يرىأنَّ نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل ، فليس ذلك منهجنا، فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة، ولا نقول بالعامل الناصب لها، وذلك أنَّ المنهج الذي نأخذ أنفسنا به هو وصف الكلام الذي يستعمله المعربون، وقد أقرَّ السامرائي بأسبقية ابن جني، وابن مضاء القرطبي في رفض العامل النحوي، وقال:" إن ما نأخذه من هذا الموضوع على الأقدمين قد سبقنا إليه غير واحد من المتقدمين فإن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العامل لَهي من تلك الآراء التي جُوبه بها النحو القديم حين تعسّف أهله وتكلفوا،كما ألمح إلى شيء من ذلك أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص فهو يرى إذا قام الفكر النحوي على أساس العامل فينبغي أن يكون فيه تقدير وفي هذا التقدير تكلف"[3]. ويقول عباس حسن أن ابن مضاء كان من أول الدَّاعين صراحة إلى إلغاء العامل، وما يترتب عليه من حذف وتقدير ، ولكن دعوته هذه لم تلق تأييداً إلا عند أصحاب التيسير المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن العامل كان السبب الرئيسي وراء مشكلات

([1]) عباس حسن ، في إصلاح النحو العربي ، ص25

([2]) (نقلاً عن) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص55

([3]) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ،د.ت ،276/1

النحو وتعقيداته[1]. لكن لم يقم أحد منهم بتصنيف النحو على أساس جديد يلغي أثر العامل، أو لا يقوم على نظرية العامل المرفوضة لديهم، ولم يقدموا بديلاً ناجحاً عنها ويطرّد تفسيره ليشمل الدرس النحوي كله[2]. إن الدرس النحوي لا يمكنه الاستغناء عن العامل لأنه خير وسيلة لتعليم اللغة والنحو ومن الثابت أن من صفات البحث العلمي: تعليل الأشياء وتفسير الظواهر بما يربط الحادث بمحدِثه،أو السبب بمسببه، والنتائج بعِللها، وبهذا تكون نظرية العامل التي أخذت من جهد النحاة الكثير إنجازاً علمياً إن أردنا للنحو إصلاحاً و تيسيراً، والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب السالف، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة الصادرة عمّن يصح الاحتجاج والاستشهاد بكلامه [3]. وعلى الرغم من أنه يرى جانباً معيباً في العامل إلا أنه لم يرفضه رفضاً قاطعاً كما فعل أصحاب التيسير، أمّا الجانب المَعيب في العامل فهو أَنّ النحاة منحوه سلطاناً قوياً يتحكم في صياغة الأسلوب، أو ضبطه، بغير سند يُؤيَّد من فصيح الكلام ، وهي نظرية بارعة لم تصدر إلا عن عبقرية وذكاء لمَّاح، ولا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه الهفوات [4]. فمثَّل عباس حسن الموقف المعتدل المتمثل في مراعاة جانب احترام جهد القدامى العظيم، مع دعوة إلى تجريد العوامل من التكلف والفلسفة ، قال مبيِّناً أسباب الأخذ بالعامل على الرغم من المشكلات التي يسببها الأخذ برأي الجمهرة في العامل، إنَّما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً، وإفادة ، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقين يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويُغيرها ، ويداور بينها إنَّما هو المتكلم نفسه، مافي ذلك شكّ، لكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي، والضرر لا أثر له ، أمَّا الضرر كل الضررأن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألواناً من القوة وصنوفاً من المزايا تجعله يتحكم- بغير

([1]) ينظر: إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو،ص23

([2]) العكيلي، حسن منديل، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير،ص172-174

([3]) عباس حسن، اللغة والنحو،ص215

([4]) عباس حسن، النحو الوافي ، 273/2

حق– في المتكلم ويفسِّد عليه تفكيره[1]. ويظهر من هذا الحديث أن عباس حسن قد وقف موقفاً وسطاً بين التراث والمعاصرة أو بين القديم والحديث، فهو مع رفضه للجانب المَعيب من العامل، لكنه اختار الأسهل والأيسر على الطالب أو الكاتب في الاهتداء إلى الحركة المطلوبة بمعرفة العامل اللفظي أو المعنوي، لأنه لا يعرف ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها. كذلك من الأسس التي استند عليها في التيسير:

(2) إلغاء القياس:

أي قياس عامل بعامل آخر في العمل ففيه إغراق في التعبير وبعدٌ في التقدير وينبغي ألا يفرض قياس شيء على شيء لأن ذلك يوقع في مشكلات لا داعي لها[2]. ومن الأسس التي ينبغي أن يُعاد فيهاالنظر تحليل نَظْم الجملة[3].

(3) إلغاء التعليل:

التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر [4].وقد جعل الزجاجى (ت 337) العلل على ثلاثة أقسام[5]، إذ قال :" وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:علل تعليميّة، وعلل قياسية، وعلل جدليّة نظرية ، فأمّا التعليمية سمّاها ابن مضاء بالعِلة الأولى وعند عباس حسن العلة التنظيرية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، فأمّا العِلة القياسية فأن يقال : لمن قال لمَ نصبت زيداً ب (إن) في قوله (إنّ زيداً قائم): ولِمَ وجب أن تنصب (إن) الاسم؟....وأمّا العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب إن بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية أم الحادثة

([1]) عباس حسن ، اللغة والنحو،ص73

([2]) منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دمشق:دار الفكر للطباعة والنشر1985م، ص20، وينظر الرد على النحاة ، ص43

([3]) محمد رشاد الحمزاوي،السلسلة الجامعية، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة لبنان: بيروت: دار الغرب الإسلامي 1988 م، ص ص390 –420

([4]) عبد العزيز على محمد الشريف، كتاب التعريفات،بيروت : ساحة رياض الصلح مكتبة لبنان 1990م،ص260

([5])الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق،مازن المبارك، ط4، بيروت: دار النفائس 1982، ص65 – 66

في الحال[1]. وقد سُئل الخليل الفراهيدى يوماً عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة،فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة،إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيرى علة لماعللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[2]. وأمّا السامرائي، فإيماناً منه بدراسة الظاهرة النحوية دراسة وصفية ، فقد أنكر التعليل لأنه ليس من طبيعة الدرس النحوي عنده، إذ قال:" إن العربية في عصرنا هذا ما زالت في مادتها النحوية مادة قديمة قائمة على التعليل ، والتأويل، والافتراض هي مثقلة بالآثار المنطقية التي أحالت النحو إلى مسائل منطقية قبل أن تكون مواد لغوية ينطق المعربون فيتكلمون ويكتبون .....ومن آثار هذا الدخيل الغريب في المادة النحويّة، مسألة العلة والعوامل....."[3] وبسبب من هذا (التغريب) في أسلوب الدرس صار النحو العربي مهمته البحث في العلل والعوامل.وقد أنكر ما أطلق عليه العلل الأوائل والعلل الثواني والعلل الثوالث[4]. قال:" ومضوا في غيهم فزعموا أن رفع الفاعل ونصب المفعول الأول العلة الأولى .وسألوا أنفسهم: لم رفع الفاعل ونصب المفعول؟ فزعموا أن ذلك (علة ثانية) وزادوا في السؤال وقالوا: هلا كان العكس، أي

([1]) السامرائي ، من الموقع الإلكتروني www.google.com تحت عنوان أسس التيسير والتجديد، الخميس: 2010/7/1م

([2]) الموقع نفسه ، البيانات نفسها.

([3]) السامرائي،النحو العربي نقد وبناء، ص85

([4])مازن المبارك، العلة النحوية، ص154

نصب الفاعل ورفع المفعول؟ وزعموا أن هذا (علة ثالثة)...وليس الخوض في هذا الأسلوب إلا ضرب من العبث أغرق فيه النحاة فأفسدوا سعيهم ، لأن النحو علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها ، فليس من داعٍ لهذا التكلف والتمحل، وذلك كله بعيد عن طبيعة ما ينطق به المعربون على سجاياهم[1].

وإلغاء هذه العلل هو من الأسس التي دعا ابن مضاء إلى إسقاطها من النحو ليريح الناس منها[2] والجدير بالذكر أن ابن مضاء لم يكن بدعاً في إلغاء العلل، فقد سبقه في ذلك الزجاجي ، ومن قبله ابن السراج .ودعا إلى إلغاء هذا التعليل وعدّها من أسس التيسير التي يُستند عليها وقال في ذلك :"ينبغي الفرار من العلل الزائفة ، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلها من سوء الأثر وقبيح التعبير مالا يحصى"[3] . وقال : يأبى النحاة إلا أن يتساءلوا: لم رُفع الفاعل ونُصب المفعول؟ و لِم لمْ يكن العكس، و لِم لمْ ؟؟؟ ويجيبون ، وقد يختلفون ، وقد تحتدم حرباً جدلية لا طائل منها، حتى أنهم جعلوا العلل قيوداً حديدية أخضعوا لها الكلام الأصلي [4].ويتساءل: ما هذه العلل والتعليلات المرهقة التي تطفح بها المراجع النحوية وتضيق بها صدور المتعلمين؟ وإن جميعها زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة[5]. وهي تعليلات تورث العلة أحياناً، ودعا لقراءة (الإنصاف في مسائل الخلاف) لِيُشهد أبرع أنواع المنطق في غير موضعه، والرأى المحكم ولكن في غير مكانه ، والإطالة في غير فائدة[6] ، من ذلك تعليلهم منع الاسم من الصرف ، قال:" للنحاة تعليل طويل في عدم تنوين الاسم الممنوع . ولكنه تعليل يرفضه التأمل ، وقد آن الوقت لإهماله ، وإنما نذكر ملخصه التالى ليطمئن من

([1])السامرائي ،أسس التيسير والتجديد من الموقع الإلكتروني www.google.com السابق بتاريخ الخميس 210/7/1م

([2]) مازن المبارك، العلة النحوية ،ص155، ابن مضاء ، الرد على النحاة، ص88

([3]) عباس حسن،النحو الوافى 12/1

([4])عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص143

([5]) عباس حسن،رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية ،ط1، القاهرة:مطبعة العرب1951، ص50

([6]) حسن منديل ،حسن العكيلي، تيسير النحو العربى بين المحافظة والتجديد ،ص36

يشاء من الخاصة إلى أنه تعليل مصنوع معيب ، فهم يقولون.."[1] ، ثم يفصل قولهم وينقده وخلاصته أنهم يرون أن الاسم يمنع من الصرف لشبهه بالفعل إذا اجتمع فيه علتان فرعيتان ، من علل تسع ،على أن تكون هاتان العلتان، إحداهما لفظية والأخرى معنوية ،وهناك علل تقوم مقام علتين لقوتها فتمنع الاسم من الصرف. ثم يقول :" ذلك ملخص كلامهم الخيالى وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً وبذلك غير منوّن، فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر كمراعاةٍ لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية، فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية، ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره من مسالك الجدل والتوهم وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ولا نشأة اللغة"[2].وعلى الرغم من رفضه ذلك إلا أنه يعرض باب الممنوع من الصرف كما عرضه القدامى وبعللهم وتعليلاتهم ، ولم يستطع أن يتخلص منها هو نفسه ، ولم يستطع تطبيق ما ذكره ،وهذا ليس غريباً فإنّ معظم أصحاب التيسير لم يستطيعوا أن يقدموا نحواً جديداً يخالف نحو القدامى ، لا يقوم على نظرية العامل ، ولا يحتوي على كثير مما أخذوه على النحو العربي ، ويبدو أن سبب ذلك رسوخ النحو في العقل العربي، ويرى عباس حسن أن التعليل الصحيح هو نطق العرب ، فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب والنسج على منوالهم ولا شيء غير هذا وكل إجابة غير هذه فضول وهزل ولا صواب فيها ولا جدوى منها[3]، ولقد عبَّر عن ذلك بما سمّاه ب:(علل النّظير) وهي أن يقال رُفعت الكلمة ونُصبت وجُرت لأن نظيرتها في كلام العرب كذلك، ولا علة إلا النظير، أي قياس الشيء على نظيره ، والنظير هو الأصل الذي نتلمسه من الكلام الفصيح ودعا إلى أن نستعرض التعليلات غير التنظيرية واحدة واحدة وندرسها في تؤدة، ونقضي قضاءً مبرماً على ما لا خير

([1])حسن منديل ،حسن العكيلي، تيسير النحو العربى بين المحافظة والتجديد ،ص36

([2])عباس حسن، النحو الوافى،43/1

([3])مجلة مجمع اللغة العربية المصرى،القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ص 42، وينظر عباس حسن صريح الرأى في النحو العربى ، القسم الثالث سنة 1957م ،ص49.

فيه وما أكثره، غير مترددين ، ولا هيابين، وبهذا يخلو النحو من عيِّب أي عيِّب ، ونصفيه من أدناس وأوشاب طغت عليه، وأساءت إليه وإلى المشتغلين به والراغبين فيه[1]. تابع عباس حسن وهو من المحدثين المهتمين بالتيسير، بعض القدامى الذين كانوا يرون أن التعليل الحق هو ما قالته العرب ونطقته ، ودعوا إلى نبذ التعليلات المنطقية من أمثال ابن حزم ومن تبعه كابن مضاء وأبي العلاء المعري وأبي حيان الأندلسي، ويرى في مثل المثال (إنّ زيداً قائم) وإذا سئل بِم نُصب زيد؟ يقال ب(إنّ) لأنها تنصب الاسم بعدها في لغة العرب هذه العلة تفيد المبتدئين في تعليمهم اللغة . وبهذا يكون قد ربط بين الأسباب ومسبباتها مما يسهل على التلاميذ ملاحظته،لذلك لم يدع ابن مضاء إلى إلغاء هذه العلة على الرغم من أنه دعا إلى إلغاء العلل الثواني و الثوالث ، أو القياسية والجدلية، وهذا ما فعله عباس حسن ودعا إلى إلغاء العلل غير التنظيرية فهو قد نحى منحى ابن مضاء في ذلك، وهو ما أثبته الدرس اللغوي الحديث[2]، إلا إن أكثر أصحاب التيسير دعوا إلى إلغاء أكثر هذه العلل بأشكالها المتعددة الأول(أو التنظيرية أو التعليمية) والثواني (القياسية) الثوالث(الجدلية)[3]. وكان ينبغي أن يفرقوا بينهما كما فرق عباس حسن وأبقى على الأول متابعة للقدامى ،أي التنظيرية[4].

ويرى السامرائي أن العبرة في العناية بالحقائق النحوية كما هي في الاستعمال اللغوي،لذلك يرى أنه "ليس مهمة النحوي أن يوجه الأحوال ويعلل هذه الوجوه بل تُقتصر مهمته على الوصف"[5]. ومن مصاديق هذه المسألة عنده – مثلاً – رفضه للتعليلات التي ذكرها النحاة وهم يذكرون الوجوه الإعرابية لاسم (لا) النافية للجنس والاسم المعطوف عليه إذا كررت (لا) في نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) إذ جوَّزوا في ذلك خمسة أوجه هي :

([1])عباس حسن ، اللغة والنحو، ص178

([2]) العكيلي ، حسن منديل، الخلاف النحوي،ص72

([3]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ،ص32

([4])العكيلي،حسن منديل، الخلاف النحوي،ص38

([5])السامرائي،النحو العربى نقد وبناء، ص3

1- بناء الاسمين على الفتح ، على أن (لا) عاملة عمل (إن) ، نحو:(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

2-بناء الأول على الفتح ونصب الثاني معنوياً ، بالعطف على محل اسم (لا) ، وتكون الثانية زائدة نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

3-بناء الأول على الفتح ورفع الثاني عطفاً على موضع (لا) مع اسمها ، (ولا) هنا زائدة، أوعلى أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو يكون مرفوعاً بالابتداء، نحو: (لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله) .

4-رفع الأول والثاني ، على أنها عاملة عمل (ليس) أو تكون الأولى عاملة عمل (ليس) و(لا) الثانية للتأكيد والاسم معطوف على اسم ليس فلا يكون ل (لا) عمل، نحو، (لا حولُ ولا قوةٌإلا بالله) .

5- رفع الأول وبناء الثاني على الفتح نحو (لا حولُ ولا قوةَإلا بالله) وقال السامرائي منتقداً هذه التعليلات إن هذه الأوجه موجودة في المأثور من كلام العرب ، فها هو الزمخشري يقول: " لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه: أن تفتحهما وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعها ، وأن ترفع الأول على أن (لا) بمعنى ليس ، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني ، وأن تعكس هذا." [1] وقد استقراها النحاة وأتوا بالشواهد على ذلك ، غير أنهم لم يقتصروا على الاستقراء ولكنهم راحوا يعللون كل وجه من الأوجه تعليلاً فيه الكثير من التكلف والتعسف وإلا كيف تكون (لا) الأولى تعمل عمل(إنّ) والثانية تعمل عمل (ليس)؟أو كيف تكون (لا) الثانية زائدة وهي متطلبة ولا يمكن أن تكون أداة ملغاة[2]. فهو يرفض التعليل جملة وتفصيلاً ربما لا يخدم المتعلم فالدارس كما يرى الجوارى:"كثيراً ما يصرِف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ويتساءل عن الأسباب التي سببتها، والعوامل التي عملت على وجودها"[3].

([1]) الزمخشري ، أبو القاسم محممود بن عمرو بن أحمد الزمخشريجار الله ، المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق ، علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1993م ، 111/1.

([2])السامرائي،النحو العربى نقد وبناء ،ص4

([3])الجوارى، نحو التيسير،ص120

ويرى أن رفض السامرائي للتعليل لن يسلم له ، إذ قام هو نفسه بتعليل بعض المسائل النحوية ، فمن ذلك – مثلاً – قوله في حذف التنوين في المنادي المفرد، وحذفه أيضاً من اسم (لا) النافية للجنس ، قال :وأرى تعليل هذا أن الاسم باعتماده على جزء سابق وهو (يا) النداء يكوّن وحدة صوتية ذات طول معين محدود ، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية بحيث أن الاسم يسلم له هذا التنوين قبل زيادة (يا) وعلى هذا الوجه يُستطاع أن يعلل لنصب (لا) النافية لما بعدها كنصب أن لما بعدها مع ترك التنوين فيقال مثلاً (لا ريبَ) والريب قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين ، ولكنه يفارقها بعد دخول الأداة عليه حفاظاً على هذه الوحدة الصوتية[1]، ومن أسس التيسير:

(4) الإعراب لصحة النطق :

يرى ابن مضاء أنه كما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً[2]، وعن قناعة بوجاهة رأيه هذا ،وضع شوقي (محقق الكتاب) أسساً للتيسير كان من ضمنها لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح الكلام والنطق به نطقاً سديداً. ومن مقترحاته في هذا المجال[3]، في أدوات الشرط ، وإعراب (كَمْ) الاستفهامية، والخبرية ، ولاسيما وأن المخففة من الثقيلة، وأبواب الاستثناء ، فيذكر النحاة من أدواته :(ما خلا– ما عدا – ما حاشا –غير– سوى) ولهم في إعراب ما خلا وأختيها مقترنة بـ (ما) إعراباً معقداً غاية التعقيد ويقترح في ذلك:

– نكتفي بالقول بأن (ما عدا وما خلا وما حاشا) أدوات استثناء وما بعدها مستثني منصوب[4].

– إخراج صور الاستثناء المفرّغ من باب الاستثناء ، لأنها من صور القصر.

([1])السامرائي، أسس التيسير والتجديد النحوي ،من الموقع الإلكترونيwww.google.com بتاريخ الخميس 2010/7/1م

([2]) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،ص49.

([3]) محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة،ص211

([4]) شوقي ضيف، تيسيرات لغوية ، ص30

–إعراب غير في صورة الاستثناء حالاً [1]، في حالة نصبها ونعتاً في حالة رفعها أو جرها ، ويرى في مثل (جاء القومُ غيرَ زيد – ما جاء القومُ غيرَ زيد (غير) في المثالين المذكورين تعرب حالاً . بدلاً عن رأي المجمع أنها أداة استثنائية منصوبة مضافة ، (وغير) في المثال (ما جاء القومُ غيرَ زيد) يجوز فيها الرفع و يعربها النحاة حينئذٍ بدلاً ويعربها الفارسي نعتاً ، كذلك يعربها نعتاً في حالة مجيئها مجرورة في مثل (صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ)[الفاتحة: 6].

ويرى شوقي ضيف أن رأي الفارسي أدق من رأي النحاة[2] . وأدوات الشرط من الأبواب العسرة في الإعراب وهي قسمان حروف (إن ولو) وأسماء – وهي : (من – ما – مهما – أي – أين – أن – حينما – متى – إذا – كيف) والنحاة مثلاً يعربون(مَنْ) في مثل (مَنْ يقم أقم معه) مبتدأ ويختلفون في الخبر هل هو فعل الشرط أم جواب الشرط أم هما معاً ، وكل ذلك لا يفيد (مَنْ) شيئاً في سداد النطق وصحته . ولذلك ينبغي أن يُكتفى بأنها أداة شرط يليها فعلان : فعل الشرط وفعل الجواب . ويجزمان إذا كانا مضارعين ومثلها أخواتها ، ولا حاجة مطلقاً إلى إعرابها جميعاً وبالمثل ينبغي حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية إذ لا يفيد الناشئة شيئاً من تعليلهم أنها في مثل : (كم طالباً حضر) مبتدأ وفي مثل : (كم كتاباً قرأت) مفعول به ، وفي مثل (كم نظرة نظرت) مفعول مطلق ، وفي مثل (كم يوماً جئت) ظرف زمان كل ذلك ..... فيه مشقة ومثل كم الاستفهامية في كل ذلك كم الخبرية ، لذلك ينبغي حذف إعراب كم من كتاب النحو التعليمي[3]. ومما أبعد النحاة في تأويله وتقدير إعرابه (لا سيما)، في مثل (قرأت الكتب لاسيما كتاب النحو الرفع والنصب والجر ، ومع كل مرة يكثرون من التأويل والتقدير دون حاجة تتصل بالنطق ، إذ الاسم التالي لها يمكن أن ينطق مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً

([1]) شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي، ص59

([2]) المرجع نفسه، ص 59

([3]) شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ، ص 59

ففيم الإعراب إذاً ؟؟ وبذلك أخذ المجمع إذ قال إن ما بعدها يجوز رفعه ونصبه وجره ، ملغياً بذلك إعرابها .

ومما ينبغي حذفه إعراب (أن) المخففة من (أنَّ) الثقيلة في مثل قوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)[طه:89] فقد رأى البصريون المضارع مرفوعاً بعد(أنْ) فقالوا إنها ليست (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع وإنما هي مخففة من (أنِّ الثقيلة) ولمّا لم يجدوا اسمها المنصوب قالوا إنه ضمير شأن محذوف، وهو بُعدُ في التأويل ، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال إنها في الآية الكريمة أداة ربط مثلها مثل (أن) في قوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ)[المؤمنون:27]، وهو قول الكوفيين في الآية وقال البصريون بل (أن) فيها مفسرة[1]، فالمحدثون ينادون بإعادة النظر في الأصول النظرية لقواعد النحو القديمة ، ومن الأسس التي وضعت للتيسير.

(5) إلغاء التمارين غير العملية:

عقد النحاة المتأخرون في كتبهم باباً افتراضياً لا فائدة فيه ، إذ لم يعصم الألسنة من الخطأ، نحو: (الإخبار بالذي والألف واللام) وقد قال فيه أبو حيان:" إنها من وضع النحاة للاختبار والتمرين ولا يوجد مثلها في كلام العرب ألبتة"[2].وقد ذكر عباس حسن نماذج من هذه التمرينات ودعا إلى الفرار منها لأن استعمال مثل هذه الأساليب معيب، بل يخلق مشكلة خطيرة تتمثل بخلق أساليب لا تعرفها العرب، فضلاً عن أنها بغيضة لا تجري على سُنن ومناهج لغة العرب التي تحاكيها فمن ذلك قولهم: " محمد،عمه ،خاله، أخوه قائم) حيث تعددت المبتدآت وكان الأول منها مجرداً من إضافة الضمير والأخرى مضافة إلى ضمير المبتدأ الذي قبله فيكون المعنى: (أخو خالك عم محمد قائم) يقول عباس حسن: "يحسن عدم القياس عليها في الأساليب الأدبية والعلمية وغيرهما مما يقتضى وضوحاً ودقة، لأن فيها تكلف ظاهر وثقل جلي لا يخلو من غموض، فهو يحيل النحو الغازاً [3]".ويرى ابن

([1]) شوقي ضيف،تيسيرات لغوية ،طبعة دار المعارف ، مصر 1990 م ،ص 60

([2])(نقلاً عن العكيلي) حسن منديل، تيسير النحو العربى بين المحافظة والتجديد ،ص40

([3]) علاء الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي،ص50

مضاء أن مثل هذه التمارين شغلت النحاة والنحو بوجود علل لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه [1].وكذلك من الأسس التي اعتمد عليها التيسير:

(6) ترك الأوهام النحوية:

تصفية النحو من مثل هذه الأوهام وسمَّوها بالخرافات أو الفضول أو اللفظ الأجوف ومنها رفض التكهن والافتراضات في أصل بعض الكلمات نحو (لكن) و(لات) و(أول) وغيرها- كاختلافهم في أصل (لكن) هل هي مركبة أم بسيطة، فقد كان الكوفيون يرون أنها أصلاً مركبة من (لا) و(أن) و(الكاف الزائدة). الكاف التي للتشبيه، حذفت الهمزة تخفيفاً ، بعد نقل حركتها إلى الكاف، (فأى كلام هذا؟) ومن أين جاءوا به؟ أقال لهم العرب ذلك أم أنه كلام مرسل هو بالمزح أشبه فسمِّه إذاً ما شئت... هنا غباء فكرى وإضاعة وقت فيما لا طائل وراءه"[2].ويبدو أن هذا ليس بغباء ، وإنما هو ترف عقلي .

ورُد قول النحاة في أن أصل (لات) لا، و تاء التأنيث المتحركة بالفتح لتوكيد النفي وتقويته قال: (اختلفوا فيها اختلافات متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة (لا)لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ولات) مستقلتين ولم يذكروا أن أحدهما أصل الأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم فمن الخير ترك الآراء المتشعبة والاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها النفي، وعملها هو عمل (كان). وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه، ولاسيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة العقل والواقع وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم"[3].كما أنه دعا إلى إهمال مثل هذه التكهنات في أصول بعض الكلمات، والقضاء عليها في غير تردد ولا تريث، وتحرير عقل المتعلمين من شرورها، وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتذر عن

([1]) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،ص41

([2]) المرجع نفسه ،ص149

([3]) العكيلي ،حسن منديل، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد، ص41- 42

النحاة الذين ذكروها(إنما ذكروها للوصول إلى أغراض نافعة، كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليه، والاهتداء إلى الكشف عن معناها في المراجع النحوية وهذا أحسن)[1].كذلك من الأسس التيسيرية التي وقف عليها المحدثون.

(7) إبعاد اللبس والغموض:

تتبع عباس حسن ذلك باباً باباً، ونبّه عليه وحاول معالجته مستأنساً بآراء القدامى البعيدة عن اللبس والغموض والتعقيد، يدعوا إليها ويختار منها ما يعالج هذه المشكلة، فهو بذلك يعالج مشكلات التراث النحوي أو الجانب المعيب فيه بالجانب المشرق منه ، إذ أنه يربإن مهمة اللغة هي الوضوح والبيان ، وهذا في وظيفتها ومهمتها ومن أَجَلِّها، لذلك فإنه ينتخب من الآراء أوضحها وأبعدها عن اللبس والغموض بل يفضل ذلك على الأصحّ والأفصح أحياناً أو الأكثر شيوعاً في نداء المضاف إلى ياء المتكلم بعد عرضه له يقول:"كل ما تقدم جائز بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة واضحاً ، فلا يحدث لبس أو غموض أو فساد للمعنى بسببه، وبالرغم من جوازها...فالأفضل اليوم التخفيف منها ومن محاكاتها لأنها مع صحتها وجوازها لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة واستخدامها أداة بيان وإيضاح، وحسبنا فهم ما ورد بها من الكلام القديم..."[2].

وقد ذهب إلى أكثر من هذا ، فدعا إلى ترك استعمالات لغوية فصيحة، لأنها قد توقع في لبس، وحدّ من استعمالها أو محاكاتها إلا من قِبل اللغوي العالم باللغة وبأساليب العرب ، كحديثه عن كان الزائدة إذا أوقعت في لبس، وتحذيره من استعمال أو محاكاة ما ذكره النحاة في باب الاشتغال[3].كذلك من الأسس التي دعا إليها غير واحد من أصحاب التيسير النحوي:

(8) الاعتماد على القرآن الكريم في رسم صورة النحو:

([1]) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص41

([2]) العكيلي ،حسن منديل، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد، ص41

([3]) عباس حسن ، النحو الوافى ،41/2

وأن يُجعل مثلاً بلاغياً أسمى، تستنبط منه القواعد النحوية فعندئذٍ يجب على كل الناطقين بالعربية اتباع أحكامها مقتصرين على أشهر القراءات للذكر الحكيم، وبعد اتخاذ لغة القرآن الكريم اللغة الأثيرة تكون المهمة عرض النحو على كلام الله فما وافقه أبقيناه وإلا أهملناه مبتعدين عمَّا ما يسمونه القليل والشاذ والكثير، والنحاة يختلفون في قواعدهم التي لم يجدوا لها قياساً في قراءات القرآن، فأحياناً يقولون بأن القراءة شاذة، أو يؤولون قواعدهم لتطابق القياس، وقد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مماقِيل في غير القرآن لا خلاف في ذلك[1].

ويرى ابن الجزرى أن الخارج عن السبعة المشهورة على قسمين: منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا يجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها، ومنه ما لا يخالف رسم المصحف ولم تشتهر القراءة به ، وإنما ورد من طريق غريبةٍ لا يُعَوَّلُ عليها، وهذا يُظْهِرُ المنع من القراءة به أيضاً، ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً فهذا لا وجه للمنع منه[2]. فإن لم نجد شواهد من القرآن ، رجعنا إلى كلام عربي نال من الشهرة والذيوع نصيباً مقدراً موافقاً لأكثر القبائل مشتركاً فصيحاً، وإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموَّحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين أخذنا بهما ولا نرجِّح واحداً على الآخر. وبذلك النحو نأمن من الوقوع في الخلط والإفساد اللذين وقعت فيهما أكثر مسائلهم. [3]. فنبتعد مثلاً عن الخلافات الكثيرة المضطربة من قِبل إعراب الأسماء الستة بالحروف أو الحركات وغير ذلك، وهي دعوة دعا إليها العديد من الميسرين أمثال أحمد مكي الأنصاري ،و محمد عبد الخالق عضيمة ، و عبد العال سالم مكرم ، و محمود سليمان ياقوت وتوسعوا فيها ووضعوا أحكاماً لها[4].ونرى أن عباس حسن قد طبقها

([1]) العكبري أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة، طبعة مصطفى البابي الحلبى،1961م،140/2

([2]) ابن الجزرى، النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجذرى ،محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: على محمد الضباع،المطبعة التجارية الكبرى 44/1

([3]) عباس حسن، اللغة والنحو، ص117- 154

([4]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي وعبد العال علي، أثر القرآن والقراءات في الدراسات النحوية، ص30.

في كتابه(النحو الوافي) و يحتكم إلى نصوص القرآن الكريم في مناقشة كثير من مسائل النحو، فضلاً عن اتخاذه القرآن الكريم المعين في الاستشهاد[1]، إذ يرى أن هذه هى الخطوة الأولى لإصلاح النحو التفصيلي المُوسع، بعدها تُتناول بعض مسائله وأحكامه بالحذف والإدماج فنصل إلى نحو مختصر موجز يلائم الناشئة وجمهرة المثقفين غير المتخصصين. ويرى بعض النحاة أنها دعوة ضيقة، فالعربية واسعة، والقرآن الكريم جزء منها،لكنه الجزء الأعلى الذي شرفها وأبقاها فتيةً إلى يومنا هذا، فهو يشملها جميعها، وإن كثيراً من الكلمات والتراكيب العربية الفصيحة لم ترِد في القرآن الكريم وهذا يعتبرإهمال من القدامى على الرغم من التراث الكبير الذي وضعوه خدمة للقرآن الكريم[2].ومن الأسس التي حرص عليها الداعين للتيسير وتطبيقها:

(9) اطراد القاعدة النحوية:

حاول إبراهيم مصطفى متابعة ذلك في محاولته الإصلاحية، اطراد القاعدة بتر اللغات الشاذة التي لا تطّرد فيها القواعد النحوية، ، ولكن عباس- وهو من المحدثين- فثمت غرابة في موقفه هذا مع الاطّراد، إذ طالما أخذ على القدامى نبذهم الشاذ وطرحهم النادر من اللغات أو حفظها وعدم القياس عليها، والتزامه باطّراد القاعدة ينافي ذلك فثمت لغات كثيرة تشذ عن قواعد النحاة وهي عربية فصيحة، ولا أرى سبيلاً له غير ذلك[3]، ولاسيما أنه كان ينشد الوضوح ويعالج الفوضى لأن مهمة اللغة الإبانة والوضوح، ومن حرصه على اطراد القاعدة ترجيحه الرأى الذي يُعدّ(كأن) للتشبيه (لأنه عام ينطبق على كل الحالات ويريحنا من التشتت والخلاف وتشعب القواعد، والأخذ بهذا الرأي أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التي تُعيّن المراد فإن وجدت وجب الأخذ بها).[4]

(10) العناية بالحدود النحوية:

([1]) إذ لا تكاد تخلو صفحة من كتاب (النحو الوافي من الإستشهاد بالقرآن الكريم)

([2]) العكيلي، حسن منديل، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد،ص15

([3]) المرجع نفسه ،ص24

([4]) عباس حسن، النحو الوافي،10/4

لا يخفى على الدارسين أهمية ذلك في تيسير النحو، أولاها المحدثون عناية كبيرة فقدجاءوا بتعريفات دقيقة محكمة جامعة،بعد استقصائهم الحدود السابقة التي ذكرتها كتب النحو ودراستها والموازنة بينها، مضيفين إليها ما يلائم المستويات وقابلية المتعلمين وما يناسب عصرنا إذ أنها قد تختلف من عصر إلى عصر، لذلك كانوا ناقدين للتعريفات القديمة ومقومين ومهذبين لكي يجلو عن غوامضها ويطرحون عنها الصعوبة والعسر، ولاسيما إن كثيراً من المختصرات النحوية جاءت بحدود مختصرة إلى حدّ الألغاز. فعلى سبيل المثال تعريف صاحب إحياء النحو للضمير بأنه" اسم جامد يدل على متكلم أو مخاطب"[1].ثم يزيده توضيحاً في الهامش ويذكر المصطلحات الأخرى للضمير ويبينها مثل (المكنى) ، سُمِّي بذلك لأنه يُكَنَى أو يرمز به عن الظاهر اختصاراً، وضمير الحضور لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به، ويعرِّف المثنى : (اسم يدل على اثنين متفقين في الحروف والحركات والمعنى بسبب زيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف)[2]. كذلك عباس حسن يعرف الاستغاثة بأنها (نداء موجّه إلى ما يخلص من شدة واقعة بالفعل أو يعين على دفعها قبل وقوعها) يذكر الحدود الحقيقية الواضحة –غالباً– بعد سرد أمثلة معاصرة يبدأ بها الأبواب النحوية ، ثم نشرها ،فيكون ذلك بمثابة القاعدة المختصرة للشروحات التي تسبقها، وهي طريقة تعليمية حديثة تربوية، تزيد الموضوع وضوحاً وتيسيراً. وغالباً ما يُعلِّق على الحدود التي يذكرها– في هامش كتابه– تعليقات تدل على عقليته الدقيقة، فبعد تعريفه الفعل بأنه كلمة تدل على أمرين معاً هما: معنى (أي حدث) وزمن يقترن به [3].قال: (أن دلالته على الأمرين هو الأعم الأغلب، لأن الفعل في التعريفات العلمية لا يدل على زمان وإنما هو منسلخ عنه، مجرد منه كما نصَّ بذلك الخضري[4].ويرى فريق

([1]) إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو ،ص21

([2])عباس حسن ،النحو الوافي،10/4

([3])عباس حسن ،النحو الوافي، ص46

([4]) أحمد الشيخ ،حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المطبعة الأزهرية ،1932م، ص23

من النحاة [1]أنّ (كان) الناسخة لا تدل على معنى(حدث) وإنما يقتصر دلالتها على إفادة المعنى وحده، وهناك أفعال سلبت الدلالة على الزمن الماضي بسبب استعمالها للحال في الإنشاء وإنما تدل على المعنى المجرد المخصص له مثل دلالتها على أفعال العقود" ك (بعتُ واشتريت)وفِعْلَي التعجب في أكثر أحوالهما، ثم يطيل الكلام في توضيح أزمنة الأفعال ويحددها بدقة،[2] وإن اختلف النحاة في تعريفٍ (ما)، يُنتخب. وما راعوا فيه جانب الدقة ، وخلا من العيوب، ومال إلى الوضوح واليسر، ويُتجنب التعريفات التي بالغوا فيها حتي انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو اختصار معيب مما يؤدي إلى الغموض والإبهام.وكذلك من الأسس التي توضع في حسبان التيسير:

(11) الاستفادة من الخلاف النحوي والموروث القديم :

كان هذا من أهم الأسس التي اسْتُند إليها في التيسير النحوي ، والأمثلة على ذلك كثيرة إذ لم تعرض مسألة نحوية إلا قد أنتخب فيها أيسر الآراء وأنسبها. وكان هذا المبدأ–ومازال– ديدن لجنتي الأصول والألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية المصري فيما اتخذتا من قرارات وهو أن يبحث دارس النحو في إمكان تخريج كلمة أو استعمالها على وجه من الوجوه النحوية . بحيث لا يخالف مخالفة صريحة الأصول المتعارفة لقواعد العربية[3] ويرى بعضهم أن ذلك – أعني الاستفادة من الخلاف النحوي – سنداً قوياً لما ننشده من مرونة تساعد على التيسير والتوسع والتجديد لما نتتطلع إليه من تيسير يُعين على فك الأغلال عن كثير من الكلمات والعبارات[4].

(12) العناية بأصول النحو :

من الأسس التي دعا إليها بعض المجددين ويرون أنها السبب الأساسي في النجاح وهي القاعدة التي ينبغي أن يستند عليها النحاة والأداة التي يستخدموها في

([1])السيوطي،جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تصحيح السيد النعماني ،بيروت: دار المعرفة، د:ت، ص85

([2]) عباس حسن،النحو الوافي، مرجع سابق ، 47/1

([3]) محمد حسن عبد العزيز،القياس في اللغة العربية،ط1،دار الفكر العربي ، 1995م،ص209

([4]) البحوث والمحاضرات من جلسات المجمع 29،ص130

وضع قواعد النحو[1]. بشرط أن ينظر فيها نظرات دقيقة فاحصة ،أن تدرس دراسة واعية حديثة العناية بأصول النحو ، و النظر فيها وتوسيعها ، وينبغي أن تستند على أمرين مهمين يجب الانتباه إليهما :

أولهما : عصور الاحتجاج والتوثيق[2].

ثانيهما :الشواهد النحوية المستخدمة لتوضيح القواعد .

(13) توسيع مفهوم النحو :

قال الصبَّان (ت: 1206هـ) في حدِّ النحو "إنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخرالكلمة إعراباً وبناءً"[3]، غير أن قصر النحو على الإعراب لم يرض بعض الدارسين المحدثين الذين رأوا في ذلك تضييقاً للنحو وانحرافاً عن وظيفته . ويعد إبراهيم مصطفى في طليعة من نبهوا على ذلك ، إذ قال : " فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقاً منحرفة ، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[4] ، وقد كانت نظرة الجوارى على هذه الطريقة ، فيرى أن:"المتأخرين قد ألزموه فرعاً من فروع هذا المعنى وصرفوه إليه وجعلوه فناً مختصاً بالإعراب والبناء"[5]، وكلاهما ينادي بأن توسيع مفهوم النحو سبباً وجيهاً للتيسير وأساس من أسسه كما يرى إبراهيم مصطفى رؤية ابن جني في أن النحو هو (قانون تأليف الكلام ، وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها)[6]، وقال أيضا " لو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها ، وبُينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافياً في

([1]) مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع ، القاهرة:الأميرية،صريح الرأى في النحو العربي، القسم(5)، ص ص190-198

([2])عباس حسن، اللغة والنحو،ص37

([3])الصبَّان، محمد بن على ، حاشية الصبَّان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، د.ت،وطبعة البابي الحلبي،ص31

([4]) إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، ص15

([5]) عبد الستار الجواري،نحو التيسير، ص10

([6]) ابن جني ،الخصائص ،248/1وتعريفات أخرى مماثلة الأشموني في منهج السالك ، ص5- 6

فهمك معنى الجملة ، وإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها ، وبناء جملها ، وذلك نحوَها"[1]ولكي يعزز وجهة نظره قال : " وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها،ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم"[2]، وموضوع الدرس النحوي عند المخزومي: (هو الكلمة مؤلفة مع غيرها ، أو هو الجملة، وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها ، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو إضمار وإظهار ، ومن حيث يطرأ عليها – أي الجملة – من استفهام أو نفي ، أو توكيد ، كل هذا مما يرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي – أي الجملة – ارتباطاً وثيقاً ، لا يصح إغفاله أوإهماله [3] .

أمّا السامرائي ، فإنه لم يخرج في هذا عمّا قرره الدارسون المحدثون لذلك قال في مفهوم النحو : "وإذا كنا نفهم النحو في عصرنا هذا ، أداة يوصف بها الكلام ، ووصف الكلام وبيان أجزائه ، وعلاقة كل جزء بالآخر هو النحو"[4] ، وقال أيضا : " وهذا النحو الجديد لا بد أن يكون شيئاً من العلم اللغوي ، وأريد بالعلم اللغوي أن يعرض للكلمة مفردة كما يعرض لها وهي داخلة في تركيب جملة . فهي مفردة لا بد أن توصف في بنائها واشتقاقها وبيان كونها فعلاً أو اسماً مع الإشارة إلى حركتها إن كانت متحركة، وسكونها إن كانت ساكنة ، ولزوم حركة بعينها إن لزمت الحركة ، وسكونها إن لزمت السكون ، وتغيير الحركة وعدم تغييرها ، وفي جملة ذلك مجال في الكلام على أحوال الكلمة وعلاقتها بغيرها ، علاقة ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو كالفعل والفاعل والمفعول وغير ذلك وللنحوي في أي من هذه الأشتات نظر خاص يدخل في باب النحو"[5] ، فكل المحدثين الداعين للتيسير النحوي يقيمون مناهجهم على توسيع المفهوم النحوي ويجعلونه أساسا

([1]) إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو، ص42

([2]) المرجع نفسه ، ص42

([3]) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص25

([4]) السامرائي، النحو العربي نقد وبناء،ص40 وما بعدها

([5]) أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتحديد في النحو ،من الموقع الإلكتروني ،بتارخ الأحد: 19يونيو 2010م

للتيسير،ومما ينبغي الانتباه إليه التحديد الدقيق للموضوعات النحوية وألا تُجهل ضمن هذا التوسيع المدعو إليه ، فالتحديد أداة التيسير، و من أسس التيسير :

(14) الاعتماد على المنهج الوصفي :

إبراهيم السامرائي من حملة لواء التيسير وهو من الذين احتضنتهم معاهد العلم في أوروبا، لذلك كان من الطبيعي أن تستهويه مناهجهم اللغوية الحديثة ، ومنها المنهج الوصفي الذي أعجب به كثيراً ورأى في استخدامه تيسيراً للدراسات اللغوية والنحوية ، إذ يرى أن العلم اللغوي الحديث يقتضي وصف الظواهر اللغوية ، والنحوية ، وهذا المنهج يفرض علينا طرح مناهج البحث القديمة – يعني المنهج الوصفي – وهو الذي يقدم وصفاً للظواهر والأحداث موضع الدراسة[1]، وبذلك يتم لنا ما نرومه من التيسير الذي أمسى ضرورة لتعليم لغتنا إلى أبنائنا الذين يعانون من مصاعب في فهم العربية لغة ونحواً [2]، وقال أيضاً :" إذا أردنا أن ننهج نهجاً جديداً فنكتب نحواً نوجهه إلى الدارسين في عصرنا هذا فعلينا أن نأخذ بالمنهج الوصفي ، ذلك أن النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة والمنطوق بها وصفاً يتناول الكلمة وصورتها ، والضوابط التي تظهر في آخرها"[3]، ويرى محمد حسن عبد العزيز أن من الأسس التي تؤدي إلى تبسيط وتسهيل القواعد النحوية وتؤدي إلى نجاح الناشئة ما يلي :

1–التدريبات التي تدرس تكون موافقة لطبائع التلاميذ ومراحل النمو العقلي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأسرية التي يعيشها التلاميذ.

2–أن تراعى بعض القواعد العامة فيتخذ منها المعلِّم مرشِّداً وهادياً له في معالجة الدروس وتقريبها من العقول مثل :

أ–التدرج من السهل إلى الصعب .

ب–التدرج من البسيط إلى المركب .

([1]) عبد الرحمن أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي،دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر والتوزيع، 1995م،ص56

([2]) السامرائي، النحو العربي نقد وتوجيه،ص30

([3])السامرائي، النحو العربي نقد وتوجيه ، ص30

ج–التدرج من الواضح المحدد إلى المبهم .

د–التدرج من المحسوس إلى المعقول .

3–أن يأخذ المعلم في الاعتبار الفروق الفردية بين تلاميذ الفصل الواحد ، فالتلاميذ يتفاوتون في القدرات والأمزجة الشخصية والأخلاق والذكاء ، والطيبة والقدرة على العمل، وهم لا يختلفون من حيث السن أو الجنس فحسب ، إنما عوامل الاختلاف أكثر من عوامل الالتقاء حتي في وجود السن الموحدة والجنس الواحد ، ففي التلاميذ الذكي القادر على فهم الحقائق والتقاط الأفكار بسرعة ومن بينهم القوي الذاكرة الذي يستطيع أن يتذكر ويسترجع المعلومات بسهولة ويسر[1].....الخ.لكن كل هذه الأشياء ينبغي أن توضع في الحسبان وأن يسعي في تنفيذها لأنها من الأسس المهمة التى تؤدي إلى علاج مشكلة النحو وتبسيطها، كما أنه يرى أسس تيسير النحو العربي مربوطة بأسس تيسير تعليمه للناشئة[2] وهما عنصران لمادة واحدة .

(15)إعادة تنسيق أبواب النحو:

المقصود بالتنسيق في الأبواب النحوية أن يُسْتَغنى عن طائفة منها بردِّها إلى أبواباً أخرى ومن المقترحات التي قدّمها شوقي ... في هذا المجال حذف الأبواب الخاصة بـ كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظنّ وأخواتها وأعلم وأرى من باب المبتدأ والخبر ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها[3] فتدرس كان في باب الحال ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً والمنصوب حالاً وكاد وأخواتها مثل كان وأخواتها أفعال وما بعدها فواعل ... وبالمثل ظن وأخواتها غير أنها أفعال تتعدى إلى مفعولين وترتب على هذا التنسيق إلغاء باب التنازع والاشتغال وباب اسم التفضيل وباب التعجب وباب المدح والذم وباب كنايات العدد ، وباب الاختصاص ، وباب التحذير وباب الإغراء وباب الترخيم وباب الاستغاثة وباب النُدبة ونقل باب

([1])محمد عبد القادر أحمد،أساليب مقترحة لمعالجة النحو،ص202

([2]) محمد عبد القادر أحمد، طرق تدريس اللغة العربية، ص8 ، (بتصرف)

([3]) محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة، ص210

الاضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم[1] فهو لم يلغِها ولكن أدمجها في أبواب أخرى،وفي إطار التنسيق أيضاً يقترح شوقى ضيف في باب كاد وأخواتها ومعروف أنه يليها اسم مرفوع ثم مضارع مقترن بأن أو بدونها مثل "كاد زيديقوم– كاد زيد أن يقوم"والبصريون يعربون المرفوع اسماً لكاد وجملة المضارع خبراً ذاهبين إلى أن أصل جملتها هي وأخواتها مبتدأ وخبراً وفات عليهم أنه لو حذفت (كاد) من الصيغة الثانية لم تستقم إذ تصبح" زيد أن يقوم".وخبر المبتدأ لا يكون اسم معنى ، إذ "أن وما بعدها" في تأويل مصدر تقديره"القيام" ولايصح أن يقال " زيد القيام" وأكبر الظن أن ذلك ما جعل سيبويه يَعُدَّ من قديم الزمان" كاد وأخواتها أفعالاً متعدِّية، وما بعدها فواعل مرفوعة وجملة المضارع التالي لها مفعولاً به، فإذا قيل " كاد زيد يقوم " عسى زيد يقوم" كان معنى الجملة قارب زيد القيام ومثل كاد وعسى بقية أفعال المقاربة والرجاء وردَّ القول في مثل:" كاد زيد أن يقوم – وعسى زيد أن يقوم" إمّا أن يُعرب المصدر الأول مفعولاً به، وبذلك يكون الفعل متعدياً ، وإمّا يُجعل كاد وعسى فعلين لازمين ، وجملة أن والمضارع بعدها مؤولة بمصدر مجرورا كأن القول : قرب زيد من القيام، أولى أن يؤخذ بإعراب المصدر المؤول مفعولاً به، حتى يطرد إعراب جملة المضارع مع " أن" وبدونها مفعولاً به لكاد وأخواتها. وهو إعراب سديد، غير أن المجمع لم يرَ الأخذ به وقرر الاستمرار مع إعراب البصريين للصيغة[2].

وفي إطار تنسيق الأبواب النحوية ، يبقى شوقي على باب إن وأخواتها وباب (لا) النافية للجنس إذ ينصب المبتدأ بعد "إن ويسمى اسمها كما يبنى على الفتح بعد (لا) النافية للجنس في مثل :"لا كتابَ في الغرفة" ويعرب أيضاً اسماً للا.ورأيه في باب ظن وأخواتها الذي أنكره بعض أئمة النحو[3]،أن ما ذهب إليه البصريون في هذا الباب من أن المفعولين في مثل " ظن زيد عمراً مسافراً" أصلهما مبتدأ وخبر ويرى أن يريح الناشئة من الباب وكل ما اتصل به من أحكام، وتُرد أمثلته إلى باب المفعول المتعدد . ومعروف أن باب أعلم وأخواتها مؤسس على باب (ظن) فيقال :"

([1]) ينظر شوقي ضيف ، تجديد النحو، ص11–23 ‘تيسير النحو‘ ص49– 53

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص52

([3]) السيوطي، همع الهوامع، مكتبة الكمبيوتر، ص222

علم زيد عمراً مسافراً وأعلم زيد علياً عمراً مسافراً "وفي تقدير نحاة البصرة أن المفعولين الثاني والثالث مع "أعلم" أصلهما مبتدأ وخبر شأنهما في صيغة " علم" السابقة لهما.وقد سقط هذا القول في "علم" فحرّى أن يسقط أيضاً في "أعلم وأخواتها" وأن يحذف بابهما من كتب الناشئة، وأقرَّ المجمع[1]، حذف هذين البابين باب ظن وأعلم. ولكن هذه الأبواب فعلياً لم تلغ وإنما أدمجت في أبواب أخرى أحق بها فأبواب (كان وكاد وظن وأعلم) انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنها أفعال تامة، ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول وفقاً لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم[2].وفي تدبيره– شوقي– لإلغاء باب التنازع عرض لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل في الفاعل أو المفعول ، ورأى البصريين أن العمل للفعل الثاني لقربه ومعمول الأول مضمر، ورأى الكوفيين أن الفعل العامل هو الأول لسبقه ومعمول الثاني مضمر، وخطأ شوقى ضيف كلا الرأيين محتجاً بأن النصوص العربية الموثوقة تشهد بأن الفعلين يتسلطان على المعمول دون إضمار في الأول ولا في الثاني، ثم ذهب مذهب سيبويه في أنه لا يوجد تنازع بين عاملين في معمول واحد، بل دائما العمل للفعل الثاني ، ورأى شوقي ضيف أن النحاة افترضوا صوراً للتنازع لم يشهدها الواقع اللغوي، فمن ثم يجب أن تلغى من النحو ولا يبقى إلا ما له نماذج في الاستعمال اللغوي الموثوق، ونقل النماذج إلى باب الذكر والحذف موزَّعة على مبحثي حذف الفاعل والمفعول، تبعاً للمعمول المحذوف[3]. ويرى الباحث أنه من الممكن إلغاء باب التنازع وتوزيع صوره المستعملة في اللغة ، ويرى أن الفاعل عمدَّه في الكلام لا يحذف إلا لضرورة وإنمّا هو ملازم للفعل إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً فيه، وعلى ذلك توضع صورة التنازع الخاصة به في باب الفاعل المضمر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليس هناك دليل بيِّن على أن العمل للفعل الثاني ، فلم لا يكون العمل للأول ومعمول الثاني مضمر؟؟ وهذا ما قدَّره الكوفيون[4].وقولهم أقرب

([1]) مجلة مجمع اللغة العربية، ص138

([2]) الحمزاوي ،علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص44

([3])الحمزاوي ،علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي،ص44

([4])المرجع نفسه، ص44

، لأن الإضمار بعد الإظهار أفضل وأولى منه قبل الإظهار ، وعلى هذا جاءت لغة القرآن الكريم في مثل قوله تعالى:(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[الضحى :3] فالمفعول ذكر مع الفعل الأول وأُضمر مع الفعل الثاني.

أما فيما يخص باب الاشتغال فيرون حذفه ويبررون لإلغائه بأن كثيراً من صوره مصطنعة وليس لها واقع لغوي ، بل ليس له إلا صورة واحدة هي التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى:(وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ) [النحل :5] وهذه الصورة إمّا أن تساق في باب المبتدأ أو الخبر على اعتبار أن الاسم مرفوع مبتدأ والجملة الفعلية خبره أو تساق في باب المفعول به الذي حُذف فعله. ويرى شوقي ضيف أن النحاة صنعوا فيه كثيراً من الصيغ لم ترد عن العرب، ثم ذهبوا يعقدونه تعقيداً شديداً والمسألة أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إمّا مرفوعة في مثل " الكتاب إن وجدته فأطلعني عليه" وهي حينئذٍ مبتدأ وترفع حتماً، وإمَّا منصوبة في مثل " هلا الكتابَ قرأته" والكتاب حينئذٍ مفعول به، ولا يجوز إعرابها مبتدأً مرفوعاً لأن "هلا " لا تليها جملة اسمية إنما تليها جملة فعلية ، وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به، أو ترفع مبتدأ مثل: (الكتاب قرأته) وإذن فجملة المبتدأ تُرَد إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تُرد إلى بابه[1] ووافق المجمع على اقتراح شوقي في باب الاشتغال والاكتفاء في التنازع بصوره التي وردت في الفصحى سواءً تسلط فيها فعلان على فاعل او مفعول به على الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأول بأنه أُستغنِي عنه لدلالة السياق عليه كما صرح بذلك سيبويه[2] كما أنه أقرَّ في أسسه التي وضعها للتيسير أن يحذف باب التحذير في مثل (النار_ إياك النار) أي احذرها وكذلك باب الإغراء في مثل: (الشجاعة _المذاكرة) أي الزامهما والصيغتين أدمجهما في باب المفعول به حين يحذف فعله فلا داعي لأن يُفْرد لهما بابان مستقلان .وبالمثل الأنفع حذف أبواب الترخيم فلأنه حذف الحرف الأخير في العلم المنادى مثل: ياجعف بدلا من (ياجعفر) وهي صيغة ماتت في العربية فلا داعي لأن يُعْقد لها باب في تعليم الناشئة ويقول شوقي ليس

---

[1] ابن مضاء ، الرد عل النحاة ، ص 39.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 73/1.

له صورة حية في اللغة ،إنما هو لهجة قديمة مهجورة لكن نذكر بأن التراث الشعري قد حفظ لنا صورة الترخيم ،وللاستغاثة التابعة للمنادى صيغ معينة هي:(يا زيد للمظلوم_ يا لزيد لعمرو_ يازيدا لعمرو) وللنحاة في هذه الصيغ إعراب معقد لا داعي أن يُزجّ به في تعليم الصغار بل يكفي أن نُذكّر في النداء عَقِب صيغ الاستغاثة دون إعرابها وبالمثل صيغ الندبة في مثل : (وا عليٌّ_ وا عليَّا_ واعليَّاه) تُلْحَق كالاستغاثة وصيغها بالنداء دون محاولة لعرض إعرابها وفيما يلي نتائج هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو:

(1) لا تزال الأبواب الأساسية للنحو في هذا التنسيق الجديد قائمة وهي: باب المبتدأ والخبر، باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس، باب الفاعل ونائبه، باب المفاعيل[1] (المفعول به، المطلق، المفعول فيه ، لأجله ، باب المفعول معه باب الاستثناء ، باب الحال، باب التمييز ، باب العدد ، باب حروف الجر، باب الإضافة ، باب إعمال المصادر والمشتقات ، باب النعت ، التوكيد ، العطف ، البدل ، النداء ، أسماء الأفعال ، ما لا ينصرف ، باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه وباب نون التوكيد وعدَّها شوقي ضيف باباً أساسياً.

(2) حذفت من النحو في هذا التنسيق الجديد مجموعة من الأبواب الفرعية وهي: باب كان وأخواتها ، باب كاد وأخواتها، باب ظن وأخواتها باب أعلم وأخواتها، باب التنازع، الاشتغال، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، التعجب، أفعال المدح والذم ، كنايات العدد، الاختصاص والتحذير والإغراء، باب الترخيم ، الاستغاثة، باب الندبة.

(3) كثرة من الأبواب التي حذفت تيسيراً على الناشئة تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين.

(4) جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه وغاية الأمر أنها رُدَّت إلى أبوابها الأساسية، لِتعرض مع صيغها الأساسية.

---

[1] ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، شرح بن عقيل على الألفية ، ت ، تحقيق الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1989م ، 149/1

(5) لا يزال النحو في هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضاً تفصيلياً دقيقاً، وكل مافي الأمر أنه حذفت بعض أبوابه الفرعية أو بعض تعريفاته طلباً لاستيعاب قواعده في صورة مبسطة تستطيع الناشئة أن تستسيغها وتتمثلها في يُسر دون أن تُنفق في النحو ما تنفق الآن من العناء الشاق[2].

(16) إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي:

من الأسس التي دعا إليها كثير من المحدثين، وحاولوا تطبيقها.ومن المقترحات في هذاالمجال[3]:

أ- إلغاء ألقاب الإعراب والبناء: المقصود بإلغاء الإعرابين التقديري في مثل: (القاضي، الفتى، كتابي) والمحلى في المبنيات مثل: (هذا، يا هذا)[1] وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الإعراب التقديري والمحلى، ورأى المجمع أن يسوَّى في مثل: (جاء الفتى، هذا زيد) بحيث يقال الفتى فاعل محله الرفع: وهذا مبتدأ محله الرفع، ويكتفي بذلك. وهو اقتراح سديد، غير أن المجمع عاد سنة 1979م حين ناقش مشروع شوقي ضيف للتيسير وأقرَّ في مؤتمره الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل بحيث قال في مثل : (جاء القاضي) القاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة وفي مثل (جاء من سافر) : (من) فاعل محله الرفع، وفي (زيد يكتب) :يكتب جملة فعلية خبر، فنعين وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب[1]، ويرى شوقي ضيف أن قرار المجمع في مؤتمره لسنة 1945م كان أكثر دقَّة وأدخل في التيسير على الناشئة، حتى يكون هنالك مصطلح واحد لإعراب الأَسماء المقصورة والمنقوصة و المضافة إلى (ياء) المتكلم والأَسماء المبنية.[2] وأخذ المجمع برأي شوقي ضيف في الاقتراح الذي قدّمه للجنة الوزارية بإلغاء

---

[2] شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي ، ص59

[3] محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة، ص211

[3] الحمزاوي، علاء إسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص47

([1]) الحمزاوي، علاء إسماعيل ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ، دراسة في المنهج والتطبيق ، ص47.

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص57

الإعراب المحلي في الجمل، فيكفي أن يقال: هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب ولم يكن أصحاب التيسير المعاصرين هم الوحيدون الدَّاعون لإلغاء الإعرابين التقديري والمحلي فقد دعا قبلهما ابن مضاء وهو بهذا يتابع مذهبه الظاهري الذي لا يَقِرُّ إلا بمظاهر النصوص.

و قد تابعه أكثر أصحاب التيسير[1].وأمَّا مجمع اللغة العربية، فقد ردَّ ذلك ولم يأخذ به، وكان عباس حسن أحد أعضائه، وكلاهما أخذ على عاتقه خدمة اللغة الكريمة بألاّ يمسا جوهر اللغة في اصلاحهما لها، وكانا أعمق غوراً وفهماً لطبيعة النحو واللغة ، لم ينطلقا من نظرات عجلى أو من مذهب فقهي أو ممن يحب تسليط الأضواء عليه، وإبداء آراء أشبه بالخواطر العابرة، وهذا يُفسر إهمال القدامى(كتاب الرَّد على النحاة) إذ كيف يمكن أن يُلغى العامل والقياس والتقدير وغير ذلك؟؟؟ معنى هذا أننا سنلغي العلم وكثيراً من المذاهب التي أسهمت في بناء التراث العلمى كالمعتزلة وعلماء الكلام وأهل التأويل، ولنا أن نتساءل ،ألا يحتاج القرآن الكريم تدبرا، أم نكتفي بالوقوف على ظاهره، فما البلاغة إذن والمجاز؟؟ وأين مواضع الإعجاز إذا لم تكن فيه وجوه ووجوه تناسب العقول والعصور؟؟؟[2].

وتناول عباس حسن الإعراب التقديري بالتفصيل محاولاً تيسيره بأمثلة يسيرة تُغني عن دعوة هؤلاء الرافضين وجمع شتاته وحاول تركيزه في موضع واحد ليسهل الرجوع إليه. وذكر ما يناسب المتعلمين ثم بسط الأمر دراسةً وتوضيحاً في قسم (زيادة وتفصيل) فضلاً عن الهامش كعادته في معالجة مسائل النحو وأبوابه[3].وقال:"لا يمكن إغفال الإعراب المحلي والتقديري، ولا إهمال شأنهما وأثرهما، إذ يستحيل ضبط توابعهما –مثلاً – بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل، أو مفعول، أو مضارع مرفوع، وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما[4].و المراد

([1]) إبراهيم مصطفى،إحياء النحو ص32 و القرطبي ،الرد على النحاة، ص23

([2]) (نقلاً عن) العكيلي ،حسن منديل– مرجع سابق، ص32

([3])عباس حسن، النحو الوافي، 198/1 – 205

([4]) المرجع نفسه ،85/1

منه أن الكلمة(المبنية) أو الجملة في محل (كذا) أي أننا لو وضعنا مكانها اسماً بمعناها معرباً لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فهي قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب وشغلت مكانه ومعناه وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها مثل: (جاء هؤلاء) و(قرأت الصحف من قبلُ) .

وهناك أسماء مبنية تلازم حالة واحدة، كلزوم(هؤلاءِ) الكسرة، و(منذُ)[1] للضمة، و(أينَ) الفتحة، فعندما نقول: (جاء هؤلاءِ) ف(هؤلاءِ) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل وهذا هو "الإعراب المحلي" والقول بالإعراب التقديري والمحلي لم يرضِ أصحاب دعوات التيسير، فهاهو المخزومي يُلغي الإعرابين التقديري والمحلي في إعرابه للجمل الاسمية والفعلية أو الظروف الواقعة خبراً للمبتدأ[2].أمّا السامرائي فلم يكن بمعزل عن هذه الدعوات فكان هو الآخر يدعو إلى تنحية الإعرابين (التقديري والمحلي) من النحو، فالنحو برأيه: (غير مطالب أن يقول: إن علامة الرفع مقدرة بسبب كذا) (التعذر أو الثقل) وعلى هذا لا بد من إلغاء الإعرابين (التقديري والمحلي)، وليس للنحوي أن يقول في الفاعل الذي لزم حركة بعينها لا تتغير(وهو البناء) نحو : جاء هذا:إن الفاعل(هذا) مبني على الضم في محل رفعٍ، وعلى هذا لا بد من إلغاء الإعراب المحلي)[3].

وفضلاً عن إلغاء الإعرابين (التقديري والمحلي) في المفردات فإنه ألغى إعراب الجمل أيضاً وفي ذلك قال: " أمّا القول بإعراب الجمل، فهو فذلكة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بها النحويون الأقدمون إلا بسبب تعلقهم بالإعراب وسيطرته على جميع ما جاء به في النحو"[4] . وقال شوقي ضيف في مقدمته لتحقيق كتاب (الرد على النحاة):إذ من الواجب أن تُلغى هنا أيضاً ببيان وظيفة الاسم المبني، فنقول إنه مبتدأ، أو فاعل،أو نحو ذلك ، ولا نستمر، فنقول: إنه مرفوع مثلاً بالضمة

([1])المبرد، المقتضب،ت، محمد عبد الخالق عضيمة، ص48 والسيوطي، الهمع 6/8

([2]) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص97

([3])السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص75

([4]) السامرائي، الموقع الإلكترونيgoogle.com ، أسس التيسير والتجديد ، الخميس2010/7/1م.

المقدرة، على الألف منع من ظهورها التعذر، أو بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، أو نقول إنه في محل رفع لأنه مبني[1].

ب- إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور: فهما اللذان يشغلان الوظيفة النحوية، ولا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر كما زعم بعض النحاة[2]،فنقول في (زيد عندك): عندك خبر ولا نقول بأنه متعلق بمحذوف خبر ولا داعي لهذا التقدير، فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتاً أو حالاً[3].فهذا المتعلق من شبهي الجملة – (الظرف) و(الجار والمجرور)- دعا إليه الكثير من أصحاب التيسير ففي نحو المثال:(الرحلة يومَ الخميس) و (زيد في الدار)[4].

فاستأنس عباس حسن برأي شارح المفصل[5] في إعراب مثل هذه الجملة وأخذ به، فنقول في الأولى: ظرف زمان منصوب في محل رفع لأنه خبر المبتدأ، وفي الثانية: جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ، واكتفى بذلك في القسم المبسط من كتابه وقال في القسم الموّسع : (زيادة وتفصيل) أنه لا بدَّ لشبه الجملة أن يتعلق بعامله المحذوف وهو الخبر تقديره استقر أو مستقر لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً وجاء شبه الجملة وحلّ محل ذلك الأصل فمجيئها طارئ عرضي والمسألة شكلية بحتة ولا أثر لها في التحقيق، ثم ذكر تفصيلات كثيرة وخلص إلى تقليل التعريفات الشاقة والأدلة الجدلية المرهقة في أمور شكلية ودعا إلى إهمالها، ورأى الأفضل الاقتصار على الإعراب المذكور ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه مع عدم الحاجة إليه لأن المعنى جلي وكامل بدونه[6].والظاهر أن عباس حسن- وهو من المجددين الداعين للتيسير- وقف موقفاً وسطاً من هذه القضية الجدلية واستأنس برأي قديم، ولم يتعجل إلى رفض ذلك لأنه عرف قيمة

([1]) شوقي ضيف ، تيسير النحو،ص58

([2])ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ، الهمداني المصري ، شرح الألفية ، ت، محمد محي الدين عبد الحميد ،دار التراث ،القاهرة 1400هـ- 1980 الطبعة 20 ، 1/ 211

([3]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي،ص57

([4]) القرطبي ، الرد على النحاة،ص23

([5]) ابن يعيش، شرح المفصل،90/1

([6])عباس حسن، النحو الوافي،427/1

بحوث القدماء فلم يدعُ إلى إلغائها لأنه رأى قول النحاة بوجوب تعلق شبه الجملة سديد، وإن حجتهم في تحتيم ذلك قوية وهي: (تتلخص في أن الخبر هو المبتدأ معنى، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى، كما في مثل (علىّ الخطيب) فالخطيب في هذه الجملة هو على، وعلى هو الخطيب فكلاهما من جهة المعنى هو الخبر، كذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي، فلو أريد بغير التعليق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر الذي يذكره النحاة، ففي مثل: (على أمامك) لا يصِّح أن يكون الظرف (أمامك) هو على ولا العكس إذ المعنى في كل منهما مخالفاً للآخر تمام المخالفة، ولا يصلح أن يكون الظرف متعلقاً بشيء آخر غير المبتدأ هو (كائن) أو (موجود) أو نحوهما)[1].وهكذا نرى أنه يعالج مشكلات النحو بمنطق وبعقل متفتح وذكاء دقيق،ولم يتعجل بإصدار الأحكام فيدعو إلى إلغاء ما عسر من مسائل النحو، وإنما يحاول تقريبها وتيسيرها وتوضيحها.

وعلى ضوء إلغاء الإعرابين (التقديري والمحلي) رأى الدَّاعون للتيسير أنه:

ج- لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع: رأى أصحاب التيسير أنه لا داعي لتقدير فعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وأنه ، المضارع ، بعد فاء السببية وواو المعية منصوب. وعُمم ذلك على بقية أخواتها- أي أن المصدرية- لام التعليل ، ولام الجحود، و كى وحتى وإذن و أو التي بمعنى إلى أو إلا ، فجميعها يأتي المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً فالمضارع منصوب بالحرف مباشرة[2].

د- وتتمة لهذا الإلغاء لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب وينبغي أن يُلغى تقدير النيابة في العلامات الفرعية للإعراب،وهذا يعني أن كل علامة أصلية في موضعها

([1])عباس حسن، النحو الوافي،478/1

([2]) شوقي ضيف، تجديد النحو ، ص624

ولا تنوب علامة عن علامة كما في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفي الأسماءالخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم، وهو رأي وقرار سديد[1].

(17) الاستعانة بطرائق التدريس:

ثمت علاقة بين التيسير النحوي وطرائق تدريس النحو، فقد تتداخل أحياناً حتى يصعب فرز بعضها عن بعض لأن هدفهما واحد هو تيسير الدرس النحوي للتلاميذ، لكن الأول يتناول المادة النحوية نفسها، ويتناول الثاني طريقة تدريس هذه المادة، وأسلوب عرضها[2].لذلك اتخذها أصحاب التيسير وسيلة من وسائل التيسير النحوي، وأساساً بنوا عليه مناهجهم، فاستعان المحدثون بوسائل تربوية وتعليمية لتقريب النحو فعرضوا المادة بأسلوب رصين تعليمي واضح لا تعقيد فيه ولا التواء ولا خروج عن المادة، مستخدمين تبويباً جديداً وتلخيص الموضوع بأسطر معدودات بعدد بسيط ، والتوسع فيه باستخدام الجداول التوضيحية[3]، وقد تكون الطرائق متعددة استنباطية أو استقرائية أو إلقائية وقد تكون حواراً وغير ذلك مما يلائم الموضوع النحوي الذي يعالجه وما توصله إلى أهدافه في تيسير الموضوع.وجاء في جريدة الثورة:"إذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب وللأساتذة المتخصصين وأن موضوعاته كثيرة متباينة، أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرائها، على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار"[4].

فطرائق التدريس تُعد من الأسس التي استند إليها والتي ميزت كتب النحو لا سيما كتب المجددين أمّا المتأخرين فغالباً ما تقوم طرائقهم في مؤلفاتهم على أساس: المتن فالشرح ، فالحاشية فالتقرير وغير ذلك معتمدين على الجدل وكثرة الخلاف والاهتمام بالتعليلات والعوامل. وعلى الرغم من ذلك نجد بعض المحدثين لم يأخذوا على القدامى طرائقهم في التأليف وإنما رأوا في ذلك فائدة كبيرة تناسب حاجات

([1]) الوقاد،خالدبن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوى الأزهرى، زين الدين المصرى، وشرح التصريح على التوضيح،دار الكتب العلمية بيروت –لبنان 1421هـ-2000م 59/1

([2]) العكيلي، الخلاف النحوي في ضوء محاولات للتيسير الحديثة، ص77

([3]) كتاب النحو الوافي فقد طبق فيه هذه المنهجية،84/1، 238/1

([4]) فادية مصارع، جريدة الثورة ، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دعوات وجولات، هل استطاع المجددون تيسير قواعد العربية؟ الأثنين 2010/11/29م

عصورهم ودواعيه، وتعوّد طلابهم على ذلك ، لكن هذه الدواعي والحاجات تغيرت بتغير العصر، ومع ذلك فقد وصفوها بأنها ذخائر غالية تضم في ثناياها كنوزاً [1] .

(18) وضع تعريفات وضوابط دقيقة:

هذا الأساس أضافه شوقي ضيف إلى الأسس السابقة في سنة 1977م حينما قدّم مشروعاً إلى المجمع لتيسير النحو[2] وهو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تُعّرف تعريفاً سديداً من النحاة ، حتى تتفهمها الناشئة وذكر من هذه الأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال وهي من الأبواب التي اضطرب النحاة في وضع ضوابطها مما جعلها لاتتضح تماماً . ومن الخير أن توضع لها ضوابط دقيقة حتى تستقر في الأذهان وحتى تتمثلها تمثلاً واضحاً . وسنعرض فيما يلي ضوابطها القديمة ومايُقترح على تصورها تصوراً قويماً .

1. ضابط المفعول المطلق:

وضع ابن هشام للمفعول المطلق في كتابه :(أوضح المسالك) هذاالضابط الغامض:

(اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً) [3] وقرن الخبر والحال بالمفعول المطلق في هذا الضابط يدل على اضطراب صورته في ذهن ابن هشام وأمثاله من النحاة ، لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكّد في مثل : (قرأ قراءة المتقن للعربية) والمبين للعدد في مثل :(قرأ قراءتين) وهي مصادر تختلف في وضوح عن الخبر في مثل: (زيد مسافر) والحال في مثل: (زيد سافر راضياً)[4]. والأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً كما في الأمثلة ، ويذكر النحاة أنه ينوب عن المصدر في هذا الباب صفته مثل: (جلس قليلاً) ويكثر ذلك في الكلام مثل(عمل كثيراً – أجاب سريعاً – تكلم

([1]) العكيلي حسن منديل، الخلاف النحوى، ص77 .

([2])الحمزاوى ، علا اسماعيل ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوى ، ص51

([3])ابن هشام ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ت/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،181/2

([4]) المبرد، المقتضب ، 350/1 .

أجمل الكلام – تحدث مثل صاحبه) فإن كل ماولى الفعل من وصف له منصوب أو وصف لمصدره فهو مفعول مطلق . وينوب عنه ضميره مثل : (فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ) [المائدة :115]، فإن الضمير المتصل المنصوب في كلمة (أعذبه) الثانية يعود على العذاب أي التعذيب وهو مصدر ولذلك تعرب الهاء مفعولاً مطلقاً، وإنمّا ينوب عنه مرادفه مثل: (قام وقوفاً – جلس قعوداً – ضربه كفاً) وعدده مثل: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) [النور :4]،(سجد أربع سجدات) والمشار إليه المبدل منه المصدر مثل: كلمه هذا الكلام – أشار إليه تلك الإشارة(فهذا وتلك) مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما . ومما ينوب عنه أيضاً (أي) مضافة إلى المصدر سواء أكانت استفهامية أو شرطية مثل: (أيِّ فعل فعلت ؟ أيّ عمل تعملْ أعملْ) ، وكلمتا (كل وبعض)[1] مضافتين إلى المصدر مثل: (فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ)،[النساء:129](جد كل الجد) ومثل: (علّمْه بعض العلم) ،(أحسن بعض الاحسان) ،وكل هذه الصور لا تدخل في الضابط الذي وضعه ابن هشام للمفعول المطلق ، ولذلك يقول النحاة إنها تنوب عنه ، وواضح أنها تتعلق بمصدر الفعل السابق المفهوم أو بمصدر سابق لها أو تالٍ وهي جميعاً مفاعيل مطلقة ، وينبغي وضع ضابط لها يجمعها ويجمع معها أساس الباب وهو المصدر المؤكد والمبين للنوع ولعلَّ أوضح تعريف يجمع كل هذه الصور هو: (المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين) وهو ضابط تنتظم فيه جميع صورة المادة حين يكون المفعول مصدراً مؤكداً أو وصفاً لفعله أو مبيناً له أي ضرب من البيان[2].

2. ضابط المفعول معه :

وضع ابن هشام للمفعول معه في كتابه أوضح المسالك هذا الضابط أو التعريف المبهم (المفعول معه اسم فضلة تال واو بمعنى (مع) تليه جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه) ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات:

([1]) السيوطي ،همع الهوامع، ت، وشرح عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، مصر 101/2

([2]) شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص119 ومابعدها

1. وجوب العطف في مثل:(اشترك زيد وعمر) لأن الفعل منصب على زيد وعمر جميعاً، وهو عطف مفرد على مفرد .

2. رجحان العطف مع جواز النصب في مثل:(جاء زيد وعمرو) وكأنهم يجيزون أن يقال: (جاء زيد وعمراً) مع إعراب (عمراً مفعولاً معه) .

3. رجحان أن يكون الاسم مفعولاً معه مع جواز العطف في مثل : (قمت وزيداً) لأن العطف على الضمير المتصل وهو التاء في قمت يستلزم ضميراً فاصلاً كما جاء في القرآن الكريم:(اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقرة :35]، بذلك يصبح العطف في قمت وزيداً مرجوحاً والنصب مفعولاً معه راجحاً.

4. امتناع أن يكون الاسم مفعولاً معه أو معطوفاً في مثل:" شربت ماء وطعاماً" إذ يمتنع أن يكون الطعام مشروباً، فلا يتجه الواو أن تكون عاطفة أو للمعية لأن الطعام لا يشرب، ويتحتم أن نقدر لكلمة (طعاما) فعلاً محذوفاً مثل طعمت أو أكلت[1].

5. وجوب أن يكون الاسم مفعولاً معه وامتناع أن يكون معطوفاً مثل" سرت وجامعة القاهرة– استيقظت وطلوع الشمس والحالة الخامسة هي التي كان ينبغي أن يقف عندها ابن هشام والنحاة ويهملوا الأحوال الأربع السابقة ، وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذي وضعوه للمفعول معه، فجاءوا بجميع الصور التي تأتي فيها الواو ، سواءً كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه، وإذا نُظر في الأحوال الأربعة المجلوبة يظهر أن الحالة الأولى خارجة عن الباب باعترافهم، ومثلها الحالة الثانية لأن الواو فيها يتعين أن تكون واوَ عطفٍ ولا يصح أن يقال: (جاء زيدٌ وعمراً) لأن في ذلك إفساداً للصيغة العربية السليمة. والحالة الثالثة تخرج على قواعدهم لأنهم لا يجيزون أن يقال: (قمتُ وزيدٌ) ، لعدم وجود فاصل بين الضمير المتصل المرفوع والمعطوف ، بل لا بد أن يقال: (قمتُ أنا وزيداً) وكأنما احتالوا ليوجدوا صيغة يمكن أن يقال فيها إن العطف مرجوح والنصب مفعولاً معه راجح، وهي صيغة ترفضها قواعدهم[2]،والحالة الرابعة خارجة عن المفعول المطلق وعطف

([1]) ابن هشام ، أوضح المسالك في باب المفعول معه،212/2، والسيوطي، همع الهوامع ،240/3

([2]) شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي، ص121

المفرد على المفرد. ويتضح من هذه الأحوال الأربعة أنها خارجة عن باب المفعول معه وإنما أقحموها على الباب لغموض الضابط الذي وضعوه، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط : (المفعول معه اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى"مع")[1].

ولما احتاجوا إلى إقحام الحالات الأربع السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جميعاً عاطفة، ولو تنبهوا إلى أن المفعول معه لا يصحّ أن يعطف على ما قبله كما هو واضح في مثال المارَّين، فلا الجامعة في مثال: (سرت وجامعة القاهرة) يمكن أن تسير ،ولا طلوع الشمس في مثال " استيقظت وطلوع الشمس" يمكن للشمس أن تستيقظ وكأن الواو في المثال الأول تفيد معنى الظرفية المكانية كأنك قلت" سرت أمام الجامعة". بينما تفيد في المثال الثاني معنى الظرفية الزمانية كأنك قلت :" استيقظت زمن طلوع الشمس" وواضح أنه ينبغي أن لا يُعرض في النحو للمفعول معه إلا بصيغه الحقيقية التي لا تصلح فيهاالواو أن تكون عاطفة والتي تحمل معنى الظرفية الزمانية أو المكانية أو بعبارة أدق معنى (مع) فحسب، حتى تتصوره الناشئة تصوراً سليماً[2].

(4) الحال: وضع ابن هشام للحال في كتابة: (أوضح المسالك)[3]هذا الضابط : (الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة) ويشرح ابن هشام هذا الضابط فيقول[4]: خرج بذكر الوصف المفعول المطلق ، وبذكر الفضلة الخبر، لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت) وبذلك يصبح ضابط الحال كما شرحه وفسَّره ابن هشام أنه: (وصف ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً) وهو ضابط يزيد الحال غموضاً، وكأنه أصبح سرَّاً من الأسرار أو لغزاً من الألغاز، وكان ينبغي لابن هشام أن يضيف إلى الأبواب التي أخرج منها الحال باب المفعول فيه، إذ ربما كان أقرب إلى الحال من هذه الأبواب، لأنه حين يقال : (دخل زيد

([1])الصبان على الأشموني ،110/2،والحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوى ،ص51

([2]) شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي،ص121

([3]) اعتمد شوقي ضيف في تعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة على كتاب أوضح المسالك.

([4]) ابن هشام أوضح المسالك باب الحال والسيوطى الهمع ،7/4،وما بعدها ،شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص121

مبتسماً) يكون مبتسماً– أي الحال – مرتبطاً زمانياً بالفعل: دخل وكأن الحال بذلك يحمل شيئاً من معنى الظرفية. والغريب أن النحاة – فيما عدا سيبويه – لم يلتفتوا إلى ذلك ألبتة ، ومع أن سيبويه لم يصرح بذلك نراه في أثناء تحليلاته لبعض صيغ الحال يحسّ كأنها مُشربة بشيء من الظرفية الزمانية [1]،ألا ترى أن "مبتسماً في المثال السابق صفة لزيد في وقت دخوله فحسب، فهي صفة مقيدة بزمن معين، وهو زمن الدخول، ولذلك يقرّ شوقي ضيف أن يوضع للحال هذا الضابط الواضح (الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة) وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النعت لأنه صفة مستمرة غير مؤقتة أو بعبارة أخرى هو صفة ثابتة للموصوف مثل: (جاء زيد الصادق)– جاء زيد النشيط. فالصادق والنشيط صفتان دائمتان لزيد ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلق ولا بينه وبين التمييز لذلك يُحتاج إلى إضافة كلمات في تعريفه أو ضابطه تُنَّحيه عنهما أو تنحِّيهما عنه[2].ويقول الحمزاوي أنه لا يختلف مع شوقي ضيف في تعريفه للمصطلحات الثلاثة،غير أنه يفضّل أن يكون تعريفه الحال "اسم نكرة منصوبة صفة مؤقتة لصاحبها" هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تعريفه للمفعول المطلق يؤكدعلى العودة إلى نظرية العامل ؛ إذ يقول : (اسم يؤكد عامله...) أي فعله الذي عمل فيه النصب[3].

وبهذا الضابط المقترح يتعين الحال، فهو صفة نكرة مؤقتة بزمن معين مثل: (قابلته راجعاً من رحلته ،" ولقيته مبتهجاً ") ومما يؤكد أن الحال صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة، وتسبق جملته الواو في مثل: (جاء زيد والشمس طالعة، جاء زيد والطلاب منصرفون) نحس أن جملتي : (والشمس طالعة– والطلاب منصرفون) تحلاَّن محل ظرف زمان أي وأن زيداً جاء وقت طلوع الشمس، وبالمثل وقت انصراف الطلاب. وقديماً لاحظ ذلك سيبويه والمبرد فقالا: إن معنى الواو التي تدخل على الجملة الحالية "إذْ" وإذْ ظرف زمان، وكأنه يمكن القول في مكان المثالين السابقين: (جاء زيد إذ الشمس طالعة، جاء زيد إذ الطلاب منصرفون) وهو حس

([1]) سيبويه،الكتاب 47/1

([2])المقتضب، المبرد 66/1، والصبّان على الأشموني ،130/1

([3]) الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي،ص51

أو تذوق لغوي دقيق. وتلك علامة واو الحال أنها ظرفية مثل واو المفعول معه وهي علامة لواو الحال لا تختلف أبداً[1].

ومن الأسس التيسيرية :

(19) حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تعرض فيها دون حاجة[2] :

ويقول شوقي ضيف: " في النحو زوائد ضارة لا تفيد أي فائدة في صحة النطق بالعربية وسلامته فضلاً عن أنها تعقد النحو وتثقله، وينبغي أن تهمل في النحو التعليمي دون تردد"[3] فرأى أن تحذف :

أ/ شروط صيغتي التعجب وشروط اسم التفضيل وقواعد اسم الآلة ، لأنه يعتمد على السماع ، وشروط التصغير وصيغه التي لا تجري على الألسنة كتصغير فعل التعجب ومعظم قواعد النسب التي لا حاجة لنا بها الآن،و أكثر شروط تقديم المبتدأ وجوباً وتقديم الخبر وجوباً وجعل ذلك في باب التقديم والتأخير، وكذلك شروط حذف المبتدأ وحذف الخبر وجعل ذلك في باب الذكر والحذف، وحذف إعمال ليت مع (ما) الكافة، لعدم استعمالها في الواقع اللغوي، وحذف ما يسمى بالعطف على " إن و اسمها" ورأى أنه مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه ، وكذلك ما قرّره النحاة من أن نعت (اسم إن) و (اسم لا النافية للجنس أو توكيده أو المبدل منه يجوز فيه الرفع والنصب، فحذف وجه الرفع مكتفياً بالنصب تيسيراً على الدارسين، وحذف من الكتاب وجوه الإعراب المتعددة في (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، كما حذف شروطاً وأحوالاً كثيرة للمفعول معه، كما حذف كثيراً من كلام النحاة عن تابع المنادى وما يجوز فيه من رفع ونصب بحجة أن كل أمثلته من اصطناع النحاة[4]، علماً بأن القرآن يقول: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [سبأ :10]. كما حذف عمل المصدر منكراً ومعرفاً ب(ال)؛ لأنه غير مستعمل في اللغة، وكذلك إضافة المصدر

([1]) المبرد ،المقتضب،263/3،وشوقي ضيف ،تيسير النحو التعليمي،ص122

([2]) محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة،ص212

([3]) شوقي ضيف، تيسير النحو،ص140

([4]) شوقي ضيف، تجديد النحو ،ص34-41

لمفعوله قبل الفاعل ، كما حذف ما أَسماه النحاة – بـ (فاعل سدَّ مسدّ الخبر)[1] لأن أمثلته غير موثوقة ولم ترد في القرآن وغير مستعملة في اللغة[2]. وفيما يلي تفصيل لبعض هذه المحذوفات التي يراها المحدثون ضارة ينبغي أن تنحى عن النحو:

أ/ **شروط صيغتي التعجب والتفضيل:** يشترط النحاة في صيغتي التعجب والتفضيل ثمانية شروط:

– وأول شرط : بناء الصيغتين أو اشتقاقهما من فعل فلا يبنيان من اسم مثل الحمار فيقال :ما أحمّره وهو أحمّر كما تقول العامة.

– والشرط الثاني أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، وجوَّزه الأخفش من كل فعل مزيد، فيقال: (ما أظلم هذا الليل من فعل أظلم– ما أتقاه من فعل اتَّقى – ما أخصره من فعل اختصر) ومما سمع عن العرب منه: (ما أتقنه– ما أصوبه – ما أخطأه – ما أعدله – ما أسنَّه) وكل ما سمع فيه التعجب أو جاء منه يجوز في التفضيل لتساويهما وزناً ومعنى.

– والشرط الثالث كون الفعل تامّاً، فلا تُبْنى الصيغتان من فعل ناقص كفعليّ كان وكاد في تقدير النحاة، فلا يقال : (ما أكون زيداً قائماً) لأنه يترتب على ذلك في رأي البصريين القائلين بالأفعال الناقصة أن تكون قائماً خبراً ثانياً. ولا تمتنع الصيغة في رأي الكوفيين لأن (كان) في رأيهم فعل تام والمنصوب بعدها مثل (قائماً) حال إذن هذا الشرط ساقط في رأي الكوفيين.

– والشرط الرابع بناء الصيغتين من فعل مثبت فلا يبنيان من منفى، وهو شرط ساقط من نفسه ، لالتباسه بالمثبت فلا يبنى من مثل: (ما أنفع الدواء) " ما أنفعه" لأنه يناقض مراد المتكلم وأن عدم نفع الدواء هو موضع العجب.

([1]) إعراب الزيدان في (أقائم الزيدان) فاعلاً سدَّ مسدّ الخبر تعوذه الدقة حيث اجتمع في الجملة عنصران مسند إليه(المبتدأ أو الفاعل، وغاب عنصر المسند (الخبر) عن الجملة.

([2]) الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوى ، ص52

– والشرط الخامس بناء الصيغتين من فعل متصرف، فلا يبنيان من فعل جامد نحو نعم وبئس وهو تصور لصيغ لم تسمع ولا جرت في الألسنة لا قديماً ولا حديثاً، وبذلك يكون هذا الشرط غير ذي موضوع[1].

– والشرط السادس بناء الصيغتين من فعل قابل للتفاوت فلا يبنيان من فعل لا تفاوت فيه مثل : (مات وفنى) وهو أيضاً تصوُّر لصيغ لم تسمع عن العرب ولا جرت به الألسنة، إذ لا يمكن التفاضل لموت على موت ولا لفناء على فناء وبذلك يكون هذا الشرط أيضاً ساقطاً وغير ذي موضوع.

– والشرط السابع[2] أن لا تبنى الصيغتان من فعل مبني للمجهول مثل " ضُرِب زيد" فلا يقال " ما أضربه " خوفاً من الالتباس ، إذ لا يعرف حينئذٍ العجب من الضارب أو المضروب. وهو شرط غير ذي موضوع كسابقيه[3]،ومع ذلك سُمع عن العرب منه في التعجب فقالوا: (ما أجنَّه من جُنَّ – ما أشغله من شُغل– ما أزهاه من زُهى) وهو في اسم التفضيل أكثر سماعاً مثل (أشهر من غيره من شُهر– وأعْذر من عُذر– وأعرف من عُرف– وأنكر من نُكر وأخوف عاقبة من خيف– وأرجى في مرضه من رُجى) وتدور هذه الأمثلة في لغتنا الأدبية واليومية، ولا داعي لأن يضع النحاة في الشروط شرطاً يضادها ثم يستثنوها منه.

– والشرط الثامن أن لا تبنى الصيغتان من فعل اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنى تعجب ولا تفضيل من فعل عرج، فلا يقال : (ما أعرجه) لأن اسم فاعله أعرج، واستثنى الكسائى إمام الكوفيين بناء الصيغتين من العاهات فيقال: (ما أعورَه– ما أعماه) وكذلك من الألوان مثل : (ما أحمره– ماأسوده – ما أبيضه) ويظهر من هذا السرد أن شروط صيغتي التعجب والتفضيل لا تثبت جميعاً عند النحاة وفي واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل الذي تُبنى الصيغتان منه، ونقض الكوفيون شرط أن يكون فعلاً تاماً. وانتُقص شرط أن يكون الفعل مثبتاً لأنه لا يمكن أن تبنى الصيغتان من فعل منفي، كذلك شرط أن يكون متصرفاً لأنه

([1]) شوقي ضيف ،تيسير النحو التعليمي، ص141

([2]) سيبويه ،الكتاب،37/1، 250/2، المبرد، المقتضب ،178/4

([3]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي ، ص411

لم يسمع عن العرب بناء للصيغتين أو لأحداهما من فعل جامد ، وانتُقص شرط أن تبنى الصيغتان من فعل قابل للتفاوت أو التفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل وانتُقص شرط لا تبنى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول للالتباس ، وهو ما لم يحدث إلا في صيغ سُمعت عن العرب لا يقاس عليها، والشرط الثامن نقضه الكسائي في العاهات والألوان، وبذلك تسقط الشروط جميعاً ما عدا أن الصيغتين تُبنيان من فعل ، وحتى هذا الشرط لا داعي للنص عليه، لأن صيغة التعجب في الحقيقة فعل رباعي واسم التفضيل يوضع دائماً في مشتقات الأفعال، وإذن فالصيغتان جميعاً لا تحتاجان إلى شروط هي في واقع الأمر منقوضة، لذلك ينبغي أن تحذف كل هذه الشروط من النحو التعليمي إذ لا حاجة للصيغتين إليها[1]،وهي لا تمثل واقعاً لغوياً صحيحاً ومن الخير أن يكتفى في النحو التعليمي بأمثلته للصيغتين و توضح استخدامهما للناشئة توضيحاً كافياً مع إعراب صيغتي التعجب لهم وهما: (ما أكرمهم- وأكرمْ بهم)[2].

ب/ شروط صاحب الحال: يقول النحاة : إن صاحب الحال ينبغي أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما:

(1) أن يكون معرفة مثل: (دخل زيد غاضباً) ولا يكون نكرة إلا بمسوّغ من مسوّغاته أن تتقدم الحال عليه مثل: (لمَّية موحشٍ طللٌ) أو أن يخصص بوصف كقراءة بعض القراء الآية:(وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ) [البقرة:89] ينصب مصدقاً على الحالية، أو يخصص بإضافة مثل قوله تعالى: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً) [فصلت:10]، أي متساوية، وأيضاً من المسوّغات لصاحب الحال-لمجيئه نكرة- أن يكون بعد نفي أو نهي أو استفهام مثل:(لم يدخل أحد شاكياً- لا يقعد أحد خائفاً – هل دخل أحد ساخطاً؟؟) وإذا عرفنا أن سيبويه – كما في الهمع – جوَّز أن يأتي الحال نكرة بدون مسوِّغ وجعله قياسياً على ما سمع من

([1])السيوطي همع الهوامع،41/6، وما بعدها

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص142

العرب، يتضح أن هذه العقدة الكبيرة في باب الحال حين يكون صاحبها نكرة قد انحلَّت ولم تعد لها ولا لمعرفة مسوّغات النكرة المذكورة ضرورة[1].

(2) أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه مجروراً لأنه يقع كما يقول النحاة من المضاف موقع التنوين ، وسوَّغ ابن مالك ذلك (إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه مثل: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ) [الأعراف :42]،(أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) [الحجرات : 12] لأن الصدور في الآية الأولى واللحم في الآية الثانية جزء مما أضيف إليه . وسوَّغه أيضاً ابن مالك إذا كان مثل جزء لمضاف نحو: (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إليكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) [النحل:123] لأن ملة الشخص جزء لمضافٍ منه أو مثيله الجزء.. ، وكذلك سوَّغه إذا كان المضاف مصدراً مثل:(إليه مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[يونس:4]، ومثل (عرفت ذهاب زيد مسرعاً) وإذا عُرف أن بعض النحاة جوَّز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، يتضح أن هذه العقدة الثانية من عُقد الحال وصاحبها جديرة بأن تحذف من كتب النحو التعليمي، وخاصة أن الحال جاءت في اللغة من المضاف إليه دون أي مسوَّغ من مسوغات ابن مالك، في مثل قوله تعالى: (أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصبحِينَ) [الحجر :66]وقول زيد الخيل في بعض شعره: (حَلَقُ الحديد مضاعفاً يتلهَّبُ)، إذن فكل ما عقده النحاة من حديث عن مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة إذا كان مضافاً إليه جدير بأن يحذف من النحو التعليمي إذ لا طائل من وراءه ولا فائدة منه.

(ج) شروط عمل إذن النصب: يشترط النحاة لعمل إذن النصب في المضارع ثلاثة شروط:- الشرط الأول أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً مثل (إذن أكرمك) لمن قال لك: (سأزورك) والشرط تحصيل حاصل لأن المضارع المنصوب دائماً زمنه مستقبلاً إذ النصب يُخلِص المضارع للاستقبال.

والشرط الثاني : أن يليها المضارع فيجب الرفع لو قلت : (إذن أنا أكرمُك) وسوَّغ النحاة أن يفصل بينها وبين فعلها بالقسم مثل: (إذن – والله – نرميهم بحربٍ) وبلا النافية مثل: (إذن لا ترسبَ) وسوَّغ بعض النحاة الفصل بالنداء مثل: إذن- يازيد –

([1])السيوطي ، همع الهوامع 4/ 21وما بعدها

أُحْسنَ إليك) وبالدعاء مثل : (إذن – عفا الله عنك– أسامحك) وبالظرف مثل : (إذن – غداً –أكرمَك) وبمعمول الفعل مثل: (إذن – صاحبك– أكرم) وقال أبو حيان بحق: إنه ينبغي أن لا يقدِم أحد على ذلك إلاَّ بسماع من العرب.[1]والشرط الثالث أن تكون في صدر الكلام فلا تنصب متأخرة مثل (أستقبلك إذن) وسوَّغوا أن تنصب في وسط الكلام مثل: (إني إذن أكرمَك)[2].وبعد كل هذه الشروط والمسوَّغات لإذن في عملها النصب في المضارع يحكى عيسى بن عمر الثقفي وسيبويه أن بعض العرب ألغى عملها النصب في المضارع مع استيفاء كل الشروط. ويقول السيوطي في الهمع[3]، أن البصريين تلقوا إلغاء عملها بالقبول ووافقهم ثعلب الإمام الكوفي المعروف ولذلك من الأجدر أن تُلغى من نواصب المضارع في النحو التعليمي وخاصة أن المضارع بعدها في القرآن الكريم أتى مرفوعاً مع استيفائها لكل الشروط في مثل قراءة السبعة: (وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء:76] ، (فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) [النساء :53] وإذا كانت قد ألغيت في قراءة السبعة، فينبغى عدم الإبقاء على عملها في النحو التعليمى[4].ويجري الحديث كثيراً فيما يختص بحذف التعقيدات العسرة – باعتبار – أنها من ضمن الأسس التي ينبني عليها التيسير النحوي– خاصة في الدروس الصرفية أمثال تلك التعقيدات الخاصةباب التصغير وتفصيلاته.

والتعقيدات الخاصة بباب النسب مع تفصيله، وتلك القواعد الخاصة بالقلب في النسب في (المقصور والمنقوص والممدود) والقواعد الخاصة بالحذف في النسب مع التفصيل فيها– وتلك القواعد التيسيرية الخاصة باسم الفاعل واسم المفعول ثم إعمال المصدر ثم التوابع المضافة إلى المصدر ثم اسم الفاعل واسم المفعول وكل هذه الأبواب ليست من صميم البحث– وفي إطار حذف التعقيدات العسرة يتحدث النحاة عن إعراب التوابع حسب المحل ويقول المبرد في المقتضب إن التوابع يراعى

([1])أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي ، البحر المحيط في التفسير، ت، صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1420هـ ، 604/3.

([2]) سيبويه،41/1 ، والمبرد، المقتضب،10/2 وما بعدها.

([3]) السيوطي، همع الهوامع 103/4

([4])المبرد المقتضب ، 25/2 ، و شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي، ص144.

فيها إمّا الإعراب على اللفظ وأمَّا الإعراب المحلي[1]، فمثل:(ما جاءنى من أحد عاقل) أنت في (عاقل) بالخيار إن شئت جعلتها نعتاً مرفوعاً لأن لفظه أحد مجرورة بمن الزائدة ومحلها الرفع في المعنى؛ لأنها فاعل جاء وطبّق النحاة ذلك في مواضع كثيرة منها:

(أ) توابع اسم إنّ: يجوز النصب في توابع اسم (إن) حسب اللفظ والرفع اتباعاً لمحلها مع اسمها فإنه رفع، إذ حلاّ معاً محلّ مبتدأ مرفوع. وقد جاءت في القرآن الكريم آيتان يُظن فيهما أنه عُطف على اسم إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر، وهما آية سورة المائدة (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ) [المائدة:69] وآية [الأحزاب:66](إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) في قراءة من رفع كلمة (ملائكتُه) ويري سيبويه أن المعطوف في الآية الأولى منوِّي التأخير، وبذلك يجعله مبتدأ لجملة مستقلة والخبر محذوف بدلالة خبر إن عليه. ورأى آخرون قياساً على رأي سيبويه أن المحذوف في الآية الثانية هو خبر إن المدلول عليه بقوله عزّ شأنه : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) وهو تقدير يصلى أي أن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون على النبي. وبذلك يخلص سيبويه وبعض النحاة في الآيتين الكريمتين من فكرة العطف على محل إن واسمها بالرفع لأنهم لا يسيغون فكرة الإتباع على المحل التي رأيناها عند المبرد. وكان يرى– كما ذُكر – أن الكلمتين المعطوفتين في الآيتين معطوفتان على محل إن واسمها، أو على اسمها وحده لأنه في الأصل كان مبتدأ، ورجّح الرأي الأول . وجمهور النحاة يأخذون برأي سيبويه[2]،ومن تابعه في الآيتين غير أنهم يعودون فيجوِّزون – مع المبرد– العطف على محل إن واسمها بالرفع بشرط استكمالها للخبر في مثل: (إن زيداً قائم وعمرو) بينما سيبويه لا يجيز في ذلك العطف بالرفع ويحتم دائماً العطف بالنصب[3]،وكذلك الحكم مع بقية التوابع لاسم (إن) عند المبرد[1]، إذ يأخذ الحكم

([1]) المبرد المقتضب 28/2

([2]) سيبويه سيبويه،285/1

([3]) شوقى ضيف، تيسير النحو التعليمي،ص158

نفسه عنده (أنّ ولكنّ) من أخوات إن ، أمّا سيبويه فلا يجيز في كل التوابع مع اسم إن وأخواتها إلا النصب تبعاً للفظ، وهذا الرأي السليم ينبغي أن لا يقرر سواه في النحو التعليمي[2].

(ب) توابع اسم "لا" النافية للجنس: يقول سيبويه[3]: أعلم أنك إذا وصفت المنفي (بلا) فإن شئت نوَّنت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوِّن، وذلك قولك لا غلام ظريفاً لك ولا غلامَ ظريفَ لك، فأمَّا الذين نوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنزلة اسم واحد ومعنى ذلك أن سيبويه يجيز في نعت اسم"لا". أن يكون مبنياً مثله على الفتح وكأنه رُكب مع تركيب خمسة عشر أو أن يكون منصوباً منوّناً، وقال: إن ذلك هو الأكثر. والإعرابان جميعاً يراعيان اللفظ فاسم لا مبني على الفتح فإمّا أن يفتح الوصف مثله وكأنه أصبح مركباً معه وإمّا أن ينصب مثل: (دعوته الرؤوف الرحيمَ) بنصب الرؤوف الرحيم نعتين للضمير المبني، والنصب مفرد في غير اسم لا؛ ولذلك كان هو الأكثر في الاستعمال مع اسم (لا) بحِس سيبويه الدقيق. وتبعه المبرد يجيز الوجهين في نعت لا النافية للجنس، ولم يلبث أن أجاز في النعت وجهاً ثالثاً هو الرفع مراعاة لمحل "لا" مع اسمها لأن محلهما الابتداء. فنقول: (لا غلام ظريفٌ لك) وعقّب على ذلك بأن النعت على اللفظ أحسن ، ونصَّ على أنه إذا عُطف على اسم لا النافية للجنس في مثل: (لا رجل وغلاماً عندك) لم يجز في المعطوف البناء على الفتح لأنه لم يعد مركباً مع موصوفه إذا انفصل عنه بالواو. ومعنى ذلك أنه يجوِّز في المعطوف على اسم لا النصب والرفع في مثل : (لا رجل وامرأةَ في الدار) بنصب امرأة أو رفعها مع التنوين. وبالمثل لا يجوز البناء على الفتح للمؤكِّد اللفظي في مثل : (لا ماء ماءً في الإناء) بنصب "ماء" الثانية أو رفعها مع التنوين. ومثل المؤكِّد اللفظي والمعطوف البدل في نحو: (لا أحد رجلاً وامرأة في الدار) بنصب لفظتي" رجلاً وامرأة" أو رفعهماعلى البدلية.

([1])المبرد ،المقتضب،108/3 ،و 111/4،وابن هشام ، مغنى اللبيب ،ص527

([2]) شوقي ضيف ،تيسير النحو التعليمي ،ص158

([3]) سيبويه الكتاب ،1/ 349

ونخلص من ذلك إلى أن نعت اسم "لا" النافية للجنس يجوز فيه البناء على الفتح والنصب والتنوين في رأي سيبويه ويجوز معهما الرفع باعتبار محل "لا" مع اسمها في رأي المبّرد. أمّا بقية التوابع فلا يجوز فيها البناء على الفتح، ويجوَّز فيها النحاة مع المبرد الرفع على محل " لا" مع اسمها مثل: (لا غلامَ وزيدٌ في الدار) و(لا أحد و زيدٌ في الدار) وهما صيغتان جلبهما النحاة للاستقصاء في الأمثلة ولم ينطق العرب بهما ولا بكثير من أمثلة هذه التوابع. وسيبويه لا يجوز في التوابع [1] جميعاً اعتبار محل المتبوع في الإعراب مع(لا) فكل ما جوَّزه النحاة في توابع اسم "لا" النافية للجنس من الرفع حين يكون معطوفاً أو مؤكداً لفظياً أو بدلاً يمنعه سيبويه ولا يجيز مذهبه فيها حينئذٍ سوى النصب مع التنوين[2]. وهذا ما يظهر في تعميمه في نعت اسم "لا" النافية للجنس لأن بناءه وتركيبه مع موصوفه تركيب خمسة عشر يُعدُّ شذوذاً في اللغة[3].

(ج) توابع المنادى:المنادى هو الاسم المستدعى بـ "يا" أو إحدى أخواتها الست وهي: (الهمزة، وآ، وآى ،وأى ، وأيا وهيا)، مثل: (يا زيد– أزيد – أيا زيد) والمنادى إمّا مفرد أو غير مفرد[4] . والإفراد في باب النداء يعني أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، أمّا المثنى والجمع فيعدَّان مفردين في هذا الباب. والمضاف مثل: عبد الله وشبيهه الاسم العامل فيما بعده سواءً كان اسم مفعول أو صفة مشبهة مثل: (يا محموداً أعماله– يا جميلاً خُلقه) والنكرة في هذا الباب قسمان: قسم مقصود أو متعين لأنه مخاطب مثل: (يا رجل) لمن تخاطبه، وقسم غير مقصود أو متعين يُراد به أى شخص مثل: (يا متكاسلاً ذكر– يا جاهلاً تعلم– يا لاهياً فكِّر في مستقبلك)، والمنادى إذا كان علماً أو نكرة متعينة مقصودة ضُمَّ آخره أو رُفع دون تنوين مثل : (يا زيدُ– يا خائفٌ) والمنادى إذا كان معرَّفاً بالألف واللام سبقته "أيها" أو اسم إشارة وضُم آخره مثل :(يأيها الرجلُ– ياهذا الرجل)، وإذا كان

([1])ابن يعيش، المفصل،108/2، والسيوطي ، همع الهوامع،287/286/5

([2]) ابن يعيش، المفصل،108/2

([3]) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص160

([4]) الفرد:الذي لا نظير له، والمفرد قد يكون اسم مفرد يراد به الجمع، والفرد الوتر والجمع أفراد وفرادى. والمفرد التي تلد واحداً . لسان العرب 331/3 و 395/4.

المنادى لفظ الجلالة تذكر معه (يا) وقد تُحذف ويعوّض عنها بميم مشددة مفتوحة نحو: (يا الله– اللهمّ) والمنادى إذا لم يكن علماً ولا نكرة مقصودة نصب آخره وذلك إذا كان:

أ/ مضافاً نحو: (يا عبدَ الله)

ب/ نكرة غير مقصودة ولا متعينة مثل: (يامحسناً والِ إحسانك) لا نقصد شخصاً بعينه ومثل : (يا غافلاً الموت يطلبك).

ج/ شبيهاً بالمضاف مثل: (يا مجيداً عملك– يا مرموقاً جُهدك، يا حسناً تصرفك)[1].

هذه هي صور المنادى والأحكام الخاصة بتوابعه، وما يراعى فيها لفظه إذا كان علماً، أو نكرة مقصودة فيرفع التابع مثلهما أو ينصب لأن مثل: (يا زيداً) في مقام أدعو زيداً، فكأن المنادى مفعول به في المعنى، وتلك هي الأحكام.

النعت: إذا كان التابع نعتاً مفرداً لمنادى مفرد مضموم: علم أو نكرة مقصودة جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وجاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى إذ هو في معنى المفعول به فنقول : (يازيد الطويلُ أو الطويلَ– يا رجل الظريفُ أو الظريفَ) واختار سيبويه في إعراب هذا النعت وما يماثله الرفع مراعاة للفظ المنادى وأنه مضموم، وإذا كان النعت لمنادى مفرد مضاف فليس فيه إلا النصب مثل: (يازيد صديقَ عمرو) لأن النعت إذا حلَّ محل المنعوت نُصب فقلت: (ياصديقَ عمرو).

– وإذا كان النعت لمنادى مضاف فليس فيه إلا النصب سواءً أكان مفرداً أو مضافاً مثل: (يا عبدَ الله العاقلَ– يا عبدَ الله صاحبَ خالد) وإذا كان النعت لمنادى شبيهاً بالمضاف فحكمه حكم سابقه ليس فيه إلا النصب مثل : (يا مرموقاً جهدك صاحبَ خالد)[2].

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل،3/2، والوقاد ،شرح التصريح على التوضيح ،173/2

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص164

التوكيد: حكمه كحكم النعت ، فتقول لتوكيد المنادى المفرد:(يا زيد نفسُك أو نفسَك – وياطلابُ أجمعون أو أجمعين) بالرفع والنصب ، وتقول للمنادى المضاف : (يا عبد الله نفسَك) نصباً لاغير[1].

العطف :يحل المعطوف على الشيء محله ، لذلك رأى بعض النحاة أن يعامل معاملة منادى مستقل فتقول : (يا زيد وعمرو) رفعاً لعمرو فقط ، وجوَّز الكوفيون فيه النصب مع المنادى المفرد المضموم كما فى المثال السابق ، فيكون حكمه حكم النعت والتوكيد فتقول:

(يا زيد وعمراً) كما فى الآية الكريمة (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [سبأ :10]ينصب الطير عطفاً على النكرة المقصودة (جبال) وأغرب ما قيل فى نصب الطير أن الطير معطوفة على لفظة " فضلاً " فى الآية أو إنها مفعول معه ، **البدل** : . يحل البدل محل المبدل منه ، فيعامل معاملة المنادى المستقل يُضَم إذا كان مفرداً وينصب إذا كان مضافاً مثل: (يا أبا حسن علىٌ– يا علىٌ أبا حسن).

هذه أهم الآراء في توابع المنادى وخاصة آراء المدرسة البصرية ، وقد أوجب جمهور الكوفيين النصب مطلقاً لثلاثة من توابع المنادى هى: النعت والتوكيد والعطف ، وجوَّز قوم فى البدل النصب مطلقاً أيضاً ، إذن يمكن أن تكون للباب قاعدة مطّرده هى النصب لتابع المنادى نعتاً وعطفاً وتوكيداً وبدلاً ، غير أنه ليست هناك حاجة حقيقية لعرض هذا الباب على الناشئة لسبب مهم ، وهو أنه لا يجري فى الاستعمال اللغوي العصري الأدبي وبالمثل الاستعمال اليومي .

ونفس الأمثلة التى جاءت منه فى الشعر القديم قليلة جداً ولم يأتِ منه فى القرآن الكريم إلا مثال واحد [2]، ولا بأس من أن يقال للناشئة إن المعطوف على المنادى قد ينصب إذا كان معرفاً بالألف واللام كما فى الآية الكريمة ، دون إعنات

([1]) المرجع نفسه، ص164

([2]) الآية (10) من سورة سبأ(وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ)

لهم بعرض صور هذا الباب التى صاغها النحاة بوحي من افتراضاتهم والتي لا تجري فى الاستعمال اللغوي الأدبي الحديث[1].

أمّا رأى السامرائى فى هذا الحذف فيقول : ." وأمّا ما يخص المواد النحوية فإن من أمثلتها دعوته إلى إلغاء التنازع ، والاشتغال والإخبار بالذي وأيضاً الاستغناء عن ضميرالشأن والضمائر المستترة[2].وعلى الرغم من الحديث والاختلافات في مسميات وأنواع الجمل فقد اهتم الميسرون بالتفسير الفني للجملة العربية وتحليلها ونظمها، وحاولوا تطبيقه في محاولاتهم التيسيرية، ما أمكن ذلك فجاء قولهم :

(20) التفسير الفني للجملة[3] :

يرى مهدي المخزومي فى كتابه (فى النحو العربى : نقد وتوجيه 1964م) أن الدرس النحوى إنمّا يعالج موضوعين مهمين لا ينفصلان :

الموضوع الأول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها فى أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار .

الموضوع الثانى : ما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التى تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد و أدواته والنفي وأدواته إلى غير ذلك من المعاني التي يعبّر عنها بلا أدوات[4]، وقد أوفى المؤلف بما أراد فعرف الجملة وقسمها إلى قسمين: . اسمية وفعلية ، وهو يتبع إبراهيم مصطفى في أن الجملة فعلية ما دامت تتضمن فعلا . وقد عرض للإعراب وإن كان يقلل من أهميته من حيث أنه أثر للعامل ، كما يقرره النحاة وهو ينهج نهج إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علماً لشيء . وقد عني عناية خاصة: بالفعل وأقسامه وصيغه وما تدل عليه ، وعرض بتوسع لأفعال خاصة : أفعال الكينونة والمقاربة والأفعال الشاذة كـ "عسى" ونعم وبئس" ثم فصّل القول في أساليب

([1]) ابن يعيش . شرح المفصل 2/ 3، وشوقي ضيف ،تيسر النحو التعليمى 165 .

(2) إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ص6

([3]) احمد الهاشمى . الاصلاح والتجويد فى النحو من الموضع الالكترونى بتاريخ 19 / يونيو 2010م.

([4]) محمد عبد العزيز حسن ، العربية الفصحى الحديثة ص119

الكلام وخصائصها الشكلية والدلالية " فعرض لأسلوب التوكيد والنفي والاستفهام والجواب والشرط والنداء ثم ختم الكتاب بالحديث عن أدوات الوصل[1]. وقد قسّم النحاة القدماء الجملة إلى اسمية وفعلية بالنظر إلى الكلمة المتقدمة فإن كانت اسماً فهو من قبيل الجملة الاسمية وإن كانت فعلاً وهى من قبيل الجمل الفعلية ، قال ابن هشام : " فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ (زيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان)..."[2] عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي: التي صدرها فعل كـ (قام زيد . وضُرب اللص ، (وكان زيد قائماً)[3]، وظننته قائماً ، ويقوم زيد)[4]، بيد أن هذا التقسيم لم يرضِ بعض المحدثين فالمستشرق برجشتراسر يرى أن الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية[5]،ورفض المخزومي تقسيم النحاة هذا، لقيامه على أساس لفظي محض داعياً– كما سبق – إلى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، وعبّر عن هذا المعنى بقوله :

" وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه ، كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنمّا تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"[6]، لذلك الجملة الفعلية عنده هي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على التغير والتجدد ، أو بعبارة أخرى هي موضوعة لإفادة التجدد والحدوث في زمن معين[7] ، والتي يكون فيها المسند فعلاً ، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره ، وذلك نحو (قام خالد) ، ويقوم خالد والجملة

([1]) المرجع نفسه ، ص119

([2]) ابن هشام أوضح المسالك،333/1

([3])جملة كان وأخواتها تدخل في الجمل الاسمية قبل دخول الناسخ.

([4]) السامرائي أسس تيسير النحو عنده، ص7،الموقع الالكتروني www.google.com الأربعاء 2009/12/2م

([5]) السامرائي أسس التجديد والتيسير عنده، ص7،الموقع الالكترونيwww.google.com، الخميس 9 يونيو 2010م

([6]) المخزومى ، في النحو العربي(قواعد وتطبيق)، مصطفى البابى الحلبي ، مصدر 1966 ، ص 80

(7)السيد أحمد الهاشمي بن إبراهيم بن مصطفى ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق يوسف الصميلي المكتبة العصرية،بيروت،ص66

الاسمية عنده هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام ، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، وذلك نحو : محمد أخوك ، والحديد معدن ، فأخوك ومعدن ، دالان هنا على الدوام[1].وللجواري في هذه المسألة رأي : وهو قوله : " فإذا انطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الإسناد إسناداً فعلياً وسميت الجملة جملة فعلية ، لأن المسند فيها فعل ، وإذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الإسناد اسمياً وسميت الجملة جملة اسمية فمثلاً في موضوع حضور زيد :(زيد حاضر ويحضر زيد ، وحضر زيد)، وكل هذا يعبر عن معنى واحد وعن موضوع واحد ولكننا نقصد مرةً إلى الإسناد المجرد من معنى الزمن فنعبر بالجملة الاسمية ، ونقصد إلى الإسناد المقيد بمعنى الزمن فنأتي بالجملة الفعلية"[2].

أمّا السامرائي فإنه تبنى رأي المخزومي قائلا : " وقد أصاب المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة ، فإن (سافر محمد) جملة فعلية هي نفسها (محمد سافر)"[3] ، فالسامرائي أفاد من مقولة المخزومي في رسم حدّ الجملة الفعلية ، وهذا واضح من قوله : "أمّا نحن فنقول إن: "محمد سافر– وسافر محمد، جملتان فعليتان ما دام المسند فعلا "[4] ، وأمّا تحديد موقفه من الجملة الاسمية ، فإنه وإن لم يصرح به فهو معنى يمكن الإفادة منه ضمناً من قوله المذكور آنفا ، ما دام المسند هو المحور الذي يحدد فعلية الجملة أو اسميتها، لذلك إذا كان المسند اسماً فهي من قبيل الجملة الاسمية. غير أن السامرائي لم يوافق المخزومي في مسألة المسند إذا كان دالاً على التجدد كانت الجملة فعلية أمّا إذا كان دالاً على الثبوت والدوام كانت الجملة اسمية ، ويرى أن هذا المعنى الذي أفاده المخزومي من مقولة الجرجاني (ت 471 هـ) مسألة بلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي[5]. ومقولة الجرجاني التي أفاد منها المخزومي معنى التجدد في الفعل والثبوت في

([1]) المخزومي ، في النحو العربي ،ص83

([2]) الجواري ، نحو التيسير، ص85

([3]) السامرائي . النحو العربي نقد وبناء ص75

(4) شوقي ضيف،تيسير النحو التعليمي،ص165

([4]) السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء،ص 8 والموقع الالكترونى ، www.google.com الخميس 2010/7/2م

الاسم ، هي : أن موضوع الاسم يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل ، وعمر قصير، فكما لا يُقصد هاهنا إلى أن نجعل الطول والقصر يتجدد ، ويحدث، بل توجبهما وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد . وأمّا الفعل يُقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت : زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيه [1]ولكن ينفي السامرائي التجدد الحاصل بالفعل الذي أشار إليه المخزومي مستفيداً من مقولة الجرجاني . المذكورة آنفا " قال : " وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا (مات محمد) وهلك خالد " و " انصرف بكر " فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد"[2] وأكد هذا المعنى بقوله : ولعله قد فات المخزومي شيءً في مقالة عبد القاهر الجرجاني هو أن المثال الذي جاء به كان الفعل فيه (ينطلق)وبناء (يفعل) أو المضارع يفيد التجدد والحدوث واختيار الجرجانى ل (ينطلق) مفيد له في إثبات مقالته .

أمّا أن يكون الفعل : سافر وذهب ، ومات وما إلى هذا ، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني ولا ما ذهب إليه المخزومي . وشوقي ضيف يتبنى ما تبناه السامرائي من رأى المخزومي الذي يرى في المسند أساساً يقوم عليه تقسيم الجملة ، لما ينطوي عليه هذا الرأي من سهولة وابتعاد عن تقدير الفاعل في نحو: زيد يكتب ،فزيد فاعل وإن تقدم ، والجملة فعلية ، ورأي المخزومي هذا لاقى قبولاً عند جملة من الباحثين فضلاً عن السامرائي ، فالعزاوي ، مثلاً اعتمد على هذا الرأي قائلا :" ولعل القول بأن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً ، والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسماً ، هو قول موفق، ولا عبرة بموقع المسند فعلا كان أم اسما في الجملة"[3] . كما أن الباحث يرى أن حجة السامرائي التي ساقها دليلا لتفنيد رأى

([1]) السامرائي ، أسس التيسير النحوى، ص8' والموقع الالكترونى ، 2010/7/2م ،

([2]) السامرائي ،النحو العربي نقد وبناء،ص 75

([3]) نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث،ص22

المخزومي في تقسيم الجملة على أساس التجدد الحاصل في الفعل ، حجة قوية ، لأنه لا يمكن تحديد الجملة الفعلية بأنها الجملة التي يفيد فيها المسند ، وهو الفعل ، التجدد أو التي يتصف فيه المسند اتصافاً متجدداً لأن هذا إن صدق على الجملة الفعلية المضارعة ، فإنه لا يصدق على الجملة الفعلية الماضوية مما ينجم عن ذلك عدم انطباق التجدد على الجملة الماضوية وعدم الانطباق يجعله يفتقر إلى صفة الشمول وهى صفة مهمة لقواعد اللغة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن ما رآه إبراهيم السامرائي وسابقه المخزومي في أن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً لم ترض فاضل صالح السامرائى ، إذ قال والراجح فيما أرى أن نحو " محمد يحضر " جملة اسمية لا فعلية ، وذلك لجواز دخول النواسخ عليها وهى لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ، نحو " إن محمدا يحضر " ولو كانت الجملة فعلية لم تدخل عليها النواسخ وقد يُقال أن النواسخ تدخل على الأسماء لا على الجمل الاسمية ، والصواب أنها تدخل على الجمل الاسمية ، لا على الأسماء وإليك إيضاح ذلك : تقول : (محمداً أكرمت)، وتقول إياك أكرم وقال تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[الفاتحة :4] فكل من (محمد) و(إياك) مفعول به مقدم، والجملة فعلية ولكن لا يصح إدخال النواسخ عليها مع أنهما اسمان فلا تقول : "إن محمداً أكرمت – ولا أنك نعبد وأنك نستعين) فلو كان قولنا :(محمد يحضر) جملة فعلية لامتنع إدخال النواسخ عليها كما امتنع في جملة المفعول والله أعلم[1] .

ومن الباحثين المحدثين من رفض تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ، ويمثل هذا الرأي عبد الرحمن أيوب الذي يرى أن الجملة الفعلية قسمان إسنادي وغير إسنادي ، وقد عبَّر عن رأيه هذا بقوله : " يقول النحاة العرب : بأن الجملة على نوعين اسمية وفعلية ... ونحن لا نرى رأى النحاة هذا . فعندنا أن الجملة في العربية نوعان إسنادية وغير إسنادية ، والجملة الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أمّا غير الإسنادية، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس ،

([1])السامرائي، أسس التيسير والنحو، والموقع الالكترونى ،2010/7/2م

وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية "[1] .

ويرى السامرائي أن ما أَسماه أيوب جملاً غير إسنادية يندرج ضمن الجمل الفعلية ولكن غير الإسنادية، وفى ذلك قال :" وربما اختلفنا معه في المصطلح الذي وسم به هذه الجمل غير الإسنادية فقد تخلص بوسمها بالجمل غير الإسنادية، وهذا صحيح إلا أن هذه التسمية لا تنفي كونها جملاً فعلية فكان ينبغي أن يقال: "جمل فعلية غير إسنادية"[2]، فالجمل غير الإسنادية عند أيوب جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ، ويرى السامرائي أن على أيوب أن يدخل في هذه الجمل جمل الطلب كفعل الأمر والفعل المضارع المسبوق ب "لا " الناهية . فالسامرائي أبعد فعل الأمر والمضارع المسبوق بـ " لا " الناهية من الجمل الفعلية الإسنادية، لأن علاقتها بالمخاطب ليست علاقة إسناد؛ ولذلك قال: " لقد تبين لنا أن الجملة الفعلية في العربية ما كان فيها المسند فعلاً، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجمل الفعلية كجملة فعل الأمر وسائر الأفعال التي تخلص إلى معنى الطلب كالنهي. وإن قولنا: اكتب واكتبا واكتبي واكتبن، ولا تلعب ولا تلعبا ، ولا تلعبوا ، ولا تلعبن جمل وذلك لأنها مفيدة ، وشرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ التي تكتسب ذلك من الظرف الذي تطلق فيه ، فإذا قلت : اكتب في حال وجود مخاطب هو(محمد) مطلوب منه يكتب، غير أن أسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد وعلى هذا فهي ليست جملاً إسنادية يسند فيها الفعل للفاعل وليس فيها مسند إليه، وعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد ولا يمكن أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً هو " أنت" ، وفي قولنا: اكتبا، واكتبوا، واكتبي ، واكتبن، لا يمكن أن يكون كل من الألف والواو، والنون فاعلاً، وهذه ليست ضمائر بل هي إشارات تشير إلى أن المخاطب مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ، وهي من غير شك تشبه الألف في (الرجلان) والواو في جمع المذكر السالم والياء في المثنى وجمع المذكر السالم، فكما لا يقال: أن الواو في (المسلمون) ضمير كذلك لا ينبغي أن يقال أن الواو في (يفعلون) ضمير وعلى هذا

([1]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،ص43

([2]) السامرائي، النحو العربي نقد وبناء،ص ص55 –56

فإنه لا يمكن أن يقال :إن في أسلوب الأمر على النحو الذي مثلنا إسناداً يُدخل هذا الأسلوب في عداد الجملة الفعلية الإسنادية وهي بهذا الاعتبار جمل مفيدة فعلية ولكنهاغير إسنادية"[1].

ونذكر أن تسمية عبد الرحمن أيوب أسلوب النداء بالجمل لم يلق قبولاً عند المخزومي وعدَّه أسلوباً خاصاً، وفى ذلك قال: "ونحن إذ نتفق معه في مخالفته القدماء نختلف معه في تسمية مثل هذا التعبير جملة؛ لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد ويؤدي إلى إحداث فكرة تامة، ولا يقوم مثل قولهم:(يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدي مثل تلك الفكرة؛ لأن مثل قولهم: (يا عبد الله)، لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى"[2]، فالنداء عند المخزومي: "أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع، ولن يؤدي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء"[3]، ويبدو أن التفاتة المخزومي لهذا الموضوع قد أفاد منها السامرائي، لذلك رأى أن النداء أسلوب خاص أيضاً، إذ قال:" وعلى هذا فإن النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد، ولا يمكن أن يكون أسلوب النداء من قبيل الجمل الفعلية وليس لهذا الأسلوب إسناداً كما في الجملة الفعلية"[4]،كذلك من الأسس النحوية التي دعا إليها الميسِّرون:

(21) استكمال النحو لنواقص ضرورية:

من الأسس المشتركة التي تلتقي عندها معظم المحاولات[5]،هذه الزيادات والإضافات الجديدة لتوضيح الصياغة العربية من أجل خدمة النطق السليم للكلمة العربية وحروفها.

([1]) مهدي المخزومي في النحو العربي، مرجع سابق،ص119

([2])مهدي المخزومي في النحو العربي، مرجع سابق ،ص110

([3]) المرجع نفسه ،ص122

([4]) السامرائي، النحو العربي، ص 123، وينظر آراء حول تفسير القواعد النحوية، مجلة العلوم الانسانية،2003م بلقاسم ، ص11

([5])أحمد الهاشمي، من الموقع الالكترونيwww.google.com تحت عنوان:الاصلاح والتجديد في النحو، الأحد 19 يونيو 2010م

وقد استعيرت هذه القواعد من علم التجويد – التي تخص خدمة النطق– وقد اهتم شوقي ضيف كثيراً بهذا الأساس على الرغم من أن ما ذكره من صفات الحروف ومخارجها تختلف عّما ذكره المحدثون عند وصفهم للعربية كما ينطقها المجيدون من القُرَّاء ، وأكَّد على أهمية الابتداء به في دراسة النحو[1].

وقد أضاف إلى هذا القسم جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وجداول أخرى لتصريف المضارع و الأمر مع نون التوكيد، وبسط القول في تاء التأنيث ونون الأفعال الخمسة وتحدث عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم المعنى والمصدر الصناعي وغيرها من المسائل التي تتناثر في أبواب النحو والصرف. وتحدث عن أبواب يراها ضرورية هي باب الذكر والحذف وباب التقديم والتأخير فهو يرى أن كل هذه الإضافات المتنوعة ينبغي أن تذكر في الأبواب النحوية وهي كثيرة ومتنوعة[2]،هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو،وعلته في زيادة قواعد النطق أنها كانت تدرس الناشئة قديماً مع حفظهم القرآن الكريم، أمّا الآن والناشئة لا يهتمون بحفظ القرآن فلا بد أن يتعلموها من خلال كتاب النحو. ويرى أن نوني الجمع والمثنى بدل من التنوين في المفرد. وذكر من ضمن الإضافات – نون الوقاية، والمضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع في القسم الصرفي– كما أشار في الأقسام النحوية إلى أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة، وهذه الإضافة جيدة وإن كان ذلك معروفاً في الاستعمال اللغوي[3] لكن النحويين لم يفردوا لذلك باباً أو فصلاً. وأضاف في الممنوع من الصرف صيغ (أُخر، أحاد، موحد) والملاحظ أن معظم الزوائد والإضافات – التي يراها أحق بأن تضاف للكتب النحوية والصرفية – أكثرها متعلقاً بالأبواب الصرفية كـ:

أ/ تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد.

([1]) محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة،ص213

([2]) ينظرشوقي ضيف ، تجديد النحو ،43/41، وفي تيسير النحو64/63، وقد عقد له باب "استكمالات لنواقص ضرورية"

([3])الحمزاوي، علاء إسماعيل ،موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص53

ب/ في أقسام الاسم وتصاريفه فصّل الحديث فيه عن علامات التأنيث في الاسم تحدث عن تاء التأنيث اللفظي ومواضع استعمالاته.

ج/ اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

د/ المصدر الصناعي وكيف يتكون

هـ/ بسط الحديث عن نوني المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة ويقول معروف أن نون المثنى المكسورة ونون جمع المذكر السالم المفتوحة بدل من التنوين فى الاسم المتمكن ففي مثل : (مؤرخٌ) وإذا أضيفت كلمة مؤرخ إلى مصدر مثلاً فقيل :(مؤرخ مصر) حذف التنوين في الإضافة، وبالمثل نون المثنى والجمع حين يضافان مثل مؤرخا مصر– مؤرخو مصر) وتختلف هاتان النونان عن نون الأفعال المضارعة الخمسة، وهي:(تعلمان للمخاطبتين يعلمان للمخاطبين وتعلمون للمخاطبين ويعلمون للغائبين – تعلمين للمخاطبة) فالنون في كل هذه الأفعال ليست بدلاً من تنوين إذ الفعل لا ينوَّن وإنما هي علامة رفعه؛ ولذلك يقال في إعراب مثل: (يعلمون) إنها فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. والدليل القاطع على أن هذه النون علامة رفع المضارع أنها تحذف حين ينصب أو يجزم في مثل: (لن يعلما– لم يعملوا) وينبغي أن يشار في النحو التعليمي إلى أنه توضع ألف حين حذف النون في الأفعال الخمسة إذا سبقت بناصب أو جازم(لم يعملوا –ولن تعملوا) تفرقة بين هذه النون ونون جمع المذكر السالم حين تحذف في مثل: (محررو الصحيفة– منظمو الحفل) وقاسوا على واو المضارع زيادة ألف بعدها في النصب والجزم للفعل الماضي في مثل (كتبوا) وفعل الأمر في مثل: (اكتبوا).

و/ استخدام جمع المؤنث السالم: الأصل في جمع المؤنث السالم أنه جمع للكلمة المؤنثة بالتاء اسماً أو صفة بإضافة ألف وتاء مرفوعة حالة الرفع ومكسورة في حالتي النصب والجر مثل: (زينيات– مؤمنات) ويدخل في ذلك المؤنث اللفظي مثل حمزة– إمعة– حمامة – سنة) فيقال: حمزات– إمعات – حمامات– سنوات) وكذلك ما ختم بألف التأنيث المقصورة و الممدودة مثل: (نجوى – صحراء) ويتسع جمع المؤنث السالم فيشمل:

– المصدر من الفعل الرباعي وما زاد عليه مثل: إعلام – وإعلامات ، احتفال و احتفالات – استغفار واستغفارات.

– كل خماسي مذكر سالم لم يرد فيه جمع تكسير مثل حمَّام وحمامات –اصطبل واصطبلات.

– الأسماء المعربة المتصلة بالحضارات الأجنبية مثل تليفون وتليفونات – تلفزيون وتلفزيونات.

– الأسماء المعربة المتصلة بالاصطلاحات العلمية مثل: (الفِلزّ والفلزات– الكربون والكربونات). وقد يجمع عليه جمع التكسير للتعظيم مثل: رجال ورجالات – بيوت وبيوتات.

وكل ذلك ينبغي أن يتضمنه النحو التعليمي ، كما ينبغي أن يُعرف أن لفظة (أُم) تجمع على أمهات[1].

ز/ المضاف وغير المضاف: الاسم إمّا مضاف وإمّا غير مضاف وهو الأكثر مثل: (زيد– عمرو – جامعة –مدرسة – كتاب) والمضاف يتلوه اسم مجرور يسمى مضاف إليه مثل: (دار زيد– ثوب صوف– صلاة الفجر) والإضافة إمّا على معنى (اللام)[2] كما في المثال الأول أي (دار لزيد) وإمّا على معنى (من) كما في المثال الثاني أي (ثوب من صوف) وامّا على معنى (في) كما في المثال الثالث: أي: (صلاة في الفجر) والمعنى الأول هو الأصل وهو أكثر من المعنيين الثاني والثالث دوراناً في باب المضاف– مثل: (محاضرة أستاذ– كتاب طالب) والمضاف دائماً يحتاج إلى مضاف إليه، فهو كلمة غير مستقلة إذ لابد أن تتبعها كلمة توضح معناها والمراد منها تتمة لها وإكمالاً.

ح/ المتبوع – التابع : الاسم ينقسم إلى متبوع وتابع يَصِفه أو يُعَيّنهُ أو يوضحه، والتوابع أربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل ، والنعت وصف للمنعوت يتّممه أو يكمله بحيث لايتضح معناة بدونه مثل :" عمرو الشاعر " فعمرو لا يتضح في

([1]) جعلها بعضهم لغة والجمع أمّات وأمهات ،زادوا الهاء وقال بعضهم الأمهات فيمن يَعقل والأمّات فيمن لا يعقل فالأمهات للناس والأمّات للبهائم ،لسان العرب29/12

([2]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية،43/2

ذهن سامع شخصُه بدون وصفه بالشاعر وكأن كلمة الشاعر لا تتجزأ من مدلول عمرو ومعناه ، ولذلك كان النعت يتبع المنعوت في جميع صفاته تعريفاً و تنكيراً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، وإفراداً وتثنية وجمعاً وإعراباً فإن رُفع المنعوت رُفع معه النعت وبالمثل في حالتي النصب والجرّ ، والنعت بذلك كله لايخرج منعوته عن حالة إفراده بل إنه يشخِّص هذا الإفراد ويتممه إذ بدونه – كما سبق القول– لايتضح المنعوت ولا يتبين السامع صورته وشخصه ، فهو لا يزال مفرداً ، وكل ما هناك أن فرديته اكتملت للسامع . وبالمثل بقية التوابع فالمعطوف في مثل " جاء زيد وعمر " متمم لزيد، ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً ومثله التوكيد اللفظي في المثال : أنت أنت قلت " والتوكيد المعنوي في المثال أنت نفسك قلت " فالتابع هنا إنمّا هو توكيد للمتبوع وأنه هو، وبنفس الطريقة البدل في مثل:(المحاضر زيد في المكتبة – الدكتور عمرو في المحاضرة – نعم الشاعر خالد) فزيدهو المحاضر، وعمرو هو الدكتور، وخالد هوالشاعر، ويظهر من ذلك أن التوابع جميعاً أجزاء متممة لمتبوعاتها وأن متبوعاتها لاتزال مفردة أو كالمفردة، غير أن كتب النحو التعليمي لاتعرض التوابع بين أبواب الاسم المفرد بل تضعها بين أبواب الجمل ، وينبغي أن تضعها بين أبواب الاسم المفرد لكي لايحصل للناشئة تشويش ويظنون أن المتبوع وتابعه يكوِّنان جملة ،والمتبوع في الحقيقة لايزال مفرداً رغم إلحاقِه بتابع ، إذ هو متمِّم له. لذلك ينبغي أن يوضع هذا الباب أو هذا المبحث بين مباحث الاسم المفرد وأقسامه وتصاريفه[1].

وعادة لايُعنى ببيان حكم النعت لجمع مالا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء وأن هذا النعت دائماً مفرد مؤنث مثل:(سحب متراكمة ، أشجار مُلْتَفَّة، رياض ناضرة ، كراسي مصفوفة ، خيام منصوبة أسودٌ متوحشةٌ ، غنم راعية ، مياة سائقة ، كتب مفيدة ، شوارع فسيحة ، دور واسعة) وأن مالا يعقل إنمّا يُجمع جمع تكسير كهذه الجموع وأمثلة القاعدة تدور كثيراً في الكتب، وينبغي أن يُعرَّف بها تعريفاً بَيّناً، كما ينبغي أن يُذكر في عَرْض باب التوكيد المعنوي أن (كلا وكلتا) إنما تكونان مؤكدتين إذا أوليا كلمة سابقة تأكيداً لها مثل :" نجح الطالبان كلاهما " قطفتُ

([1]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص79

الزهرتين كلتيهما " أمّا إذا تصدرا جملة أو بعبارة أخرى جاءا في أولها فإن ألفهما تلزمهما كما تلزم المقصور ، ولا يضافان حينئذٍ إلى ضمير بل يضافان إلى اسم ظاهر مثل : كلا الكتابين قيِّمان أو قيِّم كلتا الزهرتين جميلتان أو جميلة[1] فالخبر إمّا أن يفرد مراعاة للفظ كلا وكلتا وإمَّا أن يُثنى مراعاة لما أضيفا إليه وكل ما سبق الحديث عنه في الأبواب النحوية، يرى شوقي ضيف ينبغي أن يضاف إلى الكتب التعليمية كما أنه يرى أن هناك استكمالات للقواعد التي تدرس للناشئة ينبغي أن تُطرح لهم ويدِّونها في كتابه[2] تحت العنوان الآتي:

أ- استكمال القواعد في المرفوعات.

ب- استكمال القواعد في المنصوبات.

أولا : نواقص المرفوعات :

أ/ المبتدأ والخبر :

1- حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت : ينبغي أن تذكر في باب المبتدأ والخبر قواعد ضرورية ، منها : أن الخبر لجمع مالا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء حكمه حكم النعت ، كما سبق آنفاً – وهو إنه دائماً يكون مثله مفرداً مؤنثاً مثل (النجوم ساطعة – الثمار ناضجة – المياه غزيرة – الشوارع ضيقة – الكتب كثيرة) و بالمثل الفعل حين يكون خبراً يحمل ضمير المفردة المؤنثة الغائبة ، فيقال: النجوم سطعت – الثمار نضجت – المياة غزرت – الشوارع ضاقت – الثمار تنضج) إلى غير ذلك مما يماثله .

2- معاملة خبر جمع التكسير لما يعقل نفس معاملته مع مالا يعقل : ومن هذه القواعد الضرورية في باب المبتدأ والخبر أن الأصل في خبر جمع التكسير لمن يَعْقِلَ أن يجمع مثله، فيقال :(الطلاب موجودون – القضاة عدول – الفواطم حاضرات) . ويجوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لما لايعقل فيكون مثله مفرداً مؤنثاً فيقال :(الطلاب موجودة- القضاة عادلة – الفواطم حاضرة).

([1]) شوقي ضيف ،تجديد النحو، ص85

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي،ص181

3- الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجملته الخبرية : ومن هذه القواعد أيضاً أن المبتدأ إذا كان اسماً مفيداً للعموم مثل :" الذي – كل – مَنْ " وكان خبره جملة جاز أن تكون الفاء رابطة بينها وبين المبتدأ مثل :" الذي يتقن عمله فجزاؤه مؤكد" فالذي مبتدأ وجملة يتقن عمله صلته ،والخبر جملة : جزاؤه مؤكد والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ . ومثل " كل مجتهد فله نصيبه " فكل مبتدأ وجملة " له نصيبه " الخبر ، والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ، ونجد واو بمعنى مع تسمى واو المصاحبة عاطفةاسماً علي مبتدأ في مثل : "كل عامل وعمله – وكل رجل وجهده " وعاميتنا تكثر من هذه الصيغة مثل :" كل فولة ولها كيال – كل شخص وله يوم" وواضح أن ما بعد الواو في الجملتين الأَوليين مفرد ، ويقول النحاة إن الخبر فيهما محذوف تقديره مقترنان[1] . أمّا ما بعد الواو في العبارتين العاميتين فجملة، والعامية بذلك تحل الواو في صيغتهما محل الفاء في الربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية.

ب/ قاعدة لا النافية للوحدة:

ينبغي أن تُذكر بجانب لا النافية للجنس " لا النافية للوحدة " ففي المثال (لا عملُ عندي بل أعمال) منفي فأنت قد تضيف العمل الواحد دون الأعمال مجموعة "وعمل" في المثال مبتدأ (وعندي) ظرف خبر و(بل) حرف عطف وأعمال معطوفة علي عمل . وتكرر (لا) وتسمى (لا المؤكدة) مع الجملة الاسمية في مثل :" لا زيد عندي ولا عمرو – ولا زيد قائم ولا قاعد " وأيضاً مع الفعل الماضي في مثل زيد لاقام ولا قعد) ولا المكررة دائماً – كما في الأمثلة – يكون بعدها في الجملة الاسمية وقبلها في الجملة الفعلية اسم معرفة وهو مبتدأ بعده الخبر، بينما التالي للا النافية للوحدة اسم مرفوع وهو أيضاً مبتدأ كما مّر.

ج /استكمال قواعد الفاعل :

([1]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية ،تحقيق الفاخوري، دار الجيل بيروت، ط1 1989م- 179/1

1- تأنيث الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل : ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن الفعل يفرد ويؤنث إذا كان الفاعل ضمير مستتراً عائداً على جمع ما لايعقل مثل:(تفتحت الأزهار – الأزهار تفتحت).

2- حذف الفاعل : ينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يحذف إذا دلّ عليه السياق كما في الآية القرآنية:(فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ) [ص:32] أي توارت الشمس ، والسياق يدل عليها .

3- مجئ الفاعل جملة: وأيضاً ينبغي أن يُذكر أن الفاعل قد يأتي جملة كما في الآيات الكريمة: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْأَيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) [يوسف :35] (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) [إبراهيم :45]،(أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) [طة :128] ففاعل بدا في الآية الأولي : جملة (ليسجننه) وفاعل تبين في الآية الثانية : جملة (كيف فعلنابهم – وفاعل (يهْد) : (كم أهلكنا قبلهم من القرون).

4- فواعل مجرورة لفظاً ومحلها الرفع : وينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يكون مجروراً لفظاً بحرف جر زائد ومحله الرفع ، وذلك مع الباء في مثل (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [النساء:79] ولفظ الجلالة مجرور بالباء الزائدة لفظاً ومحله الرفع لأنه فاعل ، وأيضاً مع (من) الجارة إذا كان نكرة ووقع بعد استفهام أو نفي في مثل " هل جاء من أحد – ما جاء من أحد) فأحد في المثالين فاعل مجرور بمن الزائدة، ومحله الرفع.

د- نائب الفاعل :

1- مجئ نائب الفاعل جملة : ينبغي أن يذكر أن نائب الفاعل قد يكون جملة ، ويكثر ذلك مع " قيل " في القرآن الكريم مثل:(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)[البقرة :125]: (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) [الجاثية :32] وتكررت هذه الصيغة :(قيل) في الذكر الحكيم حوالى خمسين مرة ، ودائماً نائب الفاعل بعدها جملة كما في المثالين من ذلك: (عُلم كيف أصاب زيد ، عُرف كم أخطأ عمرو) – فالجملتان بعد علم وعرف نائبُ فاعلٍ.

2- أفعال بصيغة المبني للمجهول : ويحسن أن يذكر أيضاً في كتاب النحو التعليمي أن في اللغة أفعال مبنية للمجهول وليس لها صيغة مبنية للمعلوم ، منها : (جُنّ –زُكم – فُلج– زُهي – أُغْمِي عليه)[1]

ثانياً :استكمال القواعد في المنصوبات:

(أ) المفعول به :

1- تحوّل الأفعال اللازمة إلى أفعال متعديَّة :

ممّا ينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي بوضوح تّحول الأفعال الثلاثية اللازمة إلى أفعال متعديَّة بإحدى وسائل أربع هي :. همزة التعدية ، وتضعيف الحرف الثاني ، وزيادة ألف المفاعلة ، وزيادة الألف والسين والتاء لإفادة الطلب فمثل (نزل) فعل ثلاثي لازم ويتحول متعدياً بإحدى الوسائل المذكورة فيقال : (أنزل – نزّل – نازل – استنزل) ويطَّرد ذلك دائماً في كل فعل لازم يراد تعديته.

2- مفعولات منصوبة حقها الجر : وجاءت في اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحياناً وكان حقها الجّر ، ويجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض أو حرف الجر ، ويتوسع بعض النحاة فيعربه مفعولاً به، من ذلك: (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)[الأعراف :150] أي عن أمره و(لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) [الأعراف:161]أي على صراطك. ويطَّرد ذلك ويكثر في الذكر الحكيم مع أنْ مثل: (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا)[الحجرات :14] أي بأن أسلمو ومثل : (وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ) [المائدة :84] أي بأن يدخلنا أو " في " أن يدخلنا.

3- مفعولات مجرورة لفظاً ومحلها النصب : وينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن المفعولات كالفاعل وقد تسبقها الباء الجارة أو من الجارة الزائدة بعد استفهام أو نفي فتكون مجرورة لفظا ومحلها النصب مثل :" هل رأيت من أَحد – مارأيت من أَحد – كفي بزيد تَعْلّمه ، أي كفاه تعلمه.[2]

ب- المفعول المطلق :

([1]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص184

([2]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص186

– أهم ما ينوب عن المصدر : مما ينبغي أن يُعْرف في النحو التعليمي بوضوح أهم ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق مما يتردد في قراءات الناشئة وكتاباتها ، ومن ذلك الصفة مثل:ذاكر كثيراً وعدده مثل: لعب أربع لُعْبات " وآلته مثل :(ضربه عصاً) و لفظ (كل وبعض) مضافين إلى المصدر مثل: (ودَّ كلَ الود – ودّ بعضَ الود) واسم الإشارة سابقاً للمصدر ويعرب المصدر بدلاً منه مثل :" ظن هذا الظنَّ" وأي الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل أيّ عمل عملت ؟؟ أيّ عملٍ تعملْ أعملْ ".

ج– المفعول فيه:

– أهم ما ينوب عن ظرف الزمان والمكان : ينبغي أن يذكر للناشئة أهم ما ينوب عن ظرف الزمان والمكان مما يترد في قراءاتها وكتاباتها. من ذلك مايشتركان فيه مع ما ينوب عن المفعول المطلق . والمقصود العدد في مثل " ذاكرت ثلاثَ ليال – سرت ثلاثةَ أميال " ولفظتي كل وبعض مضافتين إليهما مثل : " ذاكرت كلَّ اليوم" " سرت بعضَ الشوارع " واسم الإشارة مبدلاً منهما مثل " اجتهد هذا اليوم " سار هذا الشارع " وينوب عن الظرفين المشتق منهما مثل : " موعد – ومقعد " والمصدر مثل :" شروق الصباح – غروب الشمس صلاة العصر –غمضة عين– قرب القاهرة – مدَّاليد – طيَّ الخطاب " . وينوب عن ظرف المكان خاصة اسم الفاعل مثل :" داخلَ القاهرة – خارجَ مصر – وكلمة :"حوالَىْ" بمعني حول ، وكلمة وسْط –ساكنة السين – بمعني بين "وَسْط أصحابه " وقد يأتي الظرفان مركبين مبنيين على فتح الجزأين مثل:" ليلَ نهارَ – صباحَ مساءَ ، بين بين " للتوسط بين شيئين "[1]

*** ثالثاً: تكملات مهمة :**

(أ) دلالة المضارع علي الزمن الماضي لاستحضار الصورة : مما ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن المضارع الموضوع لزمن الحاضر والمستقبل قد يستخدم في الزمن الماضي باطراد مع (لم) الجازمة في مثل :(لم يكتب) ومع كادمثل(كاد يتفوق) وليس ذلك وحده ما يذكر للناشئة، بل أيضاً يجب أن يذكر لها أنه يستخدم

([1]) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي،ص186.

في القرآن الكريم والشعر والنثر دالاً علي الزمن الماضي أو بدلاً من الفعل الماضي إذا أريد استحضار الصورة مثل: (وَاللَّهُ الَّذِي يرْسِلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا) [الروم:48] بدلاً من " فأثارت سحابا " لاستحضار صورة الرياح الدالة علي القدرة الإلهية في إثارة السحاب إذ يبدأ قطعاً ثم تتضامّ تم تتراكم ، ومثل قوله تعالى: (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) [الحج :31] بدلاً من " فخطفته الطير أو هوّت به الريح " لاستحضار صورة الطير وهي تتخطّف المشرك والريح وهي تهوي به . ومثل قوله في تصوير ما حدث لأهل الكهف قديماً :(وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ إليمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا) [الكهف :18] وكثيراً ما يستخدم المؤرخون والقُصَّاص المضارع في حكاية الزمن الماضي لاستحضار صورة الأحداث والأشخاص الماضية . وأكثر قصص الأطفال تكتب لهم بهذه الصيغة حتى يتمثلوا القصة وتتراءى لهم وكأنهم يشاهدونها بأبصارهم[1].

(ب) أنواع الحروف: حروف الزيادة جارة – غير جارة:

ينبغي أن تعرض أنواع الحروف في باب مستقل عرضاً مفصلاً وهي كثيرة فمنها حروف الجر،وحروف العطف، وحروف النفي، وحروف الاستفهام، وحروف الجواب، وحروف الشرط ، وحروف التنفيس، وحروف التفسير، وحروف النداء وحروف التنبيه، وحروف التحضيض إلى غير ذلك، وينبغي أن تُعرض جميعاً في باب عرضاً مفصلاً، لأنها جميعاً مفاتيح لغوية دقيقة. ويحسن أن تعرِف الناشئة استخدامها كما يحسن أن تعرِف حروف الزيادة ويفرد لها باب، يوضح أن منها الجار مثل: (الباء ورُب ومن) وغير الجار مثل: (ما وإن) في مثل: (إذا ما اجتهدت نجحت) فما زائدة، ومثال: (ما إن قمت) فإن زائدة.

رابعاً: أبواب إضافية:

(أ) باب الذكر والحذف:

([1]) شوقي ضيف،تيسير النحو التعليمي، ص187

تتميز العربية بأن عناصر الجملة فيها قد تذكر، وقد يحذف بعضها دون تفرقة بين عنصر وعنصر، اكتفاءً بدلالة السياق، حتى الكلمة المرتبطة مع أخت لها كالمضاف نجدها تحذف كما في قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ) [الفجر :22] أي أمر ربك والمضاف إليه يحذف في مثل قوله تعالى: (لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ) [الروم:4]، أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك. وبالمثل المنعوت قد يحذف في مثل : (وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) [البينة :5] أي الملة القيِّمة، وكذلك النعت في مثل : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) [الكهف :79]، أي كل سفينة صالحة ، وترابط النعت بالمنعوت لا يقل عن ترابط المضاف والمضاف إليه مما أدى إلى اقتراح أن يُعْرَض على الناشئة في باب الاسم المفرد، وبالمثل بقية العناصر المستقلة في الجملة من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ومفعول به وحروف جرّ يشملها الحذف في صورٍ أكثر سعة. وعناصر الجملة العربية بدأت لغتها شعرية، والشاعر في أبياته وجملها يرتبط بأنغام الوزن الذي اختاره، وقد يضطره هذا الارتباط إلى أن يحذف جزءاً أو عنصراً من الجملة هنا أو هناك مما عرَّض جميع عناصرها وأجزائها للحذف. وعادة يذكر النحاة ذلك مفرَّقاً على أبواب النحو، فإذا جُمِع ما فرقوه في تلك الأبواب في باب واحد، حتى تُرى صورة الحذف في عناصر الجملة العربية مقرونة بعضها إلى بعض وترتسم في أذهان الناشئة رسماً بيِّناً كان هو الأوجب.

(ب) باب التقديم والتأخير:

يضطر الشاعر في كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب النحوي للعبارة، إذ المهم عنده الترتيب النغمي أو قُل النسق حتى لا يصيبه أي اضطراب ، وإذا استثنينا الترتيب الحتمي بين المضاف والمضاف إليه وبين المتبوع والتوابع نعتاً وغير نعت، وجدنا كل الكلمات بعد ذلك تتقدم وتتأخر. وحاول النحاة أن يضبطوا صوراً من ذلك ويضعوا لها قواعد دقيقة ، غير أنهم فرَّقوها على الأبواب الأساسية من مبتدأ وخبر ومن فعل وفاعل ومفعولات ، ويرى شوقي ضيف أن تُجمع وتُنسّق

في باب خاص بها حتى تتضح صور التقديم والتأخير في العناصر الأساسية للجملة العربية اتضاحاً تاماً وتُسْتوعب استيعاباً دقيقاً[1].

(ج) الجملة الأساسية:الاسمية والفعلية:

ينبغي أن تُعرض الجملة الاسمية والفعلية بوضوح على الناشئة بحيث يتبينون صور الجملة الاسمية المصدّرة أو المفتتحة بمبتدأ وحين تدخل عليها إن وأخواتها أو بعض الحروف الأخرى الكثيرة، وكذلك صور الجملة الفعلية المصدّرة أو المفتتحة بفعل أو ببعض معمولاته . وليس ذلك فحسب ، بل لا بد أن توضَّح لهم الفروق بين الجملتين: الاسمية والفعلية في الزمان وفي اللواحق التابعة لهما وما قد يفيده تقدم الاسم مع الجملة الاسمية الخبرية من أهمية، وكذلك ما قد يفيده تقدم الفعل في الجملة الفعلية[2].

هذه هي جملة من الأسس حاول المجددون اتباعها في محاولاتهم التيسيرية وخلاصة القول:

– ترتب على هذه الأسس إلغاء بعض الأبواب النحوية . ودمج أمثلتها في أبواب أخرى.

– جُعل الإعراب لصحة النطق ، فمالم يصحح نطقاً فلا حاجة له.

– دُعى إلى إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية ، وإلغاء متعلقات الجار والمجرور والظرف .

– وضع تعريفات جديدة لبعض الأبواب النحوية ، وترتب عليها إلغاء شروط وقواعد كثيرة للنحاة لأحكام تلك الأبواب ، كما حُذفت كثير من القواعد والشروط التي وضعها النحاة في معظم الأبواب ولا حاجة للدارس بها[3].

([1]) شوقي ضيف ،تيسير النحو التعليمي، ص190

([2])عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي،مصر 1979،ط2،ص45، شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ، ص190

([3]) الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص54

الفصل الثالث:محاولات التيسير النحوي

المبحث الأول: محاولات قديمة
المبحث الثاني: محاولات فردية حديثة
المبحث الثالث: محاولات جماعية حديثة

المبحث الأول
محاولات قديمة

يأتي معظم الهجوم على الفصحى من جانب نحوْها ، وعلامات إعرابها، وهى مقولة لاتسلم إلى النتيجة التي تراد لها وأقصى ما تسلم إليه هذه المقولة المطالبة بتيسير قواعد النحو وتيسير مسائله وحذف الأبواب والمسائل غير العلمية، وكانت الناشئة تضيق بالإعراب في الفصحى ولكن الضبط الإعرابي يوضح العلاقات بين كلمات الجملة ويحدد للسامع وظيفة كل كلمة وهو في نفس الوقت يعطى الكاتب حرية تحريك الكلمات من أماكنها تقديماً وتأخيراً لأسباب بلاغية أو أسلوبية دونما خوف من غموض أو إبهام .[1]

"ومن المعروف لدى دارسي النحو العربي والباحثين فيه أن سيبويه قد أكمل النحو العربي من ألفه إلى يائه ، وذلك في (الكتاب) الذي يُعد أقدم كتاب في النحو والصرف بين أيدينا حتى الآن فكان سجلاً لآراء الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه"[2] على أن سيبويه استفاد من علماء عصره الآخرين أمثال يونس بن حبيب ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ، وأبى زيد الأنصاري وغيرهم .

وقد قال أبو عثمان المازني عن كتاب سيبويه : "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح" [3] فما فات سيبويه من علم النحو من شيء جوهري .

والحق أن التغير الذي طرأ على النحو– كما قدَّمه سيبويه– ليس تغيراً في الجوهر، ومن جاء بعد سيبويه من العلماء لم يقدَّموا للنحو جديداً بل انكبوا على شرح وتوضيح مشكله .

وقد أوغل بعض العلماء في تعقيد النحو وأمسك زمام أمر هذا العلم أناس صُعب عليهم أن يُضيفوا جديداً إلى قواعده الأصلية ، فعادوا من حيث وصلوا كما أخذوا يبحثون في قواعد لغات يمكن أن تؤثر في قواعد اللغة فأصبح علم النحو

---

[1] عمر أحمد مختار، العربية الصحيحة، عالم الكتب – القاهرة – ص (18 –19) .

[2] الطنطاوي ، محمد ، نشأة النحو ،ص 48 .

[3](نقلاً عن) ابن النديم، أبو الفرج، الفهرست القاهرة –1979 م ص 83.

صعباً على الكثيرين ، لذلك كان لابد من التيسير والتقريب لأذهان المتعلمين ، وقد اتخذ التيسير عدة أشكال وصور من أهمها :

أ/ تخليص النحو مما أقحمه بعض العلماء عليه ممَا ليس منه، حتى بدأ هذا العلم غريباً على أصحابه الحقيقيين من عرب البوادي ،فقد روي أن أعرابياً وقف على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخلونه معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس ! فقال الأخفش : "ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال : أراكم تتكلمون بكلامٍ في كلامنا بما ليس من كلامنا"[1] فالنحاة يتكلمون اللغة ولكنهم يُقحمون عليها ماليس منها مما أثار استهجان ذاك الأعرابي فهو من مصادر اللغة ولكنه لم يتكلم كما تكلم الأخفش وغيره عنها .

ب/ الاختصار والإيجاز غير المخل، لأن معظم كتب النحو كانت تعاني من الطول المفْرط الناشيء من التكرار والاستطراد والحشو ومعالجة المسائل الأجنبية التي لا صلة لها بالنحو، فضلاً عن الشغف بالمناقشات والجدل والإغراق في تتبع العلل والإكثار من التقسيمات والتفريعات[2] ومن نماذج ذلك على سبيل المثال أن الأشمونى[3] أوصل معمول الصفة المشبهة إلى اثنين وسبعين صورة منها جائز وممتنع [4] ولكن أوصلها الصَّبان مع تحرى الدقة والأمانة إلى أربعة عشر ألفاً ومائتين ست وخمسين صورة [5] أضف إلى ذلك التعمق في مسائل الخلاف "وحسبك أن تقرأ باباً كباب المبتدأ و الخبر ، أو باب كان وأخواتها والملحقات بها أو غيرها من النواسخ وغير النواسخ في الهمع، أو ابن عقيل وحاشيته ، أو الأشمونى وحاشيته – فترى العجب العجاب من أمر ذلك الخلاف بل حسبك أن تقرأ باب الجوازم خاصة في كتاب الهمع لتفزع مما ترى من الخلاف في كل مسألة

---

[1] التوحيدي، أبو حيان على بن محمد العباس، الإمتاع والمؤانسة : القاهرة مطبعة لجنة التأليف 2/ 139 .

[2] مبروك عبد الوارث : في إصلاح النحو العربي : 27 .

[3] الأشمونى – نور الدين أبو الحسن على بن محمد : شرح الأشمونى على ألفية بن مالك المسمى : منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك / بيروت / دار الكتاب العربي 1955 /2/8.

[4] شرح الاشمونى 8/2 .

[5] خلف الأحمر ، أبو محرز ، مقدمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق 1961 م ص 34 .

وهذا الخلاف والتفريع في كثير من القواعد النحوية كان أظهر العيوب فيها ، وأكبر العقبات في تحصيلها والوصول فيها إلى ضوابط محددة سليمة يسهل استخدامها والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق"[1].

ج/ شرح المؤلفات النحوية ،ذلك أن هذه المؤلفات كتبت بلغة جافة يصعب فهمها، أو الوقوف على مراميها بسهولة ويسر لذلك كان لابد من شرح لهذه اللغة التي صيغت بها تلك المؤلفات .

إن بعض نحاتنا القدامى والمحدثين يفهمون النحو فهماً يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات الحديثة ، وهى أن وظيفة النحو أن يتناول معاني النص كما يتناول الأشكال الإعرابية ، فقد بيّن صاحب دلائل الإعجاز طريقاً للبحث النحوي تعدى علامات الإعراب ، وأواخر الكلمات ، وأوضح أن للكلام نظماً ، وأن العناية بهذا النظم واتباع أحكامه وقوانينه هي الطريق إلى الإفهام وأنه إذا عُدل عن تلك الأحكام والقوانين لم يفهم معنى الكلام فيقول : "وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها" [2]ولم تكن صيحات الدعوة إلى تيسير النحو وتطويره[3] وليدة العصر الحديث فقد كانت هناك محاولات قديمة تتمثل في :

أ/ وضع المتون والمختصرات: كان من الطبيعي أن تشتد الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه وما جدّ بعده من المطولات النحوية ، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها في يسر .

وكان من أوائل من عُنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه ومملیه على طلابه، يدل على ذلك تأليفه كتاباً باسم (الأوسط في النحو) ولمعاصره أبى محمد اليزيدى المتوفى سنة (202هـ)(مختصر في النحو) اشتهر في زمنه[4] وحاكت

---

[1] عباس حسن: صريح الرأي في النحو العربي: مجلة رسالة الإسلام ع 36 الصادرة عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ص 387 .

[2] الجرجاني، عبد القاهر – دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا – دار الكتب العلمية ، بيروت (د. ت) ، ص 44 .

[3] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ص 180 .

[4] شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، الطبعة الثانية، دار المعارف، ص 13.

المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائى المتوفى سنة 189 هـ إذ صنّف في النحو كتاباً مجملاً باسم (مختصر النحو) .

وعلى هذه الطريقة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثاني الهجري بغرض تيسير النحو وتسهيله ، ويظهر أن كثيراً من معلمي النحو ظلوا لا يكتفون بالمختصرات فيه ويعرضونها على الناشئة ، فقد مضوا يعرضون عليهم كثيراً من علله و أقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصوّر قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم ، مما جعل الجاحظ يتعرض لمعلَّم الصبية أو الناشئة ناصحاً : " أمّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلاّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوْام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده ، وشيءٍ إن وصفه ، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به ومذهل عما هو أردّ عليه ، من رواية المثل الشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع ، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لايحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد ، ومَن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطّر إليه شيء" [1].

واستجاب كثيرون من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة على نحو ما يلقانا عند هشام بن معاوية صاحب الكسائى المتوفى سنة 209 للهجرة وأبى عمر الجرمى تلميذ الأخفش الأوسط المتوفى سنة 225هـ فلكل منهما (مختصر في النحو) استخلص فيه بإجمال قواعده . وتعاقب على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والكوفيين طوال القرن الثالث الهجري ، منهم ثعلب والمفضل بن سلمة وأبو موسى الحامض ، إذ كان لكل منهم في النحو مختصر لطيف . وبالمثل كان ابن كيسان المتوفى سنة

---

[1] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من الموقع الإلكتروني قوقل ، بتاريخ الخميس 26 مايو 2010م ص 5 .

299 للهجرة ولمعاصره ابن شقير مختصر موجز في النحو، وكذلك لنفطويه المتوفى سنة 323هـ.

ولعلّ مختصراً في النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حينئذ ما لقيه مختصر الزجاجي المتوفى سنة 337 للهجرة وقد سمّاه (الجمل في النحو) وطارت شهرته في الآفاق إذ ظلّ طويلاً يُدْرَّسُ للناشئة في الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكبَّ عليه أعلام النحاة في تلك الأمصار بالشرح ، حتى قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحاً ، [1]

ويقال إنه صنَّفه بمكة ، ولذلك كان من الكتب المباركة إذ لم يشتغل به أحد إلاّ انتفع به ، وهو فيه يجمل أبواب النحو في لغة ميسرة ، تخلو من التفريعات ومن الشذوذ الذي لا يشيع في لسان العرب ، كما يخلو من العلل والأقيسة التي لاتفيد الناشئة في النطق السليم بالعربية . وكان يعاصر الزجاجي أبو جعفر النحّاس المصري ، وكان يُدرِس لطلابه المتخصصين شرحه على كتاب سيبويه ، واتسعت شهرته فقصده الطلاب من كل فجَّ ، وفي مقدمتهم محمد بن يحى الرياحى الأندلسي وعنه حمل كتاب سيبويه ، ودرَّسه لطلابه بقرطبة ، ونسخته هذه التي رواها عن أبي جعفر النحاس تُعدّ أُم الدراسات النحوية المتخصصة في الأندلس وألف أبو جعفر بجانب شرحه المطّول لكتاب سيبويه مختصراً في النحو للناشئة ، سَّماه كتاب (التفاحة) ، عرض فيه بإيجاز قواعد النحو الأساسية فيما لا يتجاوز ست عشرة صحيفة . ولابن درستويه المتوفى سنة 347 هـ مختصر في النحو سّماه(الهداية)، ولابن خالويه المتوفى 370 هـ مختصر سماه باسم مختصر الزجاجي : (الجمل في النحو) ، ولكن لم ينل حظاً من الشهرة .

وللنحوي الكبير أبى علي الفارسي المتوفى سنة 377 هـ مختصر باسم (الأوليات في النحو)، ولمعاصره على بن عيسى الرماني المتوفى سنة 384 هـ مختصر باسم (الإيجاز في النحو) ، ولابن جني المتوفى سنة 392 هـ مختصر باسم (اللمع في النحو) أكثر الأسلاف من شرحه ، ولابن بابشاذ نحوي مصر في القرن الخامس مختصر سماه (المقدمة) وكان في عشرة أبواب ولعبد القاهر الجرجاني

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 14 .

المتوفى سنة 471 هـ مختصر سمّاه (الجمل)، وللتبريزى المتوفى سنة 502 هـ (المقدمة) اختصر فيها النحو اختصاراً حسناً ، وللزمخشري المتوفى سنة 538 هـ مختصر مجمل في النحو اختصره في كتابه (المفصل)، وسمّاه (الأنموذج) .[1]

شرحه الأسلاف مراراً، ولمعاصره الجواليقى البغدادي مختصر (الموجز في النحو). ولابن بري المصري المتوفى سنة 582هـ (مقدمه في النحو) نقلها عنه عيسى الجزولي وأشاعها في المغرب والأندلس ، وللمطرَّزى الإيرانى المتوفى سنة 610 هـ (مقدمة في النحو) ومختصر باسم (المصباح) ، ولعبد اللطيف البغدادي المتوفى 628هـ (قَبْسة العجلان في النحو) وللشلوبينى الأندلسي المتوفى سنة645 هـ مختصر في النحو باسم (التوطئة) . ومن أئمة النحو المصريين في القرن السابع الهجري ابن الحاجب المتوفى 646هـ وله مختصر في النحو باسم (مقدمة وجيزة)، وله متن أكثر سعة وتفصيلاً سمّاه (الكافية)، عَّد بروكلمان له نحو سبعين شرحاً ، وللإمام النحوي المشهور ابن مالك الأندلسي المتوفى سنة672هـ ((عُدَّة الحافظ وعمدة اللافظ في مبادئ النحو) ، ولابن أبى الربيع الإشبيلى المتوفى سنة 688 هـ (الملخص في النحو)، وللبيضاوي المتوفى سنة 716 هـ مختصر في النحو باسم (لب اللباب في علم الإعراب)، ولابن أجروم المغربي المتوفى سنة 723 هـ (المقدمة الأجرومية في مبادئ علم العربية).

وتشتهر باسم (متن الأجرومية) وظل لهذا المتن أو المختصر في تعليم الناشئة النحو الحظوة الكبرى في جميع بلدان العالم العربي من الخليج إلى المحيط [2] واهتم به علماء النحو في كل مكان ووضعوا له شروحاً شتى ، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط . تجرى أبوابه على هذه الطريقة: باب الإعراب ، باب معرفة علامات الإعراب ، باب الأفعال ، باب مرفوعات الأسماء ، الفاعل ، نائب الفاعل ، المبتدأ والخبر ، العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، النعت ، العطف ، التوكيد ، البدل ، المفعول به ،

---

[1] أبو شادي ، الإعراب وصيحات تجديد النحو ، من الموقع الإلكتروني قوقل ، ص 3 ، بتاريخ الاثنين 11/3 /2008م .

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، ص 15

المصدر، ظرف المكان وظرف الزمان ، التمييز ، الحال ، الاستثناء، باب لا، المنادى ، المفعول من أجله ، المفعول معه ، مخفوضات الأسماء .

وواضح أن ابن أجروم حذف من النحو في مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التي تكفي الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحاتنا وطلابهم في الحقب الماضية أقبل المستشرقون على طبعه ونشره ، فطُبع بروما في أواخر القرن السادس عشر ، وسرعان ما تُرجم إلى اللاتينية في برسلاو ، وترجم إلى الفرنسية وطبع مع تلك الترجمة في باريس والجزائر ، وطبع في كمبردج بإنجلترا وفي ألمانيا . ونرى أباحيان أستاذ ابن أجروم عاش بعده نحو عشرين عاماً والذي اشتهر بتأليفه أضخم كتب النحو المتأخرة حجماً ، (ارتشاف الضَّرب) الذي لا يزال محفوظاً ، وهو في ستة مجلدات كبار ، يحاول بدوره أن يضع في النحو مختصراً للناشئة ، سّماه : (اللمحة البدرية في علم العربية) وهو في نحو عشرين صحيفة، وكان يعاصره ابن هشام المصري المتوفى 761هـ وله موسوعة نحوية سمّاها : (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ألفها على منهج مبتكر لم يسبقه إليه سابق ، إذ وزّعها على قسمين كبيرين : قسم أفرده للحروف والأدوات موضحاً وظائفها واستخدامها في الصيغ والتراكيب ، وقسماً أفرده للجملة وأبوابها المتنوعة الكثيرة ، وألف للمتخصصين أيضاً كتابه : (أوضح المسالك) وبجانب ذلك ألف للناشئة ثلاثة مختصرات . مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو (الإعراب عن قواعد الإعراب) ومختصراً متوسط الإيجاز هو : (قطْر الندى) ومختصراً أوسع منه هو (شذور الذهب) فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأوّل ، وإذا أراد التوسع قليلاً درس المختصر الثاني فإن أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث ، وحاول أن يفقهه ويفهمه فهماً حسناً. وكانوا يدرسون في الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الأجرومية في السنة الأولى بالقسم الابتدائي ، وفي السنة الثانية كانوا يدرسونهم مختصراً أوسع قليلاً هو (المقدمة الأزهرية في علم العربية) للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة 905هـ . وكانوا يدرسونهم في السنة الثالثة (قطر الندى) لابن هشام وهو أوسع منهما جميعاً، وفي

السنة الرابعة كانوا يدرسونهم متن الألفية. وبذلك كانت تختَمْ دراسة النحو في الأزهر الشريف بتلك الطريقة المثلى. وظلّ علماء النحو في الفترة العثمانية يعنون بوضع المختصرات والملخصات في النحو وللشيخ الشعراني المتصوّف مختصر في النحو لطيف سماه: (لباب الإعراب المانع من اللحن في السّنَّة والكتاب). ويظهر من هذا العرض المنهج أو المسلك الذي اتبعه الأسلاف في تيسير النحو على الناشئة وتعليمه لها تعليماً ييسره ، ويرفع العقاب والصعاب منه ، فقد دأبوا منذ القرن الثاني الهجري إلى العصر الحديث يضعون في النحو مختصرات ومتوناً موجزة يستخلصون فيها من مطوّلات قواعده الأساسية ، ويُصَفّونها– أوقُل يقطِّرونها – في صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مركّزة كى تستظهرها الناشئة وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب أوضاع العربية ومقومات صياغاتها وتمثُّلها تمثلاً بيّناً . [1]

ويُطالع من كتب التراجم والفهارس[2]عناوين كثيرة تدل على أن القدماء كانوا يدركون بعض مصادر الصعوبة في تعلم النحو ،وأن تيسير النحو للناشئة أمر لامناص منه ولذلك بادروا بالتأليف النحوي المختصر الذي يظهر من عناوين تلك المؤلفات ورغبة مؤلفيها في التيسير والإيضاح والإرشاد . [3] وكذلك من المحاولات القديمة للوقوف على صعوبة النحو وتخفيف أعبائه على الناشئة :

2– وضع المنظومات الشعرية : قد أدرك العلماء الأوائل وجود فرق جوهري بين النحو وتعليم النحو، ولهذا لجأوا في القضاء على صعوبة النحو إلى تيسير تعليم النحو، فاخترعوا المنظومات والمتون المنثورة ، وكل ذلك سعياً منهم إلى إفهام كتاب الله ، وذلك بتيسير قواعد النحو وتيسير حفظها ، وقد ظهر التعليم والتسهيل على المتعلمين من ناحيتين : أ/ المحتوى . ب/ وطريقة ترتيب المحتوى .

أمّا المحتوى فالملاحظ أن معظم المنظومات النحوية اتسمت بالشمول والاختصار، فقد اختصرت القواعد النحوية بخلوَّها من الحشو كالتعريفات وبعض

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، ص 17

[2] أبو شادي ، الإعراب وصيحات تجديد النحو، من الموقع الإلكتروني قوقل، ص 3، بتاريخ السبت 11/1 /2008م .

[3] الحلي، حازم سليمان : تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، ص 54 ، وما بعدها ، ومجلة اللسان العربي، 1996م ، ص 41

الأبواب التي لاتهم المتعلم مع شمولها لمعظم أبواب النحو ومسائله ، وهذا يختصر على المتعلّم الوقت ويزيد في استيعابه ، وبخاصة أن القواعد النحوية متسمة بالطابع التعليمي النابع من نهج النحو الذي يتسم بالتسلسل المنطقي ولا يدع ذهن المتعلم يتشتت بكثرة الأحكام التي يتعلمها[1] أمّا الترتيب فيلاحظ أن أغلب الناظمين بنى منظومته على نظرية العامل ، إمّا على العامل نفسه كما فعل ابن مالك ، وإمّا على المعمولات التي هي أثر للعامل كما فعل ابن الحاجب، وهذه النظرية تعليمية مناسبة للفكر ، لما فيها من ترابط المسائل في الأبواب وهذا يساعد على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضاً [2].

– وكان من مظاهر تيسير تعليم النحو أيضاً أن المقدمات النحوية المنثورة وضعت للمبتدئين والتي تعّد مرحلة من المراحل التي مّر بها تيسير النحو ولقيت عناية فائقة من الناظمين .

– ولما كان الهدف من أغلب المنظومات النحوية هو تيسير النحو وجعله قريباً من أذهان متعلميه، اختلفت المنظومات من جهة الطول والقصر تبعاً لاختلاف ما كان مقصوداً بنظمها ، فبعض المنظومات قُصد بها المبتدئون ، لأن الهدف منها تعليم النحو، فنرى أنها مختصرة وغير طويلة وبعضها قصد به من هو أعلى من المبتدئين، لأن الهدف منها تيسير النحو بجعله قريباً من أذهان متعلميه فنراها طويلة ونرى فيها كثرة التفريعات والتقسيمات ، وأن الناظمين الذين ألّفوا منظومات للمبتدئين حريصون على اتباع مناهج التعليم في منظوماتهم وقد ظهرت سمات هذه المناهج بارزة في تلك المنظومات ، وإن كانت مناهج التعليم موجودة فيها كلها ولكن بنسب متفاوتة ، وهذه السّمات تتمثل فيما يلي :

1– قدَّمت المنظومات النحوية النحو معيارياً فنبهت على الأخطاء في الأداء اللغوي، أي : لغة المتعلم نفسه ، والمراد بها لغة المتعلم التي ينتجها وهو يتعلم ،

---

[1] محمد أحمد الشامي ، موسوعة دهشة ، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكتروني www.googl.com Meshkat .net، الأحد 26 /12 /2004م

[2] محمد أحمد الشامي ، موسوعة دهشة ، النحو بين التيسير والتعسير ، من الموقع اللإلكترونيwww.googl.com Meshkat .net ، الأربعاء 2010/4/14م.

وهذا من أجل معرفة طريقة مواجهتها وكيفية تلافيها ومن أمثلة هذا قول ابن مالك في باب النكرة والمعرفة :

وفي اختيار لا يجئُ المنفُصل *** إذا تأتى أن يجيء المُتَّصِل[1]

وقوله في باب الفاعل :

وشاع نحوُ : خاف ربّه عمر وشذّ نحو : زان نوره الشجر

2- ظهر في المنظومات النحوية أيضاً جوانب من علم التربية ، فنجد أن الناظمين اتّبعوا بعض طرق التدريس التي نادى بها التربويون .

3- اهتمت المنظومات النحوية بدراسة اللهجات العربية القديمة ، وركّزوا على دراسة اللهجة الفصيحة العامة ، وهى اللهجة الواسعة الانتشار ، فنجد بعضهم كالحريري (516 هـ) والسرمدي 776 هـ مثلاً يهملان ذكر الحروف العاملة عمل (ليس) ماعدا (ما) لعدم انتشار استعمال تلك الحروف بين عامة العرب وحرصوا عند اختيارهم اللهجة الفصيحة أن ينوعوا فيها ما بين أسلوب كلامي مكتوب وأسلوب كلامي منطوق ، حيث اهتم الناظمون إضافة إلى ذكر الأحكام بذكر كثير من الأمثلة في منظوماتهم ، ومن أمثلة هذا قول الحريري :

وقد أجيز الضمُّ في الترخيم فقيل : يا عامُ بضمَّ الميم .

وقول ابن معطٍ في ألفيته :

وكل ما لم ينصرِف تَفتحه جَرّاً كإسحاقَ ويأتي شرحه .

وقول ابن مالك في باب نائب الفاعل :

فأوّلَ الفعل أضمْمَنْ والمتصلْ بالآخر اكسْر في مضى ك : وُصِلْ

وقوله أيضاً في الباب نفسه :

وأكسر أو أشْمِمْ فا ثلاثيَّ أُعلّ عيناً ، وضَمُّ ك : بوع فاحْتملِ

والأمثلة على هذا المنوال كثيرة .

4- راعى بعض الناظمين النفعَ العلمي لمحتوى المنظومة ، وهذا ظاهر عند الذين أرادوا أن تكون منظوماتهم تعليمية ، كالحريري والقرطاجني ، فتجنبوا الحديث عما في وصف اللغة من أشياء لا تصلح للتعليم ، مثل باب التنازع و الإخبار ب(الذي

---

[1] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية ، 1/ 84

) والألف واللام ، كما تجنبوا التعليل للأحكام فلا نجدهم يتناولون جميع التراكيب المقبولة نحوياً ، بل يقتصرون على التراكيب النحوية الملائمة للموقف الكلامي أي أنهم يختارون البُنى النحوية الشائعة ، ولهذا راعوا في منظوماتهم أن يكون النحو فيها انتقائياً .

5- سعى الناظمون إلى تعليم النحو باستخدام وسيلة النظم ، وراعوا في منظوماتهم أن تتوافق مع طريقة التفكير الإنساني القائمة على التدريج من الجزئيات إلى الكليات أو العكس ، لأن طريقة التعليم يجب أن تكون منسجمة مع طريقة التفكير ، ومن هنا استخدم الناظمون في منظوماتهم بعض طرق التدريس التي عُرِفت في عصرنا الحديث والتي تتفق مع طريقة التفكير مثل طريقة :

* **الاستنتاج** ، وهى انتقال الفكر من الحقائق العامة إلى الحقيقة الجزئية ، أو من الكل إلى الجزء وتُمثَّل هذه الأبيات المقتصرة على قاعدة فقط أو المشتملة على قاعدة ومثال لها ، ومن أمثلة هذا قول الحريري في (ملحة الإعراب) في باب إعراب الاسم المنقوص:

والياء في القاضي وفى المستشري ساكِنة في رفعها والجرّ

وتفتح الياء إذا ما نصِبَا نحو : ولقيت القاضي المَهذبا

ومن أمثلة ذلك في ألفية ابن مالك قوله في باب الابتداء:

وخبر المحصور قدَّم أبداً كـ مالنا إلاّاتّباع أحمدا

وهذه الطريقة هي الشائعة في أكثر المنظومات ومنها ألفية ابن مالك لأن كتب النحو تتسم غالباً بتقديم القاعدة العامة ثم تتبعها بالأمثلة التي توضحها ومن طرق التعليم أيضا الطريقة :

الاستقرائية :والاستقراء يعني تتبع جزيئات الشيء[1] وهي الطريقة التي تنتقل من الجزيئات إلى القضايا الكلية ومن الخاص إلى العام.

وتمثلها الأبيات المحتوية على مثال تتبعها قاعدة[1]، ومن الأمثلة على هذا قول ابن مالك في باب المبتدأ والخبر:

---

[1] أبو البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسين ، ت ، عدنان درويش ، محمد المصري ، معجم الكليات في المصطلحات والفروق الفردية ، مؤسسة الرسالة بيروت ، د.ت ، ص 105-106

ونحْوُ : عندي درهم ولى وَطرْ ملتزم فيه تقدم الخبر

ونجد أن معظم المنظومات مبنياً على الطريقة الاستقرائية ، إذ نجد هذه المنظومات تتناول بحث الجزئيات سعياً للوصول إلى الكليات فهي تدرس الوظائف النحوية للمفردات وعلاماتها الإعرابية ، فالجملة الاسمية مثلاً لا تدرس في إطارها الكامل وإنما تدرس جزئياتها ، كباب المبتدأ والخبر ، وكذا الجملة الفعلية تدرس جزئياتها مثل : باب الفاعل ، وباب نائب الفاعل ، باب المفعول ، باب الحال فالمركبات والأساليب، إذن لم تتناول الدراسة إلاّ جزئياتها ، وهذه طريقة تعليمية مناسبة للفكر ، لما فيها من ترابط بين الأبواب ومسائل الباب الواحد ، وهذا يساعد المتعلم على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضاً فاتباع الناظمين الأوائل لهذه الطرق التي نادى العلماء المحدثون بالأخذ بها دليل على تقدمهم في العلم بتجربتهم لوسائل ناجحة في تقديم العلوم وإفادتهم منها ، ولا تزال الاستفادة منها قائمة إلى الآن .

6- تقتضى طبيعة الاهتمام بالمنظومة أن تكون محفوظة ، وقد ساعد تأليفها للتعليم على جعل احتمال نسيان محتواها قليلاً ، لكثرة تكرارها للحفظ أو التدريس، يضاف إلى هذا أن بعض الناظمين حرص على أن تكون منظومته حاضرة في ذهن من يتعلمها ، وذلك باعتمادهم على الإحالة إلى قواعد وأحكام سابقة ، فمن الأمثلة على هذا قول الحريري :

- وعكس إنّ يا أخي في العمل كان وما انفك الفتى ولم يُزَلْ .

وقول ابن مالك في باب (إن) وأخواتها :

- لإنّ أنّ ليت لكنّ لعل كأن عكس ما لكان من عمل. [2]

وقول حازم القرطاجني في منظومته :

والناصبات لأسماءٍ قد ارْتفعَتْ أخبارُها ، أحرفٌ قدعدّها العُلما

وهى التي ذكِرتْ في باب (إنّ) فلا معنى لكرَّ حُرُوفٍ تورث السَّأما .

---

[1] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 120

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية الطبعة 20 ، 345/1 .

ولهذا فإن مآخذ التربويين على التدرج الطولي لمحتوى المادة العلمية الموجودة في الكتب النحوية لايُسلَّم لهم ، لأنهم ذكروا أن فيه سلبيات أهمها نسيان المادة العلمية والمعروف أن النسيان سيزول مع الحفظ والتكرار والتذكير بالقواعد السابقة .

7- سعى الناظمون إلى تيسير علم النحو بوضعهم المنظومات ، ثم سعوا إلى ذلك بجعلها قريبة وحاضرة في ذهن متعلمها ، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل ، جلي العبارة، واضح الأفكار ، مترابط الموضوعات ، وهذا ظاهر لدى من صنَّف منظومته للمبتدئين، فمن الأمثلة على هذا أن ابن الوردي ت سنة (749هـ) وابن نباتة المصري ت سنة (786 هـ) وهما شاعران مُبَرَّزان في عصرهما أعجبا (بملحة الإعراب) فنظم كل واحد منهما قصيدة ضمنها أشطراً كثيرة من أبيات الملحة .

ومن أمثلة ذلك أيضا أن حازم القرطاجني قد ألبس منظومته رداءً أدبياً جميلاً زادت به جمالاً واكتسبت حسناً ، قال في مقدمتها : [1]

فاسمع لنظم بديع قد هَدَت فكرى له سعادة مَلك أجزل القِسَما.

حديقة تُبْهجُ الأحداق أنْ مطِرتْ من نحْوها ناسُم للنحو قد نسما .

وفى باب (أن) وأخواتها قال :

فـ (إنْ) (إنَّ) لها أختٌ مُذ ارتضَعا ثدْىَ التَّشَبَه بالأفعال ما فطما .

وخير دليل على هذا أنه لم يستعمل في أمثلته المثال المشهور عند النحويين ، وهو (ضرب زيدٌ عْمراً) ، بل استعاض عنه بأمثلة ذات معانٍ جميلة ، كقوله في باب التعدي واللزوم :

فباب (أعطى) (كسا) منه، ومنه (سقى) كما تقول: سقاك الله صوْب سما.

وفى باب ((كان وأخواتها)) :

والناصبات لأخبار قد ارتفعت أسماؤُها ، كل فِعْل ناقص عُلما.

---

[1] محمد أحمد الشامي موسوعة دهشة ، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكترونيMeshkat .net، الأحد 26 /12 /2004م .

وفى باب علامات الإعراب :

والواو في خمسة الأسماء ترفعها كمثلِ ما ترفعُ الجمعَ الذي سَلِما .

تقولُ: عمرو وأبوه أو أخوهُ أتى فافترَّ فوه من السرَّاء وابْتَسَمَا.

وخولة هامَ ذو مالٍ بها وَصَبَا وَجْداً ، فغار حمُوها منه واحْتشما .

إلى غير هذا من الأمثلة، وكأن حازم في عدم استعماله في منظومته مثال النحويين المشهور ((ضرب زيدٌ عمراً)) قد استحضر ما جرى لأحد الأعراب الذي وقف في حلقة أبى زيد الأنصاري ت سنة (215 هـ) مستميحاً ، فظن أبو زيد أنه جاء ليسأله عن مسألةٍ في النحو ،فقال له : سَلْ يا أعرابي عمَا بدا لك. فقال الأعرابي على البديهة:

لسْتُ للنحوَّ جئتُكُمْ لا ، ولافيه أرْغَب

أنا مالِي ولامْرىء أبَدَ الدَّهر يَضْربُ

* * * *

خَلَّ زيداً لشانه حيثِما شاء يَذْهبُ

وَاستمعْ قولَ عاشقٍ قد شجَاهْ التطربُ

هَمه الدَّهْرَ طفلة فهْوَ فيها يُشَبِّبُ [1]

هذا والذي يبدو أن لهذا الأعرابي معرفة بأمثلة النحاة ومحيطهم الذي يضرب فيه زيد عمراً ، وبالعنت الحادث خلال مداخلاتهم كما قال التجانى يوسف بشير :

ولقيت من عنت الزيود مشقةً وبكيت من عمرو ومن إعرابه .

فاشتهر النحاة القدامى ببعض الأمثلة المتكررة[2]، وكانوا يتناولون الشعراء في بعض شعرهم وها هو عمار الكلبي[3] يغضب منه ويسجل ذلك في أبيات قال فيها:

ماذا لقيت من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافية بكراً يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو زرعوا

---

[1] ابن سلام الجمحى ، طبقات فحول الشعراء ، ط دار المعارف ، ص 581

[2] محمد أحمد الشامي ، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكتروني Meshkat .net، بتاريخ الأحد 26 /12 /2004م .

[3] المبرد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب بيروت ، ص 143

قالوا لحنت، وهذا ليس منتصباً وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا

ومما جاء في هجاء النحاة قول يزيد بن الحكم الثقفي :

إذا اجتمعوا على ألف و واو وياء هاج بينهم جدال .

فجمال أسلوب المنظومات ووضوح عباراتها عامل مهم في تشجيع الإقبال عليها ودراستها وحفظها وهذا له دور كبير في تعليم النحو وتيسيره مما يجعلها وسيلة ناجحة تُلبى حاجات المتعلمين في كل وقت.

8- امتازت بعض المنظومات إضافة إلى اهتمامها بتيسير النحو وتعليمه بالاهتمام بالجوانب التربوية التي أصَّلها المسلمون ، فنجد في بعضها توجيهات خُلقِية مُنبثقة من التوجه الديني ، أو نصائح نابعة من خبرة الناظم في الحياة ومن أمثلة ذلك ما ذكره الحريري في ملحة الإعراب حين قال :

تقول : هذا علويّ مُعْرقُ[1•] وكُلُّ لهْو دُنيوىّ مُوبقُ[2•]
واقتبس العلم لكي ما تُكرما وعاص[•] أسباب الهوى لِتَسلْما
ولا تُمَار جاهِلاً فتتعبا وما عليك عَتْبَة فتعتبا .

والمنظومات النحوية جزء من تاريخ النحو ونمط من أنماط التأليف النحوي وحلقة من حلقاته ومرحلة من مراحله أثرت فيما بعدها من مؤلفات. فقد ظهرت ثم ازدهرت ونمت وحافظت على مكانتها مدة طويلة من الزمن ، فهي ذات قيمة علمية كبيرة ولها دور عظيم في تنشيط الحركة الثقافية ، إضافة إلى أنها لا تزال وسيلة من وسائل نقل العلم وتعليمه ، وهذا يدل على قوتها ومقدرتها على حمل التراث النحوي، ولم تكن جميع المنظومات على مستوى واحد في القوة والثبات ، فبعض المنظومات ضعيفٌ رواجها ومقتصرٌ على زمن قصير ، وبعضها كبيرٌ رواجها ،

(•)معرق : أصيل، وعرق كل شيء أصله ورجل معرق أي أصيل في النسب (لسان العرب ، 441/10)

(•)موبق : يقال أوبقت فلاناً ذنوبه أي أهلكته فَوبِق: يَوْبَقُ وبقاً – مُوبقاً: إذا هلك والموبق المهلك. (لسان العرب، 370/10)

(•) عاص: إذا إلتاث عليه أمره ، فلم يهتد لجهة الصواب فيه ، (لسان العرب 59/7-58)

وانتشارها تجاوز قروناً كثيرة ، فالمنظومات المستقلة التي لا ترتبط بكتاب آخر كثيرة ، إذ تجاوزت سبعين منظومة ، إلا أنه لم يلق منها ازدهاراً ورواجاً كبيراً بين طلبة العلم سوى الناشئين أو المتقدمين إلا اثنتان فقط :

أ/ ملحة الإعراب للحريري ، ب/ وألفية ابن مالك ، فكثير من الناشئة عند ابتداء طلبهم للعلم يحفظونها أو يحفظون إحداهما ،، والمعلمين والعلماء يدرسونهما ويؤلفون شرحاً لهما معاً أو شرحاً لإحداهما ، ولا يزال هذا الازدهار والرواج إلى عصرنا الحاضر وبخاصة في ألفية ابن مالك ويرجع السبب في ذلك إلى أن اهتمام العلماء يكون منصباً على نوعين من المنظومات[1]:

أ/ المنظومات الموضوعة للمبتدئين والمشتملة على كثير من الأبواب .

ب/ المنظومات المناسبة للناشئة وللمتقدمين معاً والمشتملة على أبواب النحو كلها أو معظمها لأن الفائدة من الحفظ والتعليم لا يتحقق إلاّ بأحد هذين النوعين، ولذلك يعود عدم انتشار المنظومات الصغيرة لعدم وفائها بالمطلوب ، كذلك المنظومات الطويلة جداً التي تتجاوز ألفى بيت لم تجد انتشاراً ورواجاً ، لأن الهدف من المنظومات هو تقييد النحو وتيسير تعليمه . والتيسير لا يتحقق بالمنظومة الطويلة لمشقة حفظها وتعليمها ، أمّا المنظومات المعتمدة على غيرها كالتي نُظم فيها كتاب منثور كمنظومة محمد الإسعردى (ت سنة 749 هـ) ومنظومة طيبرس الجندي المتوفى سنة (749 هـ) فالاهتمام بالكتاب الذي اعتمدت عليه يُضعف من قيمتها فيُسقط الاهتمام بها ، وواضح من الحديث أن أسباب رواج (ملحة الإعراب) هي صغر حجمها فهي موضوعة للمبتدئين ، إذ اكتفى الحريري فيها بالأسس النحوية العامة مراعاة لمستوى الدارسين ، فقد أهمل ذكر بعض الأبواب التي لا حاجة للمبتدئين فيها ، مثل إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل وباب الاختصاص ، وباب الإخبار بالذي والألف واللام وباب الحكاية وكذلك خلتَ (ملحة الإعراب) من التفصيلات التي لا حاجة لها لدى كثير من متعلمي النحو وبخاصة المبتدئين ، وخلت من ذكر الخلافات النحوية التي تُشَتِّتُ مجهود

---

[1] محمد أحمد الشامي، موسوعة دهشة، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكترونيMeshkat .net، 26 /12 /2004م .

المُعَلِّم وترهق المُتعَلِّم ، كذلك أغفلت الأحكام النحوية المتعلقة بلهجات بعض القبائل العربية ، مثل إعمال(إنْ) ، (ولا) (ولات) عمل ليس عند بعض القبائل إضافة إلى أنّها منظومة بأسلوب أدبي جميل فكلماتها واضحة وعباراتها سهلة إضافة إلى حُسن النظم وجودته ، مما زاد في جمالها وعذوبتها أن الحريري ضَمنها شيئاً من التوجيه الخلقي المنبثق من التوجيه الديني، وضمنها شيئاً من النصائح النابعة من خبرته في الحياة ، إضافة إلى أنّها نُظمت على بحر واحد مما يجعل نغمها الموسيقى منسجماً ، ووزنها منقاداً في نسق واحد ، فتكون خفيفة على السمع سهلة الحفظ ، فالمنظومات المصوغة على بحر ثقيل كمنظومة إبراهيم الجعبرى التي نظمها من بحر الكامل ، ومنظومة شعبان الآثارى التي نظمها من بحر الطويل لم يكتب لهما الانتشار كل هذا ساعد على ازدهار (ملحة الإعراب) وتعلمها وحفظها، وفعلاً كانت هي البداية المضيئة لكثير من العلماء الذين حفظوها وتعلموها في بداية حياتهم .

كذلك من المنظومات التي لاقت رواجاً ألفية ابن مالك التي نظمها على بحر واحد ،سهل على السمع، وهو بحر الرجز ، وبناء محورها على نظرية العامل المناسبة للفكر ، إضافة إلى ترابط مسائل النحو والصرف فيها مع صغر حجمها ، فهي ذات قيمة علمية قوية ، وهذا ما افتقدته ألفية ابن معط ، كذلك افتقدت منظومة اليشكرى والكافية الشافية لابن مالك وغيرهما أي صغر الحجم. أيضاً من أسباب انتشار ألفية ابن مالك وجود التضمين فيها ، كتضمين آية قرآنية أو شيء من الشعر ، مما يمنح متعلِّمها حصيلة لغوية تكون ذات أثر في ممارسته اللغوية والنحوية ، لأن الأساس في تعلم اللغة سماع كلام الفصحاء ثم ممارسته ، وسبيل المتعلم إلى هذا – بعد أن ذهب مَنْ يتحدث الفصحى باستمرار – هو حفظ النصوص الفصيحة الجيدة سواءً كانت نثراً أم شعراً ، حتى يتنزل المتعلم لكثرة حفظه لكلامهم منزلة من نشأ بينهم ولقط العبارة منهم ، لتتكون لديه الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص والنسج على منوالها ، وهذا ما نادى به العلامة ابن خلدون المتوفى سنة (808 هـ) وأيّده علماء اللغة المحدثون على أنه وإن كانت النصوص المضمنة في أي منظومة ليست نصوصاً كثيرة إلا أنها تؤدى جزءاً من

هذا الغرض ، إضافة إلى أنها تدفع إلى تعلم هذه المنظومات وحفظها بيسر وسهولة، لأن مَنْ يتعلمها سيكون في الغالب حافظاً للشيء المُضّمن، مما يُسهّل عليه فهمها ويضاف إلى هذا وضوح عباراتها وسهولة ألفاظها[1].

من هنا يمكن الملاحظة الواضحة في أن المنظومات – بما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة لنقل العلم وتقديمه لطلابه وتيسيره لهم – قامت في العصور السابقة بدور كبير في المجال العلمي ولايزال دورها إلى الآن باقياً وإن كان أقل مما سبق، فبقاء دورها واستمراره زمناً طويلاً دليل على قوتها وثباتها ، لهذا يجدر بنا أن نحافظ على هذه الوسيلة ونسعى إلى تطويرها كأن نجعل المنظومة نشيداً نوصل به المعلومات إلى الطفل بأسلوب مناسب لعمره ومحبب إلى نفسه ، وهذا ليس صعباً ، فلقد عُمل بشيء منه في رياض الأطفال في بعض البلاد العربية ولاقى نجاحاً كبيراً ، كما يمكننا الاستفادة من الوسائل الحديثة وذلك بأن تُسجل هذه الأناشيد على أشرطة مسموعة أو مرئية فيستفاد منها على نطاق واسع ، كذلك بالإمكان تسخير الحاسب الآلي للاستفادة من المنظومات ، فكثير منها غني بالمادة العلمية واللفظية [2] وواضح من هذا الحديث أنه يمكن عّد المنظومات الشعرية وسيلة ناجحة و قيمة ولها دور فعّال في تسهيل وتيسير القواعد النحوية ، وأنها استخدمت وسيلة– ناجحة جداً – في المحاولات القديمة للتخفيف من أعباء تعلم النحو والجهود المبذولة لتيسيره وقد أفادت نتائج إيجابية في أداء الغرض منها .

ويقول الحصري أن مثل هذا التيسير ليس عملاً سهلاً ، وأنه يتطلب القيام بأبحاث علمية واسعة النطاق[3] وقد انبرى عدد غير قليل من العلماء قدامى ومحدثين للوقوف على هذا الأمر فمن محاولات القدامى ابن حزم وابن رشد وابن مضاء فلكل منهم إسهامات عريضة في هذا الموضوع .

---

[1] محمد أحمد الشامي ، موسوعة دهشة ، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكترونيMeshkat .net، 26 /12 /2004م ، ص 14.

[2] محمد أحمد الشامي ، موسوعة دهشة، النحو بين التيسير والتعسير ،المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو من الموقع الإلكترونيMeshkat .net، 26 /12 /2004م ..

[3] ساطع الحصرى ، آراء وأحاديث ، ص 44 .

ولكنهم لم يدركوا من الصعوبات إلا القليل لقربهم من عصور السلامة وقدرتهم على تحصيل الملكة[1] وأشهر الدعوات إلى تسهيل النحو العربي وتيسيره على المتعلمين – وذلك بعد أن أفسد النحاة النحو بتعليلاتهم وشروحاتهم، وكثر عدد الأئمة الباحثين ، وفيض من الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياه – [2] محاولة ابن حزم وإن لم يكن نحوياً ولم يذكر كتاباً في النحو ، ولا عُرف بإمامةِ فيه[3] وذلك لانصرافه إلى علوم الشريعة الإسلامية وإلى مذهبه الفقهي(المذهب الظاهري)[4] نلاحظ عنده اهتماماً عظيماً بعلم النحو، فهو قد حضّ الطلبة على تعلمه، و دعا ابن حزم إلى التخلص من علل النحو ونادى بتيسيره ، ودعا إلى عدم التعمق فيه [5] وهذا الكلام هو أجرأ الآراء التي جاء بها ابن حزم حيث عّد العلل النحوية فاسدة ويجب التخلص منها [6]ودعا الفقهاء في عصره إلى تعلم النحو ، ويرى أنه لو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي – عليه السلام – ولو سقط لسقط الإسلام، ويَعِد ابن حزم تَعَلُم النحو واجباً على كل من يريد أن يجلس ويفتي الناس [7] وهذا النحو الذي يدعو إليه ابن حزم يرفض القياس والاجتهاد والجدل والعلة التي يعتبرها – في النحو – فاسدة ولا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة ، وإنما عدا هذا ، فهو أيضاً كذب ،لأن قولهم كان الأصل كذا فَنُقِل إلى كذا ..... شيء يعلم كل ذي حسْ أنه كذب لم يكن قطْ ، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ماسمع منها بعد ذلك [8] إن أفكار ابن حزم النحوية التي ذكرها في كتابه(الإحكام في أصول الأحكام) حيث فند كل ما يُعرف بالقياس

---

[1] عباس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث دار المعارف القاهرة 1971 ص 71 .

[2] عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو : 22 .

[3] الأفغاني ، سعيد : من تاريخ النحو ، الكويت : مكتبة الفلاح 1980 ص 103 .

[4] أبو زهرة: محمد : محاضرات من تاريخ المذاهب الفقهية القاهرة 1920م 398 .

[5] ابن حزم ، أبو محمد على ، مراتب العلوم : 64-65 .

[6] المرجع نفسه ، ص 64 .

[7] ابن حزم ، مراتب العلوم ، ص 66 .

[8] ابن حزم ، أبو محمد على : التقريب لحد المنطق – تحقيق إحسان عباس – بيروت 1959 ، ص 168

والتعليل والتأويل، ودعا إلى الأخذ بظاهر النص[1]، كانت هذه الأفكار النحوية محط اهتمام العالم الكبير ابن مضاء القرطبي – سنتطرق له لاحقاً – الذي جاء بعد ابن حزم بحوالي قرن ونصف ،فناقشها ، ودافع عنها واتفق مع ابن حزم فيما ذهب إليه من بطلان العلل النحوية ، وما كتابه الشهير (الرد على النحاة) إلا خلاصة لفكره ومع رفض ابن حزم لموضوع العلل النحوية، فإنه لم يُقدم تصوّراً حول مصير النحو بعد أن تزول تلك العلل التي أرَّقت ابن حزم وغيره، وقد ذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك في دعواه إلى تيسير النحو ، حين حدد الكتب التي يجب على الطلبة دراستها وذكرها بأسمائها فقال : " إن أقل ما يُجزئ منه– أى علم النحو –كتاب الواضح للزبيدى ، أو ما كان نحوه كالموجز لابن السراج " [2]

إن الملاحظ في الكتب التي اختارها ابن حزم لتكون مادة تدريسية لعلم النحو أنها كتب سهلة وبسيطة ، وبعيدة عن التعقيد والمغالاة في النحو وخالية من العلل النحوية والأقيسة التي طالما نادى ابن حزم بضرورة التخلص منها ومن المحاولات القديمة لتيسير النحو:–

** محاولة الفيلسوف ابن رشد :

ليس القدماء من النحويين بأقل حنكة أو دراية من محدثيهم ، إذ شعروا بحاجة النحو العربي إلى إصلاح وتسهيل في بعض أبوابه ، لكونه عسيراً على الدارسين لما فيه من تطويل وتداخل في موضوعاته أو مع موضوعات من علوم أخرى كالمنطق والفلسفة لذا برزت محاولتا ابن رشد وابن مضاء كأفضل ما يمثل مرحله النقد والإصلاح الجديدة على النحاة في عصريهما[3] وهاهو مكتشف كتاب ابن رشد يقول : والغالب على الظن أن ابن رشد قد سبق ابن مضاء القرطبي إلى طرح هذا الموضوع هذا فضلاً عن أن كتابه يتجاوز كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء الذي اقتصر على الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل في النحو ، بينما

---

[1] خليفة ، عبد الكريم ، تيسير العربية بين القديم والحديث منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ، الأردن 1407 هـ ، ط 1 1986 م ، ص39

[2] ابن حزم ، أبو محمد على : مراتب العلوم ، ص64 .

[3]أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من الموقع الإلكتروني شبكة الفصيح بتاريخ الأحد 2010/7/24م

نشر فيلسوف قرطبة صياغة جديدة تماما لبنية النحو العربي اعتمدت الترتيب المنطقي[1]

** محاولة ابن رشد :

تم العثور في موريتانيا في بلاد المغرب العربي عام 2001 م على كتاب (الضروري في النحو) لابن رشد ، اكتشفه محمد عابد الجابري [2] ونشره على شكل مقالات عام 2003م على شبكة المعلومات (الانترنت) والكتاب كمايقول الجابري عبارة عن :" إعادة بناء النحو العربي بحيث يصبح كما قال – ابن رشد – أقرب إلى الأمر الصناعي (الطريقة العلمية) وأسهل تعليما وأشد تحصيلاً للمعاني" [3]وقد اعتمد ابن رشد في نظرته ترتيباً جديداً لبنية النحو مستنداً إلى الترتيب المنطقي ابتداءً من تقسيم الكلام وصولاً إلى مسائل النحو الأخرى ، وقسم الكلام تقسيماً يختلف تماماً عما عُرف من تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، إذ قسمه مفرداً ومركباً يقول الجابري:" إن ابن رشد عمد إلى صياغة جديدة تماماً لبنية النحو العربي اعتمدت على الترتيب المنطقي ، بحيث يكون منهج التأليف في النحو العربي مساوياً للترتيب الذي هو (مشترك لجميع الألسنة) منطلقاً من تقسيم الكلام إلى مفرد ومركب ، وليس إلى اسم وفعل وحرف ، كما كان عليه الحال منذ سيبويه " [4] وينتقل الجابري محدداً هدف ابن رشد من تأليف هذا الكتاب فيقول : هدف ابن رشد ليس تدارك مسألة من المسائل النحوية ، فالنحو العربي في نظره قد استوفى جميع مسائله فلا مجال فيه للزيادة على هذا المستوى، وإنّما عيبه هو موضوعاته ، ومسائله ، وجميع جزئياته تعرض بصورة لا تراعى فيها الطريقة التي تجعل منه مجموعة من المعارف ، كيفما كان ميدانها علماً يستحق هذا الوصف. [5] وابن رشد يريد للنحو أن يساير العلوم الأخرى ويسير على وفق أساس

---

[1] الموقع نفسه ، ص 3.

[2] الجابري محمد عابد ، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد ، ص 5 .

[3] ابن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، ص 4 .

[4] ابن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، ص 25 .

[5] من الموقع الإلكتروني على شبكة المعلومات من مقالات الجابري حول التجديد في النحو ، ص 26 بتاريخ الخميس 2010/7/1م

منهجي فيبدأ كما يقول: (البسيط من كل شيء قبل المركب) فالابتداء بالألفاظ المفردة ثم المركبة – يعنى بها الجمل– هذا هو المبدأ العلمي الذي استند إليه وقد صنف قوانين الإعراب صنفين صنف يخص الألفاظ المفردة التي تتركب منها الجمل والآخر يخص الجمل نفسها [1] وقد صاغ ابن رشد قوانين الإعراب تسهيلاً وتيسيراً لها بالشكل الآتي :

1– قوانين القول الخبري البسيط غير المقيد :

كل اسم يكون خبراً أو مخبراً عنه من غير أنْ يدخل على الجملة لا فعل ولا حرف عامل، ولا مُظهر، فهو مرفوع: المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل . (باعتبار الفاعل ونائبه مٌخبر عنهما بالفعل).

2– قوانين القول الخبري المقيد بالأفعال خمسة :

أ/ كل جملة من ابتداء وخبر دخل عليها كان وأخواتها .

ب/ كل جملة خبرية دخل عليها لفظ (ظننت أو أعْلمتُ) أو أخواتها من أفعال النفس، فإن هذه الأفعال إذا تقدّمت في ترتيب الكلام في الجملة الخبرية نصبت المبتدأ والخبر (ظننت زيداً قائماً) فإْن توسطت بين المبتدأ والخبر وتأخرت عنهما جاز النصب والرفع : تقول : زيدٌ ظننت منطلقٌ ، وزيداً ظننته منطلقاً .

ج/ كل اسم جنس دخل عليه (بئس أو نعم) فإنْ كان فيه الألف واللام فهو مرفوع: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، ولهم في رفعه مذهبان أحدهما : أنّه مبتدأ والآخر أنه خبر المبتدأ ، فإن كان الاسم الذي قُيّد (بنعم أو بئس) نكرة فهو منصوب والمخصص له مرفوع : نعم رجلاً زيدٌ . ولا يُقيد بهذين الفعلين إلا أسماء الأجناس[2].

---

[1] ابن رشد – الضروري في صناعة النحو ص 28

[2] أحمد الهاشمي، من دعوات القدماء – من الموقع الإلكتروني الانترنت بتاريخ الاثنين 6/27/ 2010م

د/ كل اسم أخبر عنه بـ (حَبَّ) موصولاً بـ (ذا) نحو حَبَّذا زيدٌ فهو مرفوع ولا يقع هذا الاسم أبداً في كلامهم إلاّ مؤخراً عن حَبَّذا وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب أحدهما: على أنه مبتدأ ، والثاني على أنه خبر ،والثالث على أنه فاعل . [1].

فجعلت (حب) مع (ذا) اسماً واحداً قيل: "يجوز أن يكون الغرض تخفيف اللفظ ، لأنهم إذا قدروها بمنزلة شيئٍ استغنوا عن تثنية (ذا) وتأنيثه ، فلهذا جعلا شيئاً واحداً"[2]

هـ/ كل اسم دخل عليه (عسى أو كاد أو قارب) وما أشبه ذلك من الأفعال فإنه مرفوع، والخبر في هذا القول إذا كان فعلاً مع عسى فالأجود أن تكون مع (أنْ) نحو (عسى زيدٌ أن ينجح) وأمّا كاد فالأجود أنْ تكون بغير أن : كاد زيدٌ يدخل المدينة ، وقد يقع الخبر مع عسى اسماً في مثل قولهم عسى زيدٌ قائماً .

3- قوانين الخبر المقيد بالحروف وهى أربعة :

أ/ كل قول مؤلف من ابتداء وخبر دخل عليه إنَّ وأخواتها فإنَّ المبتدأ يعود منصوباً ، ويبقى الخبر على حاله مرفوعاً نحو : إنَّ زيداً منطلقٌ .

ب/ كل جملة خبرية دخل عليها حرف (ما) النافية ، فإن المبتدأ يبقى على حاله مرفوعاً (ما زيدٌ قائمٌ) وينتصب الخبر على لغة أهل الحجاز.

ج/ كل جملة خبرية دخل عليها حرف (لا) النافية ، فإن كانت داخلة على اسم جنس والمراد استغراق النفي فإنك تجعل (لا) والاسم كاسم واحد وتبنيه على الفتح كقولك: لا رجلَ في الدار .....

د/ كل جملة خبرية قُيدت بـ (ما) التي للتعجب فإنّها تنصب الاسم المتعجب الواقع في الجملة ، تمييزاً بين هذا الشكل وشكل النفي ، فيقول في التعجب ما أحْسَنَ زيداً وفي النفي ما أحْسَنَ زيدٌ (لم يحسن) وتقول في الاستفهام : ما أحْسَنُ زيدِ ؟؟ فتخفض، وفعل التعجب هذا لا يبنى عندهم من الفعل الرباعي إلاّ بأشدّ أو

---

[1] ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى الهمزانى المصري ، شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق الفاخورى، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى 1409هـ 1989 م ،170/1 ، وينظر الإصلاح والتجديد في النحو أحمد الهاشمي بتاريخ الأحد 2010/6/27م ص 4

[2] ابن الوراق ، محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، علل النحو ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض السعودية ، ط1 ، 1420ـ ، 1999م ، 296/1

أكثر ، كما لا يبنى من الخُلق والألوان إلاّ شاذاً ، والشائع أن تقول : وأكثرهم أدباً وأشدّهم بياضاً....

1- قوانين الخبر المُقيِّد بالاسم (يقصد الألقاب) وهى ثلاثة أقباس – بمعنى أقسام: – أ/ قيود الأسماء التي هي ألقاب . ب/ قيود الأفعال . ج/ قيود الاسماء التي هي تعمل عمل الفعل .

قيود الأسماء :-

1/ كل اسم قُيَّد باسم تقييد الإضافة فالمضاف إليه مخفوض ، والمضاف يعرب بإعرابه الذي يخصه نحو : غلامُ زيدٍ ، غلاما زيدٍ ، ضاربو زيدٍ ، ومن هذه الأسماء ما لا ينفك من الإضافة نحو : مثل ، شبه ، وكثير من الظروف .

2/ كل اسم قُيَّد باسم على جهة النعت فإنَّه تابع في إعرابه للموصوف إذا كانت الصفة والموصوف كلاهما نكرة أو معرفة ، فإن كانت الصفة نكرة والموصوف معرفة انتصبت الصفة انتصاب المنصوب الذي يُسمى حالاً ،نحو جاءني زيدٌ راكباً .

3/ كل اسم جنس من أجناس العدد قُيَّد بمعدود من الحادي والعشرين إلى التسعين وقع مجملاً في القول الخبري مُخصَّص بنوعه ، فإنَّ ذلك الاسم منصوب ، وما وقع من الثلاثة إلى العشرة فهو مخفوض ، الأول يُميز باسم واحد من جنسه والآخر باسم جمع، كقولك هذه عشرون درهماً وهذه خمسة دراهم .

4/ كل اسم نوع وقع خبراً في الجملة الخبرية مُخصّص بمادته ، أعنى بمحله ، فإنَّه يجوز فيه النصب على التشبيه بالتمييز الواقع في جنس الكمية والخفض على الإضافة، والاتباع على النعت ، أعنى إنْ كان المنعوت مرفوعاً فالنعت مرفوع، وإنْ كان منصوباً فمنصوب ، وإن كان مخفوضاً فمخفوض : هذا خاتمٌ حديداً ، على التمييز ، وهذا خاتم وحديدٍ على الإضافة وهذا خاتم وحديدُ على الصفة ، لأنه احتمل(ثلاثة المعاني) [1] وقد ختم ابن رشد كلامه بالتأكيد مرة أخرى على أنَّ (هذا النحو الصناعي) الذي قدَّم به مسائل النحو والذي ركّز فيه على الإعراب هو

[1] ابن رشد – الضروري في صناعة النحو ص 4 .

أنفع وأيسر في تعليم الأولاد ، ويرى أنهَّ أنفع للكبار أيضاً [1] وبهذا يكون ابن رشد قد حاول إيجاد طريقة جديدة لترتيب مسائل النحو العربي دون التعمق في مسائله الكثيرة وخصَ الإعراب الركن الأصعب فيه . وقد التقى ابن رشد في كتابه الداعي إلى تيسير النحو ، مع ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة فالكتابان (كتاب ابن مضاء وكتاب ابن رشد) تجمع بينهما الغاية وهى تيسير النحو العربي، ولكن تفرق بينهما الطريقة والمرجعية : ابن مضاء يتحرك داخل بنية النحو العربي ، كما كانت منذ سيبويه مع (إسقاط كل ما لايفيد نطقاً) أمّا ابن رشد فيريد أن يعيد النحو العربي وفق(الترتيب) الذي هو مشترك لجميع الألسنة[2].

ومن المحاولات القديمة :

*** ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة :**

تمثل محاولة ابن مضاء القرطبي ثورة في التيسير النحوي في رفضه طريقة النحاة التقليدية في سرد القواعد ، [3] فيكون في مقدمة النحويين الذين دفعوا العلماء في العصر الحديث ، إلى التفكير في وضع دراسات تيسر النحو ، هذا ما عبْر عنه شوقي ضيف ، محقق الكتاب في مقدمته [4] فكان القرطبي ثائراً متمرداً ، ساعياً إلى التجديد، واكتشاف المجهول ، فهولا يثقل نفسه وفكره بتقليد آراء غيره ، وتُعدّ هذه المحاولة : أخطر محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي، قد استوحى نظريته الإصلاحية من مذهبه الظاهري ، وكان فيها شمول وتكامل بحيث امتدت إلى جميع العُقد والصعوبات في النحو فتناولتها بالحلَ والتيسير وقد شنَ القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) الذي حققه شوقي ضيف ونشره عام 1947 م أوّل مرة، ثورة عارمة اعترض فيها على أسلوب النحاة القدماء بجرأة لم يسبقه إليها أحد من قبل ، إلاّ محاولات يسيرة قام بها أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه

---

[1] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من دعوات القدماء ، من الموقع الإلكتروني www.googl.com بتاريخ الخميس 30 /2010/6م ، ص 6

[2] الجابري ، محمد عابد : التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد ، ص 1

[3] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من دعوات القدماء ، من الموقع الإلكتروني www.googl.com بتاريخ الخميس 30 /2010/6م ، ص 6

[4] القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، المقدمة .

الخصائص في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية) [1]وهذه الآراء المقتضبة عند ابن جني ، هي التي مهدّت الطريق الذي اهتدى من خلاله ابن مضاء مع ما يمتلك من أسس مذهبه الظاهري ، الذي يبتعد عن التأويل والتعليل ، ولا يأخذ إلا بظاهر القرآن الكريم والسُّنة ، ومن ينظر في كتاب ابن مضاء يجده يشير إلى قصده من تأليف الكتاب ، وهو التخفيف عن كاهل النحوي بحذف ما يستغنى عنه ، وينْبه على إجماع النحاة على الخطأ فيه [2]والقرطبي لاينكر فضل النحاة الأوائل الذين وضعوا النحو حفظاً لكلام العرب من الخطأ فيقول: " وإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لايلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[3]ولمحاولة القرطبي أهمية كبيرة في تخليص النحو مما علق به من شوائب التعليل والتقدير ، والتأويل الذي ضمته المطولات النحوية بمسائلها العويصة والعسيرة ، وعليه : مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته غير أن مخالفيه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صمّوا آذانهم عن دعوته ، وظلوا يؤلفون مطولاتهم الضخمة حاملة ما لا يحصى من مسائله العويصة وعقده العسيرة وظلت كتب النحو مليئة بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يُطْوَى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليلات، والأقيسة والتمارين الافتراضية[4] ولكن لم تلق هذه الدعوة الجديدة قبولاً في عصره ، لأسباب تتعلق بقيمة الموروث النحوي ، وتَشَدُّد الكثير في إجلاله واحترامه ، إذ يبدو أن الإهمال الذي واجهته ثورة ابن مضاء كان بسبب العصر الذي سادته ظروف سياسية وفكرية لم تشجع على القيام بالإصلاح ، قدر ما كانت تشجع على الجمود ، واجترار الموروث[5]

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، 4/1 .

[2] القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص3 .

[3]أحمد الهاشمي، الإصلاح والتجديد في النحو، من الموقع الإلكتروني بتاريخ الأحد 2010/7/4 ، ص 7 .

[4] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعلميى قديماً وحديثاً ، ص8

[5]أحمد الهاشمي، الإصلاح والتجديد في النحو، محاولة ابن مضاء القرطبي، بتاريخ الأحد 2010/7/4، ص6

وكان تعلق الناس بسيبويه وكتابه له أثره على ثورة ابن مضاء ذلك الوقت، فلم يُحْطَ رأيه بالقبول والاستحسان ، لأنّ رأي ابن مضاء لم يقدر له النجاح فقد كان الناس مشغوفين بنحو سيبويه ، فلم يستطع ابن مضاء أو غيره أن يثنيهم عنه ومع هذا فقد لقيت محاولة ابن مضاء في العصر الحديث رواجاً كبيراً وقيض لها أن تكون فاتحة الطريق ، والممهدة لعلماء النحو المحدثين ، فلا ترى بحثاً ينظر في التيسير ويتخطى عمل القرطبي الجليل ، والقرطبي في ثورته على النحاة يبني رأيه على ثلاثة أركان هي:

1-إلغاء نظرية العامل:

هاجم ابن مضاء بقوة نظرية العوامل والمعمولات في النحو داعياً إلى إلغائها حتى يتخلص النحو ومباحثه من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية . ويقال أن مقصده تطبيق المذهب الظاهري في الفقه ، على النحو ومباحثه ، وقواعده والمهم في الأمر أن التطبيق أدى إلى تيسير في النحو وتبسيط لقواعده- وقال ابن مضاء في سطوره الأولى من مؤلفه : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويُّ عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[1] فأسس دعوته على مبدأ إلغاء مايعرف في النحو باسم (نظرية العامل) . والعامل هو السبب في الموقع الإعرابي للكلمات من حيث عمل الرفع ، والنصب، والجزم ، كقول النحاة إن رفع الخبر سببه وجود المبتدأ ، أمّا رفع الفاعل ونصب المفعول فالسبب وجود الفعل وهكذا ، وزاد الكوفيون على هذا القول إنّ الذي عمل النصب في المفعول هو الفعل والفاعل معاً[2] وحينما يلغي القرطبي فكرة العامل -التي شدّت انتباه النحاة- يبدأ بإلغاء

---

[1] (نقلاً عن) شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 18

[2] أحمد الهاشمي، الإصلاح والتجديد في النحو، من الموقع الإلكتروني بتاريخ الأحد 2010/6/19 ص7 .

مايترتب عليها من تقديرات لفظية وحركية[1]، فاعترض على تقدير كثير من العوامل المحذوفة، كالضمائر المستترة ، وهو يحدد المحذوفات بثلاثة أقسام :

1- ما لايتم الكلام إلا به ، وقد حُذف لعلم المخاطب به، مثل : (مَنْ جاء ؟؟ فيقال: زيد) [2] ويقدّرون أن أصل الجواب : جاء زيد فحذفه أوجز وأبلغ[3] .

2-محذوف لاحاجة للقول به بل هو تام بدونه ، وإنْ ظهر كان عيباً كقولك (أزيداً ضَرَبْته ؟) والتقدير اضْربْ زَيْداً ، وهذا تقدير لاحاجة منه [4].

3-محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان قبل ظهوره ، كقولك (يا عبدالله) فيقدر النحاة فعلاً في (ياعبدالله) هو أنادي أو أدعو وهو تقدير فيه تكلف وتمحل ويُرى لاحاجة لهذا التقدير. [5]ويبين ابن مضاء فساد كل هذه التقديرات وما تجرُّ إليه من زيادة ألفاظ على الذكر الحكيم حين يفترض النحاة في صيغة عوامل محذوفة ، إذ يزيدون عليه ماليس منه دون حجة أو دليل . وسرعان مانفذ من ذلك إلى إلغاء ماتصوّره النحاة من متعلق للجارّ والمجرور حين يقعان أخباراً أو صلات، أو صفات أو أحوالاً في مثل: (القلم على المكتب ، رأيت مَنْ في الغرفة ، التقيت بطالب في الفصل ، قابلت علياً في المكتبة) إذ يقدرون متعلقات محذوفة في هذه الجمل وهي على الترتيب : (مستقر . استقر . كائن . كائناً) ويقول ابن مضاء : إن هذا كله تمحل لأن الكلام تام بدونه ولا يحتاج إليه ، وحرى أن نرفضه ونرفض معه نظرية العامل التي تمدّنا بمثل هذه التقديرات الافتراضية التي لاتمر بذهن المتكلم . ومتعلّق الظرف كمتعلّق الجار والمجرور في تصّور هذه التقديرات المتخيلة ، حين

---

[1] بلقاسم دفة ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، مجلة العلوم الإنسانية ، 2003م ، ص 3 .

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 18 .

[3]أحمد الهاشمي، الإصلاح والتجديد في النحو، من الموقع الإلكتروني بتاريخ الثلاثاء 2010/7/5،ص 7 .

[4] القرطبي ، الرد على النجاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، ط1 ، 1979م ، دار الاعتصام ، ص 21

[5] سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 3، 1988 م ، 182/2، وينظر ابن جنى ، الخصائص تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، 277/2، وابن هشام ، شرح شذور الذهب ، علق عليه وشرح شواهده عبد الغنى الدقر ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 1994م ، ص 215.

يقع خبراً أو صلة أو صفة أو حال في مثل : (الكتاب فوق المكتب – رأيت ماعنده – أراني كتاباً لديه – كلمت علياً أمام رفاقه) [1].

ويتحول ابن مضاء من نقض فكرة المعمولات المحذوفة ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة وما يذكره النحاة في مثل: (زيد قام) من أن في فعل (قام) الماضي ضميراً مستترا ، وأنكر هذا الضمير وقال : إن (قام) مثل قائم في نحو (زيد قائم) تماماً وتدل على ذلك الأفعال المضارعة : (أقوم – تقوم – نقوم) ومن خلال ذلك يرى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل :(قاما – قاموا – قمن) ليست ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة . وإنما هي علامات أو إشارات تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث في مثل(قامتْ) .

ولكي يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحو ليّبين كيف أدت نظرية العوامل والمعمولات فيهما إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لايعرفها العرب ولا تعرفها ألسنتهم . وأول البابين:

1-باب التنازع : فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلاً : (أقبل وجلس إخوتك) وينكر النحاة البصريون و الكوفيون هذا الأسلوب لأنه لايصح في رأيهم أن يتسلط عاملان على معمول واحد أو بعبارة أخرى لايصح أن يتسلط مؤثران على أثر واحد ، واختار البصريون أن يعملوا العامل الثاني في الصيغة المارة ويضمروا في العامل الأول فيقولون: (أقبلوا وجلس إخوتك) واختار الكوفيون أن يعملوا العامل الأوّل ويضمروا في العامل الثاني فيقولون :(أقبل وجلسوا إخوتك) . وبذلك رفضوا معاً الصيغة العربية الصحيحة للعبارة ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفهما العربية .

ولم يكتفوا في باب التنازع بعرض مثل هاتين الصيغتين ، فقد مضوا يطبقون التنازع على بابي ظن و وأعلم مسيغين أن يقال : (ظننت وظناني شاخصاً الزيدَيْن شاخصين) وكذلك أن يقال (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) والصيغتان لم يلفظ بهما العرب ، وما شابه ذلك كثير من شوائب لا مكان لها في

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي وتجديده ، ص 19 .

نحو اللغة،[1] ولا طائل من ورائها . وإنما لفظ بها النحاة مستلهمين نظرية العوامل والمعمولات التي وضعوها ، ويقول ابن مضاء أنه ينبغي أن ينحُّوها عن قواعد النحو وأبوابه ، حتى لايرفضوا من أجلها أساليب عربية سليمة ويضعوا مكانها أساليب عربية سقيمة ، كما أنه يرى أن هذه النظرية فتحت أبواباًحرى بها أن تحذف هي وما جلبت من أساليب لاتعرفها العربية .

2-**باب الاشتغال:**إذ وزع النحاة الصيغ فيه إلى مايجب رفعه ، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام مثل : (الكتاب قرأته – الكتاب قرأت صفحاته) . إذ يقدرون الجملتين هكذا : (قرأت الكتاب قرأته) (قرأت الكتاب قرأت صفحاته) . وذكر ابن مضاء أنه لاداعي لكل هذه التقديرات وما يُطْوَى فيها من أقسام قائلاً : "إن الاسم المتقدم وهو (الكتاب) في المثالين السابقين إذا عاد عليه ضمير منصوب كما في المثال الأول نُصب، أو متصل بمنصوب كما في المثال الثاني نُصب أيضاً ، أما إذا عاد عليه ضمير رفع في مثل : (أزيد قرأ كتابه) فإنه يُرفع على الابتداء . فيقدر النحاة في هذا الباب فعلاً محذوفاً مُفسّراً بفعل مذكور وأساس الباب عندهم : إذا تقدم اسم على فعل صالح ينصبه لفظاً أو محلاً ، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره ، صحّ في ذلك الاسم أن يُنصب بفعل لايظهر، موافق للظاهر ".[2]

كذلك من أمثلتهم لهذا الباب :

- إن زيداً رأيته فأكرمه [3].
- زيداً أكرمه .
- زيدٌ لقيته.

إذا نظر إلى هذه الأمثلة وما بنوا عليها من أحكام وجد أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها للوصف اللغوي ، ففي المثال الأول كان من حق الاسم المنصوب

Comment [n1]:

---

[1] الجواري ، عبد الستار ، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، ص 23 .

[2] ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد عبد السيد ، دار الجيل ، بيروت (د . ت)ص 237

[3] المصدر نفسه ، ص 242 .

(زيداً) أن يكون مفعولاً به للفعل المذكور في (رأيته) لا لفعل مقدر ، لأن (زيداً) في هذا المثال لم يطرأ عليه جديد ، إلا تقدمه للاهتمام به ، وكلما العرب اهتمت بكلمة قدموها، وكان سيبويه – وهو في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول – يقول :" كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعْنَى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[1] أما ضمير النصب المتصل بالفعل : رأيت، فهو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم ، وهذه الجملة شرطية بدلالة الأداة : (إن) وجواب الشرط المقترن وجوباً بالفاء، و المعنى دال على ذلك ، وأصل الجملة : إن رأيت زيداً فأكرمه[2]وهذا التخريج يؤكد ما كان علماء الكوفه يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره [3].

أما المثال الثاني ففيه يُقال ما قيل في المثال الأول، فالمفعول به(الاسم الظاهر) قُدم للاهتمام ، وقد وجب نصبه ، لأنه مايزال مفعولاً للفعل الظاهر ، أما الضمير المتصل فهو مجرد أثر صوتي يعود إلى ذلك المفعول ويطابقه ، وكذلك القول في جملة: (زيد لقيته) لا يرفع (زيد إلاّ إذا قصد به أن يكون متحدثاً عنه، و إلاّ فهو مفعول به مقدم ، و الضمير هو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم.

ويمكن القول كذلك أن يعرب (محمد) – ولو ورد مرفوعاً في جملة (محمدٌ لقيته) – مفعولاً به ، قُدم للاهتمام به ، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه، لأنه في المعنى مفعول به وأصل الجملة : لقيتُ محمداً .

فالنحو المهتم بالبنية الشكلية للجملة ليس بقادر على جعل المتعلمين يستطيعون فهم المعاني أو فصاحة التركيب ، فلا فائدة أن يقال للمتعلم إن تقدير الجملة في أسلوب الاشتغال (المتمحل بسبب نظرية العامل) في قوله تعالى:(وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا) [الرحمن: 7]أي : رفع السماء رفعها . أو تقدير الجملة في

---

[1] سيبويه ، الكتاب 1/ 34 .

[2] بلقاسم دفه ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الرابع ، 2003م ، ص 10 .

[3]الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 85 شرح الكافية الشافية 1/ 178.

قوله تعالى:(وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ) [الرحمن:10] أي: وضع الأرض وضعها، فهذا التقدير فيه كثير من التكلف والتمحل[1]وهو يبعد التركيب عن أصله .

وإذن لاداعي لفتح هذا الباب في النحو ، فضلاً عمّا جلب إليه النحاة من صيغ لم ينطق بها العرب ولا دارت على ألسنتهم مثل: (أزيدٌ لم يضربه إلا هو). (أخواك ظناهما منطلقين . أأنت عبدالله ضربته) فإن هذه الصيغ وما يماثلها في الباب ينبغي أن تُنحّى عن النحو ، بل ينبغي أن يُنحّى الباب كله[2].

ويضيف ابن مضاء إلى بابي الاشتغال والتنازع الجديرين بالحذف من النحو مما زعمه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية بأن مصدرية مضمرة وجوباً في مثل:(لايشتم عمرو زيداً فيؤذِيه . لاتأكل السمك وتشربَ اللبن) ويمضون فيقدرون(أنْ المحذوفة) مع الفعل التالي للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصنيع بالفعلين الأوّلين في الجملتين بحيث تصبحان هكذا لايكون : (شتم من عمرو لزيد فإيذاء– لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن) ويرى ابن مضاء أن هذا تعسف في التأويل إذ المتكلم لايقصد إليه إنما يقصد في الجملة الأولى إلى أن شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه ، والشتم بذلك من أنواع الإيذاء ، ولو أن المتكلم رفع الفعل لأصبح المعنى مغايراً لذلك إذ يصير المراد : (فهو يؤذيه) أي أن عادته إيذاؤه، ولو أنه جزم الفعل عاطفاً له على ماقبله لأصبح المعنى أيضاً مغايراً إذ يصير المراد أن الشتم يؤذيه. ويقف ابن مضاء عند الصيغة الثانية : (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) يقول إن المتكلم إذا نصب الفعل الثاني كان المعنى : لاتجمع بين أكل السمك و شرب اللبن ، وإن رفعه كان قد نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، وإن جزم انصبّ النهي على الفعلين معاً[3].

وابن مضاء بذلك كله يريد أن يثبت أن نصب المضارع بعد فاء السببية و واو المعية لايرجع إلى أنه معمول (لأن) مضمره وجوباً ، وإنمّا يرجع إلى المعنى

---

[1] بلقاسم دفه ، آراء حول التسير النحو ، مجلة العلوم الانسانيه العدد 4 ص 11 .

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً الطبعة الثانية ، دار المعارف ص 21 .

[3] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 22

الذي يريده المتكلم وكذلك الشأن إن رَفع المضارع أو جُزم مع الأداتين ولم ينصب. إذن فحركات الإعراب لا يراد بها دائماً الدلالة على عوامل محذوفة كما يزعم النحاة وإنما يراد بها دائماً الدلالة على معانٍ في نفس المتكلم . وفي ذلك مايؤكد دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل ، إذ تضع حجاباً على الدلالات الحقيقية لحركات الإعراب فلا تفهمها . فهماً دقيقاً ، فضلاً عن أنها تُخطّئ صيغاً عربية قويمة، وتجلب صيغاً لم ينطق بها عربي ، مما يحتم تنحيتها عن النحو وقواعده ، حتى لا تدخل الضَيم على العربية وصيغتها المحكمة القويمة[1].

ويمضي ابن مضاء فيوجب إلغاء العلل من النحو، ويقول أن في النحو علل أولى وثانية وثالثة ويرتضي إبقاء العلل الأولى التعليمية التي تفيد الحكم النحوي ويرفض ماعداها. [2] ويمثل العلة الأولى بقول النحاة : إن كل فاعل مرفوع ، وهي علة توضح أن حكم الفاعل الرفع ، ولا بأس بها ، بل لعلها ضرورية ، غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يأتون بعلة ثانية لبيان السبب في رفع الفاعل فيقولون : إنه رُفع للفرق بينه وبين المفعول ، ولا يكتفون بهذه العلة الثانية إذ يأتون بعلة ثالثة لبيان السبب في أن الفاعل رُفع ولم ينصب وكان ينبغي أن يُعكس الحكم الإعرابي فينصب الفاعل ويرفع المفعول ، حينئذ يُدْلون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رُفع لأنه قليل ونصب المفعول لأنه كثير ، ولما كان الرفع ثقيلاً والنصب خفيفاً أُعطي الثقيل للقليل وأُعطي الخفيف للكثير، ليتم التوازن ، وواضح أن العلة الأولى التي تصور الحكم النحوي هي العلة التي يحتاجها متعَلِم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابي للفاعل ، أما العلتان الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخمين ولا ضرورة لهما في تعلم النحو ، بل هما تَزيُد لاجدوى منه ولا فائدة تنفع في النطق بالعربية فالقرطبي كان يَقِفُ من العلل موقفاً مضاداً لموقف ابن جني[3]، فهو الذي نَبّه على وجوب إطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد ، ولكن ابن مضاء لم يلغ كل العلل فأثبت العلل الأوَل التي بها يُعْرف

---

[1]شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 22.

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 22

[3]أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو، ص 7 ، بتاريخ الأحد 19 /6/ 2010م .

النطق بكلام العرب فتدرك أن هذا الفاعل مرفوع فهو يقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا : (قام زيدٌ) لِمَ رُفِع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولِمَ رُفِع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب و ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر "[1] وبهذه الصورة يكون ابن مضاء قد جّدد في بناء النحو العربي إذ يمكن القول إنّ الجديد الذي قدّمه ابن مضاء هو تشخيصه للعلل الكامنة وراء صعوبة النحو مما لفت أنظار الباحثين إلى ضرورة تيسير النحو العربي والاستغناء عن كل مالا يفيد ناطقاً ولا يخدم اللغة في شيء[2] . وابن مضاء محقٌّ في ثورته على هذه العلل الثواني والثوالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو لأنها لا تفيد سوى التخيّلِ والفرض العقلي البعيد دون أي تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق .

ومع ذلك تجادل فيها النحاة طويلاً وألفوا فيها كتباً مستقلة ، وليس من ورائها أي نفع أو طائل نحوي– : هذا رأي شوقي ضيف – .وبجانب هذه الدعوة إلى إلغاء العلل دعا إلى إلغاء القياس . والقياس الذي دعا إلي إلغائه هو قياس المنطق الذي يعتمد على أُسس عقلية متصورة ، ولم يلغ القياس النحوي المعتمد على النصوص فما وافق النص مقبول، وماعارض ذلك مرفوض. [3] وألغى القياس مستضيئاً بالمذهب الظاهري –وطبيعي أن يلغيه الظاهرية في فقههم لأنهم لا يعتّدون إلاّ بالنصوص ، ولأنه يتكوّن من أصل وفرع وعلة وحكم ، وهم يردّون العلل وقياس الفروع على الأصول .[4] ويطبق ذلك ابن مضاء على النحو، ويبين فساده فيه، ضارباً لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة ، وبدأ منها بقياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه: الماضي والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلاً في الإعراب والفعل المضارع فرعاً له فيه ، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين : أولاهما أنه يكون شائعاً ويتخصص مثل الاسم فإن كلمة (رجل)

---

[1] القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص 70 .

[2] القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 71 .

[3] أحمد الهاشمي ، الاصلاح والتجديد في النحو ، بتاريخ الاثنين 20 2010/6م ، ص 7 .

[4] شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ، ص 23 .

فيه تصدق على جميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعاً . وبالمثل الفعل المضارع فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت (سوف يذهب)اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً . وثانيهما : ذكر النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول : (إن زيداً ليقوم) كما تقول: (إن زيداً لقائم) . وبهاتين العلتين – في رأي النحاة– أخذ المضارع حكم الاسم في الإعراب . وواضح مافي العلتين من تمحل ، ولذلك رفضهما ابن مضاء وقال: إن إعراب المضارع أصل فيه مثله في ذلك مثل الاسم . ويكفينا حكمه الإعرابي، ولا داعي لهذا القياس الفاسد[1]. على أنه يعود إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم وزعمهم أن الإعراب أصل فيه لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتختلف أحواله ، إذ يكون تارة فاعلاً وتارة ثانية مفعولاً وتارة ثالثة مضافاً إليه ، فأُعْرب أو كان الإعراب فيه أصلاً لبيان هذه الأحوال . ويراجعهم ابن مضاء فيما زعموا من اختلاف أحوال الاسم وأن ذلك علة أصالته في الإعراب قائلاً : إن هذه العّلة التي جعلوا بمقتضاها الإعراب أصلاً في الاسم موجودة بوضوح في الفعل المضارع لأنه يأتي منفياً وموجباً ومنهياً عنه ومأموراً به وشرطاً ومشروطا ومخبراً به ومستفهماً عنه ، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة الاسم ، وبعبارة أخرى أصالته في الإعراب كأصالة الاسم . وبذلك هدم ابن مضاء فرعيته للاسم في إعرابه وقياسه عليه ، وأولى من ذلك– في رأيه –أن نقول إن الفعل المضارع يُعْرب إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد[2] وحسبنا هذا الحكم الإعرابي في المضارع ولاحاجة لعرض قياس له في الإعراب أو الإتيان بعلل لاتثبت عند التمحيص، فكل ذلك لاتدعو إليه أي حاجة في تصور الحكم الإعرابي وسلامته[3]، وعلى نحو مادعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقيسة والعلل في النحو، دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي يفترضها النحاة في النطق بالعربية ، وضرب لها مثلاً

---

[1] شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ،ص 24 .

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية ، 1/ 34 .

[3] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، 24 .

قول النحاة– على سبيل التدريب– (ابنِ مِنْ كذا مثال كذا) [1] ابْن مِن البيع على مثال فُعْل . فقد يقول شخص (بوع) محتجاً لقوله الياء سكنت وضم ما قبلها فقُلِبت واواً قياساً على قلب العرب لها واواً في مثل (موقن – موسر) إذ أصلهما (ميقن – ميسر) من (أيقن – أيسر) وقد يقول شخص آخر بل الصيغة (بيع) محتجاً بأن الياء سُكّنت وضُمّ ماقبلها فُقلبت الضمة كسرة قياساً على قلب العرب للضمة كسرة في مثل (بيض – عين – غيد) . في جمع (بيضاء – عيناء – غيداء) . ويذكر ابن مضاء عللاً تالية لكلّ من القولين ، فأمّا من أبدلوا الياء واواً فقالوا : إن (بوع) مفرد وقياسه على مثل موسر أوْلى من قياسه على جمعه وهو (مياسير) وأيضاً فإن الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس كما في (ميعاد) فأصلها (موعاد) فأبدلوا الثاني للأوّل ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولافتحة لتصح الواو . وأمّا من أبدلوا الضمة كسرة فقالوا إن العرب صنعوا ذلك في مثل (بِيض) وأيضاً قد يتبع الأوّل الثاني في مثل (امرؤ) وفي مثل (ادخُل) فإن ألف الوصل في فعل الأمر تُضمُّ إتباعاً لعين الفعل . وابن مضاء يحرّر كل ذلك ليصوّر بوضوح كيف أن التمارين غير العملية في النحو تُلْتَمس لها علل وحجج لاتفيد أيّ فائدة سوى مجرد التمرين على صيغ لم يستعملها العرب ولانطقوا بها، وحرى أن تحذف من النحو هي وكل ما طُوِي فيها من أقيسة وعلل افتراضية[2].

وواضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليلات الثواني والثوالث وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية . وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته ، غير أن مخالفيه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صموا آذانهم عن دعوته ، وظلّوا يؤلفون مطولاتهم النحوية الضخمة حاملة مالايكاد يحصى من مسائل النحو العويصة ، وعُقَده العَسرة مما كان ينفق فيه النحاة المتخصصون من الشباب وشيوخهم حياتهم باذلين كل ما يستطيعون من وقت وجهد في فهمها وإساغتها ، لما استقر في عقولهم جميعا من أنهم يعيشون

---

[1] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ،الموقع الإلكتروني ، السبت 6/19/ 2010م ، ص 8 .

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 25 .

للنحو ويعيشون به ، أما الناشئة فقد رأى أئمة النحاة أن ييسروا لها النحو عن طريق ما وصف من وضع المختصرات والمتون[1]، وبهذا يكون ابن مضاء من الميسِّرين الأوائل في النحو العربي، مع معاصره ابن رشد وبفضلهما انفرج أمر النحو العربي، وانطلق المحدثون مقتدين بما فعل السابقون من أعمال جليلة غايتها تخليص النحو مما علق به من شوائب المنطق الفلسفي المستند إلى العقل ، فكانت الانطلاقة الحقيقية عندهما – أي ابن مضاء وابن رشد– تمثل البذرة الأولى في طريق تطور الدرس النحوي ، بل التي ثبت من خلالها ، أن النحو إذا جُرِد من عوالقه المنطقية وغيرها يمكنه أنْ يصبح أكثر مطاوعةً ومرونةً ، فبوضوح كانت محاولة ابن مضاء القرطبي المحاولة الرائدة التي تتصف بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية، ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى ، ونقدها وفق أصول نظرية جديدة ، فمجرد نشر شوقي ضيف لكتابه الرد على النحاة عام 1947م حصلت ضجّة كبيرة في الهيئات العلمية، وتردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين والدارسين المعاصرين عرباً ومستشرقين، ووصف بعضهم منهج ابن مضاء بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة عند الأوربيين ، ورأوا فيه دراسة رائدة في الفكر اللغوي العربي القديم. [2] ووضع ابن مضاء أنموذجاً جديداً لوصف اللغة العربية والتقعيد لها وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي وضعتها البصرة، وذلك مع اعترافه بقيمتها والهدف من وضعها، ومعنى هذا أن ابن مضاء يُسَلْم منذ البداية بالهدف التعليمي وبالجانب المعياري، لكنه يرى أن النحاة بالغوا في ذلك، لذلك انصب نقده على ما رآه فساداً في نظرية العامل التي دفعت النحاة إلى ما أفاضوا فيه من التعليل والتأويل والحذف والتقدير، وكان فعله هذا أقرب إلى الوصفية التي تبتعد عن استخدام التعليلات المنطقية، وماترتب على نظرية العامل من تأويلات تؤدي إلى هدم العلاقة بين المبنى والمعنى.[3]– ولكن كما سبق القول إن دعوة ابن مضاء لم تجد في حينها آذاناً

---

[1] شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ، ص 25

[2] محمد صارى،دعوات الإصلاح والتيسير في العربية، من الموقع الإلكتروني، الأحد 2010/7/3م، ص17.

[3] الموقع نفسه ، التاريخ نفسه .

صاغيةً– ولكن لم تذهب هذه المحاولات القديمة في التجديد والإيضاح والتيسير سدى، وإنمّا كانت مصدر إلهام وتوجيه لمحاولات الإصلاح والتجديد في مطّلع العصر الحديث وقد بدأت هذه المحاولات في التأليف النحوي دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية، وكانت دروس النحو قد استقرت في الأزهر محصورة في إطار الشروح والمتون، وكانت قيمة أي مؤلف في النحو تتركز في إحاطته بكل تفاصيل الخلاف بين النحاة، أو شرح شواهد ابن عقيل وشذور الذهب فكانت ثورة ابن مضاء فاتحة للمحاولات الحديثة فردية كانت أم جماعية .

المبحث الثاني
محاولات فردية حديثة

مازال النحو العربي على أهله عسيراً غير يسير ، ولا يخلو من تعقيد ولايسلم من اللّحن ، وما زال مثيراً للشكوى عند المعلمين والمتعلمين على السواء ، وصار مشكلة من مشكلات التعليم في أغلب البلاد العربية ، مما أدى إلى ظهور محاولات متفاوتة تدعو إلى تيسير تعليم النحو العربي.[1] وتطوير طرائقه ومناهجه، ومعظمها كانت متأثرة بمحاولة ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (592 هـ) وما جاء في كتابه (الرد على النحاة) يقول صبحي الصالح : "لازمت الدعوة إلى تيسير النحو التحدي المعادي النابع من الادّعاء بصعوبة اللغة العربية" [2] فقضية تيسير تعليم النحو ظهرت مع ظهور الشكوى من صعوبة اللغة العربية ، ولهذا فالمدعون يرون أنّ العرب يحسنون صنعاً إذا تركوا النحو جانباً ولجأوا إلى تعليم اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية خاصة لكونهما قادرتين على الارتقاء بالأمم ، بالإضافة إلى العامية التي تتصف بالسهولة والمرونة والقدرة على التعبير عن الحاجات المستجدة في الحياة ، إلا أن هذا لاينفي قدرة اللغة العربية الفصيحة على التعبير عن هذه المستجدات المواكبة للعصر ، لو أننا أوليناها الاهتمام أكثر . كما أنهم يرون كذلك أنّ التيسير في تعليم النحو يحدث بحذف الحركات الإعرابية وإلغاء العامل وإهمال عدد من الأبواب والقواعد، وإقصاء آراء النحاة واختلافاتهم وهذا لايمكن لأنه لو حدث ذلك لأسأنا بأنفسنا إلى اللغة العربية الفصيحة التي نزل بها القرآن الكريم وهذا خطأ .

إن الكثير من الكتب التعليمية التي ظهرت في تيسير النحو في القديم ينطلق منهجها في الحقل التربوي من معايير تسد حاجات المتعلم وأهم هذه المعايير[3]:

- التحليل الوصفي لبناء الكلم ، فالكلمة وحدها لاتكون مفيدة بذاتها ، وإنما تكون مفيدة إذا كانت في جملة .
- ارتباط قواعد اللغة العربية بالمعنى أكثر من ارتباطها بحركة أواخر الكلم.

---

[1] حسن الشريف ، العربية وتسهيل قواعدها ، مجلة المقتطف ، مجلد 29 ، ص 342

[2] صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ط 3 ، بيروت دار العلم للملايين ، ص 35 .

[3] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، 65

- عرض المسائل النحوية بعبارات واضحة دقيقة قريبة إلى نفوس الناشئة والمتعلمين .
- الانتقال من تحليل النص أو الشاهد إلى القاعدة النحوية وليس العكس .
- الإكثار من الأمثلة السهلة الشائعة الاستعمال.

ولقد شهدت الدعوة إلى تيسير النحو في القرن العشرين صراعاً كبيراً بين اتجاهين :

إذ يذهب الاتجاه الأوّل: المعادي للفصيحة إلى إقصاء وإهمال النحو ، واللجوء إلى العامية واللغات الأجنبية ويهدف الثاني : إلى التمسك بالعربية الفصيحة ومحاولة النهوض بها باستعمال وسائل عديدة منها الاهتمام بتعليم النحو وتعلمه ، "وأمّا الاتجاه المعادي القائل بصعوبة النحو وتعقّده فقد جعل الإعراب غاية النحو ، ودعا إلى التخلي عنه لعجز الإنسان العربي عن التقيّد به في كلامه، وألح على تسكين أواخر الكلم تشبهاً بالعامية ومجاراة لها ، وحاول الإيحاء بأن الأصول الأولى للفصيحة لم تكن معربة ، وأن الإعراب طرأ عليها في عصور لاحقة"[1] فهذا الاتجاه يرى أن الإعراب هو صلب مشكلة صعوبة النحو وتعقده وينادى بإلغائه، ويرى بعض النحاة أن هذا يمس بأصول اللغة العربية الفصيحة لأن الإعراب أصل من أصول النحو العربي ، فبدونه لاتعرف معاني الكلام ومقاصد المتحدث فمعنى النحو في مفهوم الاتجاه المعادي إذاً هو الإعراب الذي يعني معرفة أحوال أواخر الكلم في الجملة من حركة وبناء[2] والملاحظ في هذا التعريف أن هنالك خلطاً بين مصطلحي النحو والإعراب وهذا جزء من المشكلة[3] فعلم النحو شيء والإعراب شيء آخر فالأوّل يعني إكساب المتعلم المعارف النحوية النظرية ، أمّا الثاني فهو معرفة أحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء ويعين على عصمة اللسان والقلم من الخطأ : يقول طه الراوي عن النحو بمفهومه الشامل : "يعنى بمهمتين الأولى: صحة تأليف الكلم للإبانة عما في النفس من المقاصد ،

---

[1] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ص 54 .

[2] عبد المتعال الصعيدي ، النحو الجديد ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1947م ، ص 19

[3] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، ص 54

والثانية معرفة أحوال الأواخر من إعراب وبناء ، فيطلب إليه أن يقوم بعصمة اللسان والقلم عن الخطأ في تأليف الكلم وأحوال أواخرها "[1] فحجة أصحاب هذا الاتجاه في خلطهم هذا بين المصطلحين ، هي أن الطالب يتعلم النحو سنوات طويلة إلاّأنه يلحن في كلامه ، بالإضافة إلى أن معظم النحاة لاتسلم ألسنتهم من هذا اللحن ، وبهذا يعتقدون أنّ صعوبة النحو لاتعين على عصمة اللسان من الخطأ ، وهذا غير صحيح ،ويؤيد ذلك سمر الروحي حين قال : "وهذا غير صحيح لأن المراد من أننا نعلم الطالب النحو سنوات طويلة هو أننا نجعل الطالب يكتسب طوال سنواته التعليمية المعارف النحوية وهذه قضية لغوية صرفة ، أمّا مرادنا من أن الطالب يلحن في حديثه بعد اكتسابه المعارف النحوية فهو عدم اكتسابه مهارة تطبيق هذه المعارف النحوية، وهذه قضية تعليمية صرفة تتعلق بالأساليب المتبعة في تدريب المتعلم على اكتساب المهارات اللغوية"[2] فمعرفة الشيء لاتعني إتقانه بالضرورة وإنمّا يحصل هذا الإتقان عن طريق التدريب المستمر في اكتساب المتعلم المهارات اللغوية . ومن أمثلة الإخفاق في التعليم نجد أنّ المعلمين نسوا تماماً التذكير بالمتكلم – الذي نصّ عليه ابن جني في كتابه الخصائص– في قضية العامل .

"ومن ثم رأينا هؤلاء المتعلمين يرددون : كان ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ، وهم مؤمنون بأنه ليس وراء (كان) شيء يعمل ، وإنها وحدها العاملة وهذا خطأ التعليم وليس خطأ النحاة"[3] لأنّ المتكلم هو الذي يميز فاعل الفعل من مفعوله فضلاً عن العمل اللفظي في الجملة ، فالمتعلم العربي ينبغي أن يدرك هذا، لكي يتمكن من إتقان لغته . أمّا الاتجاه الثاني ، فانطلق أنصار الفصيحة في معالجتهم قضية تيسير النحو من قاعدة ذهبية هي أنّ التيسير يجب ألاّ يمس جوهر اللغة العربية الفصيحة ، أو أي ركن من أركانها[4]

---

[1] طه الراوي ، نظرات في اللغة والنحو ، بيروت ، 1962م ، المكتبة الأهلية ، ص 30

[2] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، ص 54

[3] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، ص 59 .

[4] القرار الأول من قرارات المؤتمر الثقافي العربي في اللغة العربية والقواعد حول تيسير تعليم اللغة العربية ، ندوة الجزائر ، 1976م ، ص 118 .

وهذا هو عين الصواب ، لأن هذا الرأي موافق لمنطق اللغة العربية وأصولها، اتّبع أنصار الفصيحة خطة عامة يمكن اختزالها في النقاط الآتية: [1]

- عرض مسائل النحو بتدرج نابع من الاجتهادات الفردية .
- الإكثار من الشواهد النثرية المستمدة من الحياة .
- تزييل القواعد بتمرينات تطبيقية .
- الابتعاد عن جدل النحاة وعللهم .
- المحافظة على المصطلحات النحوية التي شاعت بين المتعلمين العرب.
- الانطلاق من النص إلى القاعدة .

والملاحظ من خلال هذه الخطة هو أنها تسلك مسلك النحاة القدامى في بعض المعايير ،التي انطلقوا منها في كتبهم التعليمية التراثية ، وهذا جيّد ، لأنه يهتم بالمتعلم والمادة العلمية في نفس الوقت . فأنصار الفصيحة لم يغيروا في النحو شيئاً ، وإنما حافظوا على جوهره الثابت المعبر عن نظام اللغة العربية ، أي أنهم انطلقوا من أنّ القضية ليست لغوية وإنما هي تربوية صرفة وإنْ كان النحو موضوعها ، ذلك أن عملهم اقتصر على النحو التعليمي الذي قُدِّم في أبواب النحو المعروفة وأخّر واستبدل مصطلحات بأخرى ، وأهمل تفصيلات نحوية ، وبسط أساليب العرض ، وأضاف تمرينات وشواهد وغير ذلك مما دعت إليه الحاجة التربوية،[2] وأمّا العلل فقد اكتفوا بالأول الأصلية منها[3] وحذفوا الثواني والثوالث لتأثر النحو بالمنطق وعلم الكلام ، ومن يُمعن النظر في الندوات والمؤتمرات التي قُدمت حديثاً يرى أن محتواها تبسيط القواعد النحوية وتسهيلها ، وليس تغييراً وتبديلاً فيها. [4] ومن الصعب أن تُضاف أوتُحذف أبواب في النحو . ولايصح المساس بأصول النحو والعربية ، وفي الغالب تكمن صعوبة النحو العربي ومشكلته في طريقة إيصال هذه المادة العلمية إلى ذهن المتعلم العربي ومن المهتمين

---

[1] سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، ص 67 .

[2] محمد عبد الكريم ، من الموقع الإلكتروني أقلام تحت عنوان تيسير النحو ، بتاريخ الخميس 2010/7/5م

[3] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 73 .

[4] سمر روحى الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، ط1 ، لبنان سنة 1992م ، ص 67 .

بالدراسات النحوية وطرائق تيسيرها ،[1]من يرى أن صعوبة النحو تكمن في القواعد النحوية نفسها، وانبرى غير واحد لتذليل هذه المهمة وإيجاد حلولاً لها بقدر المستطاع فبدأت تظهر الكثير من المحاولات ، ومن أهم هذه المحاولات التيسيرية في الوطن العربي في القرن العشرين ما يلي[2] :-

أولاً: محاولات فردية :

كثرت الدعوات والمحاولات في العصر الحديث ، رغب أصحابها في تيسير النحو العربي ، وحاولوا فيها إبراز الجانب المعنوي في استعمال جزء من العربية دون غيره بَضمُّ مايشابه منها بعضه إلى بعضه الآخر ، وأرادوا في بعض دعواتهم تقليل المصطلحات، أو حذف ما يمكن الاستغناء عنه، ولاحاجة إليه في فهم الكلام ، ولهذا سارت جهود المُيسِّرين في اتجاهين وهذان الاتجاهان: يختلفان في الوسائل ولكنهما يلتقيان في الغاية :

الأول :عملي يراعي الواقع ويعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها لتذليل العقبات أمام دارسي العربية وذلك عن طريق إيجاد الكتاب السهل الخالي بقدر الإمكان من العيوب والصعوبات التي تعرقل طريق العربية أمام الدارسين ، أو تُنَفِّرهم منها .

والثاني: نظري متأنٍ لايقنع بالتيسير الظاهري والمحدود ، وإنماينبغي الوصول إلى جذور المشكلات ومنبع الصعوبات بغية علاجها ، والقضاء على الداء من أصله ، لينتهي بذلك إلى التيسير الحقّ المبني على أساس متين،[3] والعربية لغة تُعين الباحث على العمل في طريقها لكونها ، لغة المطاوعة والقبول ، فهي مرنة ومطاوعة لهذا تطورت علومها سريعاً وهي قابلة للتطور ولا ترفضه ، لذا ظهرت محاولات ودعوات تدعو إلى تيسير النحو وظهرت حالات أسفرت عنها منطلقات فكرية واعدة، امتلكها دعاة التجديد و التيسير في مناهج النحو العربي، غايتهم تجديد اللغة الجذري، وإعطائها سمة مواكبة التطوّر الفكري ، ومعالجة مايصعب من العربية بطرائق تعتمد على الموروث القديم ، فتأخذ من روحه مادة جديدة

---

[1] محمد كامل حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، النحو المعقول ، مقالات مواكبة للتجديد ،مطبعة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1988م، ص 10 .

[2] أكلى سورية ، حركة تيسير تعليم النحو في الجزائر ، (بتصرف) ، ص 8.

[3] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من الموقع الإلكتروني ، الأحد 7/11 /2010م .

،يستفاد منها لتسهيل مناهجه على المتعلمين، وقد ظهرت في هذا المجال محاولات جيدة غايتها بناء النحو العربي وتطويره ، اتّسمت هذه المحاولات والدعوات بالفردية مرة ، وأخرى بالجماعية كالمؤتمرات أو المجامع العلمية ، أوثالثة عن طريق الكتب والمؤلفات ، فكثرت المحاولات التي حاول القائمون بها بناء النحو بجدّ وحرص ، وبذل العديد منهم جهوداً مضنية من أجل حماية اللغة التي هي لغة القرآن الكريم ، وهم مدركون لأهمية هذا العمل وسُمُوُه ، وكل واحد منهم يهدف في المقام الأول إلى تيسير الدرس النحوي وتجديده وإصلاح ما يعانيه من جمود ونقص.

ومن أشهر هذه المحاولات في العصر الحديث محاولات زعماء التيسير الثلاثة كما أُطلق عليهم (إبراهيم مصطفى . مهدي المخزومي . أحمد عبد الستار الجواري) وغيرهم كُثر منذ بداية القرن التاسع عشر وصولاًإلى الثمانينيات من هذا العصر ، ثم ماحدث من تطوّرات في التسعينات وغيرها ، ويمثل القرن الماضي فترة تلمست فيها الأمة العربية والإسلامية خطوات النهضة والانبعاث والمواكبة العلمية ، كما حشد الفترة الذهبية للتحقيق والدرس لجميع المناهج والاتجاهات والنظريات وكان للتجديد في النحو العربي- كغيره من العلوم – حضور قوي ومتميز لدى الأفراد والمؤسسات فجاءت المحاولة الأولى لعرض النحو عرضاً حديثاً بعيداً عن هذه المتون على يد عالم من علماء الأزهر، يبدأ التجديد في العصر الحديث وهو العالم : [1]

1- **رفاعة رافع الطهطاوي** :الذي ألف أول كتاب يعرض النحو عرضاً مختلفاً عن سابقيه سماه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) جاء الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو الذي أعجب به في أثناء بعثته إلى فرنسا ، فجاء الكتاب بسيط العبارة ، سهل العرض ليس له متن ولا شرح ، كما استخدم فيه لأوّل مرّة الجداول

[1] محمد خلف الله أحمد ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، القاهرة ، دار إحياء الكتاب العربي الحديث ، 1961 م ، ص 21 .

الإيضاحية[1] وبذلك بدأ رفاعة مايسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث ، وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات، وألف هذا من الكتب تياراً ظل متدفقاً حتى يومنا هذا تحت أسماء وعناوين مختلفة، مثل (النحو الواضح) و(النحو الوافي) و(التطبيق النحوي) و(النحو المصفى)[2]فكان الطهطاوي أبو الفكر المصري الحديث (1801 – 1873م) وكان قد أتم دراسته الأزهرية وعُيّن إماماً لأوّل بعثة ذهبت في عهد محمد علي إلى باريس [3] ، فأكبّ على الفرنسية يدرسها حتى أتقنها وعاد إلى مصر وكانت صحيفة الوقائع المصرية تكتب بالتركية فحوّلها إلى العربية ، وأنشأ مدرسة الألسن ، وقاد حركة الترجمة إلى العربية للقوانين الفرنسية ولبعض الروايات الأدبية ، وألف في الفلسفة الغربية كتاباً ، وباختصار وضع أسس النهضة الفكرية المصرية الحديثة وكان قد أُعجب بمتن الأجرومية فنظم على غرارها أرجوزة تجمع قواعد النحو في إيجاز سمّاها (جمال الأجرومية). وهو في التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية منحّياً عنها الأبواب الفرعية ، ورأى أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول الموجودة في كتب النحو خاصة باللغة الفرنسية ، واتسع فيها حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغه المختلفة[4] . واتضح رأي الطهطاوي في التجديد من خلال كتابه (التحفة المكتبية لتقريب العربية) تحاشى فيه الخلافات النحوية وتعدد الآراء وطرق التعليل في سوق القواعد ،[5]وكانت محاولته ناجحة فتتابعت المحاولات من بعده فكان منها :

2 –**محاولة عبدالمتعال الصعيدي** في كتابه الموسوم النحو الجديد عام 1947م:

---

[1] أبو ذكرى ، دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ، الطهطاوي يبدأ التجديد في العصر الحديث ، شبكة الفصيح لعلوم العربية السبت 26 /2010/6م ص 8 .

[3] أبو ذكرى ، دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ، شبكة الفصيح لعلوم العربية ، السبت 26 /2010/6م

[3] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 26 .

[4] الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، ص 70 –71.

[5] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 26 .

وَيَعُدُّ المهتمون بأمور اللغة محاولة الصعيدي أجرأ محاولة على النحو العربي ومن ثم أحفلها بالمثير من الاقتراحات[1]وأغلب الظن أن الصعيدي استفاد من المحاولات السابقة له ، فوضع نصب عينيه آراء السابقين ومنهم قطرب[2] تلميذ سيبويه فهو النحوي القديم الوحيد الذي أنكر صلة الإعراب بالمعنى والعكس، وهذا ما أكده الزجاجي ، في أثناء حديثه – ليس عن دلالة الحركات على المعاني فقط –بل عن معاني هذه الحركات ، بقوله: " هذا قول جميع النحويين ، إلا قطرباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة الإعراب ، مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه ، قولك إن زيداً أخوك ، لعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدُ قائماً وما زيدٌ قائم ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول . إلا بزواله ، ... هذا مذهب قطرب. وقال المخالفون له، رداً عليه: لو كان كما زعم ، لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام .. وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم ، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب ، واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها ، بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل ، والآخر مفعول به ، فمعناها مختلف ، فوجب الفرق بينهما، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك، فاستفاد الصعيدي من هذا القول فجاءت مباحثه في الحديث عن:[3]

---

[1] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكتروني ويكيبيديا ، الثلاثاء 2010/6/15م

[2]هو محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي ، نحوي عالم بالأدب واللغة من الطبقة الخامسة ، لازم سيبويه وعيسى بن عمر.

[3]الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، ص 70 –71.

أ. الإعراب ، حركاته وأهميته ، فهو لايرى الإعراب : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاًأو تقديراً بل يراه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم.

ب.جعل المنادى المفرد العلم منصوباً بالضمة بدلاً من الفتحة أوماينوب عنها.

ج. ترك تسمية (أسماء الأفعال) ويرى أنها أفعال سماعية إذ يقول : "أفعال سماعية لا تجرى على قياس الأفعال المشهورة لأنها تدل على الحدث والزمان بصيغتها لابمادتها ، وورود بعضها على حرفين ، ولاتلحق بهما النون البارزة ، ومخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، وعدم لحوق نون التوكيد الطلبي بها ، ولالحوق التنوين بآخرها "[1].

3 –**محاولة شوقي ضيف** : – تأثر شوقي ضيف بأسلوب ابن مضاء القرطبي وحقق له كتاب (الرد على النحاة) عام 1947م إذ أثّر هذا الكتاب في نفس شوقي ضيف وأثار فيها نوازع كثيرة نَحْوَ التيسير وتتبع قواعد العربية . فأنتج كتباً دعا فيها إلى تيسير النحو العربي هى: (تجديد النحو، والفصحى المعاصرة، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده) وقد ركّز شوقي ضيف على كثير من الأمور المهمة ووضع أسساً للتيسير وركّز على قضايا الإعراب ، وترك مالايفيد منه مثل أدوات الاستفهام والشرط والمفاعيل والتمييز وغيرها [2]، كما أنه ساهم في المؤتمرات والندوات العلمية.

4. محاولة مصطفى جواد : – دعا مصطفى جواد إلى تبني النحو الكوفي ، لأنه يراه أيسر أسلوباً وأقرب فهماً من النحو البصري فهو يقول : "وفي الحق أن في النحو الكوفي آراء كثيرة تَفْضُل آراء البصريين ، وينبغي للغة العصر الانتفاع بها باتباعها ونشرها في العالم العربي العصري"[3]،ويعلل جواد بأن أسباب الصعوبة جاءت من تشدد البصريين في مناهجهم وكثرة تأويلاتهم : إن اختيار المذهب

---

[1] عبد المتعال الصعيدي ، النحو الجديد ، ص 20 .

[2] عبد الوارث مبروك ، في إصلاح النحو العربي ، ط 1 ، 1985 م ، ص29 .

[3] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكتروني ويكبيديا ، الخميس 2010/6/30م

البصري في النحو والصرف كان من أسباب استصعاب الدراسة النحوية والدراسة الصرفية ومن البواعث على النفور من اللغة العربية، وذلك لتشدد هذا المذهب وميله إلى كثرة التأويل والتعليل[1]ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين على قولهم في مفعول (ظنّ) الثاني في أنه (حال) لا مفعولاً لظن ، قال: على قول الكوفيين يكون خائفاً في قولهم : (ظنوا الرجل خائفاً) حالاً من الرجل،[2] وقد شاركه هذا الرأي إبراهيم السامرائي أيضاًولمصطفى جواد آراء في باب تيسير النحو ، نشرها في كتب مستقلة (المباحث اللغوية في العراق) و(قل لاتقل) وكذلك له مقالات في المجلات والصحف ودوريات المجامع اللغوية.[3]

5 –**محاولة إبراهيم السامرائي** : – تناول السامرائي في كتابه الموسوم (النحو العربي نقد وبناء) الذي نشر عام 1968 مقترحات كثيرة لتيسير النحو العربي منها :

1/ الأخذ بالمنهج الوصفي، قال : "فإذا أردنا أن ننهج نهجاً جديداً فنكتب نحواً نوجهه للدارسين في عصرنا هذا فعلينا أنْ نأخذ بالمنهج الوصفي ذلك أنّ النحو في الدراسات الحديثة ، وصف للغة المكتوبة والمنطوق بها وصفاً يتناول الكلمة وصورتها والضوابط التي تظهر في آخرها وعلى هذا فإنّ ماندعوه مثلاً بالإعراب التقديري في نحونا كما هو الآن ، شيء باطلٌ لأنّه بعيد عن المنهج الوصفي"[4].

2/ ترك التعليل الذي يَعُدّه إغراقاً في التصوُر والافتعال أبعد النحو عن طبيعته الأصلية وهي وصف الكلام من ناحية بناء الكلمة وبناء الجملة ... ثمّ إنّ هذا التعليل يسئ إلى الحقيقة اللغوية ذلك أنّ اللغة تصبح شيئاً وضعه عقل مفكرأراد أنّ يقسِّمها ويصنفها فيحْمِل على شيء ويفحص متطلباتها ويعطي كل صنف مايطلبه،وما أبعد علم اللغة عن هذا النمط من التفكير[5].

---

[1]الموقع نفسه ، البيانات نفسها.

[2]السامرائي ، أسس تيسير النحو ، من الموقع الإلكتروني قوقل ص 1 ،الأربعاء 20 /12/ 2009م .

[3] الموقع نفسه ، البيانات نفسها.

[4] السامرائي : إبراهيم عبود – النحو العربي نقد وبناء – 43 و أبو حسن الرماحي ، دعوات المحدثين ، من الموقع الإلكتروني ويكبيديا ، 30 الأربعاء 2010/6/16م ص 30 .

[5] أبو حسن الرماحي ، دعوات المحدثين من الموقع الألكتروني ، الأربعاء 2010/6/16م

3/ الدعوة إلى تجديد أبواب النحو وتنسيقها قال: "إنّ حاجتنا إلى نحو جديد في العربية يُقدَم إلى الناشئة المتعلمين في المرحلتين الدراسيتين الابتدائية والثانوية ضرورية ، وهو بعيد عن تلك المواد التي لايراها الدارسون في العربية الحديثة"[1].

ومن المحاولات: محاولة:

6 –عبد الرحمن أيوب : دعا عبدالرحمن أيوب إلى إلغاء الإعراب التقديري لأنه يؤدي إلى تعقيد النحو لدى المتعلم ، وتأثر في ذلك بمنهج الدراسة الوصفية الذي يعمل على وصف ماهو موجود في ظاهر الجملة ، دون اللجوء إلى التقدير والتأويل. كذلك دعا إلى إلغاء العلل الفلسفية في الإعراب[2] ويرى أنها غير قائمة على واقع اللغة ، فتعليل القدامى لإعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم يتماشى مع الفلسفة التي ترى أن الذات هي أهم الموجودات،[3]أي أنّ معظم هذه المحاولات لم تسلم من النقد ، خاصة فيما يخص الجانب المنطقي ، لأن معظم النظريات الحديثة تعتمد على المنطق ، كما أنّ الطفل في المراحل الأولى من تعليمه لايستوعب مثل هذه التعليلات ، وينبغي تفاديها وتركها للمتخصصين في المراحل العليا من التعليم كما له رأي يتعلق بالتنوين ، فقد نقد النحاة القدامى في حديثهم عن تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم ، فهم يرون أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم يقابل النون في جمع المذكر السالم ، وهو يرفض ذلك.

كذلك من المحاولات الفردية محاولة :

7 –حفني ناصف :– وهو من خريجي مدرسة دار العلوم وهي أُنشئت بغرض تخريج معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة حتى يستطيعوا النهوض نهوضاً حسناً بتعليم العربية الناشئة ، فألف مع بعض رفاقه كتاباً مبسطاً في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم(قواعد اللغة العربية) في نحو مائة صفحة وألحقوا به قواعد البلاغة ، وهو أكثر تفصيلاً في عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوي ، وبه

---

[1] السامرائي : إبراهيم عبود – النحو العربي نقد وبناء – 45

[2] عبد الله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، القاهرة،2004م، مكتبة الآداب، ص171– 172

[3] المرجع نفسه ، الصفحة 171 –172

طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية ،[1] وتجدد الشعور في العقد الثالث من القرن الحاضر بأن الناشئة في حاجة أكثر إلى التبسيط والتيسير، وانبرى للمهمة الأستاذان.

8 –**علي الجارم ومصطفى أمين** :– أخضعا النحو للأساليب التربوية الحديثة في كتابهما : (النحو الواضح) وفيه يُفْتَحُ الباب وتُذْكر الأمثلة الموضحة له ويتبعها بحث تحليلي تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمرينات تدريبية. وربما كان أهم مايوجّه إلى هذا الكتاب من نقد أنّه وزّع أبواب النحو على سنوات التعليم ، فتقطعت بذلك أوصاله ، وكان حرياً أن يسير على منهج القدماء في عرض النحو جملة بصورة موجزة[2]. وتتسع تدريجياً مع السنين حتى تتمثله الناشئة تَمَثُّلاً واضحاً ولايسع البحث تناول ماجاء في كل المحاولات لضيق مجال الحديث عنها في فصل واحد لذا سيكون مدار الحديث عن أشهر ثلاث محاولات أثرت في مجرى تطور النحو العربي تأثيراً فعالاً، وهى محاولات زعماء حركة التيسير والإصلاح في الوطن العربي ، الذين أعطوا النحو أهمية كبيرة ، وكرّسوا حياتهم للتجديد وهم (إبراهيم مصطفى و أحمد عبدالستار الجواري ، و مهدي المخزومي) هذا الفريق كان هدفه إعادة النظر في دراسة النحو وتوخي إقامة هذه الدراسة على أسس لغوية، لاأثر فيها للفلسفة والمنطق ، لِتُتَقُّى هذه المادة من كثير مماعلق بها من شوائب ، وتكون مقبولة سائغة وأعتقد أنّ هذه المحاولات الثلاث لها أثرها في الحركة اللغوية الحديثة ، إذ فتحت المجال أمام دارسي العربية ، لإبداء آرائهم السديدة ، بحرية متناهية بعيدة عن القيود ، بشرط احترام مكانة العربية التاريخية ، وتقديس أصالتها لأن تيسير العربية لايعني تغيير نظامها النحوي واللغوي والكتابي ، لأن الصعوبة لاتكمن في هذا النظام ، وإنما تكمن في طريقة تناول القدماء له ، ومنهج بحثهم فيه، وسيتناول البحث هذه الأمثلة الثلاث ببعض التفصيل لفائدة البحث وإغنائه بعلم هؤلاء الأفذاذ وهذه المحاولات كالآتي :

أ/ محاولة إبراهيم مصطفى :

---

[1] عبد الله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين ، ص 170 .

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 27

أطلّ عام 1937م يحمل معه كتاباً أحدث ضجة غير عادية ، في الوسط الثقافي في مصر ، إذ صار كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى ، يمثل طموحاً عالياً في بناء مادة نحوية جديدة فقد قال : "أطمح أنّ أُغيِّر منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأنّ أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرِّبهم من العربية وتهديهم إلى خط الفقه بأساليبها"[1]ركّز إبراهيم مصطفى جهوده على الإعراب وحركاته ، فيرى أن الطريق الصحيح هو أن تدرس علامات الإعراب على أنها دالة على معانٍ وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها ، وعنده أنّ الحركات الإعرابية لكل منها سمة تُميّزها فهو يرى : الضمة علم الإسناد والدليل أن الكلمة مرفوعة يُراد أنّ يُسند إليها ويُتحدث عنها ،والكسرة علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أوبغير أداة ولايخرج كل منهما عن هذا إلاّ أنْ تكون في بناء أو اتباع ، وللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا أثراً لعاملٍ من اللفظ ،بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة . وعنده الفتحة لاتدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ، وإنمّا هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية ويحاول إبراهيم مصطفى إعادة تبويب النحو ، يحذف منه بعض الأبواب ، ويدمج بعضها ببعضها الآخر، فقد جعل المبتدأ والفاعل، ونائب الفاعل، لتعلقهما بموضوع الرفع في باب واحد : إذا تَتَبَّعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً[2] وبالرغم من أن دعوة إبراهيم مصطفى جادة في سبيل إعادة النظر في النحو العربي ، ودرس العربية ، فإنه في النهاية أبقى على الجانب التعليمي وحده وقد قدّم في محاولته هذه شيئاً مهماً في تيسير النحو فيه بعض التعديلات اليسيرة، كذلك موافقته ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل وإبطال آثارها التي جرّتها على النحو من تقديرات وتأويلات ،

---

[1] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص2

[2] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكتروني ويكيبيديا ، الخميس2010/6/16م

وأيضاً كان من نتائج هذا المنهج أنْ اتسعت دائرة البحث حتى شملت طريقة تأليف الكلام ومايجب أنّ تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها. وابتعد منهجه عن الآثار الفلسفية التي رافقت النحو ، واتّجه نحو القراءات القرآنية لاستخلاص مسائل النحو منها، وتوثيق هذه المسائل بما ورد عن الأئمة القرّاء،[1] ومن أهم المسائل التي تناولها إبراهيم مصطفى : –

1 – رأيه في المنادى : المنادى المعّين أو المعرف يُمنع من التنوين ، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب أشبه بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنها تقلب في باب النداء ألفاً، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ، ففرّوا في هذا الباب من النصب إلى الجر إلى الضم حيث شبهه بياء المتكلم [2] وهذا الرأي موافق لما ذهب إليه الكوفيون إذ قالوا في علة رفعه : فلم نخفضه لئلا يُشْبّه بالمضاف ولم ننصبه لئلا يُشْبِه مالاينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع صحيح فرق وعندما أقرّ أن الضمة هي علم الإسناد وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان ، اعترضه المنادى المضموم في مثل (يازَيد) فقال إن الضمة فيه ليست علامة إسناد ، وعلل لها بأن المنادى المضموم حُرِم التنوين الدال على التنكير ، ولذلك ضُمْ فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم ، وفي هذا التعليل نظر من وجهين: وذلك أن الأعلام جميعها – ماعدا الممنوعة من الصرف – منوّنة ولايُستطاع أن يقال أن تنوينها يدل على التنكير، أمّا أن المنادى ضُم فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم فهو مجرد فرض،[3].

واعترضه أيضاً في أن الضمة علم الإسناد اسم إنّ لأنه منصوب مع أنه مسند إليه وحقه الرفع على الأصل الذي قرره وحاول أنْ يثبت ذلك في رأيه في اسم(إنّ) [4] وقال : إن اسم إنّ يجب أن يكون مرفوعاً بدل مجيئه منصوباً و قال : فهذا

---

[1] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكتروني ويكيبديا ، الأربعاء 2010/6/15م

[2] محمد صارى ، محاولات التجديد والتيسير ، من الموقع الإلكتروني السبت 8 شوال 1432هـ –2011م.

[3] شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي ، ص 28

[4] محمد صارى ، محاولات التجديد والتيسير ، من الموقع الإلكتروني ، السبت 8 شوال 1432هـ –2011م

المسلك من العربية يفسّر لنا ماتراه في استعمال العرب اسم إن منصوباً ومانجده من أثر الرافع فيه[1] واستدل على رأيه بقول الله تعالى : (إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ) [طه : 63] فجعل (هذان) بعد إن مرفوعاً وعطف عليه بالرفع في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ) [المائدة : 69] لهذا حقّ القول : أن محاولة إبراهيم مصطفى تعليل نصب اسم إنّ هذا التعليل لإخضاعه لأصله، فإتباع التأويل على الأصل يُعَدّ بالنسبة إلى هذه القاعدة شذوذاً عن إقراره الرفع علم الإسناد ، واسم إنّ مسند إليه فيقول : إن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسّهم اللغوي إلى أنْ يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب لأن ضمير الرفع لايوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم وهو أحب استعمالا من المنفصل ،[2] ولكن يُخَرِّج الأخفش أنّ (إنّ في الآية الأولى على أنها ليست (إنّ) المؤكدة ، بل هي حرف جواب بمعنى (نعم) [3] ومن الشواهد على ذلك أن إعرابياً قال لابن الزبير : لعن الله ناقة حملتْني إليك ، فقال له ابن الزبير : (إن وراكبها) . وقرأ حفص–كما في المصاحف المصرية– (إنْ هذان لساحران) وحينئذٍ تكون إنْ مهملة عن العمل ، وقرأ الآية أبو عمرو بن العلاء : (إنَّ هذين لساحران) وبذلك كله لاتشهد الآية لرفع اسم إنَّ كما يقول صاحب إحياء النحو ، [4] ومعروف أن قاعدتها العامة المطردة في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر أنها تنصب اسمها التالي لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع في بعض لغات العرب البتة. وذكر إبراهيم مصطفى شاهداً لرفعه من الحديث ، ومعروف أن الحديث لايحتج به في القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم [5] ، ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة . أمّا العطف على اسم(إنّ) بالرفع في آية سورة المائدة فخرّجه النحاة على أنه من عطف الجمل وأعربوا (الصابئون) مبتدأ خبره محذوف

---

[1] إبراهيم مصطفى إحياء النحو ، ص 53

[2] محمد صارى ، محاولات التجديد والتيسير ، من الموقع الإلكترونى ، السبت 8 شوال 1432هـ –2011م

[3] السيوطى ، همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم ، طبعة الكويت ، 2 / 182

[4] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 28

[5] المرجع نفسه ، ص 28

تقديره (كذلك) ومن النحاة من عطف (الصابئون) على إن واسمها لأن موضعهما معاً الابتداء . على كل حال لا يبقى لصاحب (إحياء النحو) من افتراضه أن اسم(إنّ) مرفوع أو يجوز العطف عليه بالرفع . شيء يستند إليه . وتظلّ قاعدته في أن الضمة علم الإسناد منقوضة بباب إن وباب المنادى جميعاً، وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب (إحياء النحو) الكسرة ، ويجعلها علم الإضافة ، وتضم بابين: باب الإضافة في مثل (كتاب زيدٍ) وباب حروف الجر أو بعبارة أخرى حروف الإضافة مثل (من وعن واللام وفي) وما إلى ذلك . ويرى شوقي ضيف أن تسمية حروف الجر بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألوف ، لا ييسر في النحو شيئاً [1] ومن رأيه– إبراهيم مصطفى – إنّ الفتحة ليست من علامات الإعراب ، فهي إمّا مرفوعة ، وإمّا مضافة ، وبذلك أصبح لايُعْرِبُ إلا المضموم أو المضاف بما يشمل المجرور، وماعدا هذين القسمين يكون منصوباً ولا تفتح له أبواب لبيان أنواعه فقد ألغاها جميعاً ، فلم يعد هناك مفعول به ولامفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولااستثناء ولا حال ولاتمييز . [2]ولكنه من الواضح الجلي أن هذا الإلغاء يُضيّع معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية، مما قد يحدث بلبلة في تصوّرنا لأساليبها . كما أن الأستاذ يعقد فصلاً للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة في مثل (أبوك – أباك – أبيك) وجمع المزكر السالم في مثل (الزيدون – الزيدين) ويذهب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب ، إنما هي مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها ، والإعراب إنمّا هو بتلك الحركات الممدودة وإلى ذلك ذهب المازني والزجاج قديماً.[3]

على الرغم أن من القدماء من يقل أن الواو في مثل أخوك وأبوك وحموك وفوك والمؤمنون هذه الواو واو الإعراب ، فما كان من الأسماء فهو واو الإعراب وما كان من الأفعال فهو واو الضمير نحو قولهم تخرجون ويقومون ، فالواو من

---

[1] المرجع نفسه ، ص 29

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 29

[3] السيوطى ، همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم ، طبعة الكويت ، 1 / 145

ذلك إضمار جمع مذكر[1] وكذلك في جمع المذكر السالم فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها، إيضاً في حالتي النصب والجر كذلك يعترض على رأى النحاة في أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصرف ، ويقول إنها لم تنب عنها ، وإنما أُعرب بالفتحة لأنه حُرم التنوين ، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم وهو تعليل واضح التكلف ، ويترتب عليه وعلى ما قيل في المنادى المضموم إنّ الاسم حين يُحرم من التنوين يُضم تارة في المنادى ويفتح تارة كما في الممنوع من الصرف . ويعترف إبراهيم مصطفى بأن المثنى يَخرج بعلاماته الفرعية خلافاً لجمع المذكر السالم و الأسماء الخمسة ، ويفترض فيه الشذوذ ولكنه لم يعترض لنيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وأكبر الظن أنه يفترض فيه أيضاً الشذوذ . ويقول شوقي ضيف:" لعلّ في هذين البابين الشاذّين مايدلّ بوضوح على ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامات الفرعية." [2] وله رأي في التوابع ويبدأ بالحديث عن العطف ويذهب إلى أنه ينبغي أن يخرج من باب التوابع لأنه ليس مثل النعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمل ولكن نص شوقي ضيف وهو من المحدثين أنه لاداعي لإخراجه من باب التوابع لأنه فعلاً تابع لما قبله في إعرابه. وإذا كان قد أخرجه من باب التوابع فإنه أدخل مكانه باباً جديداً هو باب الخبر ، إذ جعله تابعاً للمبتدأ ، ولاحظ اعتراضاً قوياً يُرُد عليه، وهو أن الخبر في باب كان منصوب دائماً ، وأجاب إجابة غير دقيقة ، وكان يستطيع أن يأخذ برأي الكوفيين في أن خبر كان ليس خبراً في الحقيقة ، إنما هو حال ، ولاحظ أيضاً اعتراضاً ثانياً ربما كان أهم من سابقه وهو أن اسم (إنَّ) منصوب وخبرها مرفوع فلا يمكن أن يعرب تابعاً لاسمها ، وتمحّل بما ذكره سابقاً من أن الاسم في باب (إنَّ) قد يأتي مرفوعاً ، ومرّ أنه رأي واضح البطلان. [3]ويفرد إبراهيم مصطفى حديثاً للا النافية للجنس ويقول إن الاسم بعدها منصوب فلا

---

[1] الفراهيدي ، ابو عبد الرحمن الخليل ، بن أحمد بن عمرو بن تميم ، الجمل في النحو ، ت ، فخر الدين قباوة ، ط5 ، 1416هـ ، 1995م ، 306/1.

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 30

[3] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 30

يحتاج إعراباً ، ويعلل لحرمانه من التنوين باستغراق النفي ، مما يعطي اسم (لا) ضرباً من التعريف يمنع تنوينه ، إذ التنوين علم التنكير! ويتحدث عن باب الاشتغال ، ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدّثاً عنه رفع ، وإذا كان الفعل هو المتحدّث عنه نُصب [1]، وابن مضاء وضع للباب قاعدة لعلها أوضح وهي :إن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب مثل (الكتاب قرأته – الكتاب قرأت صفحاته) نُصب ، وإلاّ رُفع لأنه مكان رفع . ويتعرض الأستاذ للمفعول معه ويقول إنه يتعين فيه النصب إذا قُصدت المعية نصاً مثل (استوى الماء والخشبة) ويقول إن الأعلام في باب الممنوع من الصرف منُعت من التنوين لخلوها من معاني التنكير – وهو مجرد افتراض لأن سواها من الأعلام وهي الكثرة منُونة ، ولم يقل أحد بأنه يدخل في معانيها التنكير. ويذهب إلى أن الصفة في أخُر مثل ثُلاث ورُباع مُنعت من الصرف لما تحمل من نية التعريف! ويقول أن الصفة في مثل غضبان مذكر غضبى لاتنوّن لزيادة الألف والنون في الكلمة، إذ التنوين نون أخرى، وهي علة لا تطّرد لأن (ندماناً) مذكر (ندمانة) ينوّن مع زيادة الألف والنون فيه ، ولذلك اشترط الصرفيون في منع صرف الصفة حين تكون على وزن (فعلان) أن يكون مؤنثها على وزن (فَعْلى) كغضبان وغَضْبى وسكران وسكرى ، فإن كانت تؤنث بالتاء كندمان وندمانة صُرفت ، كذلك يذهب إلى أن أكبر وأصغر منعتا من الصرف لمصاحبتهما من، وكأن ذلك نوع من التعريف،وبالمثل منُعت صيغة منتهى الجموع من الصرف لما فيها من معنى التعريف[2]

وعلى هذه الطريقة حاول إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء ييسره على الناشئة إذ جمعه في بابين : باب للضمة وأنها علم الإسناد وباب للكسرة وأنها علم الإضافة ، وقد تأثرت اللجان والمجامع فيما بعد بهذه الفكرة أوبجوانب منها ، وكان لموقفه من العلامات الفرعية في الإعراب ومحاولة إلغائها أثر فيمن جاءوا بعده ، وإنْ خالفوه في التوجيه . كما أنه وافق ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء نظرية

---

[1] المرجع نفسه ، ص 28

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 30

العامل وهما محقّان ، لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو ، وهي دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض في علل لاتنفع في تصحيح نطقٍ ولاتفيد في تقويم لسان[1] .

إن محاولة إبراهيم جديرة بالتقدير والاحترام واعتنت بموضوعات كثيرة في النحو العربي لايسع البحث رصدها جميعاً ، وإنما أشار إلى بعض مسائله تقريراً بما فعل في النحو ، فقد أراد من خلال محاولته هذه وضع النحو في قالب جديد مبني على السهولة ، فيتمكن العربي في عصرنا من استيعابه وفهمه . وقد فتحت هذه المحاولة الحقيقية باب التيسير أمام الدارسين ، مماحدا بتلميذه " مهدي المخزومي" إلى إتمام مابدأ به إبراهيم مصطفى لكنه انفرد بمنهجه عن أستاذه وسيشير البحث إلى محاولته في موضع اَخر[2] .

ب – محاولة أحمد عبد الستار الجواري : . عُني الجواري بالنحو العربي ، وضرورة تجديده ، وتيسيره منذ وقت مبكر من حياته العلمية ، فطرح أول محاولاته متأثراً بإبراهيم مصطفى وماطرحهُ الأخير في كتابه (إحياء النحو) ، فقد طرح الجواري آراءه في تيسير النحو ومعناه ، والإعراب والعوامل ، منهاج النحو، وعلامات الإعراب ، وضمّن هذه الآراء كتابه الموسوم (نحو التيسير) الذي ألفه عام1962م ثم ألف عام1974م كتابين آخرين هما : (نحو الفعل) و (نحو القرآن) ، ثم كتابه (نحو المعاني) 1987م وقد تضمنت هذه الكتب كثيراً من مقترحاته ، ونشر أخرى في بحوث ومقالات في المجلات والدوريات التي يصدر معظمها عن المجامع العلمية واللغوية ، وقد انصبت مقترحات الجواري في جوانب مهمة في تيسير النحو العربي منها : .

1/ أن يُدْرَس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لاتغفل عن الغاية ولاتتجاهل أسباب الانحراف عنها ، ثم تعرف ماختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها حتى جعلتها أخلاطاً مجمعه ملفقة لاتحقق غرضها ولاتبلغ غايتها . [3]

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 30

[2] البحث نفسه ، ص 180–185.

[3] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين من الموقع الإلكترونى ،الأربعاء 15/ 6/ 2010م

2/ الاعتماد على القرآن الكريم في وضع قواعد النحو لِما فيه من أسلوب سهل سلس متسلسل بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام ، ولو أنهم فعلوا ذلك – أي النحاة – لكانت صورة النحو غير هذه الصورة ، ولكان أقرب إلى الأذهان ولكون القرآن الكريم قد التقت روافد العربية كلها في هذا النهر الخالد وانسابت لهجات العربية وطرائقها المتعددة في هذا التيار ، فكانت لغة القرآن وأسلوب القرآن أمثل صورة من صور التعبير العربي وأروع مثال من مُثله البيانية . ومن أمثلة ذلك عنده ، تفسيره لمجيء خبر (ما) العاملة عمل (ليس) مقترناً بـ (الباء) كما يزعم النحاة ، أنها ترفع بعدها اسماً وتنصب خبراً ، واقتران خبرها ب "الباء" هو الأصل في التعبير فهو يقول:" ولقد وردت في القرآن الكريم مجرداً من (الباء) في موضعين : هما قوله تعالى:(مَا هَٰذَا بَشَرًا)[يوسف : 31]وقوله تعالى : (مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ)[المجادلة : 2] ، ولعلنا لو أردنا أنْ نعاود النظر في هذه القاعدة– كان ينبغي أن يقال – إن خبر (ما) النافية يقع مجروراً بالباء في أغلب أحواله، ولا سيما حين يكون مشتقاً ، ويقع منصوباً شأن أخبار النواسخ بقلة ، ولا سيما حين يكون جامداً غير مشتق ، ويمكن وقوعه من غير الباء وتشهد على ذلك الآيات . فكان الأولى أن توضع القاعدة النحوية على ما جاء في أسلوب القرآن الكريم" [1].

3– الابتعاد عن إخضاع النحو لقوانين الفقه والمنطق التي تخرج بالنحو عن طبيعته وتبعده عن الطريق الذى رُسم له والحقيقة أنّ إخضاعَ النحو للمنطق أمرٌ يخرج بالنحو عن طبيعته ويبعد به عن واقع حاله ، ذلك أن المنطق صورة مجردة لا يحكم فيها إلا الفكر المجرد . [2]

4– دراسة الجملة فالجملة أساس النحو ، ووافق عبد القاهر الجرجاني الذي جعل النظم هو تركيب الكلام . [3] فالكلام يكاد النحاة جميعاً يتفقون على أنه اللفظ المفيد فائدةً يحسن السكوت عليه. [1]

---

[1] مهدى المخزومى ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 32

[2] أبو ذكرى ، دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ، الموقع الإلكترونى ، شبكة الفصيح لعلوم العربية، الأحد19 /6/ 2010م

[3] الجرجانى ، عبد القاهر ، أسرار البلاغة ، ص41

قال الجواري : " المراد بالنظم تركيب الكلام ، وبناؤه وترتيب أجزائه بعضها مع بعضها الآخر ، فالتركيب ليس مجرد رصف للألفاظ على الصورة المعهودة في العربية خاصة ، وليس ترتيب الألفاظ وحده هو النظم ، وإنمّا النظم كما يقول عبد القاهر: " توخي معاني النحو"[2]، فيقرر بهذا أنه : ينبغي أن تكون دراسة الجملة وطبيعتها أول ما يتوجه إليه الاهتمام وتتصرف إليه العناية ".[3]

5- الاهتمام بالأسلوب النفسي المؤثر في الدارس ، لأن كل إصلاح لمنهج الدرس النحوي وكل تيسير يراد لهذا النحو لابد أن يستهدي بالأسلوب النفسي في اللغة وفي تدريسها ، والأسلوب النفسي يُعنى قبل كل شيء بالعلاقات التي تقوم بين الألفاظ المفردة حين يتألف منها الكلام . [4]كذلك من المسائل التي نظرالجواري فيها :

1- عدم اشتراط مجئ (قد) قبل الفعل الماضي في جملة الحال ، وهو مخالف النحاة الذين قالوا بسبق (قد) لجملة الفعل الماضي الحالِّية ، وقد دلل على ذلك من القرآن الكريم في قوله تعالى:(وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ) [النمل : 14] والشاهد هنا (وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ) لم تُسبق ب (قد) .

2 . دلل على أنّ الوصف بالمصدر كثير في آي القرآن الكريم ، وهو يرد على سبيل النعت ، كما أنّه يأتي خبراً ويأتي وصفاً للفعل أو بياناً له في مواضع كثيرة.[5]وقد مثّل لذلك بآيات منها : ورود المصدر نعتاً في قوله تعالى:(إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّۚ)[آل عمران : 62] وقوله تعالى : (وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ)[يوسف : 18] ومن وروده وصفاً للفعل أو بياناً قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ

---

(1) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الفاخورى ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1998م، 12/1

(2) الجرجاني ، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، دلائل الإعجاز ، تحقيق ، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، ط3 ، 1413هـ ، 1992م ، 81/1

(3) الجوارى أحمد عبد الستار ، نحو التيسير ، ص 38

(4) أبو ذكرى ، دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ، الموقع الإلكترونى ، شبكة الفصيح لعلوم العربية ، الأحد 19 /6/ 2010م

(5) الجوارى ، أحمد عبد الستار ، نحو التيسير ، ص 42

يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ)[آل عمران : 191] ومن وقوعه خبراً قوله تعالى :(ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞۚ) [البقرة: 194]

والملاحظ على هذه المحاولة تعمقها الكبير في القرآن الكريم وكثرة الاستشهاد بآياته ، وأنّها تُعَدُ من المحاولات الجليلة والناجحة التي مهدت لبناء النحو من جديد مع الحفاظ على أصالته وجوهره ، على الرغم من وجود محاولات أخرى سبقتها – كمحاولة الأقدمين أمثال ابن هشام – إلاّ أن الجواري طبق كلامه النظري عملياً في التدريس ، ولم تتوقف جهوده في سبيل تيسير النحو بل واصل عطاءه إلى آخر عمره ، لعله يصل إلى الهدف الذي رسمه لنفسه ، وأظنّه وصل إلى مايريد بما صنع من مآثر جليلة أفاد بها العربية[1].

ج– محاولة مهدي المخزومي[2]: – ظهرت آراء مهدي المخزومي التيسيرية والنقدية للنحو في كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) 1993م ،و (في النحو العربي قواعد وتطبيق وفق المنهج العلمي الحديث) وقد تجسّدت آراؤه التيسيرية في ما يأتي : –

1/ إعادة ترتيب الدراسات النحوية بحسب التسلسل الآتي : –

أ/ يرى المخزومي أنّ الدراسة الصوتية هي الدراسة اللغوية الأولى التي يُعنى بها اللغويون ، وبها يعرف الدارس كثيراً من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو[3] من إبدال ، وإعلال ، وإدغام ... أعني أنّه يتناول الصوت من حيث مخرجه ، ومن حيث صفته ومن حيث امتزاجه بغيره من الأصوات .

ب/ دراسة الصرف وتناول الكلمة المفردة من حيث تركيبها ، واشتقاقها قال : "موضوع الدرس الصرفي هو الكلمة المفردة ، وهو يبحث فيها من حيث بنيتها ومن حيث زنتها، ومن حيث اشتقاقها ، ومن حيث تجردها وزيادتها ، إلى غير ذلك مما يتعلق بالكلمة" [4]

---

[1] محمد عبد الكريم ، تيسر النحو من الموقع الإلكترونى ، الإربعاء 2010/7/14م

[2] مهدى المخزومي قالوا فيه إمام اللغة ، ومن أسرة نجفية معروفة ولد في النجف الأشرف سنة 1919م ويعد من المجددين للفكر النحوي ومن أعلام النحاة المعاصرين

[3] قيس الأوسي ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، ص 130

[4] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 11

ج/ تركيز الدراسة النحوية في بحث الجملة العربية وما يطرأ عليها ، وموضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤلفة من غيرها، أوهو الجملة فيه من حيث نوعها ومن حيث مايطرأ لأركانها من تقديم وتأخير ، أوذكر وحذف أو إضمار وإظهار،ومن حيث مايطرأ عليها من استفهام أو نفي ، أو توكيد ، كل هذا ممايرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي ارتباطاً وثيقاً لايصحّ إغفاله أو اهماله. [1]

2/ الاعتماد على القياس القائم على المشابهة . قال : القياس الذي يجب أنْ يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على أساس المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم .

3/ الاعتماد على تعريف للجملة الفعلية والاسمية موافقاً فيه ومشاركاً مقترحات الجواري [2] . فيرى المخزومي أنّ : "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدّد ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدّداً ، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً ، لأن الدلالة على التجدّد إنّما تستمد من الأفعال وحدها".[3] ويشارك البلاغيين ولاسيما عبدالقاهر الجرجاني أيضاً في هذا الأمر ويربالمخزومي: أن موضوعه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ، فإذا قلت: (زيدٌ منطلق) ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً ، أمّا الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند اسماً ، أمّا الجرجاني فيرى أن يقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنىً يحدث شيئاً فشيئاً [4] وقد بنى المخزومي منهجه على ركائز مهمة منها:

1. أنّ النحو ليس من وظيفته أن يفرض على المتكلمين قاعدة أويخطئ لهم أسلوباً.

---

[1] أبو حسن الرماحى ، دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكترونى ويكيبديا ، الأربعاء 2010/6/15م

[2] الجوارى أحمد عبد الستار ، نحو التيسير ، ص 145

[3] مهدي المخزمى ، في نحو العربية قواعد وتطبيق وفق المنهج العلمى الحديث ، ص 20

[4] أبو حسن الرماحى ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكترونى ويكيبديا ، الأربعاء 2010/6/15م

2. أنّ النحو دراسة وصفية تطبيقية .

3. النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة في الحياة والتطوّر .

4. ليس للنحو أنْ يُفلسف أو يُبنى على حكم من أحكام العقل .

ويرى أن هذه الأفكار لاتتم إلا بخطوتين هما :

1/ تخليص النحو من الشوائب الفلسفية والعوامل والعلل لذا يرى أنه : ينبغي أن نُخَلص الدرس النحوي مما علُق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل ، وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل . [1]

2/ تحديد نقطة للبدء منها مع تحديد موضوع الدرس : (أنْ نحدّد موضوع الدرس اللغوي، ونُعيِّن نقطة البدء به ، ليكون الدارسون على هدىً من أمر مايبحثون فيه)[2] ولهذا كله أصبحت الحاجة ماسّة إلى نحو جديد يخلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه ، ودروس وفق منهج يلائمه ، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم . [3] ومن المسائل التي تناولها المخزومي مسألة المنصوبات وهي في العربية نوعين هما :

1 . نوع يؤدي وظيفة إعرابية في أثناء الجملة ، كالمفعولات ، والحال ، وغيرها من متعلقات الجملة ، نحو شاهدت الصبي راكضاً ، وقوله تعالى : (وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا) [مريم : 4] . اشتعل : فعل ماضي ، الرأس : فاعل مرفوع لأنه مسند إليه في جملة فعلية، شيباً : تمييز يوضح معنىً مبهماً قبله ، وهو (وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ)وهو منصوب لأنّه لم يدخل في إسناد ولا إضافة .

2 . نوع لايؤدي شيئاً من ذلك ، ولكنه مفتوح الآخر لأنّه لاسبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة ، ولأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون تحريك آخر كلمة لاتدخل في نطاق إسناد ولا إضافةً ، وذلك كالمناديات المنصوبة ، فهو يَتَّبِع منهجاً وصفياً استقرائياً يعتمد وصف الحقائق ولايتدخل في

---

[1] ماجد حسام الدين ، قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي ، من الموقع الإلكترونى بتاريخ الثلاثاء 14/ 7/2009م

[2] مهدى المخزومى ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 41

[3] الجواري ، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمى العراقى، 1984م، ص 19

فرض القواعد.[1] ومحاولة المخزومي هذه مبنية على جانبين نظري تضمنه كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه) وتطبيقي في كتابه (النحو العربي قواعد وتطبيق وفق المنهج العلمي الحديث) فأعطى النحو بمحاولته أصولاً عامة للنحو الوظيفي الذي لاعوامل فيه ولاعلل . والمخزومي يجد ضالته بالاستعانه بما تركته مدرسة الكوفة النحوية ، الخطوة الصحيحة في طريق الإصلاح والتيسير إذ قال : "يجب أنْ يُعنى الدارسون بكل ماخلفته مدرسة الكوفة وأنْ يُستعان بما توصل إليه أساتيذها وشيوخها ... ففيما توصلوا إليه مايييسر لنا تحقيق هذه الدعوة بوجهيها من إصلاح جذري منشود ، ومن تيسير لاغنى عنه إذا أردنا صالح الدارسين الناشيين". [2] وفى رأيه أنّ في المنادى إسناد لا إضافة، وليس المنادى من متعلقات الجملة : ففى نحو (ياعبدالله أقبل) ليس عبدالله مفعولاً، ولاشبيهاً بالمفعول، وحين أريد تحريكه في وصل الكلام نُصب لأنّه لاسبيل إلى تحريكه بغير الفتحة .

تمثّل دعوة المخزومي قمة الدعوات السابقة ، توفّر فيها من النضج مالم يتوفّر في غيرها ، ففيها إعادة واضحة لبناء النحو العربي ، بما يلائم متطلبات الحياة الجديدة في المجتمع ، وعلى الرغم من أن الدعوات السابقة أجهدت نفسها في هذا الأمر إلاّ أنّها لم تأتِ ببديل عن النحو القديم ، لكنّ المخزومي وجد أنّ النحو التطبيقي هو البديل الأضمن . [3]

ولقد بذل العديد من علماء اللغة العربية جهوداً مضنية من أجل حماية اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم ، وهم مدركون لأهمية هذا العمل وُسُمُوُّه. وكان كل واحد منهم يهدف في المقام الأوّل إلى تيسير الدرس النحوي وتجديده وإصلاح مايعانيه من جمود ونقص وكل هذه المحاولات الفردية السابقة الذكر ، تكاد تتفق في كثير من النقاط والموضوعات النحوية ، وقد ينفرد غير عالم ببعض الآراء الخاصة

---

[1] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من الموقع الإلكترونى الأحد 19/ 6/2010م

[2] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 29.

[3] أبو حسن الرماحى ، دعوات ذات أهداف بناءة ، من الموقع الإلكترونى ويكيبيديا ، الأربعاء 2010/6/15م

به. فمعظمهم يتفقون في أن التيسير ينبغي أن يشمل الموضوعات الآتية– وقد تطرق لها البحث عند دراستهم كأفراد–.

1. حركات الإعراب والبناء.
2. إلغاء الاعرابين التقديري والمحلي.
3. نظرية العامل.
4. إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور.
5. إلغاء العلل الفلسفية.
6. باب التوابع.
7. بابا التنازع والاشتغال.
8. القياس والسماع.
9. باب المرفوعات.

المبحث الثالث

محاولات جماعية حديثة

محاولات الهيئات العلمية في التيسير:

لم تقف الجهود المبذولة للتيسير النحوي على الأفراد وللجان المتخصصة وللهيئات العلمية والمجامع آثار طيبة في هذا المجال[1] ونكتفى بالإشارة إلى بعضها:

1- محاولة وزارة المعارف المصرية عام 1938 م [2]:

تألفت لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة وتيسيرها وقد شُكلت اللجنة من أحمد أمين و طه حسين وعلى الجارم ومحمد أبوبكر وإبراهيم مصطفى وعبد المجيد الشافعى وقد نظرت اللجنة في طرق تيسير النحو وإصلاحه لمتعلم اللغة[3]، حيث اشترط القرار الوزارى ألاّ يمس البحث في قواعد النحو والصرف والبلاغة أصلاً من أصول اللغة العربية ، ولاشكلاً من أشكال الإعراب والتصريف ، وقد استهلت اللجنة تقريرها بقولها: " أن اللغة التي يتعلمها العربي من أمه ويتلقنها من ذويه ويتحدث بها في أغراضه ليست العربية الفصحى ، بل هى العامية لغة التخاطب في البيت وخارجه ... ولا سبيل إلى جعل العربية الصحيحة لغة البيت أو البيئة المصرية بعامة ، وإن كان من الممكن بل الواجب أن تُجعل لغة التعليم في المدارس ، وسبيل ذلك أن تُفرض على المعلمين فيما يلقون من دروس وفيما يسوقون إليهم من حديث .. واللغة لا تُتَعلم بدرس النحو أو البلاغة وإنما تُتَعلم بالمران وكثرة الاستماع إليها والقراءة الكثيرة المتنوعة واتخاذها أداة للفهم والإفهام"[4] وبدأت اللجنة مقترحاتها بباب الإعراب :

1- رأت اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى ، والمحلي في المفردات وفي الجمل [5].

---

[1] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 203

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى قديماً وحديثاً ص 32

[3] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 204

[4] المرجع نفسه : 205

[5] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى قديماً وحديثا ، مرجع سابق، ص 33

2- عدم التمييز بين ما هو معرب بعلامات الإعراب الأصلية ، وهى الضمة والفتحة والكسرة والجزم وفرعية وهى نوعان : نوع تنوب فيه الفتحة عن الكسرة أو العكس[1]ونوع تنوب فيه حروف العلة عن الحركات : أمّا النوع الأوّل فيدخل فيه بابان: باب الممنوع من الصرف الذى تنوب فيه الفتحه عن الكسرة والثانى : جمع المؤنث السالم تنوب فيه الكسرة عن الفتحة ، أمَّا النوع الذى تنوب فيه حروف العلة عن الحركات فيشمل ثلاثة أبواب : باب المثنى ، وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة .

3- دعت اللجنة إلى توحيد ألقاب حركات الإعراب والبناء فيكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء[2]فيقال مثلاً : مسند إليه مضموم ، ومفعول به منصوب، ومضاف إليه مكسور .... الخ) [3]ورأت أن أنواع الإعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم ، وحركاته هى الضم والفتح والكسر والسكون ، فمثل (زيد) يتناوبه الرفع والنصب والجر ويجزم المضارع في مثل : (لم يقم) ومثل (حيثُ) ظرف مبنى على الضم و(أَينَ) ظرف مبنى على الفتح و (أَمسِ) ظرف مبنى على الكسر و (هذا) اسم مبنى على السكون . وهى تفرقْه أراد بها النحاة الدقة في التفرقة بين حركات الاسم المعرب الذي يتداوله الرفع والنصب والجر وحركات الاسم المبنى الذي يلزم حالة واحدة من الحركة دون تنوين كما في (حيثُ – اينَ – أمسِ – هذا) ورأت اللجنة الاستغناء عن أنواع الإعراب والاكتفاء بحركاته وتعميمها في تلقيب المعربات – ويرى شوقي ضيف في هذا الموضوع أنه ينبغى الإبقاء على أنواع الإعراب بجانب حركاته لِيُمَيَّز الدارس بين مجموعتين من الحركات ، إحداهما تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها في مثل : (جاء زيدٌ – رأيت زيداً – التقيت بزيدٍ) والثانية تلزم صورةً واحدةً غير منوّنةً كما في : (حيثُ –

---

[1] المرجع نفسه ، ص 33 .

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، مرجع سابق ، ص 205 .

[3] عبد الله أحمد جاد كريم ، الدرس النحوي في القرن العشرين ،ص 178 – 179 .

أَينَ – أمسِ – هذا) [1] ولكن فيما يخص هذا القرار ظلت أنواع الإعراب وعلاماته باقية – كما جاءت عن القدماء– مما يدل على قوتها وأصالتها.

وأن هذه الآراء "المجمعية" دفنت ولم تطبق. ووجودها فعلياً به نوع من الدقة والتمييز بين ما هو معرب وما هو مبني .

4– تسمية الجزأين الأساسين في الجملة بالموضوع والمحمول[2] أخذت اللجنة في هذا الموضوع بفكرة إبراهيم مصطفى القائلة بأنه ينبغى اختصار أبواب النحو، وجعلها ثلاثة أبواب : هي الإسناد ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن وباب الإضافة ، وباب التكملة ويشمل المنصوبات مع إلغاءأبوابها جميعاً. وانتهت اللجنة إلى فكرة أن الجملة العربية تتألف من جزأين أساسين ومن تكملة وترددت في تسمية الجزأين بين تسميتهما مسنداً إليه ومسنداً كما يسميهما علماء البلاغة أو تسميتها المحدّث عنه والحديث أو تسميتهما الموضوع والمحمول كما يسميهما علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها ، والموضوع بذلك يشمل المبتدأ واسم (كان) واسم (إن) والفاعل ونائبه والمحمول يشمل خبر المبتدأ وخبر (كان) وأخواتها وخبر (إن) وأخواتها وذكرت اللجنة أن الموضوع مضموم دائماً إلاّ أن يلى (إنّ) أو إحدى أخواتها فيفتح . والمحمول هو الركن الثانى من ركنى الجملة ، ويكون اسماً فيضم إلاّ اذا وقع مع (كان) أو إحدى أخواتها فيفتح ، ويفتح أيضاً حين يكون ظرفاً ، ويكون فعلاً أو يكسر مع حرف من حروف الإضافة (الجرّ) أوجملة ، ويُكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول . والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير ، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً مثل(قام زيد) وكذلك إذا كان الموضوع نكرة في مثل : (فوق المكتب كتاب) وينبغى دائماً المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع أو بعبارة أخرى في التذكير والتأنيث ،أمّا في العدد فإذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل(الرجال قاموا) وإذا كان المحمول متقدماً لم تلحقه مثل (قام الرجال) وعلامات العدد في المحمول هى واو الجماعة في المثال السابق ونون

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى قديماً وحديثا ،مرجع سابق ، ص 34.

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ،مرجع سابق ، ص 205 .

الإناث في مثل: (الطالبات انصرفن) وألف التثنيه للأناث والذكور جميعاً في مثل : (هما قامتا – هما قاما) وكذلك تاء الوحدة في مثل: (هند قامت) [1].

ونصّت اللجنة على أن الضمائر في الأمثلة السابقة إنمّا هي إشارات للعدد – مؤيدة ابن مضاء في هذا الرأى – ولم تتعرض اللجنة لباب كاد وأخواتها، وتعرضت لباب (ظن) ورأت ردّه إلى باب المفعول به .

5– كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول يسمى تكملة[2] وحكمها أنها مفتوحة أبداً إلاّ إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف إضافة (جَرّ) وتقول اللجنة : " وتجئ التكملة لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل ، أو لبيان نوعه ، ولبيان المفعول ، أو لبيان الحالة ، أو النوع ، وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة، دون أن نضيع غرضاً "[3] وقد ألحقت اللجنة بالتكملة باب التوابع لأنها تُكَمِل ما قبلها وتتبعه.

6–دعت اللجنة إلى " إلغاء الضمير المستتر في مثل (زيد قام) والاقتصار في الدراسة النحوية على ماهو في إطار أحكام الكلمة وأحكام الجملة والأساليب"[4] فألغت اللجنة الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد في مثل: (قاما – قاموا – قمن) وزادت عليه ضمائر الرفع البارزة المختصة بالماضى في مثل : (قمتُ – قمتَ – قمتِ) وهى زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء . فأخذت برأيه . ويرى شوقي ضيف إبقاءها معتداً بفكرة الضمائر المستترة والبارزة ، أخذاً بقانون الاطّراد في وضع القواعد ، حتى لا تحدث فيها خلخلة . [5]

7– لايقدر متعلق عام للجار والمجرور والظروف ويعرب حسب موقعه من هذه العبارات .

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 34.

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 205 .

[3] أنظر شوقي ضيف ، تيسير النحو، ص 36.

[4] عبد الله أحمد جاد كريم ، الدرس النقلي في القرن العشرين ، ص 180 .

[5] شوقي ضيف – تيسير النحو التعليمي ، ص 36.

8- تفتح اللجنة باباً جديداً في النحو تسمية باب الأساليب كأسلوب التعجب والاختصاص[1] وتقول : في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم ، ينبغى أن توجّه العناية فى درس هذه الأساليب وثمت مقترحات كثيرة تتصل بإعراب الضمير والأساليب المشهورة[2]

والملاحظ على هذه القرارات ، أنها ميسرة لقواعد النحو، ولو أنهاطُبقت في البرامج التعليمية لأفرزت نتائج جدّ مرضية وقبولاً من المتعلمين ، إلاّ فيما يخص قرارها بإلغاء أنواع الإعراب والإبقاء على حركاته ، لأن أقسام الكلم في النحو العربي قسمت إلى أصل وفرع ولا يمكن المساس بها .

2-قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة 1945 م:

أرسلت وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) نسخاً من التقرير السالف إلى مجمع اللغة العربية في شهر يوليو 1938م طالبة من أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه، وفي شهر فبراير 1942م أصدر وزير المعارف قراراً عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف ، فشكّل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير وما تضمن من مقترحات لتيسير النحو والصرف ، وتدارست اللجنة المقترحات ، وفي مؤتمر المجمع لسنة 1945م درس المجمع تلك المقترحات وأصدر قراراته فيها على أساسين :

أولاً : أن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة .

ثانياً : أن كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه .

---

[1] شوقي ضيف – تيسير النحو التعليمي ، ص 36 .

[2] ينظر التقرير الكامل الذى وضعته اللجنة في كتاب ، النحو المنهجى محمد أحمد برانق ص 130 – 155، وينظر في نقد التقرير : ملاحظات محمد الخضر حسين في : دراسات في العربية وتطورها 239 – 258 ، وملاحظات نشرتها مجلة الرسالة بتوقيع الاستاذ / فاضل بعنوان (تيسير قواعد الإعراب) مجلد 6 الأعداد (262 – 264 – 266) وقد تكلم عن ملاحظات ساطع الحصرى على هذا التقرير ، وكانت نشرت أولاً في مجلة الرسالة .

وتدارست اللجنة التقرير ، وقضت في بحثه زمناً ، ووقف عليه مؤتمر المجمع ثماني جلسات كان فيها موضع أخذ وردّ[1]، ثمّ أقرّ- في شيء من التعديل- وفيما يلى موجز لتلك القرارات :

1- يبقى التقسيم القديم للكلمة ، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف ، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو .

2- اتفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلى في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك في الأسماء المبنية غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعاً ، ، فيقال في إعراب (مَنْ) في مثل : (جاء مَنْ سافر) : (مَنْ) اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع ، ويقول في إعراب : (جاء الفتى والقاضي) اسمان مسند إليهما محلها الرفع[2].

3-اتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية في الإعراب والعلامات الفرعية ،فليس هناك حركة تنوب عن أخت لها في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، وأيضاً ليس هناك حرف ينوب عن حركةكما في المثنى وجمع المذكر السالم وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة لا تعرب بحركات ممدودة ، بل تعرب بالواو والألف والياء في مثل : (أبوك ، أباك، أبيك) وتأسيساً على ذلك يقال في الممنوع من الصرف أنه مجرور بالفتحة، وفى جمع المؤنث السالم إنه منصوب بالكسرة ، وفي المثنىإنه مرفوع بالألف حين يكون في موضع رفع ويقال في جمع المذكر السالم في نفس الموضع إنه مرفوع بالواو ، ويُنصب المثنى وجمع المذكر السالم-ويُجرَّان-بالياء ،وبالمثل الأسماء الخمسة ترفع بالواو مباشرة لا نيابة عن الضمة وتنصب بالأَلف لا نيابة عن الفتحة وتجر بالياء لا نيابة عن الكسرة ، فقد أُلغيت فكرة نيابة حرف عن حركة وكذلك نيابة حركة عن حركة وأصبحت علامات الإعراب متساوية في الأصالة.[3]

---

[1] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 206

[2] ينظر القرارات في تيسير تعليم اللغة العربية ص 112.

[3] شوقي ضيف ، تيسير النحو ، ص 40 .

4- كانت لجنة الوزارة قد لاحظت إسراف النحاة في جعلهم لحركات الإعراب ألقاب الرفع والنصب والجر والجزم ولحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون ، تخفيفاًرأت لجنة الوزارة الاكتفاء بألقاب البناء بحيث يعم استخدامها في ألقاب الإعراب ، واتفق المجمع مع اللجنة في أساس الفكرة غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء ،غير أن النحاة يجمعون بين النوعين من الألقاب من المعربات والمبنيات فيقولون مثلاً في (زيد)من المثال (زيد قائم) : زيد مبتدأ مرفوع ،(والرفع من ألقاب الإعراب)، غير أنهم يكملون إعراب (زيد) بقولهم : وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والضم من ألقاب البناء) وبالمثل يقولون : في المبنيات مثل : (الآن) ظرف مبنى على الفتح في محل نصب ، والفتح من ألقاب البناء ، والنصب من ألقاب الإعراب ، ولعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورية لتمييز بين ألقاب الإعراب المنوّنة وألقاب البناء التي يمتنع تنوينها من الكلام[1].

5- اللجنة رأت أن الجملة تتألف من جزأين أساسين هما الموضوع والمحمول، آثر المجمع أن يسمي ركني الجملة المسند والمسند إليه . [2].

6- كاد المجمع يتفق مع اللجنة في أن المتعلق العام للظرف والجار والمجرور لا يقدر دائماً ، ومرّ أن ابن مضاء أشار إلى ذلك في حديثه عن متعلق الجار والمجرور وقد منع كل صور التقدير[3]، وكأنما اللجنة صدرت في ذلك كله عن رأيه ، وأوشك المجمع أن يَعْتَدَّ برأى اللجنة في ذلك فقال : يجب إرشاد المتعلمين إلى أن هذا المتعلق محذوف وإن كانوا لا يكلَّفون كل مرة بتقديره . وكان ينبغى أنّ يُعمم عدم تقديره لهم في مثل (زيد في الدار) و (زيد عندك) بحيث يقال (في الدار) مسند لزيد وأيضاً (عندك) ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والمجرور والظرف متعلقاً عاماً محذوفاً[4].

---

[1] المرجع نفسه ، ص 40 .

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ص 206.

[3] وردت إشارة إلى حديث ابن مضاء عن هذا الموضوع في ص 151، من البحث نفسه.

[4] ينظر التقرير الكامل الذى وضعه المجمع في مجموعة القرارات العلميه ص 179 - 188 .

7- اللجنة اتفقت مع ابن مضاء في إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المستترة جوازاً أو وجوباً وقد عدّت اللجنة ضمائر الرفع المتصلة في مثل (قمت) حروف إشارة لا ضمائر ، وأخذت برأي ابن مضاء في أن ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد ، مثلها في الدلالة عليه مثل التاء الساكنة في الدلالة على التأنيث ، واتفق المجمع مع اللجنة في كل ذلك، وأوضح كيف يعرب الفعل مع الضمائر ، ففي مثل (قُمتُ) يقال : صيغة ماضى للمتكلم و (قُم) صيغة أمر للمخاطب ولا (تقم) صيغة نهى لمخاطب ، وأقومُ مضارع للمتكلم ، وقاموا ماضي الغائبين ، ويقومان مضارع الغائبين وتقومين مضارع المخاطبة ، وتقمن مضارع الغائبات ، ويقال في إعراب : (أنا قمتُ) : أنا مسند إليه ، وقمتُ صيغة لماضي المتكلم مسند ، ويقال في إعراب: (المحمدون قاموا) المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو ، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند ، وهكذا ورتب المجمع على ذلك إلغاء النص على العائد في مثل: (الذى اجتهد يكافأ) فيقال في إعرابه : (الذى اسم موصول مسند إليه) و (واجتهد) ماضى الغائب صلة و (يكافأ) صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند[1]. ويرى شوقي ضيف : أنه كان حرياً بابن مضاء واللجنة والمجمع ألاَ يقرروا هذه القاعدة التي تلغي الضمائر المستترة وتُحيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل (قمتُ) حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد ، لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل، إذ تارة يكون للفعل فاعل في مثل(زيد سافر إخوته) وتارة لا يكون له فاعل في مثل : (زيد سافر) والأصل في قواعد العلوم أن تكون مطّردة ، على أن من يتأمل في ضمائر الرفع المتصلة البارزة مع الماضي يرى أنها مقتطعة من ضمائر منفصلة مقابلة لها ، فمثلاً : (تَ) من قمتَ للمخاطب (تِ) من قمتِ و (تُمْ) من قمتُم و(تُن) من قمتّنْ و (تُما)من قمتما . كل هذه الضمائر متقطعة على الترتيب من أنت للمخاطب وأنتِ للمخاطبة وأنتم لجماعة الذكور وأنتن لجماعة الأناث وأنتما للمثنى

---

[1] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى ، ص 206 ، وينظر تعقيبات أعضاء المجمع على مقترح عبد العزيز فهمي محاضر الجلسات ص 224

والملاحظ أيضاً مضارع المتكلم مثل أقوم يبدأ بالهمزة الموجودة في الضمير أنا بينما مضارع المتكلمين مثل نقوم يبدأ بالنون الموجودة في الضمير (نحن)، وأيضاً مضارع المخاطب مثل (تقوم) يبدأ بالتاء الموجودة في الضمير المنفصل (أنتَ) ولعل ذلك يدّل على أن النحاة كانوا في منتهى الدقة العلمية حين عدّوا التاء في مثل (قمت) ضمير رفع متصل بارز فاعلاً ، وكذلك حين ذهبوا إلى أن مضارع المتكلم في مثل (أقومُ) يحمل ضمير رفع مستتر وجوباً على أساس أنها جميعاً ضمائر لا حروف . ولذلك كان حرياً الإبقاء في النحو التعليمي على فكرة الضمائر المستترة جوازاً ووجوباً والضمائر المتصلة البارزة وأن لا تُعد الأولى لا أصل لها ولا حقيقة، وواضح أن الضمائر في مثل (أقوم – نقوم – تقوم) مقتطعة من ضمائر ، مثل أخواتها الضمائر البارزة في مثل قمت وغيرها ، وينبغى أن تعرب الضمائر فيها جميعاً فواعل كما أعربها النحاة[1].

8- اتفق المجمع مع اللجنة في أن ما يُذكر في الجملة سوى الجزأين الأساسيين يسمى تكملة وهى منصوبة دائماً على المفعول به لأهميته وكثرة وروده [2] إلاّ إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف جر . وكان المجمع أكثر دقة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدّهاتكملة لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها منصوباًأو مرفوعاً أو مجروراً ونظر في صورة التكملة من المفعولات والحال والتمييز والاستثناء ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل . أمّا بقية التكملات من المفعول لأجله ، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء فرأى أن يكتفى بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة . فمثلاً في إعراب المفعول لأجله في مثل (قمت إجلالاً لك) يقال قمت صيغة ماضي المتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفى إعراب مثل:(ضربته ضرباً شديداً) يقال ضرباً تكملة مصدرية للفعل وشديداً وصف مكمل لضرباً . وكأنما فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت من التوابع مع التكملة، فكان ينبغى أن يكتفى في إعراب(شديداً) بأنها وصف ضرباًدون ذكر كلمة مكمل . وفي إعراب مثل :

---

[1] شوقي ضيف ، تجديد النحو ص 75 وتيسير النحو التعليمي ، ص 42 .

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 206 .

سرت والنيل يقال : النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة وفي إعراب مثل (جاء زيد راكباً) يقال : راكباً تكملة لزيد مبينة للحال ، وفى إعراب مثل : (اشتريت عشرين كتاباً) يقال : كتاباً تكملة مميزة للمفعول به وفي حالة الاستثناء التام مع (الا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا) في مثل : جاء القوم إلاَّ زيداً يعرب (زيداً) تكملة للمستثنى منه منصوباً وإذا كانت أداة الاستثناء (غير وسوى) كانتا منصوبتين وجر ما بعدهما بالإضافة ، أمّا الاستثناء المفرّغ فهو قصرٍ لا استثناء ، وتتبع القواعد العامة في تحليله وإعرابه. والملاحظ في هذا الإعراب الجديدإذا ما قُورِنَ بإعراب النحاة نجد إعراب النحاة أوجز وأخصر إذ يتوالى في الصيغ السابقة على هذا النمط، إجلالا مفعول لأجله، ضرباً مفعولاً مطلقاً ، شديداً نعت منصوب ، النيل مفعول معه ، راكباً حال ، كتاباً مفعول به ، زيداً مستثنى منصوب ، وكأن اقتراح المجمع في قسم التكملة إنما يُلغي أبوابها فحسب ، ولا يلغي الدلالة على وظيفتها. وإلغاء أبوابها من شأنه أن يُسدل عليها ضرباً من الإبهام[1] ويرى شوقي ضيف – في هذا القرار وقرار مصطلح المسند إليه والمسند – ينبغى أنّ تعود أبواب الأنواع المندرجة فيهما، فيعود باب المبتدأ والخبر ، وباب كان وأخواتها– إلاإذا عُدت بأنها أفعال تامه ، كما عند الكوفيين وخبرها حال منصوب – وباب إن وأخواتها وباب الفاعل وباب نائب الفاعل، وبذلك تُبْقِى على بناء النحو وأبوابه الأساسية حتى تتمثل الوظائف الإعرابية للكلمات في الصياغة العربية[2]

9– أَقرّ المجمع – متفقاً مع اللجنة – إفراد قسم للأساليب والتراكيب التي يصعب إعرابها وتخريجها وقد جمع المجمع فيه : التوكيد ، القسم ، التعجب ، التفضيل، نعم وبئس ، النداء ، الاستغاثة ، الندبة ، الاختصاص ، التحذير ، الإغراء وأن يُجعل تحليل صيغها سهلاً يسيراً وعدّها أساليب دون وقوف عند تفاصيل إعرابها[3].

---

[1] حسن الشريف ، العربية وتسهيل قواعدها المقتطف ،مجلد 29،ص 207،وشوقي ضيف (تيسير النحو لتعليمى)، ص 44

[2] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي ، ص 44. .

[3] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى ، ص 206 ، وينظر كذلك التقرير الكامل الذى وضعه المجمع في مجموعة القرارات العلمية ، ص 179 – 188 .

10–اتفق المجمع واللجنة فيما وراء ذلك من أحكام الجملة ، وتتوالى الأبواب في جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكملة والتوابع وأحكام العدد والتراكيب سابقة الذكر ، ويلى ذلك الجملتان في الشرط وجوابه والقسم وجوابه ثم الجملة الفرعية مسندة وتكملة ونعتاً وصلة وأُهمل في جداول المجمع ومن قبله اللجنة، الجملة المضاف إليها والمفسرة والمعترضة والأخيرة مهمة جداً لشيوعها في الكتابات المعاصرة[1].

وقد دعا هذا المجمع – بشدة – إلى ضرورة تيسير القواعد النحوية وضرورة تيسير تعليمها وذلك تماشياً مع مستجدات العصر ، ويقول إبراهيم مدكور(رئيس المجمع) في جهود أعضائه في هذا المجال : برهنُوا على حيوية العربية ومرونتها وقدرتها على مواجهة متطلبات العلم والتكنولوجيا ، فأجازوا الاشتقاق من الجامد وكان ممنوعاً وتوسعوا في المصدر الصناعى ، واستحدثوا صيغاً للدلالة على الآله ، وأقرّوا استعمالات حديثة كنا نتردد بالإمس في قبولها[2]وهذا تماشياً مع تطور اللغة العربية ولكن هذا لا يعني أنّ تيسير النحو إساءة إليه وإنما تكييفه مع متطلبات متعلم اللغة من عصر إلى آخر. وقد عالج المجمع المصرى قضية تيسير تعليم النحو وركّز جهوده على النحو التربوي ليكون وظيفياً ، كما أقرّ مؤتمر تيسير النحو في دورته الثالثة والأربعين الإبقاء على باب كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ووضع باب ظن وأعلم وأرى في باب الفعل المتعدي والإبقاء على باب (ما ولا ولات) العاملات عمل(ليس) وباب التنازع والاشتغال والتمييز والتحذير والإغراء والندبة والترخيم والاستغاثه ، وأدوات الشرط والحال وكم الخبرية والاستفهامية[3]

وأقرّ المجمع بمبدأ القياس لمواكبة كل ما هو جديد ، ووضع مسميات لم يرد لها اسم من قبل في المسموع عند العرب ، ومن ذلك مثلاً إقراره للفظة (صوت) أى أبان عن رأيه ، وهى مأخوذه من (صَّوت) أى أصدر صوتاً ،

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 45.

[2] عدنان الخطيب ، العيد الذهبى لمجمع اللغة العربية ، طبعة دار الفكر القاهرة ، 1986 م ، ص 12 .

[3] صالح بلعيد ، مقالات لغوية، 2004 ، ص 187 .

وكذلك الفعل(سلّط) فكان في القديم يستخدم للدلالة على إطلاق السلطان والقدرة وأمَّا في الحديث فقد أطلقت على إطلاق شحنة كهربية وهى دلالة مستحدثة لما كان موجوداً قديماً[1]وأجاز القياس على أوزان أخرى مثل (فعّل) و (فاعل) وغيرها ، فإن ما تفضل به المجمع المصري من قرارات جريئة تعمل على تقريب مادة النحو ، إلاّأنّه لم يفلح في تحديد أسباب النفور منها وهذا ما يؤكده صالح بلعيد ، إذ وضع بعض النقاط التي أخلت بالأداء العلمي لمهام هذا المجمع وهى:

1-الإسراف والتساهل في كثير من النقاط والقضايا النحوية .

2- أخد القواعد النحوية واللغوية من القرآن واستبعاد ما دون ذلك .

3-إهمال المجمع للغات الوظيفية كلغة الشارع والحقل والورشة والحرف ولغة الصحافة وغيرها ، بالإضافة إلى أنّ هذه الاقتراحات والقرارات لم تطبق على أرضيةالميدان، لكي يُعرف مدى نجاحها أو فشلها[2].

وطلب المجمع من وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو على أساس قراراته في التيسير ، وتُعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها وفي سنة 1949م قُدّم هذا الطلب إلى الوزارة واستجابت له ، وكان لتقرير وزارة المعارف وتقرير المجمع أثر كبير في الأعمال التي ألفت لتسهيل النحو والصرف وفي المؤتمرات التي عقدت لهذه الغاية ، فقد ألفت لجنة من الأساتذة على رأسهم إبراهيم مصطفى كتاباً في قواعد النحو العربي مع التيسير الذى قرره المجمع أسمّوه(تحرير النحو العربي) وقد جاء في مقدمته: أن أفضلَ طريقةٍ لتسهيل اللغة وأيسرها وأقربها إلى مسايرة الطبيعة هي: أن نستمع إليها فنطيل الاستماع ونحاول التحدث بها فنكثر المحاولة ، ونكل إلى موهبة المحاكاة أن تؤدى عملها في تطويع اللغة وتملكها وتيسير التصرف فيها[3]وما دمنا لا نجد البيئة التي تنطلق فيها الألسن باللغة الصحيحة ولا نستطيع مع ما نبذل من جهد فإنه لا مناص من أن نتخذطريقة مرسومة مصطنعة يستعان فيها بتعليم القواعد ... ويجب علينا – إذن –

---

[1] نادية رمضان ، قضايا في الدرس اللغوى ، الإسكندرية، 2004 ، جامعة حلوان ، ص 97 .

[2] صالح بلعيد ، مقالات لغوية ، ص 195 - 197 .

[3] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى ، ص 207

ألاّ نفرض من القواعد إلا ما يصحح خطأ تجرى به الألسن أو يقوّم أسلوباً يُحتاج إليه فيما يتردد من الكلام ، فإذا ما تجاوزنا ذلك وأكثرنا من القواعد وأطلنا في درسها فقد وضعنا العقبات في سبيل اللغة ووعرنا طريقها[1]والكتاب محاولة جديرة بالنظر ، لأنه أول كتاب في النحو والصرف يتجه للإصلاح في القواعد ذاتها ، وقد اقتضى هذا من المؤلفين أن يغيروا في ترتيب أبواب النحو وفي مصطلحاته بالقدر المناسب الذى يصحح اللغة ويقوِّم الأسلوب، وقد اشترطوا على أنفسهم – كما يقولون – ألا يمس ذاك التغيير شيئاً من جوهر اللغة ولا أصلاً من أصولها أو يبدل حكماً من أحكامها[2] وقد ألف محمد أحمد برانق وهو من مؤلفي الكتاب السابق كتاب (النحو المنهجي) نقد فيه فكرة العامل وما يُبنى عليها من تخريجات وتعليلات، وفي أثناء ذلك كان يناقش بعض المسائل التي تتصل بالإعراب وبأبواب النحو ، وكان بعد أن يستوفى مناقشته للنحاة في هذه المسائل ، يحتج للآراء التي تبناها مؤلفو(تحرير النحو العربي) وقد استند في ذاك إلى المذهب الكوفي وإلى آراء بصرية قالها بعض أئمتهم[3]وعلى الرغم من اجتهاد هؤلاء الأساتذة في الإصلاح في هذا الكتاب – تحرير النحو العربي – سرعان ما عمّت الشكوى منه ولم تستطع الناشئة أن تستوعب قواعده وتتمثلها تمثلاً دقيقاً[4]، والحق – يذكر – أنه إذا كان التيسير الكلي للنحو لم يحظ بالنجاح فإن قرارات منها لقيت اهتماماً منذ أقرّها المجمع وأوّل ما يلقانا من ذلك :

3/ قرارات المؤتمر الثقافى العربي الأول لجامعة الدول العربية 1947م :

كانت بين لجانه لجنة اللغة والقواعد ،وقد أكد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير وقدّم قواعد عامة مقتبسة من قرارات المجمع اللغوى ومقترحات وزارة التربية والتعليم وهى:

---

[1] المرجع نفسه ، ص 207 .

[2] إبراهيم مصطفى و محمد أحمد برانق ،تحرير النحو العربي ، ص 3– 5 .

[3] عبد الوارث مبروك ، في إصلاح النحو العربي دار العلم ، ط1 ، 1985 ص 17

[4] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ص 45 .

1–عدم التعرض للإعراب التقديري في المفردات ، والإعراب المحلي في المفردات والجمل .

2–عدم التعرض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية.

3–أخذ المؤتمر بفكرة إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال .

4–ذكر المؤتمر أنه لا يقال في المضاف إليه مضاف إليه فحسب ، بل يقال أنه مجرور بالإضافة .

5–قرر المؤتمر أن يقال في إعراب اسم (كان) أنه مبتدأ مرفوع .

6–قرر أيضاً أن لا يُعنى بالتعاريف وأن يقتصر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها الإعرابي من غير تأويل .

4/ المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية 1956م:

كانت بين اللجان فيه لجنة اللغة العربية ، فعنيت بدراسة مقترحات وزارة التربية والتعليم في التيسير وقرارات المجمع اللغوى ورأت[1]:

1–أن تلك القرارات والمقترحات أصل صالح مُحَقق لكثير من أغراض التيسير المطلوب.

2–آثرت مصطلح المجمع الخاص بتسمية جزأي الجملة باسم المسند إليه والمسند.

3–رأت أن الاقتراحات في التيسير موجزة وأن من الواجب تأليف كتاب يفصّل مسائلها ليكون مرجعاً .

ولما عرضت اللجنة المذكورة توصياتها على المؤتمر قرّر أنها لاتزال في حاجة إلى الدراسة المفصّلة وقرّر تأجيلها. وكان مجمع اللغة العربية قد أرسل بقراراته في شأن التيسير إلى كل من مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمى العراقى ليبديا رأيهما فيهاوحصل أن ناقشت هذه المجامع – الدمشقى[2] والعراقى[1]

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمى ، ص 45

[2] كتب المجمع الدمشقى ديباجة طويلة أبان فيها رأيه وكان من آرائه :

– الاقتصار في النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل .

– العناية ببحث الأصوات .

– تلك القرارات بشأن التيسير وأمنّت على بعضها وأضافت إليها بعض القرارات التي تراها جديرة بالتيسير.

(5) مؤتمر مفتشى اللغة العربية 1957 م:

حرص علماء هذا المؤتمر على التأكيد أن منهجهم لم يخالف المتقدمين من النحاة لأن كل تجديد لا ينطلق من التراث القديم هو تجديد ناقص وأبتر ،إن لم يكن إساءة إلى اللغة العربية ، وعُقد هذا المؤتمر لدراسة المنهج الذى اقترحته الوزارة في التيسير وهو: أن يكون المعنى أساساً يبنى عليه، فالمعنى أساس للضبط وأساس لبناء الجمل ... وهكذا، وليس الاتجاه إلى المعنى جديداً – كما يقرر أصحاب هذا المنهج –فقد اتّجه إليه المتقدمون قبل أن يتفلسف النحو[2] ، ودعاء إليه بعض المتأخرين ، فقد رأى علماء هذا المؤتمر أن :

– رأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ورأى العدول عن تسمية ركنى الجملة بالمسند إليه والمسند والإبقاء على المبتدأ والخبر واسم كان واخواتها وخبرها والفاعل ونائبه ... الخ المصطلحات القديمة ورأى العدول عن مصطح التكملة والرجوع إلى المصطلحات الخاصة بأنواعها كالمفعول به والمفعول المطلق ...الخ

[1] وكتب المجمع العلمى العراقي ديباجة لمناقشة القرارات ضمنها طائفة من التوصيات أهمها :

1– عّد القرآن الكريم و الحديث النبوي وكلام الصدر الأول أهم المصادر في اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية.

2– الاعتداد في القواعد بما جاء في الذكر الحكيم من صيغ تخالف الشائع أحياناً .

3– الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابي كأدوات النفي .

4– اختلف مع المجمع في إبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديري مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعه لا تظهر عليها الضمةأو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة وظل الإعراب المحلي في المبنيات كما هو وتظل معه ألقاب البناء من ضمة وفتحة وكسرة وسكون .

5– اتفق مع المجمع الدمشقي في العدول عن تسمية ركني الجملة بالمسند إليه والمسند والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية أبواب المرفوعات وأيضاً العدول عن التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل وأبواب المنصوبات أبقى على الاستثناء وأحكامه مع مراعاة أنه أسلوب خاص .

6–رأى ضرورة تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمجرور مع التقاضي عنهما في المراحل التعليمية الأولى

7–رأى أيضاً استبقاء مصطلح الضمائر بما فيه الضمير المستتر .

8–رأى أن تعرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتضاف إليها صيغ التعجب السماعية مثل : (لله درّه عالماً، وياله شجاعاً).

9–استبقى الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة واقترح للصفة المشبهة اسم الصفة الثابتة إضافة إلى ذلك له مجموعة من التوصيات تختص بباب الصرف.

[2] عبد العزيز ، محمد حسن ، العربية الفصحى الحديثة ، ص 208

1–الكلام العربي كله مكوّن من جمل ومكملات وأساليب .

أ/ الجمل : لكل منها ركنان أساسيان اتفق على تسمية أحدهما مسنداً والآخر مسند إليه

ب/ المكملات: هى كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله .

ج/ الأساليب: هى تعبيرات خاصة نطقها العرب على الصورة التي تحفظها وتقيس عليها .

2–جمع الأبواب الثلاثة(المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل) في باب واحد وهو (المسند والمسند إليه) .

3– إلغاء الضمير المستتر واعتبار ما كان من الضمائر البارزة المتصلة إشارات للعدد أو النوع .

4–تحليل الأساليب وتيسير في هذا التحليل بما يتفق مع المعنى وتحقيق الهدف من غير عنت ولا إرهاق.

وهناك أبحاث –أكثر تفصيلاً – كشفت عن منهج علماء هذا المؤتمر وناقشت مقترحاته منها :

أ– الضمائر في اللغة العربية عبد العليم إبراهيم .

ب–التكملة محمود رشديخاطر .

ج–الأساليب في دراسة النحو لإبراهيم مصطفى وحمد محمود رضوان.

د–الترتيب بين أجزاء الجملة والجملة الموجزة لعبد العليم إبراهيم .

هـ–إلغاء الإعراب التقديري والمحلي لمحمد شفيق عطا .

وقد جُمعت الأبحاث التي ألقيت في هذا المؤتمر في كتاب نشرته دار المعارف بمصر بعنوان (الاتجاهات الحديثة في النحو) وقد كان لبعض علماء الأزهر الشريف موقف من الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو التي ظهرت في مؤتمر مفتشى اللغة العربية ، وفي كتاب (تحرير النحو) و (النحو المنهجى) وقد كانت اعتراضاتهم – في أغلبها – تتوجه إلى ما أُسندت إليه مقترحات الميسِّرين من

أقوال نحوية ربما كانت مرجوحة أو مخالفة لما هو سائد بين البصريين ، والجدير بالذكر الرجوع إلى البحوث الآتية[1]:

أ/ النحو الجديد لعلي العماري مجلة الأزهر مجلد 12 عدد 4، 5 ،6 عام 1959م.

ب/ ابن مضاء وتحرير النحو لعلي العماري، مجلة الأزهر مجلد 31 عدد 7 عام 1960م .

ج/ النحو بين التجديد والتقليد لعبد الخالق عضمية . مجلة الأزهر مجلد 22 عدد (3،4، 8 ، 9) عام(60 ، 1961) .

6- حلقة دار العلوم 1961م:

أقيمت في كلية دار العلوم حلقة استغرقت أسبوعاً من 9 – 14 فبراير 1961 م لدراسة تيسير النحو، وقد عُرضت في هذه الحلقة الأفكار التي نادى بها أصحاب المنهج الجديد مفتشو اللغة العربية[2]

7-اتحاد المجامع العربية:

عقد اتحاد المجامع ندوة بالجزائر 1976م في تيسير تعليم اللغة العربية، وقد نشر الاتحاد ما أُلقى في الندوة من أبحاث وما أُبدى فيها من مقترحات.وضمّن نشرته كذلك ما سبق اقتراحه في التيسير من تقارير وأبحاث مثل:

1- تقرير وزارة المعارف المصرية 1938م .

2- تقرير مجمع اللغة العربية بالقاهرة في التيسير عام 1945م .

3- مقترحات مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمي العراقي[3]وتوالت المجهودات فرادى وجماعات في إطار هذا التيسير ومجامع أخرى قد اهتمت

---

[1] عبد العزيز ، محمد حسن، العربية الفصحى ، ص 209

[2] أحمد محمد غنيم ، رأى الأزهر في الاتجاهات الحديثة لتدريس النحو : مجلة الأزهر، مجلد 33، الجزء الأول ،1381 هـ ، والجزء الثانى صفر 1381 هـ

[3] محمد أحمد الوليد ، الدفاع عن النحو من الموقع الإلكترونى ويكيبيديا الموسوعه الحرة، بتاريخ:14/ 2010/4 م .

بهذا الموضوع كالمجمع السوري والمجمع الأردني وأقرّت اقتراحات قيّمة ولكن كان مصيرها الجمود وعدم التطبيق[1]وكان أجدر بنا أن نذكر أن كل هذه المجهودات فردية كانت أم جماعية ابتداءً من لجنة التيسير التي ألفتها وزارة المعارف 1938م ثم قرارات مجمع اللغة العربية 1945م ، ثم المؤتمر الثقافى العربي الأول 1947م ثم مؤتمر مفتشي اللغة العربية 1957م ومؤتمر كلية دار العلوم 1961م ومؤتمرات وزارة التربية أعوام 64 ، 68 ، 1975م والمؤتمر التاسع لا تحاد المعلمين العرب الخرطوم 1976م تكاد تتفق على مجموعة من القرارات منها :

1-عدم التعرض للإعراب التقديري ولا الإعراب المحلي في المفردات والجمل وغاية ما يعرف التلاميذ من هذا الباب أن من الكلمات ما يتغير آخره ، ومنها ما لا يتغير آخره [2]، ولا يتعرض لذكر أن العلامات الفرعية نائبة عن العلامات الأصلية .

2-السكوت عن تقدير الضمائر في الأفعال ، كما سكت النحاة عن تقديرها في الأسماء المشتقة[3] ولا تقدر المتعلقات المحذوفة للظرف أو الجار والمجرور.

3-يقتصر في إعراب المضاف إليه على القول (مجروربالإضافة) ولا تذكر كلمة مضاف .

4-يقال في إعراب اسم كان مبتدأ مرفوع وفي خبرها خبر منصوب ، ويقال في إعراب اسم إنّ منصوب بإنّ وفي خبرها خبر مرفوع .

5- لا تُعطى تعاريف مفصلة ويُكتفى في المصطلحات بما يشار إليه في منهج كل فرقة

6- يقتصر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها الإعرابي من غير تأويل[4].

---

[1] أحمد عبد المعطى ، النحو الميسر ، ص 38 .

[2] مازن المبارك ، نحو وعى لغوى، ص 60

[3]مازن المبارك ، نحو وعى لغوى، ص 69

[4] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 128

وكان لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الفضل الأعظم في المجهودات التي قامت بها الهيئات الجماعية للتيسير ، واقتراحاته التي تُزلل صعوبات النحو . وتُطَوع قواعده للاستعمالات الشائعة ،وكانت له خطوات واسعة في هذا المجال. ولكن مما يدعو للأسف أن الصلة بين مجمع اللغة العربية ووزارة التربية والتعليم تكاد تكون مقطوعة ، لأن الجهود التي يبذلهاالمجمع والقرارات التي يصدرها نتيجة العمل الجماعي من أجل تيسير النحو، وتوسيع أقيسته ،محبوسة في مطبوعاته ، ومحصورة بين جدرانه ، ولا تجد طريقها إلى الكتب المدرسية لتؤتي ثمارها المنشودة في التيسير والتطوير ،" وأيًّاً ما كان الأمر فليس من المقبول بحال أن تبقى المادة العلمية في الكتب المدرسية في مراحل التعليم المختلفة، مقصورة على تصور مذاهب لغوية قضت الحياة العصرية بالعدول عنها أو التعديل فيها"[1] ، ومن الخير أن توثق الصلة بين المجمع ووزارة التربية والتعليم، وأن تتخذ قرارات المجمع سبيلها التطبيقى إلى الكتب المدرسية أو إلى حصص اللغة العربية ومعلميها وبذلك تتجدد لغة الكتب، وتنفتح نوافذ جديدة أمام المعلمين والتلاميذ ، ومطلوب من وزارة التربية والتعليم أن تجد السبل إلى إقامة الجسور بينها وبين المجمع بما يكفل اطلاع المعلمين جميعاً ومعلمي اللغة العربية على وجه الخصوص من وقت إلى آخر على ثمار هذه الجهود التي يقوم بها المجمع وماجدَّ ويُجد من تطوير وتعديل في مادة النحو[2]

ولم يقف إهمال قرارات المجمع عند حد مؤلفي الكتب المدرسية بل حتى في الدراسات الجامعية لم تُستَوعب التيسيرات الجديدة التي أحدثها المجمع . وفي الجامعات مَنْ يتخرجون من بعد ليعملوا في التدريس، فإذا لم يتعرفوا على ما صنع المجمع فستبقى أقيسته ، وأحكامه في طي الكتمان ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لتيسير النحو العربي سواءً تلك التي قام بها المجمع أو تلك التي أوصت بها المؤتمرات ولجان التيسير العربية ظلت إلى الآن حبيسة داخل جدارانه ولم تستفد منها وزارة التربية والتعليم ولم تحقق ما تصبو إليه من تيسير النحو وتطويره ،

---

[1] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 183

[2] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 183

فلم يعد من البرّ بلغتنا العربية الاستمساك بأقوال من حجروا واسعاً من الضوابط بصريين أو غير بصريين ، بل ينبغي أن يتجه الرأي الواعي إلى مطاوعة الحاجة ، وإيثار التيسير [1] وينبغي أن تلفظ الآراء الصعبة المعقدة حتى ولو كانت صادرة من نحويين مشهورين كبار وعلينا تفضيل الآراء الميسرة حتى ولو كانت لنحويين أقل شهرة من أعلام النحاة المشهورين ، ومن الخير ألاّ نتشبث بآراء مدرسة نحوية معينة في جميع المسائل ، والفيصل في الاختيار الرأي السهل مهما يكن صاحبه ما دام يساير الظواهر اللغوية ولا يعارض أصلاً لغوياً[2]ولا يزال باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه في موضوع تيسير النحو العربي أمام الباحثين المخلصين ، فالنحو حتى الآن لم تُقل فيه الكلمة الأخيرة بعد – وإذا كان الفقه الإسلامى لم يُقفل فيه باب الاجتهاد حتى الآن رغم ما يلابس الفتوى في مسائله من التحرج والخوف من مجانبة الصواب – فإن الاجتهاد في النحو يكون من باب أولى ، وعلى الرغم من التجاوب الذى حدث في كثير من الدول العربية لصيحات المؤتمرات العربية المختصة ودعوات المسئولين في وزارات التربية لتيسير النحو وتطويره ، إلاّ أن كثيراً من مسائله وأبوابه لا تزال في حاجة إلى إصلاح وتطوير وتيسير ، وتشكل عبئاً ثقيلاً يضايق التلاميذ ويجعلهم ينفرون من المادة[3] .

وعلى سبيل المثال – هذا أنموذج يحتاج إلى إعادة نظر من اللجان المختصة، لكثرة الخلافات حوله ، ولما يشوبه من أوجه النقد والاعتراض ، وما يُقترح لتعديله إلى صور أخرى ميسرة في ضوء الآراء العلمية المأثورة عن كثير من أعلام النحو، والأنموذج (صيغة التعجب) للتعجب صيغتان وضعتا للتعبير عن الانفعال الذي يحدث في النفس عند الشعور بأمر يفوق ما نتصوره ، سواءً عُلم سبب هذه الإثارة أم لم يعلم وهما (ما أفعله وأفعل به) ويصاغان من كل فعل ثلاثى تام متصرف ، أمّا إذا كان الفعل المراد التعجب منه غير ثلاثي فإنه يتوصل إلى التعجب بـ (ما أشَدَّ وأشدد) ونحوهما ويذكر بعدها مصدر الفعل المراد التعجب

---

[1] محمود تيمور ، مشكلات اللغة العربية ص 54 – 55

[2] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ص 184

[3]أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص (184 – 185 – 186 – 187)

منه وتبدأ المشكلات عندما تبدأ في إعراب الصيغتين فعند إعراب الصيغة الأولى في مثال : ما أجمل السماء ! قالوا :

ما : اسم وهى مبتدأ واختلفوا في كونها نكرة أو معرفة ، فقال سيبويه : إنها نكرة تامة بمعنى شيء وهي مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، وهو يُسَلِم أن الابتداء بالنكرة لا يجوز ، وإنما جاز الابتداء بها على رأيه لانها متضمنة معنى التعجب[1]، وقال ابن درستويه : هى استفهامية ، وقال الأخفش: هى معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع لها ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلها رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً تقديره أى شيء عظيم .

أجمل : فعل وهو رأي البصريين والكسائي وقال بقية الكوفيين : إنها اسم وعلى رأي البصريين فِعل ماضٍ ، فعل تعجب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره(هو)يعود على (ما) ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

السماء: مفعول به منصوب بالفتحة ،ولا شك أن هذا الإعراب فيه إسراف وفيه اضطراب وتطويل جاء من اختلاف النحويين ، وهذا التطويل يرهق العقل ويثقل الحافظة ، ويبعد الدارس عن فهم الأسلوب فهماً سليماً . أما الصيغة الثانية (أجمل بالسماء) على وزن (أفعل به) ، فيجمع النحاة على أنها فعل ولكنهم اختلفوا فيما تضمنته من معنى فقالوا : لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى (صار ذا كذا) كأغدَّ البعير إذا صار ذا غُدّة ، ثم غيرت الصيغة فُقبحُ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به (كأمر يزيد) وقال آخرون: لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية، وهذا الضمير في مثل القول: (أحسن بقاسم) يعود للحسن ، وقالوا: يعود للمخاطب ، وعلى الأوّل يكون معنى التعجب أحسن يا حسن بقاسم أى دم به وألزمه ، وعلى الرأى الثاني يكون معنى أحسن بقاسم : أجعل يا مخاطب قاسماً حسناً أى صفه بالحسن كيف شئت[2].

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، 60/1

[2] أحمد عبد القادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ، ص 189

ثم إن الصيغتين يجب أن تجيئا على طريقة واحدة ، وعلة ذلك كما يقول النحاة تضمنُها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع وأوجبوا بناءها مما استكمل الشروط وهي : أن تكون فعلاً ثلاثياً متصرفاً: ، قابلاً للتفاوت تاماً ، مثبتاً ، لايكون الوصف منه على أفعل فعلاء ولايكون مبنياً للمفعول . وتبدو الصعوبة في حفظ هذه الشروط التي لاتثبت في ذهن التلاميذ ويمكن الاستغناء عن ذكرها بالقول : (يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثيّ تام متصرف) وعلى ذلك فإن إعراب الصيغة الثانية يكون على النحو التالي : أجمل: فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر . بـ : الباء حرف جر زائد . السماء: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وواضح التعقيد في هذا الإعراب واشتماله على تعبيرات ومعانٍ لايفهمها التلميذ من ذلك الفعل الماضي الذي جاء على صورة الأمر ، وحرف الجر الزائد، والضمة المقدرة التي منع من ظهورها اشتغال المحل ، كما يتضّح الاضطراب والتشويش الذي يمكن أن ينشأ لدى التلميذ عندما يجد أن كلمة السماء المتعجب منه وقعت مفعول به في الصيغة الأولى وفاعلاً في الصيغة الثانية ، مع أن السماء هي المتعجب منه في الحالتين، ولهذا من الضروري تيسير إعراب صيغتي التعجب ، ويمكن أن تعربا على النحو التالي :

ماأجمل : صيغة تعجب

السماء:متعجب منه منصوب

أجمل:صيغة تعجب

بالسماء : متعجب منه مجرور

وبذلك نكون قد أوجزنا الإعراب وبعدنا عن الإحالة التي تؤدي إلى الاضطراب والخلط ، وتجنبنا الأوجه المختلفة في إعراب صيغتي التعجب . ونطالب بإعادة النظر في إعراب اسم لا النافية للجنس، وإعراب المنادى ، وصيغة المثنى في المبني والمعرب من الأسماء ، وإعراب إياك ومابعدها في أسلوب

التحذير ، وإعراب الاسم بعد خلا وعدا وحاشا في أسلوب الاستثناء والمفعول لأجله إذا سُبق بحرف جر ، وإعراب المضارع المسبوق بلام التعليل، والمضارع المسبوق بلام الجحود أو فاء السببية ، أو واو المعية ، أو متى ، وأفعل التفضيل وغير ذلك من الموضوعات التي يمكن أن تُيسر كما يمكن الأخذ في إعرابها بالآراء الميسرة التي قال بها علماء النحو القدامى وحملتها إلينا المصادر القديمة ، أو مايمكن أن نتوصل إليه برأي اجتهادي فيها ولايخالف أصلاً من الأصول[1].

وبناءً على ماسبق يمكن القول بأن أهم مشكلة تعترض دارس النحو العربي هي مشكلة طبيعة القواعد كما رسمها النحاة القدّامى. وأود الآن النظر في جزء من مسائل النحو وبعض مباحث النحاة القدامى التي طالما تحدث عنها المجددين كثيراً ، وأكثر ماتكلم أصحاب التيسير عن المسائل المتعلقة بأبواب (الاشتغال . التنازع . النداء . الجملة العربية)[2] ولكن هناك الكثير من المسائل النحوية التي تتطرق إليها الميسرون ، فلنقف على بعض من هذه المسائل ولنتبين منهجهم –أي الداعين للتيسير– في الفكر والتدريس ولنخرج بحلول واقتراحات جديدة تُبعد النحو عن التعقيدات القديمة التي لاطائل منها ،ومن هذه المسائل : –

المسألة الأولى : الاستثناء :.

في باب الاستثناء يوجد الغريب[3] فمما لم يوفقوا فيه ماأسموه بالاستثناء المنقطع، فقد جاءوا بمثال مضحك فقالوا : ومافيها أحدٌ إلا حماراً[4] قام القوم إلا حماراً[5] ومما يثير الحيرة أنهم ضربوا أمثلة من القرآن الكريم للاستثناء المنقطع، في حين ثبت الاستقصاء، أن ماظنّوه من ذلك استثناء منقطعاً يفسّر على غير ماحسبوا ، وأكثر الآيات تكون فيها (إلا) استئنافاً للكلام ، حيث يقتضي الأسلوب أن

---

[1] أحمد عبد القادر أحمد ، المرجع السابق ، ص 189

[2] البحث نفسه ، ص 151–152.

[3] بلقاسم دقه ، مجلة العلوم الإنسانية ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، بقلم بلقاسم دفه ، مايو 2003م العدد الرابع بتاريخ 24 /5/ 2011م

[4] سيبويه ، الكتاب ، 34/1 .

[5] شرح ابن عقيل على الألفية 2/ 210 – 215 .

يُستأنف ب(إلا) الكلام ، [1] كقوله تعالى : (وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ) [البقرة: 78] فليس في هذه الجملة استثناء منقطع كما ذهب بعضهم [2] إذ ليس استثناء (الأمانى) من (الكتاب) ، وإنما هو استثناء من العلم ، والمعنى : أنهم لايعلمون الكتاب ولا يعلمون إلا أماني . أي:لايعلمون التوراة إلا علماً مختلطاً حاصلاً مما يسمعونه ويتلقونه [3] فهم أميون يدعون علم الكتاب ، لأنهم تمنوا أن يكونوا علماء ، فلما لم ينالوا العلم ادَّعُوه باطلاً . وكقوله تعالى (مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ) [يوسف : 68] أي لكن حاجة في نفس يعقوب قضاها . ولقد عقد سيبويه لهذا باباً أسماه (باب إلا على معنى لكن) [4] وينبغي أن يطرح ما أسماه النحاة بالاستثناء المفرّغ. نحو قوله تعالى (لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ) [الواقعة: 79] فالمطهرون فاعل ونحو قوله تعالى (وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا) [نوح: 27] فاجراً مفعول به ، ونحو القول: ما أتاني إلا مُحمدٌ، ومارأيت إلا مَحمداً ، وما سلمت إلا على مُحمد . فالاسم بعد(إلا) في هذه الأمثلة ليس بمستثنى بل هو فاعل في المثال الأول ، ومفعول في الثاني ومجرور في الثالث، وهو لايكون في العربية منصوباً على الاستثناء أبداً في هذا الأسلوب وما ذلك إلا لأن التراكيب–هنا– تراكيب حصر أو قصر كما تسمى عند البلاغيين [5] لاتراكيب استثناء ولكن شتان مابين الأسلوبين [6] وفي الباب مباحث عقيمة وأمثلة مصنوعة ، لايدعمها نص من الشعر الجاهلي أو الإسلامي أو من القرآن، أو أقوال العرب ، وذلك كقولهم: قام إلا زيداً القوم ، وما قام إلا زيداً القوم ، وما مررت بأحد إلا زيداً إلا أخيك، وماقام أحد إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً ،[7] فعامل النصب في

---

[1] هادى نهر ، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، المطبعة الثقافية ، تونس 1981 م ،ص 130

[2] القرافى ، الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ط 1 ، 1986 ، ص 370 .

[3] ابن عطيه ، المحرر الوجيز ، تحقيق الرماحى فاروق ، الدوحة ، ط 1 ، 1977 ج، 1 / 315 .

[4] سيبويه ، الكتاب ، 325/1 .

[5] السكاكى ، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط 2 ، 1987 م ، ص 288.

[6] بلقاسم آراء حول تيسير القواعد النحوية ، مجلة العلوم الإنسانية ، بلقاسم دفه ، مايو 2003م .

[7] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الإلفية 2/ 218 – 223 .

المستثنى هي الأداة (إلا) أمّا إذا أُريد أن يقوم الفكر النحوي على أساس العامل ، فيقدر الفعل (استثنى) – عند البصريين– ويرون أن العامل في المستنى هو الفعل يتوسط (إلاّ) وذلك ، لأن هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلاّ) فتعدى إلى المستثنى[1] وهذا تقدير فيه تكلُّف وقديماً أنكر ابن جني[2] أن تكون إلاّ مكان (استثنى) يقول: (ولهذا كان ماذهب إليه ابو العباس: من أن (إلا) في الإستثناء هي الناصبة ، لأنها نابت عن (استثنى)أو(أعني) مردوداً عندنا ، لما في ذلك من تدافع الأمرين : الإعمال المُبْقي حكم الفعل ، والانصراف عنه إلى الحرف المختص به القول)[3] ويمكن أن تأتي قواعد المستثنى كالآتى : –

المستثنى : إسم منصوب ، يذكر بعد أداة الإستثناء ، نحو : دخل الطلاب إلا محمداً ويجوز نصبه أو إتباعه للمستثنى منه على البدل إذا كان الإستثناء غير موجب متصلاً، فنقول : ماارتفعت الأصوات إلا صوتاً وصوتُ . الأوّل على الاستثناءوالثاني على أنه بدل من الأصوات . وللمستثنى صورتان : –

1- قد يأتي المستثنى ولاعلاقة له بجنس ماقبله نحو عاد الفرسان إلا خيولهم.

2- قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه للاهتمام ، نحو : ماغاب إلا محمداً أحدٌ[4]

المسألة الثانية المبتدأ والخبر :–

وفي مباحث المبتدأ والخبربحث النحاة عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما ، ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها ، قالوا: إن العامل معنوي. وهو وجود المبتدأ في أول الجملة ، وسمّوا هذا العامل المعنوي(الابتداء) فالمبتدأ عند البصريين يرتفع بالابتداء . أما الخبر ففاعل الرفع فيه هو : المبتدأ[5] يقول بن مالك في هذه القاعدة : رفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ

---

[1] الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات كمال الدين ، أسرار العربية ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط1 ، 1420هـ ، 1999م ، 156/1.

[2] ابن جنى، الخصائص ، 2/ 276.

[3] ابن جنى، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، 2/ 276.

[4] بلقاسم دفه ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، مجلة العلوم الإنسانية ، مايو 2003م .

[5] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية 1/ 277 .

في حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان [1]، إلا أن العامل لا أثر له في ضبط كل منهما . – أقصدالعامل اللفظي –ولهذا فالأحسن الاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع كذلك، ولاداعي للأخذ والرد في مثل هذه المسائل التي لاطائل منها .

كما أن النحاة يقررون أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ثم يجيزون بعد ذلك مجيئه نكرة في أربعة مواضع ويوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين موضعاً ، ويعقب بقوله : "ومالم أذكره منها أسقطه ، لرجوعه إلى ماذكرته ، أو لأنه ليس بصحيح"[2] ويذكر أن بعض النحاة أنهى ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً، ولنا أن نتساءل هل بإمكان الكاتب أو المتكلم قبل أن يتلفظ بالمبتدأ أن يذكر تلك المواضع الكثيرة، ليعلم أيجوز ذلك أم لايجوز؟ ولهذا السبب يمكن القول بأنه لاحاجة لنا إلى سرد واستقصاء تلك المواضع الكثيرة مادام الأساس الذي تقوم عليه هو الفائدة ، أي يجوز الابتداء بالنكرة إن دلت على خصوص أو دلت على عموم ، أمّا اختصاصها فيقربها من المعرفة، وأمّا عمومها فيستغرق كل أفراد الجنس فتشبه المعرّف بـ (أل)[3].

المسألة الثالثة : الضمير المستتر : –

قال ابن عقيل: ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز والمستتر إلى واجب الاستتار وهو مالايحل محله الظاهر والمراد بجائز الاستتثناء مايحل محله الظاهر، وذكر كذلك المواضع التي يجب فيها الاستتار[4]، ولا أريد الانسياق وراء تفاصيلها فهي موجودة في مظانها ، وقد أنكر السامرائي الضمير المستتر، وفي ذلك قال : "والوجه أن يُكتفى بمادة الضمير حيث برزت ولافائدة في تقدير ضمير مستترفي كثير من مواد العربية"[5] كما أنكر الضمير المستتر وجوباً قائلاً : "ومامعنى الضمير المستتر (وجوبا) ؟؟ تشعر أنهم محرجون فاخترعوا هذه الكلمة : ليسدوا

---

[1] الأنبارى ، الانصاف في مسائل الخلاف ، 1/ 49 .

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية 1/ 277 .

[3] بلقاسم دفه ، آراء حول تيسير القواعد النحوية ، مجلة العلوم الإنسانية ، 2003م .

[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية 1/ 81 .

[5] السامرائى ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 35 .

الطريق على المعترض عليهم . والمستتر (وجوباً) ضرب من الخيال أُقيم عليه هيكل نحوي مازال الدارسون يشقون به"[1] ودعوة السامرائي لم تكن جديدة، فابن مضاء دعا إلى رفض الضمائر المستترة[2] وقد ذكر السامرائي نفسه رأي ابن مضاء هذا قائلاً: "إن ابن مضاء أتى بأشياء مفيدة، فأنكر الضمائر المستترة فليس في القول (زيد ضارب عمراً) ضمير مستتر في (ضارب) كما أنكر في(قام) من المثال (زيد قام) ضمير مستتر هو فاعل للفعل"[3]

المسألة الرابعة : أدوات النفي : –

دعا الكثير من أهل دعوات التجديد والتيسير إلى إعادة تنسيق أبواب النحوعلى أساس المعنى لا على أساس العمل، ومن أمثلة ذلك جمع الأدوات التي تؤدي وظيفة النفي في باب واحد بدلاً من أن تدرس مفرقةفي أبواب تلحق بها لابسبب وظائفها أو معانيها ، وإنما بسبب أثرها الإعرابي قال ابراهيم مصطفى: "فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية ،متعدد الأدوات، ينفى بالحرف وبالفعل وبالاسم وكان جديراً أن يدرس منفرداً لِتُعرف خصائصه وتُميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه دُرس مفرقاً على أبواب الإعراب ممزقاً"[4] وجمع تلميذه المخزومي أدوات النفي في باب واحد ، وجعلها في قسمين مفردة ومركبة[5]. أمّا السامرائي فلم يبتعد عن رأي إبراهيم مصطفىورأي المخزومي إذ دعا إلى جمع أشتات النفي في باب واحد قال : "وكان عليهم أن يجمعوا شتيتاً من المواد ، ففرقوه هنا وهناك وكلها تؤدي إلى معنى النفي وإن اختلفت في طرائق التركيب ، ومعنى هذا أن (لم ولما ولن ولا وما وإنْ) كلها متشابهة في أداء النفي وإن اختلفت فيما تدخل عليه من الأفعال والأسماءُ"[6]

المسألة الخامسة : أفعال المقاربة : –

---

[1] نفس المرجع ، ص 35 .

[2] ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص 24 .

[3] السامرائى ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 50 .

[4] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 22 .

[5] المخزومى ، في النقد العربي نقد وتوجيه ، 38 .

[6] السامرائى ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 50 .

اختلف النحاة في عدد هذه الأفعال ، وسميت بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء [1]والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات(كان) تدخل على المبتدأ والخبر، لكن خبرها لايكون إلاّ مضارعاًقال ابن مالك : حق هذه الأفعال أن تذكر في باب كان لمساواتهاإياها في عدم الاستغناء بمرفوع لكنها فارقت كان بأن أخبارها لاتكون إلا أفعالاً مضارعة[2]، وأفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام :

1- مادل على المقاربة وهي: كاد ، كرب ، وأوشك.
2- مادل على الرجاء وهي: عسى ، حرى ، واخلولق
3- مادل على الإنشاء (الشروع) وهي : جعل ، طفق ، أخذ ، علق ، أنشأ .

وكان موقف المحدثين من أهل التيسير في هذا الموضوع متفاوتاً ، فـ (شاكر الجودي) – مثلاً– دعا في مقترحه إلى :أن يحذف من مناهج الدراسة الأفعال الناقصة ، وتلحق دراستها بموضوع الحال ، فيكون اسم الفعل الناقص فاعلاً له ، وخبره حالاً صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذاك الفعل[3]، ويرى المخزومي "أن أفعال هذه المجموعات الثلاث تخالف (كان) وأخواتهافي الدلالة والاستعمال ، فإلحاقها بها خلط، وجمع غريب للمتفرقات المختلفات"[4]، أمّا السامرائي، فقد دعا إلى إبعاد هذه الأفعال من باب النواسخ وجعلها كسائر الأفعال وذلك واضح من قوله : " ضم النحاة هذه الأفعال بعضها إلى بعض وجعلوها باباً واحداً ، وهي تختلف في دلالاتها فمنها ما أفاد القرب ، ومنها ماأفاد الرجاء ، ومنها ماأفاد الشروع ، ولم يفعلوا مافعلوه إلا بسبب أنهم تصوّروا أنها تعمل عملاً نحوياً واحداً كسائر الأفعال الأخرى التي سميت (النواسخ) مثل (كان) وغيرها .... فإذا قلنا كاد المطر يهطل ، وأوشكت الشمس أن تغيب ، وعسى أن يحل الفرج ، فمن الممكن

---

[1] ابن عقيل هبد الله بن عبد الرحمن الدقيلي الهمداني المصري (769) شرح ابن عقيل على الألفية ،ت، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السجاد ، وشركاؤه ، ط2 1980م ، 322/1.

[2] المرجع نفسه ، 322/1 .

[3] إبراهيم عبود السامرائى، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس تيسير النحو ،الأربعاء 2009/12/2م .

[4] مهدي المخزومي ، في النقد العربي نقد وتوجيه ، ص 59 .

أن نغير التركيب قليلاً فنقول : كاد يهطل المطر ، وأوشكت أن تغيب الشمس ، وعسى الفرج أن يحل، وعندي أن هذه الجمل هي نفسها الأولى . ولكننا صرنا إليها ، وفي العربية يتسع مجال القول ، وفي هذا فائدة للمتكلم والكاتب والشاعر والخطيب، والتقديم والتأخير قد يكون رخصة يجد فيها هؤلاء جميعاً فائدة ، وقد تخدم الأغراض البلاغية وإذا كانت هذه الجمل على هذين الأسلوبين أفلا يحق لنا أن نبعد هذه الأفعال من (النواسخ) ونجعلها كسائر الأفعال وليس من اسم وخبر"[1] والملاحظ أن دعوة السامرائي لم تكن جديدة فهي قريبة من فكرة المخزومي وعّد السامرائي (عسى) مثل (لعل) في إفادة الرجاء لذلك : اقترح الجمع بينهما، وإلحاق (ليت) بهما في التمني بصرف النظر عن اختلاف هذه الأشتات في العمل ، وحمْل (عسى) على (لعل) في إفادة الرجاء لاجديد فيه ، إذ أشار غير واحد من النحاة إلى ذلك[2]بيد أن السامرائي جمع هذه الأشتات –كما يسميها– على أساس المعني وليس على أساس العمل.

المسألة السادسة ضمير الشأن : –

هو ضمير غائب تقدم الجملة مفسراً بالجملة بعده ، ويسميه الكوفيون (الضمير المجهول) لأنه لم يتقدمه مايعود عليه كما يسمى (ضمير الأمر) و(ضمير القصة) [3] ومما ذكره ابن يعيش أن هذا الضمير يأتي مقدماً على الجمل الاسمية والفعلية في مواضع التفخيم والتعظيم نحو : هو زيد قائم و(هو) ضمير الشأن والحديث ، يفسّره مابعده من الخبر وهو (زيدٌ قائم) وخلو هذه الجملة من العائد إلى المبتدأ جعلها مفسِّرة له، لأنها هو في المعنى ، ويأتي ضمير الشأن أيضاً مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : (إنّ) وأخواتها و(ظن) وأخواتها و(كان) وأخواتها ، وهو لا يخلو إمّا أن يكون منصوباً أو مرفوعاً ، فإذا كان منصوباً برزت علامته متصلة ، نحو: (ظننته زيدٌ قائم) فالهاء ضمير الشأن

---

[1] السامرائى ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 50

[2]إبراهيم السامرائى ، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس تيسير النحو ، الأربعاء 2009/12/2م.

[3]فاضل السامرائى ، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس التيسير والتجديد في النحو العربي ، الأربعاء 2009/12/9م .

والحديث، وهي في موضع المفعول الأول ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسِّرة لذلك المضمر ، وأمّا في حالة كونه مرفوعاً استكن في الفعل واستتر فيه نحو (كان زيد قائم) (وكان أنت خير منه) وكذلك الحال في نحو (ليس خلق الله مثله) ففي (ليس) ضمير مستكن ؛ لأن (ليس) و(خلق) فعلان والفعل لايعمل في الفعل فلابد من اسم يرتفع به ، فلذلك قيل فيه ضمير [1]، وهذا الموضوع من الموضوعات التي أوّلاها المحدثون عنايتهم ، دعا عباس حسنإلى إعادة النظر فيالمواضع الغامضة لضمير الشأن[2]، وقال الجواري في هذا الصدد : "ومما ينبغي أن يلاحظ في هذا الباب أن النحاة كثيراً مايتخذون من ضمير الشأن– وهو في الغالب محذوف غير ممكن الذكر –ذريعة يسوون بها قواعدهم ويجرونها على الوجه الذي يريدون من دون أن يعبأوا بصحةذلك عقلاً أو استقامته أسلوباً"[3]

أمّا السامرائي فلم يرتض هذه المسألة وعدّها فذلكة لجأ إليها النحاة[4]، ويتضح ذلك من حديثه عن بيت الفرزدق[5]الذي جاء فيه معمول الخبر بعد كان مباشرة قنافذ هدّاجون [6]حول بيوتهم بما كان إياهم عطّية عوّدا

قال : "وليس لهم أن يقولوا : إن الفرزدق أخطأ ؛ ولذلك تأولوا واجتهدوا وتكلموا فقالوا : إن اسم (كان) ضمير الشأن محذوف"[7]، ويرى أيضاً : أن التجاءهم إلى فذلكة تقدير ضمير الشأن اسماً (لكان) حتى تستقيم لهم قاعدتهم التي

---

[1]فاضل السامرائى ، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس التيسير والتجديد في النحو العربي، الأحد 2009/12/20م .

[2] عباس حسن، النحو الوافى ، 3 / 70 .

[3] الجوارى ، نحو التيسير ، ص 60

[4] محمد صارى ، من الموقع الإلكترونى قوقل أسس التيسير ، الأحد 2010/7/4م

[5] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الإلفية ، 1/ 221

[6] هدج الظليم يهدج هدجانا واستهدج وهو مشي وسعي وعدو ، كل ذلك إذا كان في ارتعاش فهو هدّاج و هدجدج ، اللسان 388/2.

[7] الجواري ، نحو التيسير ، ص 62.

أرسوها دليلاً على أن استقراءهم للعربية غير وافٍ ، أنهم لم يبنوا قواعدهم دائماً على المسموع المستعمل من كلام العرب [1].

المسألة السابعة : الفاعل ونائب الفاعل : .

"والفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم[2]والفاعل مشبه للمبتدأ إذ كان هو والفعل جملة ، فحسن عليها السكونْ ، كما أن المبتدأ والخبر جملة يحسن عليها السكون ، فكما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعاً حُمل الفاعل عليه . [3]وحكمه الرفع نحو : قام زيد ، وينطلق عمرو ، ومررت بالقائم أبوه ، وبالمنطلق أخوه ، وقيل خرّج بالقول (على طريقة فعل) ماأسند إليه فعل وعلى طريقة (فُعل)، وهو النائب عن الفاعل نحو (ضُرب زيد) والنائب عن الفاعل هو أن يحذف الفاعل ويقوم المفعول به مقامه ، فَيُعطى ماكان للفاعل من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه ، وذلك نحو (نيل خير نائل) فخير نائل مفعول قام مقام الفاعل، والأصل نال زيد خير نائل[4]. فإن لم يوجد المفعول به قام مقامه المجرور ، أو الظرف المتمكن من الزمان أو المكان والمصدر المخصص نحو سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً فيجوز أن تقيم كلا منها مقام الفاعل. [5] ويرى السامرائي:"أن النائب عن الفاعل ، والفاعل مادة واحدة ،وكلاهما مسند إليه وليس الفعل الذي أسموه (بالمبني للمجهول) إلاّ بناء من أبنية الفعل ولاّيستطاع أن توجد فرقاً بين(كُسر وانكسر)[6]". وقال في موضع آخر : "فقولنا : انكسر الزجاج ، ومات فلان ، وغير هذا كثير لايتوفر فيه حد الفاعل ، ولو أننا عُدنا إلى النحو في عصرنا في حيِّز الكتب

---

[1] محمد صارى ، من الموقع الإلكترونى قوقل أسس التيسير ، الأحد 2010/7/4م

[2] ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، اللمع في العربية ، ت ، قائد فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، 31/1

[3] محمد ابن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق ، علل النحو ، ت ، محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر : مكتبة الرشد الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1420هـ ، 1999م ، 269/1

[4] محمد صارى ، من الموقع الإلكترونى قوقل أسس التيسير ، الأحد 2010/7/4م

[5] مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، الناشر : إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، الكويت ، 2009م ، 1430هـ،39/1.

[6] السامرائى ، النحو العربي نقد وبناء ، ص 97

المدرسية ، وأشرنا إلى علاقة الاسم بالفعل في هذه الجمل، وأنها علاقة (البناء) أي التركيب الذي سمّاه عبد القاهر الجرجاني بـ(النظم) لهان علينا عُسر كبير ، ولوصلنا إلى القول : إن جملة (كَسر الزجاج)، مثل جملة (كُسر الزجاج) مثل جملة (انكسر الزجاج) في النظم والتركيب ، وإن (كسر) من صور الفعل ، وأنها صورة مثل (كُسر) وتؤدي ماتؤديه (انكسر) ، معنى هذا فالقول بـ(نائب الفاعل) زيادة وفضول "[1]إن مسألة القول بأن الفاعل ونائبه مادة واحدة ليس بالشيء الجديد ، فقد أشار ابن الحاجب[2] إلى دخول نائب الفاعل في الحدّ الذي وضعه الزمخشري للفاعل ،مشيراً إلى أن نائب الفاعل فاعل عنده ، وحدّ الفاعل عند الزمخشري : "هوماكان المسند إليه من فعل أوشبهه مقدماً عليه أبداً ، كالمثال (ضرب زيد) (وزيد ضارب غلامه) ، (وحسن وجهه)، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه[3]، وقد رأى فاضل السامرائي في هذا الحدّ مارآه بن الحاجب من قبله إذ يرى أن هذا الحدّ ينطبق على نائب الفاعل أيضاً، ويرى أن نائب الفاعل فاعل ، وليس عنده نائب فاعل[4]وعّد إبراهيم مصطفى الفاعل والنائب عنه شيئاً واحداً[5]، وذهب الى مثل ذلك عبدالرحمن أيوب بقوله :"لاشك أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل فاعلاً ، سواءً كان الفعل مبنياً للمعلوم أو المجهول . وقد يكون أكثر سلامة أن تستغنى نهائياً عن لفظ (فاعل) الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة . عند دراسة التركيب الذي نسميه (الإسناد الفعلي) ونستبدل به

---

[1]الجرجاني ، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ابن محمد الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ت، محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، دار المدني بجدة ، 1403هـ – 1992م ، ط3 ، 81/1

[2]بن الحاجب ، الشافية في علم التصريف ، ومعها الوافية نظم الشافية للنيسابوري عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ، ابن الحاجب ، ت ، حسن أحمد العثمان ، الناشر: المكتبة المكية ، مكة ، 1415هـ – 1995م ، ط1 ، 20/1

[3]الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله ،ت ، 538 ،المفصل في صنعة الأعراب، تحقيق د. علي بوملحم ، الناشر: مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1993م ، 1/ 38

[4]فاضل السامرائي ، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس التيسير والتجديد في النحو العربي ، الأربعاء 2009/12/9م

[5] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 35

عبارة (الركن الاسمي) وهي ماجرى به استعمالنا في هذه المحاولة" [1] .أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على فعله نحو : زيد قام ، بمعنى قام زيد مستدلين بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدأ جندلاً يحملن أم حديدا

أي : وئيد مشيها ، فمشيها فاعل رفع بالضمة بالصفة المشبهه (وئيدا) ، وأوّله البصريون على أنه مرفوع على الابتداء ، وقد تابع إبراهيم السامرائي الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله ، بقوله : " وقد اختصر الكوفيون هذه المسألة فقالوا: إن الفاعل هو الاسم المتقدم للفعل الذي تأخر عنه ، وعندهم (سافر محمد) لاتختلف نحواً عن قولهم (محمد سافر) "[2] وتبنى السامرائي هذا الرأي ورأي الكوفيين عنده في هذه المسألة مقبول لقربه من المنهج الوصفي الواقعي[3]، وهو مصيب في تبنيه رأي الكوفيين : لما في هذا الرأي من سهولة ويسر وابتعاد عن التقدير ، وقد لاقى رأي الكوفيين هذا قبولاً لدى الكثير من الباحثين فساطع الحصري مثلاً اعتمد على هذا الرأي، بقوله :" فعندما يقال (الولد نام) لايرون مسّوغاً لاعتبار كلمة (الولد) فاعل ، نظراً لمخالفة ذلك للتعريفات التي وضعوها ، وبما أن هناك (فعلاً) يتطلب فاعلاً، فإنهم يلجأوا أي – النحاة – إلى طرق التأويل الملتوية ، فيقولون : إن الفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر .. وبتعبير آخر يدَّعون أن الفاعل ليس (الولد) المذكور صراحة ، وإنما هو ضمير مستتر يعود على الاسم المذكور ... ويُعتقد أن الإنسان لو قصد التعقيد والتشويش لغرض من الأغراض، لما استطاع أن يجد طريقة تصنيفية وتفسيراً أكثر اعوجاجاً وأشد غرابة من تلك".[4]

المسألة الثامنة : عطف البيان:-

ويقصد به تابع ، موضح ، أو مخصص جامد غير مؤول ، يطابق متبوعه[5] في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف

---

[1] عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، 73 .

[2] السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ص 61 .

[3] إبراهيم عبود السامرائى، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس تيسير النحو – 2009/12/27م .

[4] ساطع الحصري ، آراء وأحاديث ، ص 44.

[5] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية ، ط20 ، 218/3

والتنكير ، ويكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل ، كالكنى والأعلام، نحو : ضربت أبا محمد زيداً ، وأكرمت خالداً أبا الوليد – فبُينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية . (وسموه عطف البيان لأنه للبيان ، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه نحو : رأيت زيداً أبا عمرو ، ولقيت أخاك بكراً [1]

وكل موضع جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً إلا في موضعين[2]:

أحدهما :- أن يكون التابع مفرداً معرباً، والمتبوع منادى ، نحو يا أخانا زيداً ، (زيداً) في هذه الحالة عطف بيان ، ولايجوز إعرابه بدلاً ؛ لأنه في نية تقدير حرف النداء فيلزم فتحة.

ثانيهما :- أن يكون التابع مجرداً من (ال) والمتبوع محلّى بـ(ال) ، وقد أضيفت إليه صفة بـ (ال) نحو : أناالضارب الرجل زيد و (زيد) عطف بيان، ولايجوز هنا البدلية؛ لأن ذلك يلزم إضافة المعرف بـ (ال) إلى الخالي منها . غير أن تسمية هذا الموضوع بالعطف لم ترض المخزومي ، وعنده أن ماسمي بعطف البيان ليس عطفاً لأن العطف يعني التشريك ، ولا تشريك في هذا الموضوع ..... وأن التابع من هذا الباب : هو ما سمَّوه بعطف البيان ؛ لأنه يؤدي وظيفة النعت فهو بمنزلته[3]أمَا السامرائي ، فإنه وافق المخزومي في رفض التسمية إلا أنه دعا إلى تجزئة هذا الباب بين الصفة والبدل ، وفي ذلك قال : "إن وسم هذا الموضوع بـ (العطف) ليس وجيهاً ، ومن الخير أن يقتصر في التسمية على (بيان)، ثم إن الموضوع كله يمكن أن يجزأ بين النعت أو الصفة أو البدل ، وأن (البيان) يجب أن يقصر على المسألتين اللتين ذكر النحاة أنه يتعين فيهما كونه (بياناً) وفيما عداه فهو إمّا بدل وإمّا صفة"[4] ورأيه هذا لايخلو من وجاهة وتيسير ، ولا سيما إنه لم يدع إلى إلغاءهذا الباب نهائياً، بل دعا إلى تجزئته بين الصفة والبدل وفي ذلك تقليل من أبواب النحو . وأن إلحاق عطف البيان بالبدل له مايعززه في التراث

---

[1] ابن السراج ، أبوبكر محمد بن السري ابن سهل النحوي ، الأصول في النحو ، ت عبد الحسين ، لبنان، بيروت ، 45/2.

[2] المرجع نفسه ص 219

[3] مهدى المخزومى، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 44.

[4] السامرائي ، في النحو العربي نقد وبناء ، ص 95 .

النحوي ، فالرضي الأستراباذي يقول : " إلى الآن لم يظهر له فرق جلي بين بدلالكل من الكل ، وبين عطف البيان ، بل لا يرى عطف البيان إلا البدل" وقد نبّه المخزومي على قول الرضي هذا[1]، أمّا تشبيه السامرائي عطف البيان بالصفة ، فهو معنى سبق إليه المخزومي بقوله : "كان النحاة معيبين في تشبيه ما سمّوه عطف البيان بالنعت ؛ لأنه كالنعت في وظيفته، فإذا كان النعت وصفاً للمنعوت فما سّموه بعطف البيان موضّح ومبيّن ، فهو بمنزلته"[2]

المسألة التاسعة: إلغاء الإخبار بالذي :-

قال السيوطي : "إذا أردت الإخبار بالذي أونحوه عن اسم عُيِّن لك في جملة ، قدّم الذي و نحوه مبتدأ ، وأخِّر الاسم خبراً ، ويقال له المخبر عنه عُرفاً مع أنه خبر، لكونه في الحقيقة كذلك ، ووسط غيرها من أجزاء الجملة بينهما صلة له ، وعائدها ضمير غائب ناب الاسم في أحواله"[3] وقد أوضح ذلك بقوله: "فإن أخبرت عن التاء من القول : "بلغت من الزيدين إلى العمرين رسالة"، قلت : "الذي بلّغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا" ، فإن أخبرت عن الزيدين قلت : "اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان" فإن أخبرت عن العمرين، قلت: " الذين بلغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون"فإن أخبرت عن الرسالة قلت" : التي بلغتها من الزيدين إلى العمرين رسالة" وشرط المخبّر عنه في هذا الباب:

(أ) :أن يقبل التأخير فلايخبر عن واجب التقديم كضمير الشأن ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام وكم الخبرية .

(ب) : أن يقبل الإضمار أي الاستغناء عنه بضمير فلا يخبر عن مصدر عامل ولاعن موصوف دون صفته ، ولاعن صفة دون موصوفها ؛ ولاعن مضاف دون المضاف إليه، ولا عن الحال ، والتمييز لكونهما ملازمين للتنكير [4]. وقد أنكر الجواري الإخبار بالذي بقوله : ثم يجد الدارس فوق ذلك أساليب تنكرها العربية

---

[1](نقلاً عن) مهدى المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 28 .

[2]مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 33.

[3](نقلاً عن) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 33

[4] فاضل السامرائى، من الموقع الإلكترونى ، تحت عنوان أسس التيسير والتجديد في النحو العربي ، السبت 2009/12/12م .

وتأباها ، ولاتمس حاجة المتكلم إليها ، كالعبارة المشهورة (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) وما إليها مما تحفل به كتب النحو في باب التدريس النحوي الذي يسمونه الإخبار بالذي وفروعه .

أمّا السامرائي فدعا إلى الاسنغناء عن هذا الباب بقوله : "إن هذا لايشتمل على مادة نحوية تخدم العربية فكان النحوي في عرضه لهذه الجمل ، يتوجّه إلى الأعاجم الذين لايدركون من العربية شيئاً ، ذلك أن مادة الباب بجملته مفتعلة ، وعلى هذا فالاستغناء عن هذا الباب مفيد والاستغناء عن هذه الأجزاء اللغوية المصطنعة والشروط المنبثقة فيه أولى من إثباتها"[1]

ورأي السامرائي لايخلو من وجاهة ولاسيما إذا عرفنا أن السيوطي ذكر أن هذا الباب وضعه النحاة للتمرين[2] وإذا كان إبراهيم السامرائي أجمل رأيه في محاولات التيسير قائلاً لم يستطع أهل التيسير والداعين للإصلاح أن يقيموا بناء نحوياً يتنكر للقديم، فإن الإمعان في النظر في آرائه التي عرضنا لها والتي منها إلغاء العامل النحوي، وطرح التعليل والتأويل ، وإعادة تنسيق الأبواب النحوية: كجمع أدوات النفي في باب واحد ، وجعل الفاعل ونائبه مادة واحدة ، وتفسيره للجملة الاسمية والفعلية ، فضلاً عن تنحية بعض أبواب النحو الأخرى كبابي التنازع والاشتغال بها تيسير مفيد ، وإن هذه الآراء وغيرها مما قال به السامرائي في النحو الميسّر لم تكن جديدة في أغلبها وإنما هي مستمدةمن آراء ابن مضاء القرطبي ، وإبراهيم مصطفى والمخزومي وغيرهم ؛ لذلك جاءت هذه المحاولة هادئة إذ لم تكتسب ألقا ًقوياً يجعلها تبلغ شأ ومحاولة ابن مضاء القرطبي أو محاولة إبراهيم مصطفى أو حتى محاولة معاصرة المخزومي التي وصفها العزاوي بأنها أوسع المحاولات وأنضجها في تجديدالنحو و تيسيره [3] وربما كان هذا سبباً في إغفال هذه المحاولة من لدن المعنيين بتيسير النحو ، أمثال شوقي ضيف و

---

[1] السامرائي ، في النحو العربي نقد وبناء ، ص 77

[2] السيوطى ، همع الهوامع ، 2/ 52 .

[3] نعمة رحيم العزاوى، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، بغداد دار الشؤون الثقافية، 1995م ، ص45 .

حلمي خليل ، و نعمة رحيم العزاوي وغيرهم ، إلا أنّه على الرغم من إفاضة أهل دعوات التيسير في شرح جوانب النقص في النحو التقليدي فإن قواعد هذا النحو الصعبة مازالت سائدة في مراحل التعليم المختلفة فمن القدماء من يقرُّ صلاحها ، و صلاحها قد برهنت عليه القرون ، وأن الذين مضوا من الأسلاف انّما انتفعوا بها الانتفاع الكامل حين أحسنوا التهذيب والانتقاء ....أمّا الدعوة إلى التيسير النحوي ، فلم تصل إلى الصورة التي يمكن أن تكون البديل الصحيح عن مناهج الأقدمين[1]

هذه بعض المسائل والقضايا النحوية التي درج أصحابها في تطبيق الأسس التيسيرية من خلالها ماأمكن لهم ذلك ، كما أن هناك بعض الاقتراحات التي قُدمت من قبل الميسّرين في تيسير بعض الأبواب النحوية من أمثلتها -:

* اقترح حسن الشريف إلغاء الممنوع من الصرف ، والتسوية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث ، وأن يظل نائب الفاعل منصوباً وأن يلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة ، فيكونان مرفوعين دائماً، أو منصوبين[2].

* اقترح جرجس الخوري المقدسي نصب المنادى المعرب مطلقاً ، وجعل ضميري الجمع المذكر والمؤنث واحداً ، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، ورفع الاسم والخبر في جميع النواسخ [3].

وهناك اقتراحات كثيرة ،في أبواب نحوية كثيرة حاول أصحابها تطبيق أسس التيسير في مناهجهم ومن هؤلاء :

أ/ إبراهيم مصطفى . ب/ شوقي ضيف . ج/ إبراهيم السامرائي .

د/ عبد الرحمن أيوب –الجواري – قيس الأوسي ، مهدي المخزومي ، فلكل منهم مؤلفٌ ضمّنه اقتراحاته حول التيسير ومفهومه وأسسه . وقد سبق ذكرهم. وقد جاء بعض النحاة وينسبون إلى الكوفيين[4]ببعض الاقتراحات التيسيرية منها:

- أن أحرف المضارعة التي تجمعها كلمة (أنيت) ضمائر .

---

[1] محمد صارى ، من الموقع الإلكترونى قوقل تحت عنوان النحو موضة أم ضرورة ، الأربعاء2010/6/15م.

[2] حسن الشريف ، العربية وتسهيل قواعدها المقتطف مجلد 29 ، ص 342 .

[3] المرجع نفسه ، ص 342 .

[4] أحمد حاطوم ، اللغة ليست عقلاً ، ص 115 .

- أن صيغة الأمر (افعل) لاإسناد فيها – وليس من شأنها أن يكون فيها إسناد لأنها مجرد صيغة لطلب الفعل من المخاطب.
- وذهب آخرون إلى حذف باب الأفعال الناسخة[1]

هذه جملة من الآراء أجد تطبيقها في فائدة النحو العربي ، فليس النحو قواعد جامدة ، أو قوالب لاتقبل التغيير ، وإنما هو مرن كمرونة هذه اللغة وطواعيتها على المواكبة والتّطور. ولايمكن للنحو العربي أن يبلغ غايته إلا إذا كان ميسَّراً، والتيسير ليس حذفاً للشروط والتعليقات ولااختصاراً ، ولكنه عرض بمنهج جديد لموضوعات النحو، ييسر للناشئيين استيعابها وتمثلها . ولن يكون التيسير مفيداً مالم يسبقه إصلاح شامل لمنهج البحث النحوي وموضوعاته أصولاً وفروعاً ، ولن يتم هذا إلا بتجديد الدرس النحوي وتنقيته مما عُلق به من شوائب . ولذا ينبغي إعادة النظر في الطريقةوالأسلوب والمنهج والتفكير ، وذلك بالتركيز على الفهم العميق لبنية اللغة العربية ، ولمعنى الجملة وصياغتها وتركيبها ، وهذا يعني أن تكون قواعد اللغة مرتبطة بأهداف وغايات محددة يسعى لتحقيقها من خلال الأسس التيسيرية التي وضعها أصحاب التيسير .

وخلاصة الحديث يمكن القول بأن كل المحاولات التيسيرية التي ظهرت في الوطن العربي باءت بالفشل – إلا القليل – رغم ماتحمله من أفكار جريئة وذات فائدة كبيرة في مجال تعليم النحو العربي الذي هو مفتاح المعنى وأنه السبيل إلى الفهم ، وأية دعوة لإلغائه أو إلغاء الإعراب تؤثر بشكل فعال في إغلاق الإفهام ، عن تّدبر معاني القرآن، وتسير بالنحو إلى المكان الذي لايريد، وتلقى غاية وضعه الأولى وهي حفظ القرآن الكريم من اللحن والضياع أو الإغلاق على الفهم والإدراك ، فينبغي أن يكون التيسير مراعياً للأصول النحوية.[2] ولا أحسب أنني قد أحطت بكل جوانب المحاولات التيسيرية، لأنه لايخفى على أحد أن مسائل اللغة كثيرة ومتنوعة ، كأنها بحر لاساحل له، وأن الموسوعات لاتكفي لمعالجة قضاياه المتشابكة وغايتنا

---

[1] أحمد الهاشمي ، الإصلاح والتجديد في النحو ، من الموقع الإلكترونى ، الاثنين 4/7/ 2010م .

[2] أبو شادى ، الإعراب وصيحات تجديد النحو العربي www.google.com، الاثنين2008/11/3م شبكة البصير الإسلامية .

هي المحاولة بقدر المستطاع أن نسير على نهج الأولين في معالجة موضوعات اللغة العربية ، وخدمتها مدى الحياة والله ولي التوفيق .

الخاتمة

كثرت في العصر الحديث المحاولات التي تنادي بتجديد النحو وتيسيره ، وتعددت المؤلفات وتنوعت المناهج ، ورافق ذلك مجموعة من المصطلحات التي ارتبطت بسبل تيسير النحو وتجديده مثل الإحياء والإصلاح والتجديد والتيسير وغيرها ، فحاول البحث الوقوف على هذه المصطلحات وتوضيح الفروق بينها والوقوف على الدوافع والأسس التيسيرية من خلال المحاولات التي ارتبطت بالتراث القديم والمحاولات الحديثة الفردية والجماعية ، والوقوف على بعض أعمال العلماء وجهودهم حول هذه القضية التي لا تزال شائكة إلى الآن وتتبع آراءهم فيها – لعلنا نصل من خلالها إلى حل – ومعرفة مدى تطبيق القرارات والتوصيات التي قام بها محاولو التيسير من خلال المؤتمرات والندوات التي عُقدت لهذا الغرض وتوصلت إلى مجموعة النتائج والملاحظات الآتية :

أولاً : النتائج .

1- لم يُوفق من دعا إلى تيسير النحو ، فليس الغرض منه الحذف أو الزيادة إنما التيسير في عرض المادة ومناقشتها وتقديمها بحسب المتعلم . فالأصول النحوية تظل ثابتة .

2- معظم كتب المحدثين التي أُلفت بقصد التيسير ، ثمت خلافاً في طريقة عرضها ، ولكن لا خلافاً واضحاً في المادة العلمية.

3- إن التكلف والعسر في صناعة بعض الجمل والأساليب عند الأقدمين هو الذي دفع المحدثين إلى القول بالاضطراب في بعض القواعد ودعوا إلى تيسيرها .

4- من الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح التيسير بصورة متكاملة ، أن معظم ما يُسهل ويُيسر يصدُر عن غير المدرسين الذين يعرفون طرق التيسير ، ويعرفون نقاط الضعف والتقصير عند الطالب فغالباً ما تصدر هذه الدعوات عن مؤسسات رسمية.

5- من خلال استقراء المحاولات العديدة التي دعت إلى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبه يبدو أن المشكلة لا تعود إلى اللغة العربية وقواعدها على الرغم من وجود بعض الصعوبة في القواعد ، إنما تعود المشكلة إلى صاحب اللغة نفسها –أي المعلم المتعلم–، وإن المشكلة ليست في النحو بل في طرق التدريس ، ولكي نصل إلى غاية مرجوة علينا استخدام الضوابط والقواعد النحوية المبثوثة في بطون الكتب القديمة أو الحديثة الميسرة وممارستها يومياً – بقدر المستطاع – أثناء التكلم والإصغاء أثناء القراءة والكتابة ، والاهتمام بالوسائل التعليمية الحديثة يُسهل استعمالها في مدارسنا وجامعاتنا ، خصوصاً بعد تقدم العلم في ميدان الوسائل المرئية والمسموعة.

6- وجود تداخل بين المصطلحات – الإحياء – الإصلاح – التهذيب – التشذيب – التي رافقت محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي ، فجاءت تارة مترادفة وأخرى على سبيل الاتباع .

7- انطلقت معظم محاولات التجديد من القول بوجوب حذف الشواهد النحوية القديمة ، والوقوف على الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع ، واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم .

8- معظم محاولات التجديد موجهة نحو تيسير النحو العلمي .

9- وجود خلط بين مستويي النحو العلمي والتعليمي في معظم محاولات التجديد.

10- فكرة التيسير في تعليم النحو قديمة ، والدليل على ذلك تلك الكتب التعليمية المؤلفة في هذا الموضوع ، كالاختصارات والشروحات وغيرها.

11-إن المشكلة النحوية هي قضية تربوية وتعليمية بحتة ، وحلها يكون بالبحث في طرق تعليم النحو العربي وكيفية تسهيل عملية تلقينه للناشئة.

12-كل المحاولات التيسيرية التي ظهرت في الوطن العربي لم تصل إلى قاعدة رغم ما تحمله من أفكار جريئة وذات فائدة كبيرة في مجال تعليم النحو العربي لأسباب كثيرة ومتنوعة ، منها عدم تنزيلها إلى الواقع.

13-الدرس النحو لا يستغني أبداً عن ظاهرة الإعراب ونظرية العامل اللتين دعا النحاة العرب الأوائل إلى الاحتفاظ بها ، والعمل بها في النحو العربي فهي صالحة في كثير من المواضع .

14-استخلص النحاة القدامى قواعد النحو انطلاقاً من اللغة الفصحى التي يتكلم بها العرب آنذاك ، ثم يحكمون على كلام الناس بناءً على هذه القواعد .

15-مرت فكرة التجديد حتى إخراجها – تقريباً – بثلاث مراحل : الأولى يمثلها مدخل الرد على النحاة (1947) والثانية : يمثلها مشروع شوقي ضيف – الذي قدمه للمجمع ما بين (1977 – 1981) . لتيسير النحو ، والثالثة : هي خلاصة ما سبق منذ (1947 – 1982) ويمثلها كتاب تجديد النحو .

ثانياً : التوصيات .

1- السعي الدائم لمعرفة الأسس والوسائل التي تكفل الترغيب في النحو وتعطي الثمرة المرجوة من دراسته .

2- تأليف مناهج دراسية تعليمية تُقدم على مبدأ التسلسل المنطقي التصاعدي من الأدنى فالأعلى حتى تصل إلى المرحلة الجامعية .

3- تدريب التلاميذ على حفظ النصوص العربية الفصيحة مثل حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، وتعويدهم الإطلاع وقراءة المؤلفات القديمة ذات اللغة الميسرة مثل المفضليات.

4- تدريس اللغة من خلال النص خاصة في المرحلة الابتدائية ، ولا يدرس النحو بمعزل عنها فهو جزء منها بل هو خادمها ، والاهتمام بمفرداته التي تربط آلياته المختلفة ، والخروج بقائمة متكاملة للسمات الصرفية والنحوية، لأن (من يظن أن في تعليم قواعد اللغة تعليماً للغة يخطِئُ ، لأن التفكير في هذا الأمر على هذا النحو كتفكير من يُعلم قواعد العروض لكي يُنشئَ شاعراً)[1].

5- وضع آلية لتقويم مادة النحو ، لتتناسب مع وظيفة النحو ، ولتغطي جانبي اللغة المنطوق والمكتوب .

6- استخدام الطرق الحديثة في عرض المحتوى النحوي لتقريبه من الناشئة، باستخدام الحاسوب وإمكاناته المتنوعة (عرض الشرائح ، خرائط المفاهيم ....إلخ).

7- مراعاة العملية التعليمية : المتعلم و المعلم ، وطريقة التعليم في التخطيط لمناهج تعليم النحو .

8- أن يبدأ التيسير الحق بإعداد من يقومون على تدريس القواعد ، فإعداد الأستاذ الإعداد الحسن يضمن لأبنائنا طريقة حسنة في فهم القواعد ، ثم يُلتفت بعد ذلك إلى تبديل المنهج وتغييره أو تحويره ....

---

[1] رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1،1982م ، ص 168 .

9- إعادة النظر في هذا الموروث اللغوي بحيث لا ننظر إليه نظرة تقديس ، لأن هذه النظرة ولاريب تكون سبباً في جمود الموروث في الحاضر والمستقبل .

10-الاستفادة من العقيدة في تعزيز محبة النحو وذلك بمعرفة كونه شرطاً لازماً لفهم كتاب الله وسنة رسوله الأكرم ، إذ أن تيسير الشيء يبدأ ببيان أهميته وغرس محبته في القلوب ، ثم يعقب ذلك إعداد مدرس العربية إعداداً جيداً وإقناعه بضرورة التحدث بها أثناء تدريسه ، وبالرفع من منزلة أهل العربية بين الناس ، وإظهارهم بما يليق بشرف ما ينتمون إليه واشتراط حسن إجادتها كتابة ومحادثة لتبوُؤ الوظائف العالية .

11-أن تقتصر كتب النحو في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية على القضايا الأساسية دون اختلاف أو شواذ ودون القضايا الفرعية منها ، وعلى الواجب منها دون الجائز بل حذف الجواز من النحو جملة ، وإيراد الواضح المتفق عليه دون الغامض والمتنازع فيه وإرجاء مادون ذلك إلى المراحل الجامعية لمن أراد الاستزادة والتخصص ممن يجد لدّيه ميلاً إلى الاشتغال بالعربية وآدابها ونتيجة ذلك –إن أُخذ به – أن يتفرغ الطلاب في مراحل الدراسة الأولى إلى تمثل بنية الجملة العربية دون إيغال في التعقيد والتعامل معها في سلاسة ويسر ويمكن الأخذ بالسهل المتدارك من أبواب النحو في تلك المراحل على النحو التالي :

أولاً: الجملة وشبه الجملة وأقسام الكلمة .

ثانياً: البناء والإعراب مع استبعاد الازدواجية بينهما في الكلمة الواحدة كإعراب وبناء الفعل المضارع .

ثالثاً: النواسخ

رابعاً: التوابع بلا تفريعات من مثل أنواع البدل أو النعت .

خامساً: بعض منصوبات الأسماء الضرورية لبناء الجملة كالحال والمفعول به مع إرجاء دراسة بعض ما لايكثر استخدامه كالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله وغير ذلك.

سادساً: حذف الأساليب ، عدا الضروري منها كأسلوبي الاستفهام والنفى واستبعاد – أو إرجاء – دراسة أساليب القسم والاختصاص والنفي والاستغاثة والمدح والذم والتفضيل والنداء وإعراب المعتل ، ومكان الجملة من الإعراب وشروط ذلك .

سابعاً: بعض المرفوعات الأساسية دون الخوض الكامل في تفاصيلها .

ثامنا:إرجاء وظائف الحروف العوامل منها، أمّا الهوامل فلا تأثير لها واعراب المعتل، ومكان الجملة من الإعراب وشروط ذلك.

حينئذٍ يتوفر للتلميذ درس ينمي فيه رغبة البحث والاطلاع وإخصاب ملكاته اللغوية من حيث الفصاحة والبلاغة في التعبير وتذوق جمال اللغة ومواطن الجمال في النصوص ومدلولات المعاني والألفاظ حتى يستقيم لسان النشء وينطلق الخيال وتصفو القرائح وتعود اللغة العربية كما كانت – لغة الفصاحة والبيان ويعود الشعر من جديد ليحتل مكانه ديواناً للعرب حتى في عصر الكمبيوتر .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1/ إبراهيم عبود السامرائي :

أ- المدارس النحوية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان،الطبعة الثانية ،2010م

ب- النحو العربي نقد وبناء ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، (د.ت)، الطبعة الأولى.

2/ إبراهيم عمر سليمان :

حركة تجديد النحو في العصر الحديث ، دراسة تحليلية تقويمية ، دار الكتب الوطنية، ليبيا ، 2004م ، الطبعة الأولى .

3/ إبراهيم مصطفى :

أ. إحياء النحو ، مطبعة دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، 1992م .

ب. المعجم الوسيط ،مطبعة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، (د. ت).

ج. تحرير النحو العربي، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) ، الطبعة الأولى.

4/ أحمد حاطوم : اللغة ليست عقلاً ، دار الفكر اللبناني ، لبنان ، (د.ت.ط).

5/ أحمد عبد الستار الجواري :

أ- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، مطبعة المجمع العراقي ، بغداد ، 1984م ، الطبعة الثانية.

6/ أحمد الشيخ : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مطبعة الحلبي ، مصر ، (د. ت) .

7/ أحمد عبد القادر أحمد : طرق تدريس اللغة اللغة العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963م ، الطبعة الأولى .

8/ أحمد عبد المعطي : النحو الميسر، (د.م) ، دار الوفاء (د.ت.ط) .

9/ الأزهري ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور ، تهذيب اللغة ، تحقيق، محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2001م ، الطبعة الأولى.
10/ الأشموني : نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1955م.
11/الألباني ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، أشرف على طبعه: زهير الشاويش ، الناشر المكتب الإسلامي ، مكة ، (د.ت.ط).
12/أمين عبد الله سالم ، تجديد النحو ونظرة سواء ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، 1982م ، الطبعة الأولى.
13/ ابن الانباري : عبد الرحمن مجد الدين بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات كمال الدين .
أ- أسرار العربية ،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، 1420هـ ، 1990م ، الطبعة الأولى، (د.م).
ب- الانصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر ، 1961م ، الطبعة الأولى.
14/ البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة 1422هـ ، الطبعة الأولى، (د.م).
15/ أبو البقاء الحنفي : أيوب ابن موسى الحسين ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية ، تحقيق عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (د . ت) .
16/ تمام حسان عمر : اللغة العربية معناها ومبناها ، الناشر: دار الثقافة ، المغرب ، 1994م ، الطبعة الخامسة .

17/ التوحيدي : أبوحيان علي بن محمد العباسي ، الإمتاع والمؤانسة ، مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ، (د. ت) .
18/ الجاحظ : أبو عثمان ، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان .
أ. البيان والتبين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ، (د.ت.ط).
ب. الحيوان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1424هـ ، الطبعة الثانية .
ج. المحاسن والاضداد ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1423هـ ، (د.ط).
19/ الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد .
أ- أسرار البلاغة ، قرأ وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة و دار المدني بجدة ، 1991م ، الطبعة الأولى.
ب- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، 1992م ، الطبعة الثالثة .
20/ ابن الجذري ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف.
أ/ غاية النهاية في طبقات القراء ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، 1351هـ ، الطبعة الأولى ، (د.م).
ب/ النشر في القراءات العشر ، تحقيق على محمد الضباع ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى ، مصر ، (د.ت.ط) .
21/ الجمحي : محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق ، محمود شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1974م ، (د.ط).
22/ ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت (392هـ) .
أ. الخصائص : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تحقيق محمد على النجار ، مصر ، 1986م ، الطبعة الثالثة .
ب.سر صناعة الإعراب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ ، 2000م ، الطبعة الأولى .
ج. اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، 1990م ، (د.ط).

د. المنصف شرح في تصريف المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة 1954م ، الطبعة الأولى .
23/ ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر وجمال الدين، الشافية في علم التصريف ، ومعها الوافية نظم الشافية للنيسابوري . تحقيق، حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة ، 1415هـ ، 1995م ، الطبعة الأولى .
24/ ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي:
أ- التقريب لحد المنطق ، تحقيق إحسان عباس ،تحقيق: إحسان عباس ، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1959م ، (د.ط).
ب- مراتب العلوم ، تحقيق: إحسان عباس ،الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1954م ، (د.ط).
25/ حسن منديل حسن العكيلي :
أ- تيسير النحو التعليمي بين المحافظة والتجديدى، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2012م، الطبعة الأولى.
ب- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، آداب ، المستنصرية ، مصر ، 1993م ، الطبعة الأولى.
26/ حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1996م، الطبعة الأولى .
27/ خلف الأحمر : أبو محرز ، مقدمة في النحو ، تحقيق عزالدين التنوخي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ، 1961م .
28/ ابن خلكان : شمس الدين ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان تحقيق . محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1948م ، (د.ط) .
29/ خليفة عبد الكريم : تيسير العربية بين القديم والحديث ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الأردن ، عمان ، 1407هـ ، 1986م ، الطبعة الأولى .
30/ أبوداود سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ، (د.ت.ط)

31/ الرازي : الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، قراءة وضبط وشرح ، محمد نبيل الطريقي ، دار صادر ، بيروت ، 2008م ، الطبعة الأولى .
32/ ابن رشد محمد : الضروري في صناعة النحو ، تحقيق منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي ، دمشق ، 2002م ، الطبعة الأولى .
33/ رمضان عبد التواب ، بحوث ومقالات في اللغة ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1982م ، الطبعة الأولى.
34/ الزبيدي : لأبي بكر بن الحسن الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975م ، الطبعة الثانية .
35/ الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، 1959م، الطبعة الثانية .
36/ الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق علي بوملحم ، مطبعة الهلال ، بيروت ، 1993م ، الطبعة الثانية.
37/ أبو زهرة ، محمد ، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية ، القاهرة ، 1962م ، (د.ن.ط).
38/ ساطع الحصوي ، آراء وأحاديث ، دار الفكر ، دمشق ، 1948م ، (د.ط).
39/ ابن السراج ، أبوبكر محمد بن السرى بن سهل النحوي ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، (د . ت).
40/ سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997م ، (د.ط) .
41/ سعيد الأفغاني ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، من تاريخ النحو العربي ،طبعة دار الفكر ، دمشق ، 1978م ، الطبعة الثانية.

42/ السكاكي ، يوسف بن إبي بكر بن محمد علي السكاكي ، مفتاح العلوم ، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1407هـ – 1987م ، (د.ط) .
43/ سمر روحي الفيصل ، المشكلة اللغوية العربية ، لبنان ، 1992م ، الطبعة الأولى، (د.ن).
44/ سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الحارثي بالولاء ، أبو بشر الملقب سيبويه المتوفي 180هـ ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، 1408هـ – 1988م ، الطبعة الثالثة.
45/ السيد أحمد الهاشمي ، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، ضبط وتحقيق: يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت (د. ت. ط).
46/السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين والبصريين ، طبعة البابي الحلبي ، مصر 1955م ، والمطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1926م ، الطبعة الثانية .
47/ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين :
أ. الاقتراح ، تحقيق ، طه عبد الرؤوف سعد ، المطبعة المصرية ، 1396هـ ، الطبعة الأولى .
ب.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ت، محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا ، (د.ت).
ج. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم ، طبعة الكويت ، (د. ت).
48/ شوقي ضيف :
أ. تجديد النحو ،طبعة دار المعارف ، مصر ، 1982م ، الطبعة الرابعة.
ب.تيسيرات لغوية ، طبعة دار المعارف ، مصر 1990م ، الطبعة الأولى.
ج. تيسير النحو العربي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، طبعة دار المعارف ، القاهرة 1993م ، الطبعة الثانية.

د. المدارس النحوية ، طبعة دار المعارف ، مصر ، 1976م، الطبعة الثالثة.
49/ الصّبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان علي الأشموني ، دار إحياء الكتاب العربي (د.ت.ط) . .
50/ صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت 1968م ، الطبعة الثالثة .
51/ طه الراوي ، نظرات في اللغة والنحو ، المكتبة الأهلية ، بيروت 1992م ، الطبعة الأولى .
52/ عباس حسن :
أ. رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، مطبعة العرب ، القاهرة 1951م ، الطبعة الأولى .
ب.اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، مصر 1971م ، الطبعة الثانية.
ج. النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر، الطبعة الخامسة عشر .
53/ عباس محمود العقاد ، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، دار المعارف ، القاهرة، 1970م ، (د.ط).
54/ عبدالله أحمد جاد كريم ، الدرس النحوي في القرن العشرين ، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004م ، (د.ط).
55/ ابن عبد ربه الأندلسي ، أحمد بن محمد ، العقد الفريد ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1973م ظن الطبعة الثانية.
56/ عبد الرحمن أحمد عثمان ، مناهج البحث العلمي ، دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر والتوزيع 1995م ، الخرطوم ، الطبعة الأولى.
57/ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، الناشر: مؤسسة الصباح ، الكويت ، (د.ت.ط) .
58/ عبد السلام هارون ، الأساليب الانشائية في النحو العربي ، مكتبة الخانجي ، مصر 1979م ، الطبعة الثانية .

59/ عبد العال سالم :
أ. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة 1969م ، الطبعة الأولى.
ب.المدرسة النحوية في مصر والشام ، دار الشروق ، الكويت 1980م ، الطبعة الثانية .
60/ عبد العزيز عبد المجيد ، اللغة العربية ، أصولها النفسية وطرق تدريسها ، دار المعارف القاهرة ، 1961م ، الطبعة الأولى.
61/ عبد العليم إبراهيم ، النحو الوظيفي ، دار المعارف ، القاهرة 1978م ، الطبعة الرابعة .
62/ عبد المتعال الصعيدي ، النحو الجديد ، دار الفكر العربي ، القاهرة،1947م، الطبعة الأولى .
63/ عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، دار القلم ، الكويت ، 1985م ، الطبعة الأولى .
64/ عثمان الفكي بابكر ، الاستشهاد في النحو العربي ، أصول النحاة ومناهجهم، مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2010م ، الطبعة الأولى .
65/ عدنان الخطيب ، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، 1986م ، الطبعة الأولى.
66/ ابن عطية ، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي أبو محمد ، المحرر الوجيز، تحقيق الرماحي فاروق ، الدوحة ، 1977م ، (د.ن)الطبعة الأولى .
67/ ابن عقيل ، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار و شركاؤه ، القاهرة ، 1980م . الطبعة العشرون .
68/ العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري محب الدين،
أ- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تصحيح وتعليق إبراهيم عطوة ، مطبعه مصطفى البابي الحلبي ، مصر، 1960م ، (د.ط).

ب- مسائل خلافية في النحو ، تحقيق ، محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت 1412هـ - 1992م ، الطبعة الأولى .
69/ علاء الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ، دراسة في المنهج والتطبيق ، كلية الآداب . جامعة ألمنيا ، 1995م ، الطبعة الأولى.
70/ علي محمد الشريف ، كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح، بيروت ، 1990م ، الطبعة الأولى.
71/ علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007م ، الطبعة الأولى.
72/ عمر أحمد مختار ، العربية الصحيحة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1982م ، الطبعة الرابعة.
73/ الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ، 1416هـ- 1995م ، الطبعة الخامسة ، (د.م) .
74/ أبو الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين ، الأغاني ، تحقيق علي محمد البجاوي وأصحابه ، 1974م ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية.
75/ الفيروز آبادي ، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم ، القاموس المحيط ، دار الكتب ، القاهرة ، 2005م ، الطبعة الثامنة.
76/ ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم :
أ. الشعر و الشعراء ، ت : الشيخ أحمد شاكر ، طبعة دار الحديث ، القاهرة، 1423هـ، الطبعة الثانية.
ب.عيون الأخبار ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1418هـ ، الطبعة الأولى.
77/ القرافي ، الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1986م ، الطبعة الأولى .
78/ القرطبي ، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ، الرد على النحاة ،ت، محمد إبراهيم البنا ،دار الاعتصام ، مصر ، 1399هـ- 1979م ، الطبعة الأولى.

79/ القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1973م ، الطبعة الرابعة.
80/ قيس إسماعيل الأوسي ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، الناشر ، وزارة التعليم العالي والبحث العملي ، جامعة بغداد ، العراق ، 1988م ، الطبعة الأولى.
81/ لويس معلوف اليسوعي ، المنجد في اللغة والأدب ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، (د.ت.ط) .
82/ مازن المبارك :
أ. العلة النحوية نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، دمشق ، 1981م ، الطبعة الثالثة .
ب.نحو وعي لغوي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى (د.ت) .
83/ ابن مالك ، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، الجياني ، أبو عبدالله ، جمال الدين، شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، (د.ت) .
84/ المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب ، بيروت ، 1963م، الطبعة الرابعة .
85/ محمد حسن عبد العزيز ، العربية الفصحى الحديثة ، دار الفكر العربي ، مدينة نصر ، 1995م ، الطبعة الأولى.
86/ محمد حسين الصغير ، نحو التجديد في دراسات الجواري ، العراق ، مطبعة المجمع العراقي ، 1990م ، (د.ط).
87/ محمد خلف الله أحمد ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، دار إحياء الكتاب العربي الحديث ، القاهرة ، 1961م ، (د.ط).

88/ محمد رشاد الحمزاوي ، السلسلة الجامعية ، دار إحياء الكتاب العربي ، القاهرة، (د.ت.ط) ،الطبعة الأولى .
89/ محمد الطنطاوي ، نشأة النحو ، وتاريخ أشهر النحاة ، دار المنار، طبعة القاهرة ، 1989م .
90/ محمد عبد القادر أحمد ، أساليب مقترحة لمعالجة النحو ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، (د. ت).
91/ محمود تيمور ، مشكلات اللغة العربية ، الناشر: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع ،1960م ، (د.م.ط).
92/ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، الكويت ، 1430هـ – 2009م ، (د. ط) .
93/ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1993م، الطبعة الأولى .
94/ ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور ، لسان العرب ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003م ، (د.ط).
95/ منى الياس ، القياس في النحو ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، 1985م ، الطبعة الأولى .
96/ مهدي المخزومي :
أ- في النحو العربي ، (قواعد وتطبيق) ، وفق المنهج العلمي الحديث ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1966م ، الطبعة الأولى.
ب- في النحو العربي (نقد وتوجيه) دار الرائد العربي ، بيروت ، 1986م ، الطبعة الثانية.
97/ نادية رمضان ، قضايا في الدرس اللغوي ، الاسكندرية ، جامعة حلوان ، 2004م ، (د.ط).
98/ ابن الناظم ، بدر الدين بن محمد بن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد عبد السعيد ، بيروت ، (د.ن.ط) .

99/ ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، الفهرست ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة، 1979م ، (د.ط).
100/ نعمة رحيم العزاوي ، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1995م ، الطبعة الثانية.
101/ نهاد الموسى ، الأساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية ، الأردن ، دار الشروق ، 2003م ، الطبعة الأولى.
102/ هادي نهر ، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، المطبعة الثقافية، تونس، 1981م ، الطبعة الأولى.
103/ ابن هشام ، جمال الدين بن هشام الأنصاري :
أ. أوضح المسالك ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 1966م ، الطبعة الخامسة.
ب.شرح شذور الذهب ، علق عليه وشرح شواهده ، عبد الغني الدقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1994م ، الطبعة الثانية.
ج. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ، محمد علي حمدالله، دار الفكر ، دمشق ، 1985م ، الطبعة السادسة.
104/ هشام عامر عليان ، سميع أبو معلا ، المرجع السهل في قواعد النحو العربي ، دار الفكر ، الأردن ، عمان ، (د.ت.ط).
105/ ابن الوراق ، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ، علل النحو ، تحقيقمحمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، 1420هـ – 1999م، الطبعة الأولى .
106/ ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، شرح المفصل ، طبعة عالم الكتب، بيروت ، (د.ت) .

ثانياً :الدوريات :
1-أحمد محمد غنيم : مجلة الأزهر ، مجلد 33 سنة 1381هـ ، العدد 7 .
2-أحمد محمد مختار : مجلة الأزهر ، مجلد 55، سنة 1967م ، العدد 5.
3-بلقاسم دفه : مجلة العلوم الإنسانية ، مايو 2003م ، العدد الرابع .
4-حسن الشريف : مجلة المقتطف ، مجلد 88 ، 1936م ، العدد 2 .
5-الحلى ، حازم سليمان : مجلة اللسان العربي ، العدد 41 ، 1996م .
6-خالد عبد الكريم بسندي : مجلة الخطاب الثقافي ، العدد 3 ، 2008م .
7-صالح بلعيد ، مقالات لغوية ، العدد 7 ، 2004م.
8-عباس حسن : مجلة رسالة الإسلام ، الصادرة عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، العدد 43 ، 1957م .
9-فادية مصارع : جريدة الثورة ، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر، العدد 30 ، 2010/11/29م .
10- مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1957م ، العدد 22 .
11- محمد عابد الجابري : مجلة فكر ونقد ، العدد 49/ 50 ، المغرب ، 2002م .
12- محمد كامل حسين ،مجلة مجمع اللغة العربية ، مطبعة مجمع مجلة اللغة العربية ، العدد 46، القاهرة ، 1988م.
ثالثاً :الرسائل الجامعية :
1/ أكلي سورية : مذكرة لنيل درجة الماجستير ، بعنوان حركة تيسير النحو العربي في الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، نقد ورؤية منهجية ، 2012م .
2/ فادي صقر أحمد عصيدة ، جهود نحاة الأندلس في تيسر النحو العربي ، ماجستير ، نابلس ، فلسطين ، جامعة النجاح الوطنية ، 2006م .

رابعاً :المواقع الالكترونية :

1-إبراهيم عبود السامرائي : أسس تيسير النحو من الموقع الالكتروني ، . Google
w.w.w. Com ، شبكة البصير الإسلامية ،الأربعاء 2009/12/2م
htt:www.baseer.ps/vb/login.php..

2-أحمد حسان : النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي ، من الموقع الالكتروني (قوقل موقع المشكاة . Meshk at net ،الخميس4 يناير 2001م .

3-أحمد خالد : تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة ؟ . Google .com شبكة البصير الإسلامية ،الأحد 26يونيو2010م
htt:www.baseer.ps/vb/login.php..

4-أحمد الهاشمي :

أ. الإصلاح والتجديد في النحو ، موقع أقلام ، وسائل الإعلام والواقع المأمول ،الأحد 19يونيو2010م ، W.W.W. AKLAM .net .

ب.محاولة ابن مضاء الرائدة ،الاثنين 2010/7/4م .

ج. من دعوات القدماء ، الأحد 2010/6/26م.

5-أبو حسن الرماحي : دعوات المحدثين ، دعوات ذات أهداف بناءة ،(قوقل) ويكبيديا الموسوعة الحرة ، أأربعاء 2010/6/15م . htt:
ps//ar.wikipadia.org.

6-أبو ذكرى :

أ. دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ، شبكة الفصيح لعلوم العربية، السبت2010/6/25م .htt:www.alfaseeh.com/vb/lgin.php

ب. أصول النحو ،الخميس 30يونيو2010م .

7-أبو شادي : الإعراب وصيحات تجديد النحو ، شبكة البصير الإسلامية ، الاثنين 2008/11/3م ..htt:www.baseer.ps/vb/login.php

8-فالح العجمي : تطوير مقرارات اللغة العربية في التعليم العام . جامعة القاهرة كلية دار العلوم ،1/ مايو 2004م ،جملة قرارات مجمع اللغة العربية ، تم إعداده

بواسطة المكتبة الإسلامية الشاملة، السبت 1/مايو/2004م
. htt:www.shamla.ws.

9-ماجد حسام الدين: قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي ، شبكة الفصيح لعلوم العربية ،الثلاثاء 2009/7/14م
htt:www.alfaseeh.com/vb/lgin.php.

10- محمد أحمد الشامي : المنظومات الشعرية وأثرها في تسهيل النحو ، موسوعة دهشة . Meshkat .net ،الأحد 2004/12/26م .

11- محمد أحمد الوليد : الدفاع عن النحو ، ويكبيديا الموسوعة الحرة ، الأربعاء2010/4/14م https//ar.wikipedia.org.

12- محمد صاري :

أ. تيسير النحو ، شبكة النبأ لعلوم العربية ،الاثنين يناير 2001م
www.annabaa.org.

ب. دعوات الإصلاح والتيسير في العربية ،الاثنين 2010/7/4م .

ج. محاولات التجديد والتيسير ، بتاريخ السبت 8 شوال 1432هـ .

13- محمد عبد الكريم : تيسير النحو ، موقع أقلام ، الثلاثاء 2010/7/5م
www.aklam.net.

14- ناصر لوحيشي : الدرس النحوي ، مشكلاته ومقترحات تيسيرية ، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ،الثلاثاء 2/ فبراير 2010م
http:www.alfaseeh.com/vb/lgin..

15- يحي بعيطيش : النحو العربي بين التيسير والتعسير ، ويكبيديا الموسوعة الحرة،الأربعاء 10/ يناير 2001م .http://ar.wikipedia.org